

المملكة العربية السعودية  
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة  
كلية اللغة العربية  
قسم الدراسات العليا  
شعبة اللغويات

# نور السجّية في حلّ ألفاظ الآجرومية

تأليف

الخطيب الشربيني

(... - ٩٧٧)

تحقيق ودراسة

عبد الله بن عبد العزيز بن سليمان الطريقي

بحث مقدم لنيل الشهادة العالمية (الماجستير)

بإشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور/ ف عبد الرحيم

١٤١٥هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# المقامة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضلَّ له ومن يُضِلِّ فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأصلي وأسلم على سيِّد الأولين والآخرين نبيِّنا محمدٍ صفوة الأنبياء وأفصح البلغاء وعلى آله وأصحابه ومن نحا نحوهم. وبعد:

فإنه لا يخفى ما للغة العربية بشتَّى فروعها من أهمية بالغة وبخاصة علم النحو الذي هو من أسمى العلوم وأنفعها فكم من متشابه من كتاب الله تعالى شرح، ومُشكل من حديث رسوله صلى الله عليه وسلم أوضح، يقول إسحاق بن خلف البهراني في بيان أهمية النحو:

النحو يسُّطُ من لسان الأُلْكَنِ والمرءُ تَكْرُمُهُ إذا لم يَلْحَنِ  
فإذا طلبتَ من العلوم أجْلَهَا فأجلُّها منها مقيمُ الأُلْسُنِ<sup>(١)</sup>  
فالحمد لله الذي جعل اللغة العربية موضعَ عناية العلماء والباحثين على مرَّ  
الأزمانِ وتتابع القرون.

ومن هؤلاء العلماء الذين اعتنوا باللغة العربية الخطيبُ الشَّرِيبِيُّ الذي أَلَّفَ كتاباً في النحو والصرف والبلاغة والفقه والتفسير. وقد وقع اختياري على كتابه "نور السَّجِّية في حلِّ ألفاظِ الآجرومية" وكان من أهم الأسباب التي دفعتني إلى تحقيق هذا الكتاب:

- أن هذا الكتاب يُعدُّ من أوسع الكتب التي شرحت الآجرومية فقد تميز بكثرة المسائل النحوية وأقوال العلماء ووفرة الشواهد بمختلف أنواعها.

(١) ينظر: الكامل ٢٤٨/١، والعقد الفريد ٤٧٩/٢.

- أنه شرح لمقدمة طبقت شهرتها الآفاق وتناولها العلماء شرحاً ونظماً وإعراباً، كما تبارى الطلبة في حفظها والإفادة منها.
- رغبتى الملحة في تحقيق الكتاب وإخراجه على صورة مرضية كي يستفيد منه الدارسون والباحثون.
- أن هذا الكتاب يُعدُّ من أواخر مؤلفات الشَّريبي فهو حصيلة خبرته وتجاربِه فقد أمضى حياته في طلب العلم والتعليم والتأليف.
- فهذه الأسباب جميعاً أهم ما حدا بي إلى تحقيقه وإخراجه.
- وهذا البحث بطبيعته يتكون من مقدمة وقسمين:
- القسم الأول: قسم الدراسة.
- القسم الثاني: قسم التحقيق.

### **القسم الأول: قسم الدراسة**

ويشتمل على ثلاثة فصول، وخاتمة:

#### **الفصل الأول**

المقدمة الآجرومية ومؤلفها

وفيه مباحث:

الأول: ترجمة المؤلف.

الثاني: وصف المقدمة الآجرومية.

الثالث: اهتمام الشُّراح بها.

#### **الفصل الثاني**

ترجمة الشارح

وفيه مباحث:

- الأول : عصره وفيه مسألتان:
- أ - الناحية السياسية.
- ب- الناحية العلمية.
- الثاني : نسبه ونشأته.
- الثالث : شيوخه وتلاميذه.
- الرابع : آثاره العلمية.
- الخامس : صفاته وآراء العلماء فيه.
- السادس : وفاته.

## الفصل الثالث

### دراسة الكتاب

وفيه مباحث:

- الأول : توثيق الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.
- الثاني : منهجه.
- الثالث : مصادره.
- الرابع : شواهد.
- الخامس : تقويمه.
- السادس : موازنة بين هذا الشرح وشرحي الكفراوي وخالد الأزهرى للأجرومية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل اليها البحث إليها.

## القسم الثاني: التحقيق

ويشتمل على مايلي:

١- وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق.

٢- منهجي في التحقيق.

٣- النص المحقق، وتتلوه الفهارس اللازمة.

وقبل أن أختتم كلامي هذا أتقدم بكلمة شكر عملاً بقوله تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وامثالاً لقوله عليه الصلاة والسلام: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)<sup>(٣)</sup> فأشكر الله تعالى على ما منَّ به عليّ وأنعم.

ثم أشكر الجامعة الإسلامية المباركة التي أتاحت لي ولزملائي فرصة الدراسة والتحصيل العلمي والمشاركة في البحوث العلمية.

وأتقدمُ بخالص الشكر والتقدير لشيخني وأستاذي الأستاذ الدكتور ف عبد الرحيم الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة وكان له الفضل بعد الله في إكمالها. فلقد منحني من وقته الثمين الشيء الكثير، وتفضل عليّ بآرائه وخلاصة تجاربه. وليس لديّ ما أكافئه سوى أنني أدعو الله أن يوفقه ويسارك في عُمره وأن يجزيه خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

ولايفوتني أن أشكر أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبدالفتاح بحيري إبراهيم الذي بدأ معي هذه الرسالة وكان حريصاً على إتمامها غير أن الأحوال حالت دون ذلك.

---

(٢) إبراهيم ٧.

(٣) مسند الإمام أحمد ٣/٣٢.

كما أتقدم بالشكر والدعاء لكل من مدَّ لي يد المساعدة لإنجاح وإكمال هذه الرسالة.

وأخيراً فلقد بذلتُ في بحثي هذا غايةَ جهدي فإن أصبتُ فبتوفيقِ الله وتسديده، وإن أخطأتُ فحسبي أني حاولت، وعذري أني اجتهدت، وأستغفر الله وأتوب إليه ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾<sup>(٤)</sup> وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه وقربةً إليه، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

### الباحث

عبد الله بن عبد العزيز الطريقي

---

(٤) النساء ٧٩.



# الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

## الدراسة

وتشتمل على ثلاثة فصول وخاتمة:

الفصل الأول: الآجرومية ومؤلفها.

الفصل الثاني: ترجمة للشارح الخطيب الشربيني

الفصل الثالث: دراسة الكتاب

الخاتمة

# الفصل الأول

## المقدمة الآجرومية ومؤلفها

وفيه مباحث:

الأول : ترجمة المؤلف.

الثاني : وصف المقدمة الآجرومية.

الثالث : اهتمام الشراح بالمقدمة الآجرومية.

# المبحث الأول

## التعريف بمؤلف الآجرومية

هو محمد بن محمد بن داود الصنهاجي<sup>(١)</sup> أبو عبد الله النحوي المشهور بابن آجروم - بفتح الهمزة الممدودة وضم الجيم والراء المشددة - ويقال: إن جدّه داود هو أوّل من عُرف بهذا اللقب. ومعناه في لغة البربر: الفقير الصوفي.

ولد بفاس ثم قصد مكة حاجاً فلما مرّ بالقاهرة درس على أبي حيان محمد ابن يوسف الغرناطي المتوفى سنة خمس وأربعين وسبعمائة للهجرة، ثم أجازته. كان أبو عبد الله عالماً نحويّاً متبحراً في علم الرسم وفن التجويد وكان له علم بالفرائض والحساب والأدب والغالبُ عليه معرفة النحو والقراءات.

كانت إقامته بفاس فأخذ يعلم النحو والقرآن بجامع الحي الأندلسي بفاس. يقول ابن حكيم السلوي المتوفى سنة سبع وثلاثين وسبعمائة للهجرة: ((كان أول اتصالي بالأستاذ أبي عبد الله بن آجروم أني دخلت عليه وقد حفظت بعض كتاب المفصل فوجدت الطلبة يعربون بين يديه هذا البيت:

عهدي به الحيّ الجميع وفيهمُ      قبل التفرُّق ميسرٌ وندام

وقد عميَ عليهم خبر "عهدي" فقلت له: قد سدّت الحال وهي الجملة بعده مسده، فقال لي بعض طلبته: وهل يكون هذا في الجملة كما كان في قولك: "ضربي زيدا قائماً" فقلت له نعم، قال رسول الله ﷺ: أقرب ما يكون العبد من ربه وهو

---

(١) ينظر في ترجمته: شذرات الذهب ٦/٦٢، وبغية الوعاة ١/٢٣٨-٢٣٩، وكشف الظنون ١٧٩٦-١٧٩٨، وهدية العارفين ٢/١٤٥، ودائرة المعارف الإسلامية ١/٨٤، والأعلام ٧/٢٦٣، ومعجم المؤلفين ١١/٢١٥.

ساجد<sup>(١)</sup> أهـ.

ولم يذكر من أسرته سوى ابنه منديل أبو المكارم وقد ذكر له صاحب نفح الطيب شعراً كثيراً<sup>(٢)</sup> كما أن والده أيضاً كان يقول الشعر ومنه قوله:

يا غائباً كان أنسي رهنَ طلعتَه      كيف اضطباري وقد كابدتُ بينهما

دعوايَ أنك في قلبي يعارضها      شوقي إليك فكيف الجمعُ بينهما<sup>(٣)</sup>

وله مصنفات، أشهرها: مقدمته في النحو، ويقال: إنه ألفها بمكة وهو مستقبل الكعبة. كما أن له أراجيز في القراءات ويقال: إنه كتب شرحاً لمنظومة الشاطبي في القراءات والتجويد.

أما عن تاريخ مولده ووفاته فيقول الحلوي في شرحه للآجرمية<sup>(٤)</sup>: ((وكان مولد مؤلف الآجرمية - رحمه الله - عام اثنين وسبعين وستمائة وكانت وفاته - رحمه الله - سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة في شهر صفر الخير، ودفن داخل باب الحديد بمدينة فاس ببلاد المغرب)) أهـ.

---

(١) نفح الطيب: ٢٢٥/٥.

(٢) المرجع السابق: ١٢٣/٧.

(٣) المرجع السابق: ٩٥/١.

(٤) شرح الآجرمية للحلوي ق ٣/ب.

## المبحث الثاني

### وصف المقدمة الآجرومية

الآجرومية مقدمة موجزة في النحو ألفها محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف بابن آجروم.

ومن أشهر ما يميز هذه المقدمة أنها ممعنة في الإيجاز ولذا فقد كانت تحفظ عن ظهر قلب في المدارس<sup>(١)</sup>.

كما أنها سهلة الأسلوب واضحة العبارة وقد أكثر فيها مؤلفها من الأمثلة التي لا تخلو من "زيد" و"عمرو" و"هند" فقد خللت من كلام العرب شعره ونثره. ومن ميزاتها كثرة الحدود فلا يكاد يذكر باباً إلا وصدّره بتعريفه. وكانت متضمنة جل أبواب النحو، وخالية من أبواب الصرف. وقد سار مؤلفها في تبويب مقدمته على النحو التالي:

باب الكلام وأقسامه - باب الإعراب وعلاماته - باب الأفعال - باب الفاعل - باب المفعول الذي لم يسمّ فاعله - باب المبتدأ والخبر - باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر - باب النعت - باب العطف - باب التوكيد - باب البدل - باب المفعول به - باب المصدر - باب ظرف الزمان والمكان - باب الحال - باب التمييز - باب الاستثناء - باب لا - باب المنادى - باب المفعول من أجله - باب المفعول معه - باب مخفوضات الأسماء.

---

(١) دائرة المعارف: ٨٥/١.

ولشدة إيجازه نجده مثلاً عند ما يذكر الباب يقتصر على أبرز ما فيه ففي باب المبتدأ والخبر نجده يعرف كلاً منهما ثم يقسمهما إلى ظاهر ومضمر. فلم يذكر أشياء كثيرة، منها: أنواع الخبر، والابتداء بالنكرة، وحالات الخبر من حيث التأخر والتقدم، وحكم حذف المبتدأ أو الخبر، وحكم تعدد الخبر. وفي باب التمييز أيضاً لا يذكر منه إلا تعريفه مع التمثيل ثم يقول: ولا يكون إلا نكرة، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام. فلم يذكر حكم جر التمييز بـ"من" أو جرّه بالإضافة.

ومن ذلك يتبين أنه لا يكفي بإيجاز القصر، وإنما بإيجاز الحذف أيضاً وهذا ما حدا بالعلماء إلى شرحه<sup>(١)</sup>، ومن مقدمته يتبين أنه سار على مذهب الكوفيين فإننا نجد عبارات كثيرة واصطلاحات متعددة تدل على ذلك يقول السيوطي: ((...استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين لأنه عبّر بالخفض وهو عبارتهم، وقال: الأمر مجزوم وهو ظاهر في أنه معرب وهو رأيهم، وذكر في الجوازم كيفما والجزم بها رأيهم وأنكره البصريون))<sup>(٢)</sup> اهـ. وكذلك تسميته نائب الفاعل: المفعول الذي لم يسم فاعله وهو اصطلاح الكوفيين<sup>(٣)</sup>. واستعماله مصطلح "النعت" وهو عند البصريين "الصفة"<sup>(٤)</sup>.

ولأهمية هذه المقدمة فقد أقبل عليها العلماء شرحاً وتعليقاً ونظماً وإعراباً كما أن الشروح نفسها بلغت من الاهتمام بها أن وُضع عليها كثير من الحواشي كما حفلت المدارس والمساجد بتعليمها والإفادة منها.

ولأهميتها أيضاً ومكانتها أنها كانت سبباً في شهرة مؤلفها فكان يميّز عن غيره بلقب: صاحب الآجرومية.

(١) ينظر اهتمام الشراح بالمقدمة الآجرومية في المبحث التالي.

(٢) بغية الوعاة: ٢٣٨/١.

(٣) مصطلحات النحو الكوفي: ٦٣.

(٤) المرجع السابق: ٨٠.

## المبحث الثالث

### اهتمام الشراح بالمقدمة الآجرومية

اهتم العلماء بالمقدمة الآجرومية اهتماماً بالغاً فكما تنافس الطلاب على حفظها تبارى العلماء في شرحها وبسطها من ناحية وفي نظمها وإعرابها من ناحية أخرى، وكل هذه الجهود تصبُّ في خدمة هذه المقدمة الموجزة:

#### أ- الشروح وأهمها ما يلي:

- ١- إضاءة البدر الجلية على ألفاظ الآجرومية لأبي الخير محمد المشهور بابن الخطيب يبلغ ٧٨ ق وهو مخطوط في مكتبة الأزهر برقم ٢٧٤٦<sup>(١)</sup>.
- ٢- الباكورة العربية في شرح متن الآجرومية للعلامة محمد بن إسماعيل الطهطاوي، وهو مطبوع بالقاهرة سنة ١٢٩١ هـ<sup>(٢)</sup>.
- ٣- التحفة البهية شرح الآجرومية لعلي بن حسن الشافعي الشهير بالسنيهوري<sup>(٣)</sup>.
- ٤- التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية لمحمد محي الدين عبد الحميد، مطبوع بالقاهرة سنة ١٣٥٣ هـ<sup>(٤)</sup>.
- ٥- التحفة السنية في شرح الآجرومية لنور الدين علي بن إبراهيم الحلبي المتوفى سنة ١٠٤٤ هـ<sup>(٥)</sup>.

---

(١) فهرس المكتبة الأزهرية ١٠٧/٤.

(٢) فهرست الكتب النحوية المطبوعة ٤٩.

(٣) كشف الظنون ١٧٩٨.

(٤) فهرست الكتب النحوية المطبوعة ٥٥.

(٥) إيضاح المكنون ٢٥١.

٦- تعليق الدرة الشَّنَوَانِيَّة على شرح الآجرومية لأبي بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين الشَّنَوَانِي المتوفى سنة ١٠١٩هـ، وهو مخطوط بدار الكتب الظاهرية ويبلغ ١٢٩ ورقة برقم ٣٦٦٢ عام. (١).

٧- تعليق على الآجرومية لشهاب الدين الرملي المتوفى سنة ٩٧١هـ، ويبلغ ٦٩ق. برقم ١١٢٥٤ عام في دار الكتب الظاهرية (٢).

٨- تهذيب الآجرومية في علم قواعد العربية لمحمد عبد المنعم خفاجي، مطبوع بالقاهرة سنة ١٣٧١هـ (٣).

٩- الجواهر السنية في شرح المقدمة الآجرومية لأبي محمد عبد الله بن أبي الفضل الفاسي المتوفى سنة ١٧٩٧هـ (٤).

١٠- الجواهر المضِيَّة في حل ألفاظ الآجرومية لأبي محمد بن محمد بن عبد السلام (٥).

١١- حاشية العشماوي على متن الآجرومية لعبد الله العشماوي وهو مطبوع بالقاهرة سنة ١٢٩١هـ (٦).

١٢- حاشية على الآجرومية لمحمد الأمين المالكي المولود سنة ١١٤٥هـ (٧).

١٣- حاشية القليوبي على الآجرومية مخطوط بدار الكتب الظاهرية برقم ٤٩٦٩

---

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية نحو ٩٩.

(٢) المرجع السابق ٥٦٧.

(٣) فهرست الكتب النحوية المطبوعة ٦٨.

(٤) كشف الظنون ١٧٩٧.

(٥) المرجع السابق.

(٦) فهرست الكتب النحوية المطبوعة ٨٢.

(٧) فهرس مخطوطات الظاهرية ١١٢.



عام<sup>(١)</sup>.

١٤- الدرة السنية على الآجرومية لشعبان أبو حوا، ويبلغ ٧١ ق وهو مخطوط في

مكتبة جامعة أم القرى برقم ٨/٤٠٧<sup>(٢)</sup>.

١٥- الدرة النحوية في شرح الآجرومية لمحمد بن أحمد بن يعلى الحسيني<sup>(٣)</sup>.

١٦- شرح الآجرومية لإبراهيم بن علي بن إسحاق النحوي<sup>(٤)</sup>.

١٧- شرح الآجرومية لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد المعروف ببرهان الدين

الشاغوري المتوفى سنة ٩١٦هـ<sup>(٥)</sup>.

١٨- شرح الآجرومية لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم اللقاني المصري المتوفى

سنة ١٠٤١هـ في المكتبة الأزهرية ويقع في ٣٢ ورقة برقم ٣٨٨٢ عام<sup>(٦)</sup>.

١٩- شرح الآجرومية لأحمد بن أحمد السوداني وهو مطبوع بفاس<sup>(٧)</sup>.

٢٠- شرح الآجرومية لأحمد زيني دحلان المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ، وهو مطبوع

بالقاهرة<sup>(٨)</sup>.

---

(١) فهرس مخطوطات الظاهرية ١١٨.

(٢) فهرس مخطوطات جامعة أم القرى ٢٧٦.

(٣) كشف الظنون ١٧٩٧.

(٤) المصدر السابق ١٧٩٦.

(٥) المصدر السابق ١٧٩٦.

(٦) فهرس مخطوطات الأزهرية ٢٢٧/٤.

(٧) دائرة المعارف الإسلامية ٨٧/١.

(٨) دائرة المعارف ٨٦ وفهرست الكتب النحوية المطبوعة ١١٦.

- ٢١- شرح الآجرومية لشهاب الدين أحمد بن علي الحميدي المعروف بالبجائي<sup>(١)</sup>.
- ٢٢- شرح الآجرومية لأحمد بن يحيى البهنسي ٥٦ ق برقم ٩٦٧٩.<sup>(٢)</sup>
- ٢٣- شرح الآجرومية لحسن الطولوني<sup>(٣)</sup>.
- ٢٤- شرح الآجرومية لحسن الكفراوي المتوفى سنة ١٢٠٢هـ، وهو مطبوع بالقاهرة<sup>(٤)</sup>.
- ٢٥- شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهرى المتوفى سنة ٩٠٥ هـ، وهو مطبوع بالقاهرة سنة ١٢٧٤ هـ<sup>(٥)</sup>.
- ٢٦- شرح الآجرومية للشَّنَوَانِي، وهو شرح مطوّل<sup>(٦)</sup>.
- ٢٧- شرح الآجرومية للشيخ شهاب الدين الرملي الأنصاري المتوفى سنة ٨٤٤ هـ<sup>(٧)</sup>.
- ٢٨- شرح الآجرومية لشمس الدين أبي الفرج المقدسي المعروف بالحلاوي المتوفى سنة ٨٨٣ هـ<sup>(٨)</sup>.
- ٢٩- شرح الآجرومية لعبد الله العشماوي المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ، وهو مطبوع

(١) كشف الظنون ١٧٩٧.

(٢) فهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية ٢٢٨/٤.

(٣) المرجع السابق.

(٤) فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١١٦.

(٥) دائرة المعارف ٨٦/١، وفهرست الكتب النحوية المطبوعة ١١٦.

(٦) كشف الظنون ١٧٩٧.

(٧) المرجع السابق.

(٨) كشف الظنون ١٧٩٧.

بالقاهرة<sup>(١)</sup>.

٣٠- شرح الآجرومية لأبي زيد عبد الرحمن بن صالح المكدودي، وهو مطبوع  
بالقاهرة<sup>(٢)</sup>.

٣١- شرح الآجرومية لعلي الأجهوري، وهو مخطوط في الجامعة الإسلامية ويبلغ  
٥٥٩ ق برقم ٥٥٢٠،<sup>(٣)</sup>.

٣٢- شرح الآجرومية لعبد الملك بن جمال الدين الإسفراييني، المتوفى سنة ١٠٣٧ هـ،  
وهو مطبوع بمكة المكرمة سنة ١٣٢٩ هـ<sup>(٤)</sup>.

٣٣- شرح الآجرومية على الطريقة الصوفية لابن ميمون الإدريسي، وهو مخطوط،  
ومنه نسخة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ويبلغ ٣٤ ق برقم ٢/٦٨٣٠.

٣٤- شرح الآجرومية لعلي بن علي الأندلسي المعروف بالكندي، وهو مخطوط في  
دار الكتب الظاهرية ويبلغ ١٤٥ ق برقم ٨٢٠٢<sup>(٥)</sup>.

٣٥- شرح الآجرومية لزين الدين أبي الحسن علي بن ناصر الدين بن جبريل، وهو  
مطبوع بباريس<sup>(٦)</sup>.

---

(١) دائرة المعارف ٨٦/١.

(٢) دائرة المعارف ٨٦/١، وفهرست الكتب النحوية المطبوعة ١١٦.

(٣) فهرس مخطوطات الجامعة الإسلامية.

(٤) فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١١٥.

(٥) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية نحو ٢٣٧.

(٦) دائرة المعارف ٨٦/١.

- ٣٦- شرح الآجرومية لمحمد بن إبراهيم بن علي بن أبي الصفا المقدسي<sup>(١)</sup>.
- ٣٧- شرح الآجرومية لمحمد الأبراشي، وهو مخطوط بمكتبة الأزهر ويبلغ ١٧٠ ق برقم ١٠٨٤،<sup>(٢)</sup>.
- ٣٨- شرح الآجرومية لمحمد البكري<sup>(٣)</sup>.
- ٣٩- شرح الآجرومية لمحمد بن علي المالكي الشاذلي المتوفى سنة ٩٣٠هـ، وقد شرحها شرحين: كبيراً ومتوسطاً<sup>(٤)</sup>.
- ٤٠- شرح الآجرومية لأبي الحسن نور الدين الضرير المعروف بالسَّنهوري المتوفى سنة ٨٨٩هـ، وهو مخطوط في المكتبة الظاهرية ويقع في ٥٧ ق برقم ١٧٤٣ عام<sup>(٥)</sup>.
- ٤١- شرح الآجرومية لهاشم الشرقاوي، وهو مطبوع بالقاهرة سنة ١٣٢٦هـ<sup>(٦)</sup>.
- ٤٢- شرح الآجرومية لهاشم بن محمد الشحات، وهو مطبوع بالقاهرة سنة ١٩٧٩م<sup>(٧)</sup>.
- ٤٣- عوائد الصلوات الربّانية على متن الآجرومية لعبد الرحيم الجرجاوي السيوطي المتوفى سنة ١٣٤٢هـ، وهو مطبوع بالقاهرة سنة ١٣٣٥هـ<sup>(٨)</sup>.

(١) كشف الظنون ١٧٩٧.

(٢) فهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية: ٢٠٧/٤.

(٣) كشف الظنون ١٧٩٨.

(٤) كشف الظنون ١٧٩٧.

(٥) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية نحو ٢٣٦.

(٦) فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١١٥.

(٧) المرجع السابق.

(٨) فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١٣٦.

- ٤٤ - الفتوحات الربانية في معرفة القواعد العربية لإبراهيم عناني وقد فرغ من تأليفه سنة ١٢٩٤هـ، وهو مطبوع بالقاهرة سنة ١٢٩٥هـ<sup>(١)</sup>.
- ٤٥ - الفرائد الدرية في شرح الآجرومية لجرس صفا المتوفى سنة ١٣٥٢هـ<sup>(٢)</sup>.
- ٤٦ - اللمعة السنية في حل ألفاظ الآجرومية للشيخ ربحان أغا، وهو مخطوط في المكتبة الأزهرية ويبلغ ٥٥ ق برقم ٣١٦٥<sup>(٣)</sup>.
- ٤٧ - منحة الكريم الوهاب وفتح أبواب النحو للطلاب لأحمد البخاري، وهو مطبوع بالقاهرة<sup>(٤)</sup>.
- ٤٨ - المشارق النورية في شرح الآجرومية لأبي الفرج هبة الله محمد بن عبدالقادر بن محمد الخطيب المتوفى سنة ١٣١١هـ، ويقع في ٩٦ ق، وهو مخطوط بدار الكتب الظاهرية برقم ٨١٨١ عام<sup>(٥)</sup>.
- ٤٩ - مصباح الدياجي شرح آجرومية الصنهاجي لأبي عبد الله عبدالرحيم التنزيلي، ويقع في ٤٣ ق، وهو مخطوط بالمكتبة الغربية بصنعاء برقم ١٠٧<sup>(٦)</sup>.
- ٥٠ - متممة الآجرومية لمحمد بن محمد الرعييني المعروف بالخطّاب المتوفى سنة ٩٥٤هـ، وهو مطبوع بهامش الفواكه الجنية للفاكهي<sup>(٧)</sup>.
- ٥١ - المقاصد الوفية بشرح المقدمة الآجرومية لنجم الدين محمد أمان بن عبد الله بن

(١) المرجع السابق ١٤٠.

(٢) المرجع السابق ١٤١.

(٣) فهرس المكتبة الأزهرية: ٣٠٣/٤.

(٤) دائرة المعارف ٨٦/١، وفهرست الكتب النحوية المطبوعة ٢٠٢.

(٥) فهرس مخطوطات الظاهرية نحو ٤٦٦.

(٦) فهرس مخطوطات المكتبة الغربية باليمن ٤٩٧.

(٧) دائرة المعارف: ٨٧/١.

خاتمة الحبيشي، وقد فرغ من تأليفها عام ١٣٠٨هـ، وهو مخطوط بالمكتبة  
الأزهرية برقم ٣٤٨١<sup>(١)</sup>.

٥٢- منية الفقير المتجرّد وسيرة المريد المتفرّد لعبدالقدير بن أحمد الكهني وهو  
مطبوع عام ١٣١٩هـ<sup>(٢)</sup>.

٥٣- المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية لأبي بكر بن إسماعيل الشَّنْواني المتوفي  
سنة ١٠١٩هـ، ويقع في ١٨٧ ق وهو مخطوط في المكتبة الأزهرية برقم  
١٤٣١<sup>(٣)</sup>.

٥٤- النبذة النحوية في حل ألفاظ الآجرومية للشيخ أبي بكر بن أحمد بن حسن  
العلواني، ويقع في ٩٣ ق وهو مخطوط بدار الكتب الظاهرية برقم ٩٦٣٢<sup>(٤)</sup>.

٥٥- النخبة العربية في حل ألفاظ الآجرومية لأحمد بن محمد بن عبد السلام<sup>(٥)</sup>.

٥٦- نصر البرية على المقدمة الآجرومية لمحمد بن أبي النصر بن الخطيب، ويقع في  
٢١ ورقة، وهو مخطوط بدار الكتب الظاهرية برقم ٨١٧٧<sup>(٦)</sup>.

٥٧- النصيحة السنية لطلاب حل الآجرومية لنور الدين أبي الحسن علي بن إبراهيم  
المُقسّي، ويقع في ٦٩ ق وهو مخطوط بالظاهرية برقم ١١١٣٣<sup>(٧)</sup>.

٥٨- النفحة الزكية في شرح المقدمة الآجرومية لعلاء الدين علي بن جمال الدين

---

(١) فهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية ٣١٣/٤.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية: ٨٦/١.

(٣) فهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية: ٣٢٥/٤.

(٤) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ٥٢٢.

(٥) كشف الظنون ١٧٩٧.

(٦) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ٥٢٦.

(٧) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ٥٢٧.

- يوسف البصروي، ويقع في ٢١ ق وهو مخطوط بالظاهرية برقم ٦٦١٨<sup>(١)</sup>.  
٥٩- النفحة العطرية على المقدمة الآجرومية لمحمد بن أحمد الأهدل، ويقع في ٣٣ ورقة وهو مخطوط بالمكتبة الغربية بصنعاء برقم ١١٥ نحو.<sup>(٢)</sup>

## ب- النظم:

- ٦٠- الدرة البهية في نظم الآجرومية لشرف الدين يحيى العمريطي وهو مطبوع بالقاهرة سنة ١٣٠٢هـ<sup>(٣)</sup>.  
٦١- العلوية في نظم الآجرومية لعلي بن حسن الشافعي الشهير بالسنيهوري<sup>(٤)</sup>.  
٦٢- الكواكب الجلية في نظم الآجرومية لعبد السلام البزاوي وهو مطبوع بالقاهرة عام ١٢٩٨هـ<sup>(٥)</sup>.  
٦٣- المنظومة السنينة لما يسمى متن الآجرومية لعلي المصراطي، وهو مطبوع بالقاهرة عام ١٣٠٧هـ<sup>(٦)</sup>.  
٦٤- نظم الآجرومية لبرهان الدين إبراهيم بن إسماعيل النابلسي المتوفى سنة ٨٠٣هـ، وهو مخطوط بالظاهرية برقم ٨١٧٧<sup>(٧)</sup>.  
٦٥- نظم الآجرومية للشيخ عبد الرحمن القاري، ويقع في ٢ ق، وهو مخطوط

---

(١) المرجع السابق ٥٣٤.

(٢) فهرس مخطوطات المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء ٥١١.

(٣) دائرة المعارف: ٨٧/١، وفهرست الكتب النحوية المطبوعة ٩٧.

(٤) كشف الظنون ١٧٩٨.

(٥) فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١٦٥.

(٦) المرجع السابق ٢٠٢.

(٧) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ٥٢٨.

بالظاهرية برقم ٥٦٣٩ عام<sup>(١)</sup>.

٦٦- نظم الآجرومية لعبد الله بن محمد بن عامر المعروف بالشبراوي المتوفى سنة ١١٧٢هـ، ويقع ضمن مجموع من ٧-٩ وهو مخطوط في المكتبة الأزهرية برقم ٢٣٧٥ عام<sup>(٢)</sup>.

٦٧- نظم الآجرومية لعلي بن نعمان الألوسي المتوفى سنة ١٣٤٠هـ، وهو مطبوع ببيروت عام ١٣١٨هـ<sup>(٣)</sup>.

٦٨- نظم الآجرومية للشيخ قاسم بن صالح بن إسماعيل الحلاق المتوفى سنة ١٢٨٤هـ، ويقع في ٧ق وهو مخطوط بالظاهرية برقم ١١٢٤٧ عام<sup>(٤)</sup>.

٦٩- نظم الآجرومية لمحمد بديع بن يونس الموصلي، وهو مخطوط بالظاهرية ويقع في ٥ق برقم ١١٠٤٩ عام<sup>(٥)</sup>.

## ج- الإعراب:

٧٠- إعراب الآجرومية لحسن بن علي الكفراوي المتوفى سنة ١٢٠٢هـ<sup>(٦)</sup>.

٧١- إعراب الآجرومية لخالد الأزهرى المتوفى سنة ٩٠٥هـ<sup>(٧)</sup>.

---

(١) المرجع السابق ٥٣١.

(٢) فهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية: ٣٣٠/٤.

(٣) فهرست الكتب النحوية المطبوعة ٢٢٠.

(٤) فهرس مخطوطات الظاهرية ٥٣٢.

(٥) المرجع السابق ٥٣٠.

(٦) فهرست الكتب النحوية المطبوعة ٣٧.

(٧) كشف الظنون ١٧٩٧.



٧٢- الجواهر السنية في إعراب الآجرومية ليحيى الحسيني العطار، وهو مطبوع بالقاهرة سنة ١٣٠٣هـ<sup>(١)</sup>.

٧٣- الخريدة البهية في إعراب ألفاظ الآجرومية لعبدالله بن عثمان العجمي، وهو مطبوع بمكة المكرمة عام ١٣١٣هـ<sup>(٢)</sup>.

٧٤- الفوائد السنية في إعراب أمثلة الآجرومية لنجم الدين محمد بن يحيى الفرضي المتوفى سنة ١٠٩٠هـ، ويقع في ٣٤ق وهو مخطوط في الظاهرية برقم ٨٢٠٤<sup>(٣)</sup>.

---

(١) فهرست الكتب النحوية المطبوعة ٧٧.

(٢) فهرست الكتب النحوية المطبوعة ٩١.

(٣) فهرس دار الكتب الظاهرية ٢٤٣.

# الفصل الثاني

## ترجمة للشارح الخطيب الشربيني

وفيه مباحث:

- الأول : عصره.
- الثاني : نسبه ونشأته.
- الثالث : شيوخه وتلاميذه.
- الرابع : آثاره العلمية.
- الخامس : صفاته وآراء العلماء فيه.
- السادس : وفاته.

# المبحث الأول

## عصر الخطيب الشربيني

الخطيب الشربيني من علماء القرن العاشر الهجري، فقد توفي سنة سبع وسبعين وتسعمائة وعاش بمصر طوال هذه الفترة، ولاشك أن الحياة السياسية لها دور مهم في صوغ الحياة بعمامة وبخاصة الحياة العلمية مما ينعكس على حياة العلماء. فكيف كانت الحياة السياسية في عصره ومن ثم كيف كانت الحياة العلمية؟

### أ- الحياة السياسية:

الخطيب الشربيني ولد في أوائل القرن العاشر الهجري فمعنى ذلك أنه نشأ في ظل دولة المماليك التي كانت قد شارفت على نهايتها على أيدي العثمانيين. فقد حكم المماليك الفترة من ٦٤٨ إلى ٩٢٣ هـ. والمماليك جمع مملوك وهو الذي اشترى بالمال، وقد كانوا يعتزُّون بهذه التسمية<sup>(١)</sup>. وبداية نفوذهم تعود إلى الملك الصالح نجم الدين أيوب بن الكامل الذي استعان بفريق منهم عندما أراد نزع الملك من أخيه العادل سيف الدين سنة ست وثلاثين وستمائة فاشترى عدداً كبيراً منهم ومرّتهم عسكرياً<sup>(٢)</sup>. وقد قوي بأسهم في عهد الملك الصالح وصاروا يشوِّشون على الناس ويسرقونهم فبنى لهم قلعة وأسكنهم بها<sup>(٣)</sup>. فلما توفي الملك الصالح آل الملك إلى ابنه "توران شاه" ثم إلى زوجته "شجرة

(١) موسوعة التاريخ الإسلامي: ١٩٧/٥.

(٢) حسن المحاضرة: ٣٩/٢، وعصر سلاطين المماليك: ١٨/١.

(٣) بدائع الزهور ٦٧.

الدر" التي عيّنت "عز الدين أيك" قائداً للجند، ولما خلعت نفسها تَمَّت المشورة بسلطنة الأمير "عز الدين أيك" فكان أوَّل سلاطين المماليك<sup>(١)</sup>، ولما قتل تولى ابنه "المظفر علي" ثم خلع وتولى بعده المظفر "قطز" وفي عهده التقى بالتتار في "عين جالوت" فهزمهم وشردهم وكان ذلك سنة ست وخمسين وستمائة ثم قتل على يد "بيبرس" وجماعة من الأمراء فأصبح "بيبرس" سلطان مصر وتلقب بالظاهر، وكان من مآثره أن ردَّ الخلافة لبني العباس عندما بايع شخصاً من أولاد الخلفاء الفارّين، ولقبه بالمستنصر<sup>(٢)</sup>. ولما قتل الظاهر بيبرس توالى السلاطين بعد ذلك. وفي عهد "قانسوه الغوري" جهَّز السلطان العثماني "سليم الأول" جيشه لمحاربة المماليك واستطاع أن يشتري ذمم بعض المماليك من أمثال "خايربك الجركسي" بعد أن مناه بأجلّ المناصب<sup>(٣)</sup>، فلما عَلِمَ "الغوري" بذلك استعد لمحاربه فتقابل الجيشان في واد يقال له "مرج دابق" شمالي حلب وكان ذلك سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة، والتحم الجيشان في وقعة حامية، وانتصر فيها العثمانيون وقُتل الغوري<sup>(٤)</sup>.

فلما وصل خبر موته إلى مصر عُيِّن "طومان باي" خلفاً له ثم خرج لملاقاة العثمانيين فدارت بينهم معركة بميدان "الريدانية" على أبواب القاهرة وكان ذلك في اليوم الثامن والعشرين من ذي الحجة سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة فهُزِمَ المماليك<sup>(٥)</sup>، وهَرَبَ "طومان باي"، وواصل الصُّراع في أحياء القاهرة ثم اختفى

(١) عصر سلاطين المماليك: ٢١/١.

(٢) تاريخ عجائب الآثار للحيرتي ٢٨/١-٣٢.

(٣) القاهرة نشأتها وامتدادها ١٨٠.

(٤) بدائع الزهور ١٠٢٨-١٠٣٠ وتاريخ الدولة العلية العثمانية ١٩٢، والقاهرة نشأتها وامتدادها ١٨٠-١٨١.

(٥) بدائع الزهور ١٠٧٦-١٠٧٧ وتاريخ الدولة العلية ١٩٣.

ومالِث أن عُثر عليه فأُعدم سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة<sup>(١)</sup>.  
وبهذا استتب الأمر لسليم الأول وانتهت دولة المماليك فأصبحت مصر تابعةً  
للدولة العثمانية وكان أول ولايتها "خيربك" وقد ولّاه السلطان سليم الأول مكافأةً  
له على خيائه لـ "طومان باي" ومات بعد خمس سنوات من ولايته<sup>(٢)</sup>.  
ولكن عصر القوة في الخلافة العثمانية لم يدم طويلاً فلم يشمل سوى عهد  
خليفتين، هما: سليم الأول من ٩٢٣-٩٢٦ هـ وابنه سليمان القانوني من ٩٢٦-  
٩٧٤ هـ. ثم جاء عصر الضعف بعدهما ابتداءً من عهد سليم الثاني الذي حكم من  
٩٧٤-٩٨٢ هـ إذ لم يكن مؤهلاً لحفظ فتوحات والده سليمان القانوني<sup>(٣)</sup>.

---

(١) موسوعة التاريخ الإسلامي ٢٤٥، وتاريخ مصر الحديث: ٣٢٧/١.

(٢) موسوعة التاريخ الإسلامي ٢٦٨.

(٣) التاريخ الإسلامي - العهد العثماني - ١١١، وتاريخ الدولة العثمانية لحسون ٨٣، وموسوعة تاريخ  
مصر: ٨١٨/٣.

## ب- الحياة العلمية:

الخطيب الشربيني عاصر نهاية حكم المماليك وبداية حكم العثمانيين في مصر. والمتتبع للحركة العلمية في دولة المماليك يجد أنه قد عظم شأن العلم والثقافة في عهد المماليك وبخاصة في عهد الظاهر بيبرس الذي انتقلت الخلافة العباسية في عهده من بغداد إلى القاهرة سنة ثمان وخمسين وستمائة فاتجهت أنظار الناس إلى القاهرة وصارت مقصد العلماء والأدباء<sup>(١)</sup>. ومن الأسباب التي أدت إلى ازدهار الحياة العلمية في هذا العصر أن بعض سلاطين المماليك كان يشجع العلم والعلماء ومنهم الظاهر بيبرس الذي "كان يميل إلى التاريخ وأهله ميلاً زائداً ويقول: سماع التاريخ أعظم من التجارب"<sup>(٢)</sup>.

وكذلك السلطان الغوري فقد كان حريصاً على عقد المجالس العلمية والدينية مرة أو مرتين في كل أسبوع<sup>(٣)</sup>.

وبالجملة فقد أنشأ المماليك في مدّة سلطتهم على مصر كثيراً من المدارس والمكتبات والمساجد والجوامع.

فمن الجوامع: جامع السلطان حسن، وجامع قلاوون، وجامع المؤيد، ومسجد السلطان الغوري.

ومن المدارس: مدرسة "قايتباي" والمدرسة الجمالية ومدرسة الغوري إضافة إلى

---

(١) القاهرة نشأتها وامتدادها ١٧١ و ٢٠٣.

(٢) النجوم الزاهرة: ١٨٢/٧.

(٣) العصر المماليكي في مصر والشام ٣٣٠.

مدرسة الجامع الأزهر التي ازدهرت في عهده الظاهر بيبرس<sup>(١)</sup>.

ومن المكتبات خزانة الكتب التي وقع بها حريق سنة إحدى وتسعين وستمائة وقد كانت تحوي كتباً في شتى العلوم والفنون كالفقه والحديث والتاريخ<sup>(٢)</sup>.

ومع أن مصر في هذا العهد قد تعرضت للفتن والثورات والمجاعات من وقت لآخر فقد كان هناك حركة علمية كان من ثمراتها نبوغ جماعة من العلماء من أشهرهم: ابن خلدون المتوفى سنة ثمان وثمانمائة، وأبو الفداء المتوفى سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة، والسيوطي المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة، والمقريزي المتوفى سنة ست وستين وسبعمائة، وابن خلكان المتوفى سنة إحدى وثمانين وستمائة، والقلقشندي المتوفى سنة إحدى وعشرين وثمانمائة، وابن نباتة المتوفى سنة ثمان وستين وسبعمائة<sup>(٣)</sup>.

وكان مما ساعد على هذا النتاج العلمي في العهد المملوكي أن أغلب المماليك كانوا يعرفون العربية ويجيدونها كتابةً ومحادثةً ويشجعون العلم ويجتذبون العلماء إلى القاهرة فلما غزا العثمانيون مصر أخذ شأن العلم يضعف لأن العثمانيين كانوا يجهلون العربية وكانت اللغة التركية هي السائدة عندهم إضافة إلى انشغالهم بالفتوحات والحروب واندثار أغلب المدارس التي أنشئت في عهد المماليك فلم يكن غريباً أن ينحط شأن اللغة في هذه الفترة ولذا ندر نبوغ العلماء والمفكرين وأكثر ما كتب في هذا العصر إنما هو من قبيل الشروح والخواشي<sup>(٤)</sup>.

(١) القاهرة تاريخها وآثارها ١٨٩-١٩١، والقاهرة نشأتها وامتدادها ١٤٨-١٥٠.

(٢) الخطط المقرية: ٢/٢١٢.

(٣) موسوعة التاريخ الإسلامي ٤٥٠، وتاريخ الأدب العربي للزيات ٤٠٣-٤٠٤.

(٤) القاهرة نشأتها وامتدادها ٢٠٤ و ٢٠٦ وتاريخ الدولة العثمانية ٧١-٧٢.

فالخطيب الشريبي إذا عاش فترة ازدهار العلم في عهد المماليك وفترة المحافظة عليه - ما أمكن - في عهد السلطان العثماني سليم الأول وابنه سليمان القانوني ثم كان الضعف في عهد سليم الثاني الذي حكم في عام أربعة وسبعين وتسعمائة. ومن أشهر العلماء في عصره:

١- أحمد القسطلاني: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر. ولد سنة إحدى وخمسين وثمانمائة بمصر ونشأ وتعلم بها. من مؤلفاته: العقود السنية في شرح المقدمة الجزرية وإرشاد الساري على صحيح البخاري. توفي سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة للهجرة<sup>(١)</sup>.

٢- ابن إياس: محمد أحمد بن إياس الحنفي، مؤرخ مصري، صاحب بدائع الزهور ووقائع الدهور، وهو من تلاميذ جلال الدين السيوطي. توفي سنة ثمان وتسعمائة للهجرة<sup>(٢)</sup>.

٣- شهاب الدين المنوفي: أحمد بن محمد بن محمد المنوفي الشافعي. ولد في "منوف" سنة سبع وأربعين وثمانمائة، وتولى القضاء في بلده، له عدة مختصرات في الفقه والفرائض والحساب والعربية. توفي سنة سبع وعشرين وتسعمائة للهجرة<sup>(٣)</sup>.

٤- الشيخ زكريا بن الشيخ زكريا الأنصاري، أخذ العلم عن أبيه وعن الشيخ بُرهان الدين بن أبي شريف وعن الشيخ عبد الحق السُّنْباطي. توفي سنة تسع وخمسين وتسعمائة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ينظر في ترجمته: الطبقات الصغرى ٥٦، وشذرات الذهب ١٢١/٨، والبدر الطالع: ١٠٢/١-١٠٣.

(٢) ينظر: الأعلام ٢٣٢/٦، معجم المؤلفين: ٢٣٦/٨.

(٣) الكواكب السائرة: ١٥٤/١، وشذرات الذهب: ١٥٠/٨.

(٤) الطبقات الصغرى ٩٠، وشذرات الذهب: ٣٢٣/٨-٣٢٤.



٥- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن العلقمي الشافعي. أخذ العلم عن جماعة منهم شهاب الدين الرملي وناصر الدين اللقاني. وأجازوه بالإفتاء والتدريس فدرس وأفتى في الجامع الأزهر. توفي سنة ثلاث وستين وتسعمائة<sup>(١)</sup>.

٦- أحمد بن أحمد بن محمد الهيتمي، أجازاه القاضي زكريا والشيخ عبدالحق السنباطي. وأخذ الفقه على شهاب الدين الرملي. من مصنفاته: شرح المنهاج وشرح الإرشاد وشرح الأربعين النووية. توفي سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة<sup>(٢)</sup>.

٧- عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني الحنفي، كان إماماً في العلوم الشرعية وغيرها، أخذ العلم عن أجله من المشايخ، منهم: السيوطي وزكريا الأنصاري وشمس الدين الدواخلي والشهاب الرملي. من مصنفاته: الأنوار القدسية في معرفة آداب العبودية، والبحر المورود في الموائيق والعهود، ولوائح الأنوار في طبقات الأخيار ويعرف بالطبقات الكبرى. توفي سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة للهجرة<sup>(٣)</sup>.

إضافةً إلى شيوخ الشربيني وسيأتي ذكرهم في موضعهم<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الطبقات الصغرى ١٢٦.

(٢) الكواكب السائرة: ١١١/٣-١١٢، دائرة المعارف الإسلامية: ١٣٣/١-١٣٥.

(٣) شذرات الذهب: ٣٧٢/٨-٣٧٤، معجم المطبوعات ١١٢٩-١١٣٤، الأعلام: ٣٣١/٤-٣٣٢.

(٤) ينظر ما سيأتي صفحة ٣٦.

## المبحث الثاني نسبه ونشأته

هو محمد بن أحمد الشريبي القاهري الشافعي، شمس الدين المعروف بـ "الخطيب الشريبي"<sup>(١)</sup>.

وجميع من ترجم له وذكر اسم أبيه ذكر أنه "أحمد" إلا ابن العماد في شذرات الذهب<sup>(٢)</sup> فقد ذكر أن اسم أبيه "محمد".

والصحيح أن اسم أبيه "أحمد" بدليل أن الشريبي نفسه قد صرح بذلك في خاتمة كتابه "السراج المنير" فقال: ((وكان الفراغ من تأليفه يوم الاثنين المبارك ثالث عشر صفر الخير من شهور سنة ثمان وستين وتسعمائة من الهجرة النبوية - على صاحبها أفضل الصلاة والسلام - على يد مؤلفه فقير رحمة ربه القريب محمد بن أحمد الشريبي الخطيب))<sup>(٣)</sup> اهـ.

وقد ذكر ذلك أيضاً مصحح دار الطباعة إبراهيم عبد الغفار الدسوقي، يقول: ((ثم إن تمام بيعه [أي السراج المنير] في أثناء طبعه أول دليل على عموم نفعه، وهذا كما يقع في خلدي وريقي من كرامات مؤلفه محمد بن أحمد الشريبي))<sup>(٤)</sup> اهـ. وكما جاء أيضاً في خاتمة طبع كتابه "مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ

---

(١) ينظر في ترجمته: الطبقات الصغرى للشعراني ١١٧-١١٩، والكواكب السائرة: ٧٩/٣-٨٠، وشذرات الذهب: ٣٨٤/٨، وهدية العارفين: ٢٥٠/٢، ومعجم المؤلفين: ٢٦٩/٨، والأعلام: ٢٣٤/٦، ومعجم المطبوعات ١١٠٨.

(٢) شذرات الذهب: ٨-٣٨٤.

(٣) السراج المنير: ٦١٩/٤.

(٤) السراج المنير: ٦١٩/٤.

المنهاج" فقد ذكر فيه أن اسم أبيه "أحمد" ونص ذلك: ((فقد تم بحمد الله وحسن توفيقه طبع كتاب مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشيخ محمد بن أحمد الخطيب الشربيني مع متن المنهاج))<sup>(١)</sup> اهـ.

وأما نشأته فلم تذكر المصادر التي أمكنني الرجوع إليها شيئاً عن مكان ولادته وزمانها ونشأته. والذي يظهر لي أن مكان ولادته في بلدة شربين شمال القاهرة، ولذا نسب إليها.

وأما زمان ولادته فلعله كان في أوائل القرن العاشر؛ لأن القاضي زكريا المتوفى سنة ست وعشرين وتسعمائة للهجرة كان من أشياخه بل كان من أوائلهم. ولعل الشربيني قد طلب العلم ما بين العاشرة والخامسة عشرة، وعلى ذلك فتكون ولادته في العقد الأول من القرن العاشر على وجه التقريب.

وأما نشأته فلم تذكر المصادر التي رجعت إليها شيئاً عنها. ولكن الشربيني وهب حياته في طلب العلم فأخذ عن طائفة من العلماء المصريين ابتداءً بالقاضي زكريا<sup>(٢)</sup> المتوفى سنة ست وعشرين وتسعمائة للهجرة وانتهاءً بناصر الدين الطبلاوي<sup>(٣)</sup> المتوفى سنة ست وستين وتسعمائة للهجرة، إضافة إلى أن الإمام أبا المواهب عبد الوهاب الشعراني المصري كان ملازماً له، فقد قال الشعراني: ((صحبه نحو أربعين سنة ما رأيت عليه شيئاً يَشِينُهُ في دينه))<sup>(٤)</sup> اهـ. مما يدل على أنه عاش حياته بمصر فلعله نشأ بالقاهرة إذ هي ملتقى العلماء والطلاب

---

(١) مغني المحتاج: ٥٥١/٤.

(٢) ينظر ما سيأتي صفحة ٣٦.

(٣) ينظر ما سيأتي صفحة ٤٤.

(٤) الطبقات الصغرى للشعراني ١١٧.

حيث الأزهر الشريف وقد كان "من عادته أن يدخل الجامع الأزهر أول ليلة الصيام فلا يخرج إلا بعد صلاة العيد"<sup>(١)</sup>.

وأما أسرته فلم يُذكر عنها سوى ابنه عبد الرحمن الذي استفاد من والده فأخذ العلم عنه<sup>(٢)</sup>، وكان من مصادر الشعراني في ترجمته لأبيه، يقول الشعراني: ((وقد أخبرني ولده سيدى عبدالرحمن أنه لا يتعشى دائماً في رمضان إلا بعد صلاة التراويح فيأكل لقيمات يسيرة ويشرب ماءً كثيراً))<sup>(٣)</sup> اهـ.

وكان ابنه عبدالرحمن من أهل العلم والبراعة في فنون كثيرة، حسن الأخلاق كثير التواضع، له حاشية على شرح البهجة الكبير للشيخ زكريا الأنصاري<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ينظر: الطبقات الصغرى للشعراني ١١٧.

(٢) ينظر: خلاصة الأثر: ٣٧٨/٢.

(٣) ينظر: الطبقات الصغرى ١١٧.

(٤) ينظر: خلاصة الأثر: ٣٧٨/٢، ومعجم المطبوعات ١١١٠.

## المبحث الثالث

### شيوخه وتلاميذه

أولاً- شيوخه:

تلقّى الخطيب الشربيني العلم عن جماعة من أشهر علماء عصره بمصر. وقد كثر العلماء الذين أخذ عنهم علومه، فمن هؤلاء:

١- الشيخ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السُنِّيكي المصري الشافعي، أبو يحيى زين الدين. ولد في سُنِيكة في شرقية مصر، وكانت ولادته سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة، وقيل أربع وعشرين وثمانمائة. وتعلّم في القاهرة وكُفَّ بصره سنة ست وتسعمائة للهجرة.

من شيوخه: محمد العقبي ونور الدين المخزومي وأبو إسحاق الصالحي، وأجازاه خلائق يزيدون على مائة وخمسين نفساً.

من مصنفاته: فتح الرحمن في التفسير، وتحفة الباري على صحيح البخاري وشرح شذور الذهب في النحو.

توفي ثالث شهر ذي القعدة سنة ست وعشرين وتسعمائة للهجرة<sup>(١)</sup>.

٢- الشيخ نور الدين المحلي الشافعي، أخذ العلم عن الشيخ كمال الدين الطويل وشمس الدين المسيري، وشمس الدين الدواخلي. درّس وأفتى بالمحلّة الكبرى ووعظ الناس، وشرح عدة كتب في فقه الشافعي، وانتفع به خلائق لا يحصون، توفي في شهر ذي القعدة سنة ثلاثين وتسعمائة للهجرة<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر في ترجمته: الطبقات الصغرى ٢٧-٤٥، والكواكب السائرة: ١٩٦/١-٢٠٧، والأعلام:

٨٠/٣، ومعجم المطبوعات: ٤٨٣/١-٤٨٤.

(٢) ينظر: الطبقات الصغرى ١٣٥.

٣- الشيخ محمد بن أبي بكر، بدر الدين بن الشيخ بهاء الدين المشهدي المصري الشافعي، ولد سنة اثنتين وستين وثمانمائة للهجرة. من مشايخه أبو الخير الملتوتي والشهاب الجازي والرضي الأوجاتي. ومن تلاميذه شهاب الدين عميرة وعبد الحميد السمهودي. توفي سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة للهجرة<sup>(١)</sup>.

٤- الشيخ شهاب الدين أحمد البرُّلُسي المصري الشافعي الملقب بـ"عميرة" أخذ العلم عن الشيخ عبد الحق السنباطي والبرهان بن أبي شريف والنور المحلي. كان عالماً زاهداً ورعاً حسن الأخلاق، أخذ يدرس ويفتي حتى أصابه الفالج فمات به سنة سبع وخمسين وتسعمائة للهجرة<sup>(٢)</sup>.

٥- الشيخ أحمد بن حمزة الرملي، شهاب الدين المنوفي المصري الأنصاري الشافعي، وهو أحد الأجلّاء من تلاميذ القاضي زكريا الأنصاري وكان مقدماً عنده حتى أذن له أن يُصلح في مؤلفاته في حياته وبعد مماته ولم يأذن لأحد سواه في ذلك. من كتبه: فتح الجواد بشرح منظومة ابن العماد، توفي سنة سبع وخمسين وتسعمائة للهجرة<sup>(٣)</sup>.

٦- الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي، انتهت إليه الرئاسة بعد أخيه الشيخ شمس الدين، وجاءت إليه الأسئلة من الأقطار. من آثاره: البسملة، وشرح منظومة ابن رشد، توفي سنة ثمان وخمسين وتسعمائة كما جاء في الطبقات الصغرى. وفي معجم المؤلفين توفي سنة سبع وخمسين وتسعمائة للهجرة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ينظر: الطبقات الصغرى ٦٣-٦٤، والكواكب السائرة: ٢٧/١-٢٨.

(٢) ينظر: الطبقات الصغرى ٧٥، الكواكب السائرة: ٣١٦/٨، شذرات الذهب: ٣١٦/٨.

(٣) ينظر: الكواكب السائرة: ١١٩/٢-١٢٠، والأعلام: ١١٧/١.

(٤) ينظر: الطبقات الصغرى ٨٤-٨٥، ومعجم المؤلفين: ٢٠٣/٩.

٧- الشيخ جمال الدين الصافي الشافعي، كان مدرّساً مفتياً بالجامع الأزهر. تخرّج عليه جماعة كثيرة، وهو من أجلاء طلبة الشيخ القاضي زكريّا. كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويواجه بذلك الملوك فأدى به ذلك إلى الحبس والضيق<sup>(١)</sup>.

٨- الشيخ محمد بن سالم بن علي ناصر الدين الطّبالوي الشافعي أحد العلماء الأفراد بمصر. تلقى العلم عن أجلّه من المشايخ، منهم قاضي القضاة زكريا والفخر الديمي والسيوطي وابن برهان القلقشندي. له شرحان على البهجة الوردية وهي خمسة آلاف بيت لعمر بن مظفر الوردی في فقه الشافعية. توفي سنة ست وستين وتسعمائة للهجرة<sup>(٢)</sup>.

٩- نور الدين الطهواني، وقد ذكره صاحب الكواكب السائرة<sup>(٣)</sup> ولم أجد له ترجمة.

١٠- محمد بن عبد الرحمن بن خليل الكردي وذكره أيضاً صاحب الكواكب السائرة<sup>(٤)</sup> ولم أجد له ترجمة.

---

(١) ينظر: الطبقات الصغرى ٥٨.

(٢) ينظر: الطبقات الصغرى ١١٠-١١١، والضوء اللامع: ٢١٢/١١، وكشف الظنون: ٦٢٧/١، والأعلام: ٤/٧.

(٣) الكواكب السائرة: ٧٩/٣.

(٤) المرجع السابق.

## ثانياً- تلاميذه:

لم تفصح المصادر التي أمكنني الرجوع إليها عن أسماء تلاميذ الشريبي غير ما ذكره صاحب خلاصة الأثر من أن ابنه عبد الرحمن أخذ عنه. وعبارة المحبّي في خلاصة الأثر تدل دلالة واضحة على أنه من تلاميذه لأنه قال: ((أخذ عن والده وغيره))<sup>(١)</sup> فالعطف يدل على أن ابنه كان له مشايخ من بينهم أبوه لا أنه أخذ منه ما يُعلم بالضرورة فحسب وإنما مختلف المعارف.

وقد ذكر الشعراني أنه قد انتفع به خلق لا يحصون<sup>(٢)</sup> ولكنه لم ينص على واحد بعينه.

وذكر الجميلي في دراسته لكتاب الشريبي "مغيث النداء إلى شرح قطر الندى"<sup>(٣)</sup> أن الشيخ علياً الطندتاوي جَمَعَ فتاوى للشيخ الشريبي فلعله يعد من تلاميذه، وقد نقل ذلك من كتاب الكواكب السائرة<sup>(٤)</sup>، ونصه: ((وكان الشيخ الرملي يقول: تحقيق المسائل في درس الشيخ نور الدين الطندتاوي وجمع فتاوى للخطيب الشريبي)) اهـ.

والحقيقة أن هذه العبارة مُلبِسة، وأوضح منها ما قاله الشعراني في الطبقات الصغرى. يقول: ((وكان الشيخ شهاب الدين الرملي يقول: تحقيق المسائل الواقعة في درس للشيخ نور الدين الطندتاوي وجمعُ أشتات المسائل للشيخ شمس الدين

(١) خلاصة الأثر: ٣٧٨/٢.

(٢) الطبقات الصغرى ١١٩.

(٣) مغيث النداء: ٢٤/١.

(٤) الكواكب السائرة: ١٩٥/٣ نقلاً من الطبقات الصغرى.



الخطيب الشرييني))<sup>(١)</sup> اهـ.

فالرَّملي يُثني على الطندتاوي في تحقيق المسائل، ويُثني على الشرييني في جمع  
أشتات المسائل وليس المراد أن الطندتاوي جَمَعَ أشتات المسائل وإلا كان في  
الأسلوب ضعفٌ بالغ. فالواو في قوله "وجمع" لعطف المصدر على المصدر. وأما  
عبارة الكواكب السائرة ففيها تصرف ظاهر وتغيير مُخِلّ.

---

(١) الطبقات الصغرى ١١٥.

## المبحث الرابع آثاره العلمية

خلف الشريبي مؤلفات كثيرة في علوم مختلفة وأغلبها شروح على كتب السابقين، ويظهر فيها اهتمامه بالفقه الشافعي، فمن مؤلفاته:

١- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: وهو شرح منهاج الطالبين في الفقه الشافعي للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة للهجرة<sup>(١)</sup>. وقد ذكره الشريبي نفسه في السراج المنير فقال: ((ثم سألتني بعد ذلك جماعة من أصحابي المخلصين وعلى اقتباس العلم مقبلين بعد أن رأوني فرغت من شرح منهاج الطالبين أن أجعل لهم تفسيراً وسطاً))<sup>(٢)</sup>.

٢- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: ويقع في جزأين، وهو شرح ممزوج لمختصر الإمام شهاب الدين أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني الشهير بأبي شجاع المسمى بـ"غاية الاختصار" وهو مطبوع بمصر وقد فرغ من تأليفه سنة اثنتين وسبعين وتسعمائة للهجرة<sup>(٣)</sup>.

٣- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: وهو مشهور بـ"تفسير الخطيب الشريبي" كما جاء في فهرسه في أول ورقة منه، وهو مطبوع بمصر، ويقع في أربعة مجلدات، وقد فرغ من تأليفه سنة ثمان وستين

(١) ينظر: معجم المطبوعات ١١٠٩، إيضاح المكنون: ٥٨٧/٢، بروكلمان: ٤١٧/٢.

(٢) السراج المنير ٣/١.

(٣) ينظر: معجم المطبوعات ١١٠٩، وهديّة العارفين: ٢٥٠/٢.

وتسعمائة للهجرة<sup>(١)</sup>.

- ٤- شرح شواهد القطر ويليه متن القطر لابن هشام وهو مطبوع بمصر<sup>(٢)</sup>.
- ٥- الفتح الرباني في حل ألفاظ تصريف عز الدين الزنجاني وهو شرح لـ "العزي في التصريف" للشيخ عز الدين أبي الفضائل إبراهيم بن عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني المتوفى بعد سنة خمس وخمسين وستمائة للهجرة<sup>(٣)</sup>.
- ٦- شرح منهاج الدين في شعب الإيمان للشيخ الإمام أبي عبد الله بن الحسن الحلبي الجرجاني الشافعي المتوفى سنة ثلاث وأربعمائة للهجرة<sup>(٤)</sup>.
- ٧- شرح التنبيه في فروع الشافعية للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي الفقيه الشيرازي الشافعي المتوفى سنة ست وسبعين وأربعمائة للهجرة<sup>(٥)</sup>.
- ٨- فتح الخالق المالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك في النحو<sup>(٦)</sup>.
- ٩- مغيث الندا إلى شرح قطر الندى: وهو شرح قطر الندى وبل الصدى في النحو لابن هشام المتوفى سنة إحدى وستين وسبعمائة للهجرة. وهو مخطوط في دار الكتب الظاهرية برقم ٤٨١٣. <sup>(٧)</sup>

---

(١) ينظر معجم المطبوعات ١١٠٩، ويروكلمان: ٤١٧/٢.

(٢) معجم المطبوعات ١١٠٩، الأعلام: ٢٣٤/٦.

(٣) كشف الظنون ١١٣٩-١١٤٠، الهدية: ٢٥٠/٢.

(٤) كشف الظنون ١٨٧٢، الهدية: ٢٥٠/٢، والكواكب السائرة: ٨٠/٣، ومعجم المؤلفين: ٢٦٩/٨.

(٥) ينظر: الكواكب السائرة: ٨٠/٣، كشف الظنون ٤٨٩ و٤٩٢، معجم المؤلفين: ٢٦٩/٨.

(٦) هدية العارفين: ٢٥٠/٢، وإيضاح المكنون: ١٦١/٢.

(٧) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية نحو ٤٨٣. وقد حققه الشيخ ناصر الجميلي من أوله إلى أول باب المحفوظات.

١٠- شرح البسملة والحمدلة والشكر لغة واصطلاحاً وما يتعلق بذلك: مخطوط في دار الكتب الظاهرية برقم ٦٢٨<sup>(١)</sup>، وقد أشار المصنف إليه في مقدمة كتابه نور السجية الذي بين أيدينا.

١١- مناسك الحج، وهو مطبوع بمصر بهامش حاشية حسب الله المكي عليه<sup>(٢)</sup>.

١٢- تقارير على المطوّل في البلاغة للتفتازاني، وهو مطبوع بمصر<sup>(٣)</sup>.

١٣- شرح الغاية. قال صاحب الكواكب السائرة: ((وله على الغاية شرح مطوّل حافل))<sup>(٤)</sup>.

١٤- شرح البهجة. وقد ذكره الشربيني في مقدمة كتابه الإقناع فقال: ((...التمس مني بعض الأعزة عليّ المترددين إليّ أن أضع عليه شرحاً يوضح ما أشكل منه ويفتح ما أغلق منه ضمناً إلى ذلك من الفوائد المستجدات والقواعد المحررات التي وضعتها في شروحي على التنبيه والمنهاج والبهجة))<sup>(٥)</sup> اهـ.

١٥- نور السجية في حلّ ألفاظ الآجرومية وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

---

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، علوم القرآن: ٣٦٩، وبروكلمان: ٤١٧/٢.

(٢) معجم المطبوعات: ١١٠٩، والأعلام: ٢٣٤/٦.

(٣) معجم المطبوعات: ١١٠٩، والأعلام: ٢٣٤/٦.

(٤) الكواكب السائرة: ٨٠/٣.

(٥) الإقناع: ٣/١.

## المبحث الخامس

### صفاته ومكانته وآراء العلماء فيه

ذكر الشعراني -معاصره- في كتابه الطبقات الصغرى صفات عظيمة لصاحبه الخطيب الشربيني وليس غريباً أن يذكر عنه أدق صفاته، فقد صاحبه أربعين سنة. يقول الشعراني: ((صحبتة نحو أربعين سنة، ما رأيت عليه شيئاً يشينه في دينه))<sup>(١)</sup> اهـ. وقد ذكر أن الشربيني كان زاهداً في دنياه لا يسعى إلى مال أو شهرة. يقول الشعراني: ((ولم أرَ في أقرانه مثله في حفظ الجوارح وغفلته عن السعي على الدنيا ووظائفها ومضايقه أهلها))<sup>(٢)</sup> اهـ. ((وما رأيته قط يسعى على شيء من أمور الدنيا ولا على شيء فيه رئاسة ولا يزاحم أحداً على صحبة أحد من الولاة والقضاة بل ربما لا يعرف أحداً منهم))<sup>(٣)</sup> اهـ. ((وأما خشوعه وتدبره في القرآن فغريب في أهل مصر وكذلك حبه للخمول وعدم الشهرة مدة إقامته بمكة فلا يكاد واحد يعرفه إلا بجهده))<sup>(٤)</sup> اهـ.

وكان يقضي جل وقته في المطالعة والصلاة والصيام. يقول الشعراني: ((لا تجده إلا في مطالعة علم أو صلاة في الليل وصيام، وكان يؤثر على نفسه ولا يمنع سائلاً "و ربما يعطى السائل عشاءه ويطوى تلك الليلة))<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الطبقات الصغرى ١١٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الطبقات الصغرى ١١٩.

(٤) الطبقات الصغرى ١١٨.

(٥) الطبقات الصغرى ١١٨.

ولم يكن الشرييني يسيء إلى أحد ولا يحسد أحداً على نعمه. يقول الشعراني: ((ولم أسمعه مدة صحبتي له يذكر أحداً من أقرانه بسوء ولا يحسد أحداً منهم على ما آتاه الله تعالى من علم أو مال أو إقبال من الأكابر ولا غير ذلك من رعونات النفوس))<sup>(١)</sup>. ((ولما دس بعض الحسدة في مؤلفاتي كلمات تخالف ظاهر الكتاب والنسبة بادر غالب الناس إلى الكلام في عرضي إلا هو<sup>(٢)</sup>) [نور الدين الطندتاوي] والشيخ شمس الدين الخطيب، وبعض جماعة))<sup>(٣)</sup>.

ومن خير ما وصف به الشرييني قول الشعراني: ((وأجمع أهل مصر على دينه وصلاحه ووصفوه بالعلم والعمل والزهد وكثرة النسك والعبادة))<sup>(٤)</sup> وكان الشرييني حريصاً على العلم والتعلم حتى في السفر فكان ((يعلم الناس المناسك وآداب الطريق وكيفية القصر والجمع ويحثهم على الصلاة))<sup>(٥)</sup>.

وكان مثلاً في الأدب وحسن الخلق. يقول الشعراني: ((وما رأيت أحفَ زيارة منه ولا أكثر أدباً وما دق على الباب قط، بل يقف على الباب ساعة فإن لم يفتح له أحد رجع وقرأ الفاتحة منشرحاً غير متأثر من ذلك وقل أن يقع مثل ذلك من طلبة العلم بل يدق بعضهم علي الباب فإن لم يجبه أحد سبَّ))<sup>(٦)</sup>.

وقال الشعراني بعد ذكر أوصافه: ((وبالجملة فأوصافه الحسنة تجل عن تصنيفي))<sup>(٧)</sup>.

(١) الطبقات الصغرى ١١٧.

(٢) الأولى "إلا إياه".

(٣) المرجع السابق ١١٦.

(٤) المرجع السابق ١١٩، والكواكب السائرة: ٧٩/٣.

(٥) الطبقات الصغرى ١١٩.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

ولابد لشخص جمع كل هذه الصفات العظيمة أن يكون ذا مكانة عظيمة  
ومنزلة رفيعة فقد أجازته أسياخه بالإفتاء والتدريس فدرس وأفتى في حياة أسياخه<sup>(١)</sup>،  
وقد أقبل الخلائق على كتابة مؤلفاته وقراءتها عليه<sup>(٢)</sup>، وكان من كتبه ما يباع في  
أثناء طبعه وما ذلك إلا لمكانة مؤلفها وذيوع صيته<sup>(٣)</sup>.

قال عنه شهاب الدين الرملي: ((تحقيقُ المسائل الواقعة في الدرس للشيخ نور  
الدين الطندتاوي وجمعُ أشتات المسائل للشيخ شمس الدين الخطيب  
الشريني))<sup>(٤)</sup> اهـ.

وقال عنه صاحب الكواكب السائرة: ((وكان آية من آيات الله تعالى وحجة  
من حججه على خلقه))<sup>(٥)</sup> اهـ.

---

(١) الطبقات الصغرى ١١٩، والكواكب السائرة: ٧٩/٣.

(٢) الطبقات الصغرى ١١٩، والكواكب السائرة: ٨٠/٣.

(٣) ينظر ما سبق صفحة ٣٣.

(٤) الطبقات الصغرى ١١٥.

(٥) الكواكب السائرة: ٨٠/٣.

## المبحث السادس

### وفاته

يقول صاحب الكواكب السائرة: ((وقرأت بخط الشيخ شمس الدين ابن داود نزيل دمشق نقلاً عن بعض الثقات أنه توفي بعد العصر يوم الخميس ثامن شعبان سنة سبع وسبعين وتسعمائة - وهي سنة ميلادي - رحمه الله تعالى))<sup>(١)</sup>. وفي شذرات الذهب<sup>(٢)</sup> ومعجم المؤلفين<sup>(٣)</sup> أنه مات ثاني شعبان، ولكنهم اتفقوا على سنة وفاته وهي سبع وسبعون وتسعمائة إلا صاحب كشف الظنون<sup>(٤)</sup> فقد ذكر أنه توفي سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة ولعله كان سهواً أو خطأ طباعياً؛ لأنه بعد ذلك ذكره عدة مرات<sup>(٥)</sup> فأرخ لوفاته بسبع وسبعين وتسعمائة.

---

(١) ٨٠/٣.

(٢) ٣٨٤/٨.

(٣) ٢٦٩/٨.

(٤) ١١٣٩.

(٥) ١٨٧١-١٨٧٦، ٤٨٩ و ٤٩٢.



# الفصل الثالث

## دراسة الكتاب

وفيه مباحث:

الأول : توثيق الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

الثاني : منهج المؤلف فيه.

الثالث : مصادره.

الرابع : شواهد.

الخامس : تقويمه.

السادس : موازنة بين هذا الشرح وشرحي

الكفراوي والأزهري على الآجرومية.

# المبحث الأول

## توثيق الكتاب ونسبته إلى مؤلف

### أ- توثيق اسم الكتاب:

صرّح المؤلف باسم كتابه في مقدمته بقوله: ((وسمّيته "نور السجّية في حلّ ألفاظ الآجرومية")) كما صرّح به في خاتمته بقوله: ((وهذا آخر ما يسرّه الله من نور السجّية في حلّ ألفاظ الآجرومية)).

وقد كتب على غلاف كلّ من النسخة س والنسخة ع "كتاب نور السجّية في حلّ ألفاظ الآجرومية".

كما ورد عنوان الكتاب بهذه التسمية نفسها في هدية العارفين<sup>(١)</sup> وإيضاح المكنون<sup>(٢)</sup>.

وليس ثمة فرق في اسم العنوان بين ما كتب في المقدمة والخاتمة والغلاف وما في هدية العارفين وإيضاح المكنون، مما يدل على سلامة هذه التسمية وصحتها.

### ب- توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

مؤلف هذا الكتاب هو محمد بن أحمد الشريبي الخطيب فليس ثمة شك في نسبة هذا الكتاب إلى الخطيب الشريبي للأسباب التالية:

---

(١) الهدية: ٢٥٠/٢.

(٢) إيضاح المكنون: ٦٨٥/٢.

أ- أنه جاء في هدية العارفين<sup>(١)</sup> أن من آثار الخطيب الشربيني كتاباً اسمه نور السجية في حلّ ألفاظ الآجرومية.

وجاء في إيضاح المكنون<sup>(٢)</sup> أن نور السجية في حلّ ألفاظ الآجرومية لشمس الدين محمد بن أحمد المصري المعروف بالخطيب الشربيني.

ب- أن المؤلف نفسه صرّح باسمه في مقدمته بقوله: ((قال فقير رحمة ربه المحيب محمد الشربيني الخطيب)).

ج- أن اسمه مكتوب على غلاف كلٍّ من النسخ الثلاث التي حصلت عليها.

د- أن المؤلف صرّح في مقدمته أن له شرحاً على قطر الندى بقوله: ((سألني بعض أصحابنا أن أضع عليها شرحاً يحلّ ألفاظها ويتمّ مثلها ويوضح ما أشكل منها ويفتح ما أقفل منها ضمّاً إلى ذلك من الفوائد المستجدات والقواعد المحررات التي وضعتها في شرحي على قطر الندى)) وهذا الكتاب ثابت للخطيب الشربيني واسمه مغيث الندا إلى شرح قطر الندى<sup>(٣)</sup>. وقد أحال عليه في مواضع كثيرة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ٢٥٠/٢.

(٢) ٦٨٥/٢.

(٣) ينظر صفحة ٤٢.

(٤) ينظر مثلاً ص ١١٥ و ١١٩ و ١٦٣ و ١٧٤ و ١٨٩.

## المبحث الثاني

### منهجه

يمكننا أن نلخص منهج الخطيب الشربيني في شرحه للآجرومية في النقاط التالية:

١- سار الخطيب الشربيني في ترتيب أبوابه على ترتيب أبواب الآجرومية ولم يخالف هذا المنهج في جميع أبواب الكتاب.

٢- مزج المتن بالشرح فلا تكاد تتبين متن الآجرومية إلا إذا نصَّ على ذلك كما إذا قال: "فقال"، أو "بقوله"، أو "وقول المصنف" وهذا دليل على قوَّة السبك.

٣- أحياناً يزيد بعض الأبواب التي أسقطها المؤلف مثل باب الموصول.

قال: ((والخامس من المعرفة وهو الذي أسقطه المصنف الموصول وهو قسمان:

حرفي واسمي...))<sup>(١)</sup>.

٤- يعلِّل كثيراً لتقديم بعض الأبواب على بعض كما فعل في باب الفاعل

فقال: ((وقدَّمه المصنف على المبتدأ وذلك مبني على أن أصل المرفوعات هل هو

المبتدأ أو الفاعل...))<sup>(٢)</sup>، وقال في باب النائب عن الفاعل: ((وإنما ذكر هذا

الباب عقيب باب الفاعل لأن حكم المفعول الذي لم يسمَّ فاعله حكم الفاعل في

وجوه كثيرة...))<sup>(٣)</sup>. وكما فعل أيضاً في باب المفعول به<sup>(٤)</sup> والحال<sup>(٥)</sup>.

٥- كثيراً ما يُعقب على شرحه بـ "تنبيه" أو "تمّة" أو "فائدة" أو "ضابط". أما

---

(١) ينظر: ٣٠٥.

(٢) ينظر: ٢٢١.

(٣) ينظر: ٢٣٤.

(٤) ينظر: ٣٤٤.

(٥) ينظر: ٣٦٦.

التنبيهات فكثيرة جداً إذ بلغت سبعة وثلاثين تنبيهاً مختلفة الطول والقصر وقد تصل أحياناً إلى نصف سطر كقوله: ((تنبيه، سكت المصنف عن فعل الأمر لأنه لا يبنى للمفعول))<sup>(١)</sup>. ويلى التنبيهات في الكثرة التتمات وقد بلغت اثنتي عشر ويليها "فائدة" فقد بلغت خمساً إضافة إلى ضابط واحد<sup>(٢)</sup>.

٦- يكثر من التعليقات النحوية كقوله: ((وسمي منصرفاً لدخول تنوين الصرف عليه))<sup>(٣)</sup>، وكقوله: ((وإنما بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة، ولثقل الضم والكسر، وثقل الفعل عدلوا إلى الفتح لحفته))<sup>(٤)</sup>، وكقوله: ((وإنما عملت هذه الأحرف تشبيهاً بالفعل في كونها رافعةً وناصبةً وفي اختصاصها بالأسماء وفي...))<sup>(٥)</sup>.

٧- كثيراً ما يعزو الآراء إلى قائلها كقوله: ((وذكر ابن هشام في المغني العوض عن المفرد...))<sup>(٦)</sup> وكقوله: ((والصرف عبارة عن التوينات الأربعة كما قاله ابن مالك...))<sup>(٧)</sup> وكقوله: ((وأسقط هذه من حروف العطف ابن هشام))<sup>(٨)</sup> وكقوله: وذهب الفراء... وذهب ابن كيسان<sup>(٩)</sup>.. قاله الأخفش.. وقال أبو حيان.. قاله بدر الدين

(١) ينظر: ٢٣٨.

(٢) ينظر مثلاً على ذلك الصفحات: ١٠٣، ١٠٧، ١١٠، ١٣٧، ١٥٩، ١٦٧، ١٤٩.

(٣) ينظر: ١٦٠.

(٤) ينظر: ١٧٩.

(٥) ينظر: ٢٦٨، وينظر أيضاً: ١٢٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٣، ٣١٦.

(٦) ينظر: ١١٤.

(٧) ينظر: ١٦١.

(٨) ينظر: ٣١٧.

(٩) ينظر: ٢٥٠.

ابن مالك.. ونحو ذلك.

وفي بعض الأحيان يورد القول بصيغة "وقيل" كقوله: ((وقيل التبعية الواقعة بينهما وبين الجلالة))<sup>(١)</sup> ((وقيل مفعول مطلق))<sup>(٢)</sup> ((وقيل الرفع لهما الابتداء))<sup>(٣)</sup>.

٨- يذكر أحياناً مناسبة الباب لما قبله ومن ذلك قوله: ((ولما فرغ من بيان علامات الإعراب في الأنواع المعربات وكان من جملتها الفعل المضارع انجرّ كلامه إلى باب المعرب والمبني من الأفعال))<sup>(٤)</sup> وكقوله: ((ولما بين المصنف أجزاء الكلام بعلاماتها شرع فيما يعرض لها بسبب التركيب وهو الإعراب فقال: باب الإعراب))<sup>(٥)</sup>.

٩- أحياناً يورد الاحترازات على صورة "فإن قيل" - ليكون الجواب أوقع في النفس - ثم يجيب عنه كقوله: ((فإن قيل: لا يحتاج حينئذٍ إلى ذكر المركب؛ لأن المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركباً، أجيب بأنه لا يُكتفى في ذكر الحدود باللوازم...))<sup>(٦)</sup>.

١٠- يعرف في الغالب الباب الذي سيشرحه تعريفاً لغوياً واصطلاحياً ومن ذلك

---

(١) ينظر: ١٠٩.

(٢) ينظر: ١٥٦.

(٣) ينظر: ٢٤٦.

(٤) ينظر: ١٧٥.

(٥) ينظر: ١٣١.

(٦) ينظر: ١٠٢، وينظر أيضاً ١١٤ و ١٤٢ و ١٨٣.

تعريفه كلاً من الكلام<sup>(١)</sup> والإعراب<sup>(٢)</sup> والفاعل<sup>(٣)</sup> والبدل<sup>(٤)</sup> والنداء<sup>(٥)</sup>.

١١ - عندما يعرض مسألة خلافية يورد غالباً مذهب كل من البصريين والكوفيين

كقوله: ((وفي هو وهي الجميع ضمير وهو مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين

إلى أن الضمير هو الهاء فقط))<sup>(٦)</sup>. وكقوله: ((هذا مذهب البصريين وهو

الصحيح، ومذهب الكوفيين أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً))<sup>(٧)</sup>.

وأحياناً يكتفي بذكر مذهب البصريين كقوله: ((وهو مبني على الأصح عند

جمهور البصريين))<sup>(٨)</sup> وكقوله: ((ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء عند جمهور

البصريين))<sup>(٩)</sup>.

وكثيراً ما يكتفي بذكر الأصح في المسألة كقوله: ((فإنه مبني معها على

الأصح))<sup>(١٠)</sup> وكقوله: ((والأصح أن المبتدأ مرفوع بالابتداء))<sup>(١١)</sup>.

١٢ - يصرّح أحياناً أن هناك أقوالاً أخرى في المسألة ويكتفي بالمشهور منها كقوله

في "إياه": ((وفي إياه الضمير نفس "إيا" وها هنا مذاهب آخر لا حاجة

---

(١) ينظر: ١٠٠.

(٢) ينظر: ١٣١.

(٣) ينظر: ٢٢٢.

(٤) ينظر: ٣٣٣.

(٥) ينظر: ٣٩٧.

(٦) ينظر: ٢٩٤.

(٧) ينظر: ٢٥٩.

(٨) ينظر: ١٨٠.

(٩) ينظر: ٣٣٠.

(١٠) ينظر: ١٨٣.

(١١) ينظر: ٢٤٦.

لنا بذكرها))<sup>(١)</sup> وكقوله: ((اختلف في ناصب المستثنى بـ"إلا" على أقوال أصحها أنه نفس "إلا" وحدها))<sup>(٢)</sup>.

١٣- يعرف أحياناً ببعض المصطلحات كتعريفه الصوت. قال: ((الصوت هواء منضغط بين قارع ومقروع))<sup>(٣)</sup>، كما عرف الحذف الاعتباري. فقال: ((وهو الحذف لغير دليل أو لغير علة))<sup>(٤)</sup>، وكتعريفه الشبيه بالمضاف. قال: ((وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه إما بعمل أو بعطف))<sup>(٥)</sup> ونحو ذلك.

١٤- ينقل كثيراً من التصريح وشرح الآجرومية لخالد الأزهرى دون إشارة إلى المصدر فينقل نصاً كاملاً وقليلاً ما يتصرف فيه<sup>(٦)</sup>.

١٥- غالباً يذيل شرحه بملخص لما مرَّ بصيغة: وحاصل ذلك. كقوله: ((حاصل ما ذكره المصنف من علامات الاسم أربع...))<sup>(٧)</sup>، وكقوله: ((والحاصل أن هذه الأقسام ترجع إلى قسمين قسم مشترك وقسم مختص...))<sup>(٨)</sup>، وكقوله: ((حاصل علامات الإعراب عشرة...))<sup>(٩)</sup>.

١٦- يعتذر أحياناً للمصنف في بعض المواضع كقوله: ((وأيضاً المصنف إنما ذكر

---

(١) ينظر: ٢٩٤.

(٢) ينظر: ٣٨٣.

(٣) ينظر: ١٠٢.

(٤) ينظر: ١١٣.

(٥) ينظر: ٤٠٠.

(٦) ينظر مثلاً على ذلك: ١٧٥ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٣٤٠ و ٤٢٦.

(٧) ينظر: ١٢١.

(٨) ينظر: ١٣٧.

(٩) ينظر: ١٧٤، وينظر أيضاً: ١٦٢ و ٢٢٩ و ٣٩٤.



هذه المقدمة للمبتدئين فلا يكتفى فيها باللوازم<sup>(١)</sup>، وكقوله: ((ولكن نسب المصنف النصب إليها تقريباً على المبتدئ))<sup>(٢)</sup>، وكقوله: ((عكس الترتيب الطبيعي وهو أن يقدم الأول أولاً والثاني ثانياً لطول الكلام على حروف الخفض))<sup>(٣)</sup>.

١٧- عناية الشارح بألفاظ متن الآجرومية، ومن مظاهر ذلك أنه يقارن بين نسخ الآجرومية وقد صرح بذلك عدة مرات كقوله: ((ويوجد في بعض النسخ و"إذا" في الشعر خاصة))<sup>(٤)</sup>، وقوله: ((وهذا المثال ساقط من أصل المصنف))<sup>(٥)</sup> وقوله: ((وهذا ساقط في غالب نسخ المتن وثابت في بعضها))<sup>(٦)</sup>.

١٨- يكشف أحياناً عن مراد المصنف إذا كان محتملاً لأشياء آخر كقوله: ((معلوم أن "أل" لا تدخل على جميع الأسماء؛ لأن كثيراً من الأسماء لا تدخله "أل" كالمضمرات وأكثر الأعلام، فمراده ما يمكن دخول "أل" عليه))<sup>(٧)</sup> وكقوله: ((والثالث من المعرفة الاسم المبهم وأراد به اسم الإشارة))<sup>(٨)</sup> وكقوله: ((والذي أراده هنا عطف النسق))<sup>(٩)</sup>.

---

(١) ينظر: ١٠٢.

(٢) ينظر: ١٨٦، وينظر أيضاً: ٢٢٣ و٤٠٦.

(٣) ينظر: ١٢١.

(٤) ينظر: ٢١٨.

(٥) ينظر: ٢٣٢.

(٦) ينظر: ٣٤٣.

(٧) ينظر: ١٢٠.

(٨) ينظر: ٢٩٩.

(٩) ينظر: ٣١١.

١٩- ينص أحياناً على موطن الشاهد ويبين وجه الاستشهاد من الأبيات الشعرية،  
نحو قول الشاعر:

فأينَ إلى أين النجاةُ بيغلي      أتاكِ أتاكِ اللاحقون احبس احبسِ  
قال: ((والشاهد في قوله: "أتاكِ أتاكِ" فكرر الفعل والمفعول))<sup>(١)</sup> ونحو قول  
الشاعر:

وإني لتعروني لذكركِ هزة .....  
قال: ((فالذكرى علةٌ عروّ الهزة وفاعلهما مختلف ففاعل "العرو" الهزة وفاعل  
"الذكرى" هو المتكلم؛ لأن المعنى: لذكرى إياك فلذلك جرّ باللام))<sup>(٢)</sup>.

٢٠- يورد أحياناً نظماً لبعض المسائل كقوله في أقسام التنوين: وجمعها بعضهم  
فقال:

أقسامُ تنوينهم عشر عليك بها      فإن تقسيمها من خير ما حرزا  
مكّن وعوض وقابل والمنكر زد      رنم أو احك اضطرر غال وما همزا<sup>(٣)</sup>  
٢١- مما يلاحظ في منهجه أنه كان يميل إلى الاختصار في بعض الأحيان، وقد  
صرح غير مرة أن شرحه من المختصرات. كقوله: ((وخرج بها أشياء ذكرتها  
في شرح القطر لا يحتملها هذا المختصر))<sup>(٤)</sup>. ومن مظاهر ميله إلى الاختصار  
كثرة إحالاته على ما سبق كقوله: ((ولم يقيده بالسالم لما مرّت الإشارة إليه))،  
وقوله: ((وإعرابه كإعراب المثال الذي قبله))، ((وإعرابه على وزن ما مرّ))،

(١) ينظر: ٣٢٤.

(٢) ينظر: ٤٠٩.

(٣) ينظر: ١١٦ و ١٦٢.

(٤) ينظر: ١٨٩ و ٢٠٤ و ٢٤٢ و ٣٥٥.

((وقد تقدم مثالها))، ((وقد تقدم في المرفوعات فليراجع)).

٢٢- وفي مقابل الميل إلى الاختصار يكثر عنده التكرار في العبارات وأحياناً في المباحث. فمن تكرار المباحث أنه كرر الحديث عن جملة الضمائر وأنها ستون ضميراً والخلاف الحاصل في هذا الضمائر. فالصفحات ٢٩٢ إلى ٢٩٤ فيها تكرار كامل لما في الصفحات ٢٤٨ إلى ٢٥١ مع أنه كان يستطيع الإحالة كما عهدناه يفعل<sup>(١)</sup>. كما أنه يكرر كثيراً من العبارات وقد يصل التكرار ثلاث مرات<sup>(٢)</sup> كما كثر عنده تكرار الإعراب كإعراب الضمير المتصل بالفعل<sup>(٣)</sup>.

وقد شعر المؤلف بهذا التكرار، ولذلك اعتذر عنه بقوله: ((وقصدي من هذا الشرح إيضاح العبارة ولو مع التكرار لينتفع به المبتدئ وغيره إن شاء الله))<sup>(٤)</sup>، وقال أيضاً: ((وإنما كررت إعرابها ليمرّن المبتدئ على ذلك والأمور بمقاصدها فرما يطلع على ذلك بعض المتعنتين فيقول: ما هذا الغث السمين))<sup>(٥)</sup>.

٢٣- يورد أحياناً المسميات الأخرى للباب إن وجد كقوله في باب التمييز: وهو والمميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر في اللغة بمعنى واحد))<sup>(٦)</sup> وقال أيضاً في باب البدل: ((وهذه تسمية بصرية وعند أهل الكوفة يُسمى بالترجمة

---

(١) ينظر الفقرة السابقة.

(٢) ينظر: ٢٨٣.

(٣) ينظر: ٣٤٥-٣٤٧.

(٤) ينظر: ١٧٦.

(٥) ينظر: ٣٤٧.

(٦) ينظر: ٣٧٤.

والتبيين قاله الأخفش، وقال ابن كيسان يسمونه التكرير))<sup>(١)</sup>.

٢٤- يعترض الشارح على المصنف في بعض المواضع كقوله: ((لو قال والفاء والواء في الجواب لكان أوضح؛ لأن الجواب منصوب لا ناصب))<sup>(٢)</sup>، وكقوله: ((كان من حق المصنف أن يقول بدل قوله باب المصدر باب المفعول المطلق لأن المصدر قد يكون مرفوعاً وقد يكون مجروراً...))<sup>(٣)</sup>.

٢٥- يفسر أحياناً بعض الكلمات ويضبطها بالشكل كقوله: ((والهزة بالكسر النشاط والارتياح))<sup>(٤)</sup>، وكقوله: ((النسق وهو بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقاً بالتسكين إذا أتيت به متتابعاً))<sup>(٥)</sup>، وكقوله: ومعنى تفقاً امتلاً<sup>(٦)</sup>. ويكثر أحياناً من تفسير الكلمات الواضحة نحو اليوم والليلة وغدوة وصباحاً وفوق وتحت ونحو ذلك.

٢٦- يكثر الشارح من إعراب الأمثلة والشواهد وبخاصة القرآنية ولو كان الإعراب واضحاً فيذكره وإن كان قد ذكر نظيراً له<sup>(٧)</sup>.

---

(١) ينظر: ٣٣٣.

(٢) ينظر: ٢٠١.

(٣) ينظر: ٣٥١.

(٤) ينظر: ٤١٠.

(٥) ينظر: ٣١١.

(٦) ينظر: ٣٧٥.

(٧) ينظر أمثلة على ذلك الصفحات: ١٦٥ و ١٦٧ و ١٧٢ و ١٩٥ و ٢٣٠-٢٣٢ و ٢٣٩-٢٤١ و ٢٦١-٢٦٤.

## المبحث الثالث

### مصادره

اعتمد الخطيب الشربيني في شرحه للآجرومية على كتب متعددة شأنه في ذلك شأن غيره من المؤلفين، وكانت السمة البارزة في استقانة من المصادر عدم الإشارة وحيثئذٍ يحتاج القارئ إلى إنعام نظر وتقصٍ لكي يُرجع النقل أو الاقتباس إلى مصدره. وكان في بعض الأحيان يصرّح بالمصدر الذي أخذ منه إما عن طريق اسم الكتاب أو عن طريق النص على مؤلفه.

والمصادر التي رجع إليها على سبيل الإجمال كالتالي:

أ- مؤلفات ابن مالك: الخلاصة، والتسهيل وشرحه، وشرح الكافية، وشرح العمدة.

ب- مؤلفات ابن هشام: المغني، وأوضح المسالك، وشرح اللمحة، وحواشي التسهيل، وشرح الشذور، وشرح القطر.

ج- شرح الألفية لبدر الدين بن مالك.

د- الصحاح للجوهري.

هـ- الجمل للزجاجي.

و- النكت الحسان لأبي حيان.

ز- الكافية لابن الحاجب.

ح- التصريح، وشرح الآجرومية للأزهري.

أما على سبيل التفصيل فقد كان أكثر المصادر تردداً في كتابه كتب ابن مالك.

فقد نصَّ على الأخذ من الألفية في موضعين<sup>(١)</sup>. وأخذ منها ولم ينص على ذلك مرةً واحدةً<sup>(٢)</sup>. وصرَّح بالأخذ من كتاب التسهيل مرةً واحدةً<sup>(٣)</sup>، كما نص على الأخذ من شرح التسهيل عن طريق ذكر مؤلفه في ثلاثة مواضع<sup>(٤)</sup>. وأخذ منه من غير تصريح بذلك في موضع واحد<sup>(٥)</sup>. كما صرَّح بالأخذ من شرح الكافية في ثلاثة مواضع<sup>(٦)</sup>. ومن شرح العمدة عن طريق ذكر مؤلفه مرةً واحدةً<sup>(٧)</sup>.

ويلي كتبُ ابن مالك كتبُ ابن هشام فقد نص الشارح على الأخذ من المغني في ثلاثة مواضع<sup>(٨)</sup>، كما أخذ من المغني من غير تصريح مرةً واحدةً<sup>(٩)</sup>. كما صرَّح بالأخذ من أوضح المسالك عن طريق ذكر مؤلفه مرةً واحدةً<sup>(١٠)</sup>، وأخذ منه من غير تصريح بذلك في أربعة مواضع<sup>(١١)</sup>.

كما صرَّح بالأخذ من شرح اللمحة في موضع واحد<sup>(١٢)</sup>. وصرَّح أيضاً بالأخذ

---

(١) ينظر: ٢٣٤ و ٣٩١.

(٢) ينظر: ٣٣٣.

(٣) ينظر: ٣٨٠.

(٤) ينظر: ٢١٩ و ٢٥٠ و ٤٠٢.

(٥) ينظر: ٣٢١.

(٦) ينظر: ١٧٢ و ٣٣٨ و ٣٥٦.

(٧) ينظر: ١٢٩.

(٨) ينظر: ١١٤ و ٣٢٨ و ٤٢٧.

(٩) ينظر: ٣٢٠.

(١٠) ينظر: ٣١٧.

(١١) ينظر: ١٥٦ و ٢٢٢ و ٢٤٤ و ٣١١.

(١٢) ينظر: ١٥٠.

من حواشي التسهيل مرة واحدة<sup>(١)</sup>. كما أخذ من كتابي شرح الشذور وشرح القطر من غير أن ينص على ذلك<sup>(٢)</sup>.

ومن مصادر الكتاب أيضاً شرح الألفية لبدر الدين ابن مالك فقد نص الشارح على الأخذ منه في موضعين<sup>(٣)</sup>.

كما نص على الأخذ من كتاب الجمل للزجاجي عن طريق ذكر مؤلفه مرة واحدة<sup>(٤)</sup>. ونقل عن أبي حيان في كتابه النكت الحسان مرة واحدة<sup>(٥)</sup>. كما نص على الأخذ من الكافية لابن الحاجب عن طريق ذكر مؤلفها مرة واحدة<sup>(٦)</sup>. وصرّح بالأخذ من الصحاح للجوهري عن طريق ذكر مؤلفه في موضع واحد<sup>(٧)</sup>. أما كتب الأزهري فكان من المفترض أن تُقدم في الذكر على سائر المصادر؛ لأن الشارح كان ينقل منها نقلاً كثيراً وذلك من خلال كتابيه التصريح وشرح الآجرومية. ولكننا أخرناه لأنه مع كثرة نقله منه إلا أنه لم يصرّح بذلك إلا مرة واحدة<sup>(٨)</sup>، وليس تصرّيحاً باسم الكتاب نفسه وإنما كان عن طريق مؤلفه. فنقله من التصريح كثيرة جداً<sup>(٩)</sup> بحيث يُعدّ التصريح المصدر الأول.

---

(١) ينظر: ٣٤٤.

(٢) ينظر: ١٢٠.

(٣) ينظر: ٣٥٦ و ٣٩٧.

(٤) ينظر: ٢٦٠.

(٥) ينظر: ٣٨٤.

(٦) ينظر: ٣٢١.

(٧) ينظر: ٢٩٦.

(٨) ينظر: ٣٨٧.

(٩) راجع صفحة ٥٥.

كما صرّح المؤلف بالأخذ من شرح الآجرومية لخالـد الأزهرى عن طريق ذكر مؤلفه فى موضع واحد<sup>(١)</sup>. وأخذ عنه من غير إشارة فى مواضع كثيرة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ينظر: ٣٤٠.

(٢) يراجع صفحة ٥٥.



## المبحث الرابع شواهده

لا شك أن أهم الأدلة على القواعد النحوية هو السماع، ويتمثل في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وكلام العرب الفصحاء شعره ونثره. ولذا كانت الأدلة السماعية هي السمة البارزة في شرح الخطيب الشربيني، وسنفصل القول في منهجه في إيراد هذه الشواهد:

### أ- القرآن الكريم:

ليس غريباً أن يتصدر القرآن الكريم سائر الشواهد الأخرى فهو أفصح الأساليب العربية إطلاقاً ولذا فقد أكثر النحاة من الاستشهاد به فلا تكاد تجد مبحثاً من المباحث يخلو من الاستشهاد بالقرآن الكريم.

ومن الملاحظ في شرح الخطيب الشربيني أنه أكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية فقد بلغ عدد الآيات أكثر من ستين ومائة مع أنه عدّ شرحه من المختصرات. وكان من منهجه في عرض الشواهد القرآنية أنه يذكر أحياناً الآية كاملة وأحياناً يذكر جزءاً من الآية وقد يذكر آخر الآية مع أول الآية التي تليها فكان يهيم في ذلك موطن الشاهد. وكان في الغالب يورد الآية ممزوجة بسائر الكلام من غير نص على أنها آية.

وقد استدل بالقراءات القرآنية المتواترة منها والشاذة فاستشهد بتسع قراءات منها خمس منسوبة<sup>(١)</sup>، وأربع غير منسوبة فكان يكتفي فيها بقوله:

---

(١) ينظر: ٢٢٥ و ٣٨٥ و ٣٩٤ و ٤٢٦.

قرئ بالثلاثة<sup>(١)</sup> أو قرئ شاذاً<sup>(٢)</sup> أو فيمن قرأ بكذا.

## ب- الحديث الشريف:

انقسم النحاة في الاستدلال بأحاديث النبي ﷺ إلى ثلاث فرق:  
فريق غلب على ظنه أنها لفظه عليه الصلاة والسلام فأجاز الاحتجاج بها، ومن هؤلاء ابن مالك فقد أكثر من الاستدلال بالحديث وتبعه ابن هشام.  
وفريق غلب على ظنه أنها رويت بالمعنى لا باللفظ فلم يجوز الاحتجاج بها وهو مذهب ابن الضائع وأبي حيان.  
وفريق أجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ وهو مذهب الشاطبي والسيوطي<sup>(٣)</sup>.  
وقد حذا الشربيني حذو ابن مالك في الاستدلال بالأحاديث النبوية، فاستدل بها على إثبات القواعد النحوية والاحتجاج بها لمذهب دون آخر، وقد بلغ عدد الأحاديث فيه سبعة أحاديث<sup>(٤)</sup>، وقد أورد الحديث مخرّجاً في ثلاثة مواضع<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ينظر: ١٦٧.

(٢) ينظر: ٢٠٤ و ٤٠٣.

(٣) ينظر في ذلك: الاقتراح ٥٢-٥٥، وخزانة الأدب: ١٠/١-١٥، وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني ٤٦-٥٨.

(٤) ينظر فهرس الأحاديث.

(٥) ينظر: ١١٨ و ٢١٩ و ٣٧٢.

## ج- كلام العرب:

### ١- الشعر:

لم يكن الخطيب الشربيني في شرحه مكثراً من الشواهد الشعرية وربما كان عذره في ذلك أن كتابه يُعد من المختصرات ولذلك لم يزد عدد الأبيات فيه على تسعة وثلاثين بيتاً. ومن أبرز ما يلاحظ في منهجه في إيراد هذه الأبيات ما يلي:

- أنه لا ينسب البيت إلى صاحبه غالباً فكان يكتفي بقوله: "وكقول الشاعر"<sup>(١)</sup> أو "كقوله"<sup>(٢)</sup> أو "نحو قول القائل"<sup>(٣)</sup> أو نحو"<sup>(٤)</sup> "أو قال قائلهم"<sup>(٥)</sup>. ولم ينسب القول إلى قائله إلا في أربعة مواضع فنسب إلى الفرزدق قوله:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته      ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل<sup>(٦)</sup>  
ونسب إلى العباس بن مرداس قوله:  
وقد كنت في الحرب ذا تدرا      فلم أعط شيئاً ولم أمنع<sup>(٧)</sup>  
ونسب إلى أبي طالب قوله:

ولقد علمت بأن دين محمد      من خير أديان البرية دينا<sup>(٨)</sup>

---

(١) ينظر مثلاً على ذلك: ٢٠٢ و ٢٠٥ و ٢١٨ و ٣١٩ و ٣٢٤.

(٢) ينظر: ٢١٤ و ٣٤٠ و ٣٩٥.

(٣) ينظر: ٢١٧.

(٤) ينظر: ٢٧٧ و ٣٢٠.

(٥) ينظر: ٤١٧.

(٦) ينظر: ١١٩.

(٧) ينظر: ٢٨٧.

(٨) ينظر: ٣٧٨.

ونسب إلى لبيد كقوله:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل .....<sup>(١)</sup>

-يدخل أحياناً في ثنايا البيت ما ليس منه فيشرح كلمة من البيت قبل تمامه،

كقوله:

إنّ ابن ورقاء لا تحشى بواده -جمع بادرة وهي الحدة-

لكن وقائعه في الحرب تنتظر<sup>(٢)</sup>

وكقوله:

لا لا أبوح بحب بشة -وهي عبرته- إنها

أخذت علي موثقاً وعهوداً<sup>(٣)</sup>

- وكان في أغلب الأحيان يورد البيت كاملاً. وأورد شطراً منه وهو موضع

الشاهد في تسعة مواضع<sup>(٤)</sup>. وفي موضعين<sup>(٥)</sup> أورد جزءً من البيت وهو موطن الشاهد.

- وكان في الغالب لا يبين وجه الاستشهاد من البيت الذي أورده معتمداً على

فهم القارئ من خلال سياق الكلام وقد جاء بوجه الاستشهاد في سبعة عشر موضعاً.

---

(١) ينظر: ٣٩٠.

(٢) ينظر: ٣١٩.

(٣) ينظر: ٣٢٤.

(٤) ينظر: ٢١٤ و ٢١٨ و ٢٥٧ و ٢٧٥ و ٣٩٠ و ٣٩٤ و ٤٠٩.

(٥) ينظر: ٢٠٥ و ٤٠٩.

## ٢- أقوال العرب:

تأتي الأقوال في المرتبة الثالثة من حيث العدد بعد الآيات القرآنية والآيات الشعرية، ومن ذلك قوله العرب: "ادخلوا الأول فالأول"<sup>(١)</sup> و"خرق الثوب المسمار"<sup>(٢)</sup> و"كسر الزجاج الحجر"<sup>(٣)</sup> و"رجع عوده على بدئه"<sup>(٤)</sup> و"لله درّه فارساً"<sup>(٥)</sup> و"أخرجها متى كمه"<sup>(٦)</sup> و"القلم أحد اللسانين"<sup>(٧)</sup> وحكاية قطرب: "أل فعلت"؟<sup>(٨)</sup> وغيرها<sup>(٩)</sup>.

وبالجملة فالكتاب يعدّ غنياً في مادته وشواهد قياسيها على أمثاله من الشروح المختصرة كما سيأتي جلاء ذلك في الموازنة مع شرحي الأزهري والكفراوي. فهذا الكتاب في نظري ليس من المختصرات وإنما هو من الشروح الوسيطة بين الاختصار والتطويل وإن كان الشارح قد نص على أنه مختصر غير مرة.

---

(١) ينظر: ٣٦٩.

(٢) ينظر: ٢٢٤.

(٣) ينظر: ٢٢٥.

(٤) ينظر: ٣٦٩.

(٥) ينظر: ٣٧٧.

(٦) ينظر: ٤١٧.

(٧) ينظر: ١٥٨.

(٨) ينظر: ١١٩.

(٩) ينظر فهرس الأقوال والأمثال.

## المبحث الخامس

### تقويم الكتاب

عندما نتحدث عن مزايا هذا الشرح فهذا لا يعني بالضرورة أنه يفوق سائر الشروح كما أننا عندما نتكلم عن المآخذ عليه فلا يعني أيضاً أنه من أسوأها ولكننا في كل منهما نحكي واقعاً من خلال قراءة ذلك الشرح وكل ما هناك أننا أفردناها بالحديث من باب الفائدة.

#### أ- ميزاته:

- التوسع في الشرح قياساً على نظائره من شروح الآجرومية فبالرغم من أن الشارح نفسه قصد الإيجاز وصرّح به إلا أنه فضّل في كثير من المسائل ولذا فإنني أعدّه شرحاً بسيطاً لا موجزاً.
- عنايته بمتن الآجرومية بالاطلاع على عدد من نسخها وقد ورد ما يشعر بذلك كقوله: ((وهذا المثال ساقط من أصل المصنف)) وكقوله: ((وهذا ساقط في غالب نسخ المتن ثابت في بعضها)) ونحو ذلك.
- يتميز هذا الشرح بتنوع المصادر وانتقائها فلم يقتصر على كتابي التصريح وشرح الآجرومية للأزهري، وإنما اعتمد على كثير من كتب ابن مالك وابن هشام. فاجتمع فيه تنوع المصادر وقوّتها.
- يتميز هذا الشرح بسهولة الأسلوب ووضوح العبارة ولا عجب في ذلك فقد قال في مقدمته: ((سألني بعض أصحابنا أن أضع عليها شرحاً يحل ألفاظها ويتمّ مثلها ويوضح ما أشكل منها ويفتح ما أقفل منها... شرعت في شرح تقريبه أعين الطالبين ويحصل به غاية السرور للمبتدئين والمتوسطين)) فجاء بعبارة واضحة

وأسلوب مبسّط يناسب المبتدئين والمتوسّطين.

- أنه شرح لمقدمة طبقت شهرتها الآفاق وتناولها كثير من العلماء شرحاً وإعراباً ونظماً وتناولها الطلاب تعلماً وحفظاً.

### ب- المآخذ عليه:

- يقول الشريبي في مقدمته: ((فلما انشرح لذلك صدري لما علمت أن الهمم قد فترت وعلى المختصرات اقتصرت شرعت في شرح تقرّبه أعين الطالبين))، وقال أيضاً: ((ومناسبة كل بما اختص به لا تليق بهذا المختصر)). ويفهم من ذلك أن منهجه الاختصار ولكنه خالف ذلك فأكثر من المسائل الخلافية وأطال في مناقشة بعض القضايا وأكثر من الأمثلة والإعرابات، ويضاف إلى ذلك تفسير الكلمات الواضحة وتكرار بعض العبارات وبعض المباحث مرتين أو ثلاثاً دونما مزية في المكرّر. فخرج شرحه بشيء من الطول لا الاختصار.

- اعتمد في شرحه على كتابي الأزهري: التصريح، وشرح الآجرومية اعتماداً كبيراً وكان الأولى أن يصرّح بما نقله منهما وبخاصة أنه ينقل أحياناً نصوصاً كاملة دون تصرف فيها، ومع ذلك لا يشير إلى المنقول منه.

على أن هذه المآخذ ليست غرضاً من قيمة هذا الشرح أو شارحه خاصة إذا تذكرنا قول الشاعر:

كفى المرء نبلاً أن تُعدَّ معايه .....

# موازنة بين هذا الشرح وشرحي الكفراوي وخالد الأزهري للآجرومية

## أولاً- موازنة عامة:

الموازنة بين كتب العلماء ليست بالأمر الهين لأنها تحتاج إلى التقصي والتأني والتدقيق وقراءة تلك الكتب قراءة كاملة ليحصل بذلك التصور التام لكل من هذه الكتب، كما يحتاج الأمر إلى أهلية الموازن والتجرد من الهوى. وأسأل الله أن أكون أهلاً لذلك. وقد قرأت كلاً من هذه الشروح الثلاثة قراءة كاملة من أوله إلى آخره وخرجت بما يلي:

- ١- اتفقت هذه الشروح الثلاثة في مزج المتن بالشرح مع الالتزام بهذا المنهج في جميع أبواب الكتاب.
- ٢- يتميز شرح الشريبي بكثرة الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية وأقوال العرب، بخلاف شرحي الكفراوي والأزهري وإن كان الكفراوي يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد الشواهد، ومع ذلك فالشريبي فاقه كثيراً.
- ٣- أكثر الكفراوي من الإعراب كثرة مفرطة بحيث تستطيع القول بأن نصفه إعراب ونصفه شرح، فكان الأولى أن يُسمَّى إعراب الآجرومية وشرحها. فلا يدع كلمة في المتن إلا ويعربها وقد يكتفي بالإعراب فقط دون شرح في مواضع كثيرة، كقوله: "(الكلام) مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (هو) ضمير فصل على الأصح لا محل له من الإعراب (اللفظ) خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (المركب) نعت للفظ ونعت المرفوع مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (المفيد) نعت



للمركب...<sup>(١)</sup> وهكذا. كما أنه إذا أورد مثلاً أعربه وإذا قدر في المثال شيئاً أعربه كما حرص على إعراب الشواهد الشعرية والقرآنية والأحاديث النبوية. فليس مبالغة إذا قلنا إنه إعراب قبل أن يكون شرحاً. أما الشريبي والأزهري فقد أكثرا من الإعراب ولكن ليس على حساب الشرح، وإنما مع شيء من التوازن والاعتدال.

٤- شرح الشريبي تكثر فيه الخلافات النحوية وأقوال النحاة، أما شرح الأزهري فقد قلّت فيه الخلافات وأما شرح الكفراوي فقد ندرت فيه.

٥- حرص الشريبي على تذييل شرحه بتنبيهات وفوائد أودعها ملاحظات نافعة وتعليقات مفيدة وقواعد عامة، وأما الأزهري والكفراوي فلم يهتما بإيراد مثل هذه التنبيهات.

٦- استفاد الشريبي من شرح الأزهري كثيراً فنقل عنه في مواضع كثيرة من غير أن ينص على ذلك، وهذا يعني أن الشريبي استفاد من الأزهري وزاد عليه في الشواهد والمسائل والتنبيهات وكثرة النقل عن العلماء.

٧- حرص الشريبي في شرحه على ذكر مناسبة الباب لما قبله ليحصل الترابط بين الأبواب بخلاف الأزهري والكفراوي فلم يهتماً بذكر شيء من ذلك.

٨- الشريبي يورد نظماً لبعض المسائل كما فعل في التنوين والمنوع من الصرف بينما خلا شرح الأزهري والكفراوي من النظم.

---

(١) ينظر: شرح الكفراوي ٧، وينظر أيضاً ٤٠ و٤١.

## ثانياً- موازنة خاصة في باب البدل:

### متن الآجرومية في باب البدل:

((باب البدل: إذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه وهو على أربعة أقسام: بدل الشيء من الشيء وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط نحو قولك: جاء زيد أخوك وأكلت الرغيف ثلثه ونفعني زيد علمه ورأيت زيدا الفرس، أردت أن تقول الفرس فغلطت فأبدلت زيدا منه)).

### أ- شرحه عند الشريبي:

بدأ الشريبي هذا الباب بالإشارة إلى أن تسمية البدل تسمية بصرية، والكوفيون يسمونه الترجمة والتبيين كما قال الأخفش، وقال ابن كيسان: يسمونه التكرير. ثم عرّفه لغةً واصطلاحاً، وذكر أنه ستة أقسام لا أربعة ممثلاً لكل من هذه الأقسام. ثم نبّه على أن عبارة المصنف أولى من تعبير غيره ببدل الكل من الكل لوقوعه في اسم الله تعالى والله منزّه عن مثل هذا التعبير. ثم أشار إلى أن بدل الشيء من الشيء لا يحتاج إلى ضمير رابط وأن بدل البعض يحتاج إلى أن يتصل بضمير يرجع إلى المبدل منه ليربط البعض بكله. ثم تحدّث عن بدل الاشتمال وأورد الخلاف في المشتمل ما هو؟ فذكر ثلاثة أقوال: ((فقيل هو الأول وقيل هو الثاني وقيل لا اشتمال لأحدهما على الآخر بل هو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال)) وأشار إلى أن هذا القول هو الأول ودلّ عليه. ثم أشار إلى أنه لا بد من ضمير في بدل الاشتمال إما مذكور أو مقدّر مع التمثيل لذلك. ثم تحدّث عن بدل الإضراب وبدل الغلط والنسيان وأشار إلى أن لفظ هذه الثلاثة لا يختلف وإنما يختلف بحسب قصد المتكلم ثم مثل لذلك بمثال صالح للثلاثة وفصل القول بالمثال. ثم أورد أمثلة المصنف وأعرّبها وأشار إلى أن ابن مالك

يسمي بدل الشيء من الشيء البديل المطابق ثم جاء بفائدة مضمونها أن المحققين منعوا دخول آل على كل وبعض. ثم تحدث عن أقسام البديل من الفعل وجاء له بشاهد قرآني وآخر شعري.

ثم ذكر كلام الشاطبي في جريان أقسام البديل في الفعل وأشار إلى أنه نقله من الشيخ خالد الأزهرى.

ثم جاء بتتمة مفادها أن أوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب أربعة وستون. وقد نقل ذلك من شرح الأزهرى من غير إشارة إلى ذلك.

#### ب- شرحه عند الأزهرى:

بدأ الأزهرى الباب بقوله: البديل تابع للمبدل منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه. ثم عرض لأنواع البديل الأربعة ولم يذكر بدل الإضراب وبدل النسيان ثم مثل لهذه الأربعة وذكر أن معنى بدل الغلط أي بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطاً لا أن البديل نفسه هو الغلط.

ثم لخص كلام الشاطبي على بدل الفعل وهل تجري فيه الأقسام الأربعة مع التمثيل لذلك. ثم تحدث عن أوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب وهي أربعة وستون.

#### ج- شرحه عند الكفراوى:

ابتدأه بإعراب قول المصنف: ((باب البديل)) ثم عرّف البديل لغةً واصطلاحاً ثم أعرب "إذا" إعراباً مفصلاً، وأعرب متن الآجرومية جميعاً ثم أشار إلى بدل البداء وبدل النسيان وبدل الإضراب. ثم علق على قول المصنف: ((فأبدلت زيداً منه)) أنه أراد الإبدال اللغوي وهو التعويض والمعنى: عوضت زيداً من الفرس. وأشار إلى أن المراد ببديل الغلط ما ذكر على وجه الغلط لا أن البديل نفسه هو الغلط.

ومن ذلك يتبين توسع الشريبي في الشرح وذكر الخلافات وعزو الآراء إلى قائلها ويليه في ذلك شرح الأزهري، وأما شرح الكفراوي فقد أكثر من الإعراب على حساب الشرح وشأنه في هذا الباب كشأنه في الأبواب الأخرى.

### ثالثاً- موازنة رقمية:

تتبع هذه الشروح الثلاثة من أولها إلى آخرها وخرجت بموازنة رقمية توضيحية:

شرح الشريبي	شرح الأزهري	شرح الكفراوي	
١٤٨	١٧	٣٩	الشواهد القرآنية
٧	٣	٤	الأحاديث النبوية
٣٩	٧	٢١	الشعر
١٤	٣	٨	الأقوال والأمثال
٢٢	١٣	٧	المسائل الخلافية
٣٨	١٣	٣	النقل عن العلماء
٥٤	-	-	التنبيهات والفوائد
١٠	٢	٣	الإحالات والمراجع

ومن خلال هذا الجدول يتبين تفوق الشريبي في شرحه للآجرومية ليس في جانب واحد فحسب بل في سائر مقومات الشرح الوافي.

الحاتمة

## الخاتمة

- بعد هذه الدراسة عن ابن آجروم ومقدمته وعن الخطيب الشربيني وكتابه "نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية" وبعد أن عشت معهما فترة من الزمن أودُّ أن أسجل بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال تلك الدراسة فمن ذلك ما يلي:
- أن العلماء السابقين كان لهم اهتمام كبير في الكتب والمقدمات المختصرة ليسهل حفظها على المبتدئين ومنها المقدمة الآجرومية.
  - اهتمام العلماء بالمقدمة الآجرومية ويتمثل ذلك في تناولهم لها شرحاً، وإعراباً، ونظماً، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أن هذه الشروح كثرت حولها الحواشي التي يصعب حصرها.
  - أن شرح الخطيب الشربيني للآجرومية يُعدُّ من أوسع شروح الآجرومية فقد أودع فيه مؤلفه كثيراً من المسائل النحوية، وآراء العلماء كما كان حافلاً بمختلف الشواهد.
  - أن الشربيني اعتمد في تأليف كتابه على كتابي التصريح وشرح الآجرومية لخالد الأزهرى اعتماداً كبيراً وكان الأولى أن يشير إلى ذلك وبخاصة أنه ينقل منهما مباحث كاملة في بعض الأحيان.
  - أن الشربيني لم يقصر اهتمامه على علم النحو فقط فقد ألف في فنون مختلفة وخلف آثاراً علمية كثيرة.
- وأخيراً فإني أحمد الله تعالى وأثني عليه بما هو أهله على أن وفقني لإتمام هذا العمل، وأسأل الله أن يغفر لي زللي وأن يرزقني الإخلاص في القول والعمل.
- وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

# القسم الثاني

## التحقيق

وفيه:

- وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق.
- منهجي في التحقيق.
- النص الخقق وتتلوه الفهارس.

## وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

بعد البحث عن نسخ لهذا الكتاب تمكنت من الحصول على ثلاث نسخ خطية اعتمدت عليها في تحقيق هذا الكتاب وفيما يلي وصف لكل نسخة منها:

### النسخة الأولى:

وقد حصلت عليها من مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وتحمل الرقم ١٥٣٨/ف وهي مصورة من مكتبة دار الكتب الظاهرية برقم ١٧٦٤. وهذه النسخة مقابلة على الأصل كما جاء في صفحة الختام وتبلغ ٧٧ق وفي كل صفحة ١٩ سطراً بمعدل ١١ كلمة في كل سطر.

وقد كتبت بخط نسخ واضح مشكول، ومتن الآجرومية مكتوب بالحرمة. ويوجد في حاشيتها بعض التعليقات المفيدة وفي غلافها تحبب باسم الملائ عثمان الكردي على أرحامه من المسلمين. كتبها زين الدين بن علاء الدين الكفيري سنة ١٠٤٦هـ.

وقد اعتبرت هذه النسخة أصلاً وسَمَّيتها "النسخة الأصل" للأسباب التالية:

- أنها أقدم النسخ الثلاث كتابة فقد كتبت سنة ١٠٤٦هـ. ونسخة مكتبة الجامعة الإسلامية كتب سنة ١٠٤٧هـ. بينما نسخة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود كتب سنة ١١٣٢هـ.

- أن هذه النسخة مقابلة على الأصل كما جاء في آخر ورقة.
- أن الأخطاء فيها والسقط قليل جداً وما سقط من المتن استدركه من الحاشية ونبه عليه.



- أن متن الآجرومية مكتوب باللون الأحمر فتميز بذلك عن الشرح بينما يختلط المتن بالشرح في النسخ الأخرى.

### النسخة الثانية:

وقد حصلت عليها من مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحمل الرقم ٥٧٤٥. وقد رمزت لها بالحرف س. وتقع هذه النسخة في ٦٥ ق في كل صفحة منها ٢٥ سطراً بمعدل ٩ كلمات في السطر الواحد. وهذا النسخة روجعت من قبل ناسخها فكان يستدرك ما سقط منها فيكتبه في الحاشية.

وقد كتبت بخط واضح، ولم يتقيد كاتبها بحجم واحد في الكتابة فنجد اللوحات من ٣٣ إلى ٤٠ مختلفة عن بقية المخطوط في حجم الكتابة. وقد كتب هذه النسخة العطار كما جاء في آخر ورقة وذلك في عام ١٠٤٧ هـ وكتب على غلاف هذه النسخة «نور السجّة في حلّ ألفاظ الآجرومية لفريد دهره ووحيد عصره الشيخ الإمام العالم العلامة محمد الشربيني الخطيب رضي الله عنه وأرضاه أمين». وعلى الغلاف أختام كثيرة وفي آخر ورقة منها تملك.

### النسخة الثالثة:

وهي التي حصلت عليها من مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تحت رقم ٥٢٣٤ ضمن مجموع هي في أوله، وتقع هذه النسخة في ٧٥ ق في كل صفحة منها ٢٥ سطراً بمعدل ٩ كلمات في كل سطر وقد قوبلت هذه النسخة مع نسخة أخرى وأثبت الفرق في الحاشية. ورمزت لهذه النسخة بالحرف "ع" وتتسم بكثرة السقط فقد يصل أحياناً إلى سطرين أو ثلاثة يقول كاتبها في آخر ورقة: «ولقد كتبت هذه النسخة على العجل فرحم الله من أصلح ما فيها من الخلل ولكل المسلمين».

وقد كتبت هذه النسخة بخط نسخ واضح غير مشكول على يد أبي بكر بن عبد القادر سنة ١١٣٢ هـ. واختلفت الصفحة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة عن بقية الصفحات من حيث الكتاب فكتبت بخط أكبر حجماً مع تباعد الأسطر فيها. وكتب على غلاف هذه النسخة «كتاب نور السجدة في حل ألفاظ الآجرومية للشيخ الإمام العامل الورع الخطيب الشرييني عفا الله عنه وعن من كتبه بمنه وكرمه ولمن دعا لهما بالمغفرة آمين آمين آمين».

## منهجي في التحقيق

- اعتمدت في التحقيق على ثلاث نسخ وجعلت نسخة المكتبة الظاهرية أصلاً وسميتها النسخة الأصل وكان منهجي في تحقيق الكتاب كالتالي:
- ١- حرصت كلَّ الحرص على النص المحقق فلم أتدخل فيه بشيء إلا ما اضطررت إليه كتصحيح خطأ نحوي واضح أو زيادة كلمة تقيم المعنى ويحصل بفقدائها خلل، وقد كان ذلك قليلاً.
  - ٢- جعلت نسخة المكتبة الظاهرية أصلاً ولكنني راعيت في المتن أن يخرج صحيحاً سليماً فما وقع من خطأ واضح في الأصل أثبت الصواب في المتن وقيدت ذلك الخطأ في الحاشية بحيث لو أفرد المتن عن الحاشية فإن ذلك لا يؤثر في سلامة النص وتماحه وصحته.
  - ٣- قابلت النسخة الأصلية بالنسختين الآخرين وذكرت الفروق في الحاشية.
  - ٤- كتبت المخطوط طبق القواعد الإملائية المتعارف عليها الآن.
  - ٥- ضبطت الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث الشريفة والشواهد الشعرية والنثرية والكلمات التي تحتاج إلى ضبط.
  - ٦- أو ضحت معاني بعض الكلمات الغامضة الواردة في النص.
  - ٧- ميزت المتن عن الشرح بأن كتبه بحرف كبير أسود.
  - ٨- أضفت عناوين لأبواب الكتاب وجعلتها على الهامش الأيسر لتسهيل البحث.
  - ٩- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها ذاكراً رقم الآية.
  - ١٠- خرَّجت القراءات القرآنية ونسبتها إلى قُرَّائها من كتب القراءات.
  - ١١- خرَّجت الأحاديث الشريفة وأشرت إلى ما هو ضعيف منها مع بيان سبب ضعفه.

١٢- خرّجت الشواهد الشعرية الواردة في النص مُبيناً بحرّه وقائله إن أمكن ذلك ولم ينسبه الشارح. متمماً البيت إن لم يكمله الشارح ذاكراً وجه الاستشهاد فيه مع إيراد بعض الكتب النحوية التي استشهدت به، وأما الكتب التي أوردت البيت شاهداً على شيء يخالف ما استشهد به الشارح فإنني أُبينُ موطن الشاهد عند كلٍّ.

١٣- وضعت أرقاماً للآيات الشعرية لتسهيل الرجوع إليها.

١٤- عزوت الآراء إلى أصحابها ونسبتها إلى مصادرها من كتبهم إن وُجدت وإلا من كتب النحو المعتمدة.

١٥- وضّحت المسائل النحوية وأشرت إلى مواطنها في كتب النحو.

١٦- عرّفت بالأعلام الواردة في النص.

١٧- أضفت تتمات لبعض المسائل إذا رأيت أن الشارح قد تركها اختصاراً إتماماً للفائدة.

١٨- وضعت دليلاً للكتاب وذلك بعمل الفهارس اللازمة كفهارس الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال والأقوال، والأعلام، والأشعار، والمصادر والمراجع، ثم ذيلت ذلك بفهرس الموضوعات.

الامام والمجاهدين العالمين في هذه الدنيا  
عصمه شمس الدنيا والدين محمد المخلص

ونفعنا به وبطوره

في الدنيا والآخرة

وقف الملا عثمان الكرخي بحمد الله من المسلمين

في سنة ١٢٤٠ هـ



١٠٦٢٨

غلاف نسخة الأصل



عبد الفقار الحقار  
عبد الرحمن ابن  
الكرتيني غفر الله له  
تبعه كماله  
ولو الله  
امين

٥٤

نور السجدة في حل الفاظ الاجرومية  
لفريددهم ووحيد عصر  
الشيخ الامام العالم العلامة  
محمد الشريفي الخطيب  
رضي الله تعالى  
عنه وارضا  
امين  
م

سنة ١٢٨٥ هـ  
 قسم المخطوطات  
 ٥٠٣٤

كتاب نور السجدة في  
 محل الفاظ الآخر وميد الشيخ  
 الإمام العالم العامل  
 الورع الخطيب الشريفي  
 عفي الله عنه وعن  
 من كتبه عنه  
 وكرم دونه  
 دعا لها  
 بالفضة  
 أمين  
 أمين  
 أمين

دعوات ملك سليمان  
 ١

بنو حبيب  
 رداً على المقر لا خير  
 عن الجمع احب ان  
 قيل قد

الادب  
 علم المنطق

السيد  
 المحرم  
 السيد  
 السيد



بني عليا فدخل الجنة من غير سابقا ثم عذاب ونسيته حتى  
(تسجد في حيا النافذ الأجر وميتة) وأنا أسئل الله العظيم من نفسه  
(أن يجعله خاتما للجنة) ثم وان يصيب عليه قوم لا يقول فلان  
أكرم مسيئلا وأكرم عاصيا وان يفتح به كل فج باصياء فتنة  
عندي بشرهم بتبخر من السماء في ذلك دلائل عليا فله  
جنت الله تبارك وتعالى جنة عليا عليا مع الذين آمنوا  
غير من الذين والصديقين والشهداء والصالحين وفعل  
ذلك بنا وبالدنيا فغيبنا عنهم قال النبي الغيب الله

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما بالجملة اقتل يا  
كتاب العزيز وعلم بقول النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وآله وسلم يا أيها الذين آمنوا لا يفترون عليا فيه بسم الله  
الذي خلقكم من نفسه فله فضل بذكره في أحسن ما  
تدبره في حقهم من غير أن يكونوا عليا ليعلموا أنهم  
صالحون ومخلصون وما يفترون عليا ليعلموا أنهم  
في صلبهم فمن جازا النبي الذي كان يصعد ورحم بنا صول  
يعرف بها صولنا أو آخر الحق عزنا وبنا وهو صول  
الذين آمنوا لا يفترون عليا في حقنا عن الكلمات الأربع  
والتي ليس غايتها الاستماتة به عليا فكل من الله  
وكل من رسول الله صلى الله عليه وسلم والذين آمنوا  
الذين آمنوا وما يفترون عليا في حقنا من خطية في ذات  
الذين آمنوا في حقنا الذين آمنوا بعد البسملة بالحقمة كان  
بسم الله في حقنا بسم الله في حقنا بسم الله في حقنا  
لا والله لا والله لا والله لا والله لا والله لا والله لا والله  
هذا باب شرح الملاحم وله معيان معني في الشدة ومعنا

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما بالجملة اقتل يا  
كتاب العزيز وعلم بقول النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وآله وسلم يا أيها الذين آمنوا لا يفترون عليا فيه بسم الله  
الذي خلقكم من نفسه فله فضل بذكره في أحسن ما  
تدبره في حقهم من غير أن يكونوا عليا ليعلموا أنهم  
صالحون ومخلصون وما يفترون عليا ليعلموا أنهم  
في صلبهم فمن جازا النبي الذي كان يصعد ورحم بنا صول  
يعرف بها صولنا أو آخر الحق عزنا وبنا وهو صول  
الذين آمنوا لا يفترون عليا في حقنا عن الكلمات الأربع  
والتي ليس غايتها الاستماتة به عليا فكل من الله  
وكل من رسول الله صلى الله عليه وسلم والذين آمنوا  
الذين آمنوا وما يفترون عليا في حقنا من خطية في ذات  
الذين آمنوا في حقنا الذين آمنوا بعد البسملة بالحقمة كان  
بسم الله في حقنا بسم الله في حقنا بسم الله في حقنا  
لا والله لا والله لا والله لا والله لا والله لا والله لا والله  
هذا باب شرح الملاحم وله معيان معني في الشدة ومعنا

فان العذر عند خيار الناس مقبول ، واللطف من  
 شيخ السادات مأثور ، وانا اسئلك الله تعالى ان يجعله  
 خالصا لوجهه الكريم ، وان ينفعني به في الدنيا والاخرة  
 والمسلمين اجمعين ، وان يصب عليه قبول القبول  
 كما صب على ابيه ، فانه اكرم مسئولا واعز مأثور ،  
 وان يلفينا تشر السادة ، وان لا يفضينا يوم المعاد ،  
 بمنه وكرمه ، فانه كريم جواد ، وان يفعل ذلك بوالدنا  
 واخواننا واحبابنا وسائر المسلمين والمسلمات انه قريب  
 مجيب الدعوات والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا  
 لنهتدي لولا ان هدانا الله ، وصلى الله على سيدنا  
 محمد وعلى اله واصحابه وازواجه وذريته وارضى عنه  
 صلاة وسلاما دائما بين متلازمين الى يوم الدين  
 وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله  
 العلي العظيم

تم الكتاب بعون الملك الوهاب علي يد اضعف  
 العباد واحقرهم واحوجهم الى رحمة الملك الجواد  
 السيد ابوبكر بن عبد القادر غفر الله لهما ولوا  
 لذيهما ولمن كتبه ولمن كتب ولمن قرأ فيه ولمن  
 طالع فيه ولمن نظر في هذا الكتاب ولمن دعا كاتبه  
 بالمغفرة ولكل المسلمين امين وذلك في نصف جمادى  
 الاولى سنة ١٠٠٠ ولقد كتبت هذه النسخة

على العجل فرحم الله من  
 هن اضعف ما فيها من  
 الغل ولكر المسلمين

تم الكتاب  
 وكما ملئت كعب السرور لصاحبه  
 وعفي له بفضل الله وبعوده عن كاتبه



تم  
 الكتاب بعون الله

# النصر المحقق



قال فقيرُ رحمة ربه المجيب، محمد الشريبي الخطيب، أسبغ الله عليه خير نعمه،  
وحفظه من شرِّ نِقمه، وأكمل في الدارين مفاخره، وجمع له بين خيري الدنيا والآخرة:

الحمد لله رافع المنتصبين لإقامة الدين، الخافضين جناحهم للمستفيدين، الجازمين بأن تسهيل التأليف وغيره من ربِّ العالمين، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، الواحد الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، شهادة صادرة<sup>(١)</sup> عن يقين، وأشهد أن سيّدنا<sup>(٢)</sup> ونبينا محمداً عبده ورسوله، وصفيّه وخليله، المبعوث بالتيسير، المخصوص بالشفاعة العظمى يوم الدين، [ﷺ]<sup>(٣)</sup> وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته إلى أبد الآبدين<sup>(٤)</sup>.

وبعد: فيقول فقير رحمة ربه القريب، محمد الشريبي الخطيب: إنَّ مقدّمة الشيخ العالم العلامة<sup>(٥)</sup>، الإمام الفهامة، الأستاذ محمد أبي عبد الله بن داود بن الصنّهاجي، الشهير بابن آجرؤم - بهمزة ثم ألف بعدها، وتشديد الراء، وهو لفظ بربري معناه

(١) في ع "صادق" بدل "صادرة".

(٢) في الأصل: "وأشهد أن لا إله سينا" وهو سهو من الناسخ.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٤) الأبد: الدهر، ويطلق على الدائم، والجمع آباد وأبود، ويقال: لا أفعل ذلك أبد الآبدين، وأبد الأبدية، أي: أبد الدهر.

ينظر: تهذيب اللغة ٢٠٨/١٤، والصحاح: أبد ٤٣٩/٢.

(٥) في س "العالم العامل".

الفقير الصوفي- لَمَّا كانت من أحسن مختصر في علم العربية صُنف، وأجمع موضوع على مقدار حجمها أُلّف، سألني بعض أصحابنا أن أضع عليها شرحاً يحل ألفاظها، ويتمُّ مثلها، ويوضّح ما أشكل منها، ويُفَتِّح ما أقفل منها، ضامّاً إلى ذلك من الفوائد المستجدات، والقواعد المحرّرات، التي وضعتها في شرحي على قطر الندى<sup>(١)</sup>.

فاستخرت الله تعالى بعد أن صليت ركعتين في مقام إمامنا الشافعي<sup>(٢)</sup> رضي الله تعالى عنه<sup>(٣)</sup>.

فلما انشرح لذلك صدري، لَمَّا علمت أن<sup>(٤)</sup> الهمم قد فترت، وعلى المختصرات اقتصرت، شرعتُ في شرح تَقَرُّ<sup>(٥)</sup> به أعين الطالبين، ويحصل به غاية السرور للمبتدئين والمتوسطين، راجياً بذلك جزيل الأجر والثواب، وأن يعيننا به على دخول

---

(١) واسمه: مغيث النداء إلى شرح قطر الندى. ينظر ما سبق صفحة ٤٢.

(٢) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب القرشي الشافعي، عالم فقيه، وإليه ينسب المذهب الشافعي. أخذ باليمن عن مطرّف بن مازن، وهشام بن يوسف القاضي، وبغداد عن محمد بن الحسن، وإسماعيل بن عُلَيَّة. وحدث عنه الحميدي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأحمد بن حنبل وغيرهم.

له تصانيف كثيرة، منها: كتاب الأم، والمبسوط، والمسند، والرسالة، وغيرها. توفي سنة أربع ومائتين للهجرة.

ينظر في أخباره: البداية والنهاية ٢٥١/١٠، وغاية النهاية ٩٥/٢، وطبقات الشافعية للأسنوي ١١/١، ووفيات الأعيان ١٦٣/٤، والأعلام ٢٤٩/٦.

(٣) "تعالى" ساقطة من ع.

(٤) في ع "مِنْ أَنْ".

(٥) قولهم: "قرت عينه" مأخوذ من القَرور، وهو الدمع البارد يخرج مع الفرح، وقيل من القَرار وهو الهدوء. ينظر: تهذيب اللغة ٢٧٦/٨، واللسان: قرر ٣٥٨/٥.

الجنة من غير سابقة عذاب. وسميته : "نور السجية في حلّ ألفاظ الآجرومية". وأنا  
أسأل الله الكريم<sup>(١)</sup> من فضله أن يجعله خالصاً لوجهه وأن يصبَّ عليه قبول القبول،  
فإنه أكرم مسؤول، وأعزُّ مأمول، وأن ينفع به كما نفع بأصله.

وقد<sup>(٢)</sup> اعتنى بشرحه كثير من العلماء، وفي ذلك دليل على إخلاصه، جعل  
الله<sup>(٣)</sup> قراره في الجنة<sup>(٤)</sup> في<sup>(٥)</sup> أعلى عليين، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين  
والصديقين والشهداء والصالحين، وفعل ذلك بنا وبوالدينا ومحبينا، آمين.

---

(١) في ع "العظيم".

(٢) في ع "فقد".

(٣) في ع "الله تعالى".

(٤) في الأصل، وس: "قراه الجنة".

(٥) "في" ساقطة من ع.

قال المؤلف رحمه الله:

بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(١)</sup> بدأ بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((كل أمر ذي بال -أي أمر<sup>(٢)</sup> يُهتم به- لا يبدأ فيه بيسم الله فهو أجذم<sup>(٣)</sup>)) أي مقطوع البركة.

والكلام على البسملة وما يتعلق بها أفردته بالذكر في مقدمة<sup>(٤)</sup> فلا نطيل بذكره.

ثم اعلم أن من أراد الخوض في علم من العلوم على الوجه الأتم، لأبد أن يعرف حدّه، وموضوعه، وغايته، وفائدته؛ ليكون على بصيرة في طلبه.  
فحدّ هذا العلم<sup>(٥)</sup> الذي نحن بصددّه:

(١) متن الآجرومية مكتوب بالحرف الأسود.

(٢) في ع "حال".

(٣) رواه السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ١٢/١ من طريق الحافظ الرهاوي بسنده عن أحمد بن محمد بن عمران. وقد ضعف هذا الحديث الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٢٩/١ مبيناً أن آفته أحمد ابن محمد بن عمران الذي قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد ٧٧/٥: ((كان يضعف في روايته ويطعن عليه في مذهبه" يعني التشيع. ثم رواه السبكي من طريق خارجة بن مصعب عن الأوزاعي بلفظ "بمحمد الله" بدل "بسم الله الرحمن الرحيم" وخارجة بن مصعب قال فيه الحافظ في تهذيب التهذيب ٧٦/٣: ((متروك وكان يدلّس عن الكذابين ويقال: إن ابن معين كذبه)). قال الألباني: ((مما سبق يتبين أن الحديث بهذا اللفظ ضعيف جداً فلا تغتر بمن حسّنه مع حديث ((كل أمر لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع)) ولئن كان هذا اللفظ يحتمل التحسين فإن الحديث الأول ضعيف لما في سنده من الضعف الشديد)).

(٤) قوله: "في مقدمة" ساقط من ع، وينظر ما سبق صفحة ٤٣.

(٥) عرّف النحو اصطلاحاً، وأما معناه لغة فإنه يطلق على أمور خمسة: القصد، يقال: "نحوت نحوك" أي: قصدت قصدك. والمثل، تقول: "مررت برجل نحوك" أي مثلك. والجهة نحو: "توجهت نحو

=

علمٌ بأصولٍ يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً<sup>(١)</sup>.

وموضوعه: الكلمات العربية؛ لأنه يبحث فيها عن الحركات<sup>(٢)</sup> الإعرابية والبنائية.

وغايته: الاستعانة<sup>(٣)</sup> على فهم كلام الله تعالى، وكلام رسوله<sup>(٤)</sup> - ﷺ -، والاحتراز عن الخطأ في اللسان.

وفائدته: معرفة صواب الكلام من خطئه.

ثم إن بعض المصنفين في هذا الفن<sup>(٥)</sup> بدأ بعد البسملة/ بالكلمة كابن هشام<sup>(٦)</sup> في [ ٢ ]

البيت "أي جهة البيت. والمقدار نحو: "له عندي نحو ألف" أي مقدار ألف. والقسم نحو: "هذا على أربعة أنحاء" أي أقسام.

ينظر: الخصائص ٣٤/١، وتهذيب اللغة: نحو ٢٥٢/٥، والكلبيات ٣٧٥/٤، والأشمونى مع حاشية الصبان ١٦/١.

(١) هذا تعريف النحو عند المتأخرين من النحاة؛ فإنه لم يشتمل على التصريف وإنما هو خاص بفن الإعراب والبناء. وأما القدماء فإنهم يطلقون النحو على ما يشمل التصريف، فيعرفونه بأنه: "علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم أفراداً وتركيباً"، أو بأنه: "العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصولة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اتلف منها".

ينظر: الأصول ٣٥/١، والتعريفات للجرجاني ٢٤٠، والمقرب ٤٥/١، والاقتراح ٦، والأشمونى مع حاشية الصبان ١٥/١-١٦.

(٢) في ع: "الكلمات".

(٣) في ع: "الاستعانة به".

(٤) في الأصل، وس: "وكلام رسول الله".

(٥) "في هذا الفن" ساقط من س.

(٦) هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري النحوي، العلامة. ولد سنة ثمان وسبعمائة للهجرة. قال عنه ابن خلدون: "وما زلنا ونحن بالغرب نسمع أنه ظهر بمصر



بعض كتبه<sup>(١)</sup>، وبعضهم بدأ بالكلام كابن مالك<sup>(٢)</sup>؛ لأنه المقصود، وتبعهم المصنف بقوله:

تعريف الكلام الاصطلاح. الكلام والأصل: هذا باب شرح الكلام، وله معنيان: معنى في اللغة، ومعنى في

فمعناه لغة: كل ما أفاد، لفظاً كان كـ "قام زيد"، أو غير لفظ، كالإشارة<sup>(٣)</sup>،

عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيويه". من شيوخه: تقي الدين السبكي، وعمر بن علي اللخمي. ومن تلاميذه: ابنه محمد، وعلي بن أبي بكر البالي. ومن مصنفاته: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، وشنور الذهب، وشرحه، وشرح اللوحة البدرية، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك وغيرها. توفي سنة إحدى وستين وسبعمائة للهجرة.

ينظر في أخباره: حسن المحاضرة ٥٣٦/١، وهدية العارفين ٤٦٥/١، والدرر الكامنة ٤١٥/٢، وبغية الوعاة ٦٨/٢.

(١) نحو شنور الذهب وقطر الندى.

(٢) نحو شرح الكافية الشافية تبعاً لمنظومته. وابن مالك هو:

أبو عبد الله جمال الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبلي، إمام في النحو واللغة والقراءات. من شيوخه: أبو علي الشلوبين، والسخاوي، وابن يعيش وغيرهم. ومن تلاميذه: ابنه الإمام بدر الدين، وبدر الدين بن جماعة، والعلاء بن العطار. ومن مصنفاته: الكافية الشافية، وشرحها، والتسهيل، وشرحه، والألفية، ولامية الأفعال وغيرها. توفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة.

ينظر: في أخباره: إشارة التعيين ٣٢٠، العبر ٣٢٦/٣، البداية والنهاية ٢٦٧/١٣، مرآة الجنان ١٧٢/٤، بغية الوعاة ١٣٠/١، نفح الطيب ٢٢٢/٢.

(٣) ومنه قول الشاعر:

إذا كلمتني بالعيونِ الفواتر رددتُ عليها بالدموعِ البَوادرِ  
فجعل الإشارة بالعين كلاماً.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٧/١، المطالع السعيدة ٨٣/١، والجمع ٢٩/١.

والغمز<sup>(١)</sup>، والرمز<sup>(٢)</sup>، ولسان الحال<sup>(٣)</sup>.

ومعناه اصطلاحاً: ما اجتمع فيه أربعة قيود، بدأ بالقيد الأول منها بقوله:  
هو اللفظ<sup>(٤)</sup> أي الملفوظ كـ "الخلق" بمعنى المخلوق<sup>(٥)</sup> وهو الصوت المشتمل

(١) الغمز: إشارة بالعين والحاجب والجفن.

ينظر: اللسان: غمز ٣٢٩٦/٥، والقاموس المحيط: غمز ٦٦٨.

(٢) الرمز: تصويت خفي باللسان كالهمس، ويكون إشارة بالعينين والحاجبين، والشفيتين. ينظر:

الصحاح: رمز ٨٨٠/٣، واللسان: رمز ١٧٢٧.

ومن أمثلة الرمز قوله تعالى: ﴿آيَتِكَ لَا تُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ (آل عمران ٤١).

فاستثنى الرمز من الكلام. ينظر: شرح الشذور ٣٦.

والغمز والرمز معطوفان على الإشارة من عطف الخاص على العام.

(٣) ومنه قول نصيب:

فعاَجُوا فأتَوا بالذي أنتَ أهله      ولو سَكَّوْا أَنتَ عليكِ الحَقائبُ

أي لو سكتوا عن الثناء لأنتت عليكِ الحقايب المملوءة بعطاياك.

وكقول رؤبة:

يَا لَيْتِي أَوْيَيْتُ عِلْمَ الْحُكْلِ      عِلْمَ سَلِيمَانَ كَلَامَ النَّمْلِ

لأن سليمان عليه السلام كان يفهم من ديب النمل ما يفهم المخاطب من الكلام.

وكقول زهير:

أَمِنْ أُمَّ أَوْفَى دِمْنَةٍ لَمْ تَكَلِّمْ .....

والدمنة: آثار الديار، والمعنى: أنه لو كان لها أثر يستبان لكان ما تبين من أثرها كلاماً لها.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٦/١، وشرح الشذور ٣٨، والهمع ٢٩/١.

(٤) اللفظ لغة: الرمي، يقال: "أكلت التمرة ولفظت النواة" أي: رميتها، ثم جعل بمعنى الملفوظ،

كالخلق بمعنى المخلوق، ثم نقل إلى ما يتلفظ به الإنسان.

ينظر: تهذيب اللغة: لفظ ٣٨١/١٤، والتعريفات ١٩٢، والفوائد الضيائية ١٦٦/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣/١، والتصريح ١٩/١.

على بعض الحروف الهجائية<sup>(١)</sup> التي أوّلها الألف وآخرها الياء.

والصوت: هَوَاءٌ منضِطٌ بين قارِعٍ ومقْرُوعٍ<sup>(٢)</sup>، واحترز به<sup>(٣)</sup> عن الإشارة،  
والكتابة، والعقد، والنَّصَبِ<sup>(٤)</sup>.

والقيد الثاني: المركب وهو ما تركَّب من كلمتين فصاعداً، واحترز به عن  
المفردات كـ "زيد" والأعداد المسرودة نحو: "واحد" "اثنان" إلى آخرها.

والقيد الثالث المفيد أي: الدال على معنى يحسن سكوت المتكلم عليه<sup>(٥)</sup>، بحيث  
لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر.

فإن قيل: لا يحتاج حينئذٍ إلى ذكر المركب؛ لأن المفيد الفائدة المذكورة لا يكون  
إلا مركباً، أجيب بأنه لا يكتفى في ذكر الحدود باللوازم<sup>(٦)</sup>، وأيضاً المصنّف إنما  
ذَكَرَ هذه المقدمة<sup>(٧)</sup> للمبتدئين، فلا يكتفى فيها باللوازم.

واحترز به عن غير المفيد كالمركب الإضافي كـ "عبد الله" والمرجي كـ "بُعْلَبُك"،  
والتقييدي كـ "الحيوان الناطق" والإسنادي المتوقف على غيره نحو "إن قام زيد".

---

(١) تحقيقاً كـ "زيد"، أو تقديرأ كألفاظ الضمائر المستترّة. ينظر: التصريح ٢٠/١.

(٢) ينظر في تعريف الصوت: التعريفات ١٣٥، والكليات ١١٩/٣.

(٣) أي باللفظ.

(٤) فليست لفظاً وإن أفادت. والعقد هو عقد الأصابع للدلالة على أعداد مخصوصة، والنَّصَب

كـ "عُرْف" هي العلامات المنصوبة كالمحراب للقبلة. ينظر: حاشية الخصري ١٥/١.

(٥) في عـ "على ذلك".

(٦) اللوازم جمع لازم، وهو ما يمتنع انفكاكه عن الشيء. ينظر: التعريفات ١٩٠.

(٧) "المقدمة" ساقط من عـ.

والقيدُ الرابع ما ذكره بقوله: بالوضع أي القصد<sup>(١)</sup>. وهو أن يقصد المتكلمُ إفادةَ السامع. ويأتي فيه السؤالُ المتقدم<sup>(٢)</sup> في المركب، والجوابُ عنه<sup>(٣)</sup>. واحترز به<sup>(٤)</sup> عن كلام النائم، ومن زال عقله، ومن جرى على لسانه ما لا يقصده، ومحاكاة بعض الطيور، وما أشبه ذلك<sup>(٥)</sup>.

### تنبيه

دخل في التعريف ما لا يجهل معناه، كـ "السماء فوقنا"، و"الأرض تحتنا" إلا أن يريد بـ "مفيد"<sup>(٦)</sup> المفيد بالفعل فلا يسمّى كلاماً.

فمثال ما اجتمع فيه هذه القيود نحو "زيد كريم" فيصدق عليه أنه لفظ؛ لأنه صوت مشتمل على الزاي، والياء، والذال، والكاف، والراء، والياء، والميم. وهي بعض حروف: ألف، باء، تاء، ثاء، إلى آخرها.

وأنه مركب؛ لأنه تركّب من كلمتين: الأولى "زيد" والثانية "كريم".  
و يصدق عليه أنه مفيد؛ لأنه أفاد فائدة لم تكن عند السامع؛ لأن السامع كان يجهل كرم زيد.

---

(١) في ع "بالقصد". واشتراط القصد هو مذهب ابن عصفور. ينظر: المقرب ٤٥/١، وابن مالك. ينظر: شرح التسهيل ٦/١-٧. وأما أبو حيان فإنه لا يشترط هذا الشرط، ينظر: الارتشاف ٤١٢/١.

(٢) أي فإن قيل: لا يحتاج إلى ذكر القصد؛ لأن حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصداً لما تكلم به.

(٣) ينظر الجواب في الصفحة السابقة.

(٤) أي بالقصد.

(٥) فلا يُسمّى كلاماً؛ لأنه خالٍ من القصد.

(٦) في ع "بقيد".

ويصدق عليه أنه مقصود؛ لأن المتكلم قصد بهذا اللفظ إفادة المخاطب.  
ولمّا كان كلُّ مركّب لأبْدَ له من أجزاءٍ يتركب منها احتاج إلى ذكر أجزاءِ  
الكلامِ معبراً<sup>(١)</sup> عنها بالأقسام مجازاً فقال:

وأقسامه أي: أجزاء الكلام من جهة تركيبها من مجموعها لا من جميعها<sup>(٢)</sup> ثلاثة  
بالاستقراء والقسم العقلي<sup>(٣)</sup> اسم وفعل وحرف<sup>(٤)</sup> لا رابع لها<sup>(٥)</sup>.

(١) في ع: "مخيراً".

(٢) في هامش الأصل: "الفرق بين المجموع والجميع أن المجموع يصدق ببعض الأفراد، والجميع لا يصدق إلا بأكملها" اهـ. فحقيقة الكلام لا تتوقف على الثلاثة، فقد يتركب الكلام من اسمين فقط نحو "زيد قائم" فإلهم إذاً أن لا يخرج عن هذه الثلاثة.

(٣) والسماع أيضاً، ومنه قول علي رضي الله عنه: ((الكلام كله اسم وفعل وحرف)) اهـ، ينظر: معجم الأدباء ٤٩/١٤.

وينظر استدلال العلماء على حصر أقسام الكلام في هذه الثلاثة: أسرار العربية ٣، وكشف المشكل ١٦٧/١، وشرح عيون الإعراب ٤٤، والأشباه والنظائر ٦/٣، الهمع ٧/١.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢/١: ((فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى)) اهـ، وقال المبرد في المقتضب ٣/١: ((فالكلم كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى)) اهـ.

(٥) بالإجماع، وزعم أبو جعفر أحمد بن صابر النحوي أن هناك قسماً رابعاً سَمَّاهُ الخالفة، ويعني به اسم الفعل.

وقول أبي جعفر باطل؛ لأنه خرق للإجماع، ولأنه وإن سماه بالخالفة فهو داخل في الاسم كما يدل عليه تسميته باسم الفعل وقد صرح ابن مالك باسميته بقوله:

والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل

ينظر: شرح اللمحة البدرية ٢١٦/١، والأشباه والنظائر ٥/٥، وبغية الوعاة ٣١١/١، والأشْمُونِي مع حاشية الصبان ٢٧/١.

أما الاستقراء: فلأن<sup>(١)</sup> علماء هذا الفن<sup>(٢)</sup> قد<sup>(٣)</sup> تَبَّعُوا كلام العرب فلم يجدوا غيرها، لكنْ نَقَلَ<sup>(٤)</sup> الفراء<sup>(٥)</sup> أن "كِلا"<sup>(٦)</sup> ليست واحداً من الثلاثة<sup>(٧)</sup> [بل هي بين

(١) في ع "فإن".

(٢) كأبي عمرو، والخليل، وسيبويه.

(٣) "قد" ساقط من س.

(٤) لعلّ الأولى "نُقِلَ عن الفراء".

(٥) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، الديلمي، الكوفي، أبو زكريا الفراء، وسُمِّي بالفراء؛ لأنه كان يفري الكلام أي يحسنه، أخذ عن الكسائي، وقيس بن الربيع وغيرهما، وأخذ عنه سلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم السَّمَرِي وغيرهما. من مصنفاته: معاني القرآن، المقصور والمدود، فَعَلَ وأَفْعَلَ، المذكر والمؤنث. توفي سنة سبع ومائتين للهجرة.

ينظر في أخباره: طبقات النحويين للزبيدي ١٤٣، ونزهة الألباء ٩٨، وتاريخ بغداد ١٤٩/١٤، ومعجم الأدباء ٩/٢٠، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢، والشذرات ١٩/٢.

(٦) في الأصل وردت مشكولة بفتح الكاف وتشديد اللام مفتوحة "كِلا".

(٧) ذكر ذلك الزبيدي في طبقاته ١٤٥ منسوباً إلى الفراء عن أبي العباس ثعلب ونصه: ((وقال الفراء: هي بين الأسماء والأفعال فلا أحكم عليها بالاسم ولا بالفعل، فلا أقول إنها اسم؛ لأنها حشو في الكلام، ولا تنفرد كما ينفرد الاسم.

وأشبهت الفعل لتغيرها في المكنى والظاهر؛ لأنني أقول في الظاهر: "رأيت كلا الزيدين"، و"مررت بكلا الزيدين"، و"كلمني كلا الزيدين، فلا تتغير، وأقول في المكنى: "رأيتهما كليهما"، و"مررت بهما كليهما"، و"قام إليّ كلاهما" فأشبهت الفعل؛ لأنني أقول: "قضى زيد ما عليه" فتظهر الألف مع الظاهر، ثم أقول: "قضيت الحق" فتصير الألف ياءً مع المكنى)) اهـ.

وذكر هذا النقل الأزهري في تصريحه ٢٥/١ فقال: ((نقل عن الفراء أن "كِلا" ليست واحداً من الثلاثة بل هي بين الأسماء والأفعال)) اهـ واعترض عليه يس في حاشيته فقال: ((من تأمل كلام الفراء ظهر له أنه لم يحكم عليها بأنها غير الثلاثة، وإنما توقف فيها هل هي اسم أو فعل لتعارض الأدلة، والقول بأنها أحدهما ليس حكماً بأنها غيرهما)) اهـ.

وهذا الاعتراض وجيه؛ لأن الفراء لم ينص على أنها ليست واحداً من الثلاثة وعدم نصه على

=

ذلك يدع مجالاً لأن يكون معنى قوله: ((هي بين الأسماء والأفعال)) أي أنها مترددة بينهما لا خارجة عنهما.

وقول الفراء: ((وأشبهت الفعل لتغيرها في المكنى والظاهر)) يقوِّي أنه يرى أنها اسم أشبه الفعل في تغير ألفه؛ لأن هذا الشبه وإن وقع فلا يجعلها مجال من الأحوال من قبيل الأفعال؛ ألا ترى أنه أضافها مع وجود هذا الشبه، إضافة إلى أن هذا الشبه ضعيف والدليل على ذلك أنه مثل بقوله: "قام إليّ كلاهما" فلم تتغير فيه الألف مع المكنى، إذا فهذا التغير ليس على إطلاقه وإلا للزمه أن يقول: "قام إليّ كليهما". ثم لو سلمنا جدلاً بأن هذا الشبه يقربها من الأفعال للزم عليه أن "إليك" و"عليك" أولى بالقرب إلى الأفعال من "كلا"؛ لأن قلب الألف ياءً لازم مع الضمير فيها بخلاف "كلا".

ولو صح أن ترددها يجعلها قسماً رابعاً لكانت "مذ" و"منذ" أولى لأنهما يستعملان اسماً وحرفاً. وأما من نصّ على أن الفراء يرى أنها ليست واحداً من الثلاثة فهو استنتاج لا يمنع ما استنتاجناه من أنها مترددة بينهما.

واعلم أن الكلام على "كلا" لا على "كلّ" فلم يُنقل عن الفراء أنه خالف في حرفية "كلّ"، بل نسب إليه أنها حرف جواب بمنزلة "إي" و"نعم".

بل إن النحاة مجمعون على حرفيتها، حتى وإن كانت بمعنى "حقاً" خلافاً للكسائي الذي يرى اسميتها حيثنّذ. وينظر في الكلام على "كلّ": تهذيب اللغة ١٠/٣٦٣ و ٣٦٤، ابن يعيش ٩/١٦، مغني اللبيب ١/١٨٩، الجمع ٣٨٤، "شرح كلا وبلى ونعم" لمكي بن أبي طالب ٢٤.

ولكن الخضري في حاشيته ١/١٦ ساق الكلام على "كلّ" لا على "كلا" يقول: ((وقول الفراء في "كلا" ليست اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً إنما هو تردد من أيها هي لتعارض الأدلة عنده، لا أنها خارجة عنها، والأصح أنها حرف وترد للزجر إذا تقدمها ما يزجر عنه نحو ﴿كَلَّا﴾ إنها كلمة، وللجواب كـ "إي" إذا تلاها قسم نحو ﴿كَلَّا وَالْقَمَر﴾، والاستفتاح كـ "ألا" إذا خلت عن ذلك نحو ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَإِطْفَى﴾)) اهـ.

وكذلك العطار في حاشيته على الأزهري ٢٤١ ساق الكلام على "كلّ" فقال: ((وقد خالف الفراء في المسألة... حيث قال في "كلّ" إنها ليست اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً... على أنها عند سيويه والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر" اهـ. ولعل هذين النصين قد ألبسا على بعض الباحثين فأوردوا الكلام على "كلّ".

الأسماء والأفعال] <sup>(١)</sup>.

وأما القسمة العقلية؛ فلأن الكلمة إما أن تدل على معنى بنفسها <sup>(٢)</sup> أو لا، الثاني الحرف، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني <sup>(٣)</sup> الاسم، والأول الفعل <sup>(٤)</sup>.

### تنبيه

إنما قدم الاسم في الذكر على قسيمه؛ لأنه يخبر به وعنه، والفعل على الحرف؛ لأنه يخبر به لا عنه، وأخر الحرف لعدمها فيه <sup>(٥)</sup>.

وتقسيم الكلام/ إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكل إلى أجزائه كما مرّت الإشارة [ ٣ ] إليه، كانقسام السكنجين <sup>(٦)</sup> إلى خل وعسل. بخلاف تقسيم الكلمة إلى ذلك؛ فإنه من تقسيم الكلّي إلى جزئياته، كانقسام الحيوان إلى "إنسان" و"فرس".  
وعلامه الثاني صدق اسم المقسوم على كل من أقسامه <sup>(٧)</sup>

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وع، ومثبت من س.

(٢) في ع "في نفسها".

(٣) في ع "والثاني".

(٤) وأيضاً هذه الأقسام يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ولو كان هناك قسم رابع لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه. أسرار العربية ٣ - بتصرف-، وينظر: كشف المشكل ١/١٦٧.

(٥) فإنه لا يخبر به ولا عنه.

(٦) في النسخ "السكنجبل" باللام. وما أثبتته هو الصواب. ينظر: الألفاظ الفارسية المعربة لادى شير ٩٢. وفسر بأنه شراب مركّب من خلّ وعسل ويراد به كل حامض وحلو.

(٧) فيصح أن يقال: الإنسان حيوان والفرس حيوان.



بخلاف الأول<sup>(١)</sup>.

والاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مضمّر نحو "أنا"، ومظهر كـ "بكر"، ومبهم نحو "هذا".

وكذا الفعل ينقسم إلى ثلاثة أيضاً: ماضٍ كـ "ضرب"، ومضارع كـ "يضرب"، وأمر كـ "اضرب".

وقيد الحرف بقوله جاء لمعنى احترازاً عن حروف التّهجي إذا كانت أجزاء كلمة كزاي "زيد" ويائه وداله، لا مطلقاً؛ لأن حروف التّهجي إذا لم تكن كذلك<sup>(٢)</sup>، فهي أسماء لمعانٍ فـ "جيم" مثلاً اسم "جه"، والدليل على أنها اسم قبولها لعلامات الاسم نحو "كتبت جيماً"<sup>(٣)</sup> و"هذه الجيّم أحسن من جيّمك"<sup>(٤)</sup> وكذا الباقي.

وهو ينقسم أيضاً إلى ثلاثة: حرف مشترك بين الأسماء والأفعال نحو "هل"، وحرف مختص بالاسم نحو "في" وحرف مختصّ بالفعل نحو "لم".

---

(١) فلا يصح أن يقال: الخل سكنجيين، والعسل سكنجيين؛ لأن ما هية السكنجيين لا تقوم إلا بهما معاً.

(٢) أي إذا لم تكن أجزاء كلمة.

(٣) فالعلامة هنا التنوين.

(٤) فعلاقة الأولى دخول "أل" وعلامة الثانية الجر.

ثم شرع في العلامات المميزة بين هذه الثلاثة مبتدئاً منها بالاسم لما مر<sup>(١)</sup> فقال:

فبالاسم<sup>(٢)</sup> أي المتقدم في التقسيم يعرف أي يميز على قسميه بالخفض، وهي  
الكسرة التي يجلبها عامل خفض في آخر الكلمة، سواء أكان ذلك العامل حرفاً، أم  
إضافة واجتمع<sup>(٣)</sup> ذلك في "بسم الله الرحمن الرحيم" فلفظة<sup>(٤)</sup> "اسم" عرفت اسميتها  
بالخفض في آخرها، وخافضها الباء من أولها، والجلالة الكريمة عرفت<sup>(٥)</sup> اسميتها  
بالخفض في آخرها، وخافضها المضاف الذي هو اسم و "الرحمن الرحيم" نعتان  
للجلالة الكريمة تابعان لها في خفضها وهما اسمان عرفت اسميتهما بالخفض في  
آخرهما، وخافضهما المضاف الذي خفض الجلالة. وقيل التبعية<sup>(٦)</sup> الواقعة بينهما  
وبين الجلالة.

(١) من أنه يخبر به عنه وينظر ما سبق صفحة ١٠٧

(٢) الاسم لم يحده سيويو بحد وإنما مثل له فقال: ((فبالاسم رجل، وفرس، وحائط)) الكتاب ١٢/١،  
وينحو ذلك قال المبرد، ينظر: المقتضب ٣/١. ويعرف الاسم بأنه ما دلّ على معنى في نفسه غير  
مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وينظر: شرح كتاب سيويو ٥٣/١، والكافية ٥٩.  
وعُرف الاسم بتعريفات كثيرة ربت على السبعين. ينظر فيها: شرح كتاب سيويو ٥٣/١،  
والأصول ٣٦/١، والصاجي ٨٩، والإيضاح للزجاجي ٤٨، والمقتصد ٦٩/١، وأسرار العربية ٩،  
وكشف المشكل ١٧٠/١، والخلل في إصلاح الخلل ٦٠، والفوائد الضيائية ١٧٩/١، والتبيين  
١٢١، والفصول الخمسون ١٥١.

(٣) في ع "فاجتمع".

(٤) في ع "لفظ".

(٥) في ع "اسم عرفت".

(٦) ونسب إلى الأخفش، والصحيح أن العامل في التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو  
مضاف.

ينظر: الهمع ٤٥٣/٤. وينظر ما سيأتي صفحة ٤١٦.

و يعرف أيضاً بالتنوين<sup>(١)</sup> من آخره، وهو نون ساكنة أصالة تتبع الآخر لفظاً لا خطأً لغير تأكيد<sup>(٢)</sup>. فخرج بقيد السكون: النون الأولى من "ضيفن" - للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلاً - لتحركها وصلاً، وخرجت بقيد الخط أيضاً لثبوتها خطأً.

وقيد السكون بالأصالة؛ لئلا يخرج بعض أفراد التنوين إذا حُرِّك لالتقاء الساكنين نحو: ﴿مَحْظُورًا ۞ انْظُرْ﴾<sup>(٣)</sup> وبقيد: "تتبع الآخر"، وبقيد عدم الخط أيضاً: النون في نحو "انكسر" و"منكسر"؛ لأنها لم تلحق الآخر، وثبتت في الخط. و"بغير توكيد": نون<sup>(٤)</sup> ﴿لَنَسْفَعًا﴾<sup>(٥)</sup>، على تقدير رسمها في الخط ألفاً<sup>(٦)</sup>.

## تنبيه

أنواع التنوين الخاصة بالاسم أربعة أنواع:

أنواع  
التنوين

النوع الأول: تنوين التمكُّن، ويسمَّى تنوين الأُمَكْنِيَّة، وتنوين الصرف<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) والتنوين لغة: مصدر "نَوَّنَ الحرف" أي ألحقته نوناً ويطلق على التصويت.  
ينظر: نتائج الفكر ٨٦، واللسان: نون ٤٥٨٨/٦، وحاشية الصبان ٣٠/١.
- (٢) في ع "توكيد". وينظر في تعريف التنوين اصطلاحاً: التعريفات ٦٧، أوضح المسالك ١٤/١.
- (٣) الإسراء ٢٠ و ٢١. ويتحقق وجه الاستشهاد في الآيتين عند الوصل فإنه يلتقي ساكنان: التنوين مع النون في "انظر" فيحرك التنوين بالكسر تخلصاً من التقاء الساكنين.
- (٤) في س "نون نحو".
- (٥) العلق ١٥، وهي قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾.
- (٦) فإن رُسِّمَتْ نوناً خرجت بقيد آخر هو "لا خطأ". وكلمة "ألفاً" ساقطة من س.
- (٧) ينظر: الكتاب ٢/١.

وهو اللاحق لفظاً لغالب الأسماء المعربة، المنصرفه<sup>(١)</sup> معرفة كـ "زيد"، أو<sup>(٢)</sup> نكرة كـ "رجل".

وفائدته: الدلالة على خِفة<sup>(٣)</sup> الاسم لكونه معرباً منصرفاً، وعلى تمكُّنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف شَبْهاً قوياً فيبني، ولا يشبه الفعل في علتين فرعيتين فيمنع الصرف الذي هو التنوين.

النوع الثاني: تنوين التنكير، وهو<sup>(٤)</sup> اللاحق لبعض الأسماء المبنيات، للدلالة على التنكير، إشعاراً بأن المراد به غير معيَّن، وهو معنى قولهم<sup>(٥)</sup>: فرقاً بين<sup>(٦)</sup> معرفتها ونكرتها<sup>(٧)</sup>. ويقع قياساً في باب العلم المختوم بـ "وَيْهِ"<sup>(٨)</sup>، وسماعاً في باب اسم

(١) "المنصرف" ساقط من س.

(٢) في ع، وس "الواو" بدل "أو".

(٣) يقول سيويه في الكتاب ٢/١: ((واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكُّناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون)) اهـ. وقال ٢٢/١: ((فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستقلون)) اهـ. وينظر في فائدة هذا التنوين: الإيضاح للزجاجي ٩٧، ونتائج الفكر ٨٧، والتصريح ٣٢/١.

(٤) "وهو" ساقط من ع.

(٥) في ع "وهو معنى قولهم الداخل في الأسماء المبنية فرقاً...".

(٦) في ع "ما بين".

(٧) فما نوَّن كان نكرة، وما لم ينوَّن كان معرفة، وينظر: توضيح المقاصد ٢٤/١، المغني ٣٤٠/٢.

(٨) وهي الأسماء التي في أواخرها زوائد من الألفاظ الأعجمية نحو: "عمرويه" و"بكرويه"، وما أشبه ذلك؛ لأن هذه الأسماء استقلت بهذه الزيادة فأجريت مجرى الأصوات وبنيت على الكسر فإذا أريد تنكيرها نوَّنت. ينظر: الكتاب ٣/٣٠١، والإيضاح ٩٨.

الفعل<sup>(١)</sup> المختوم بالهاء وغيرها<sup>(٢)</sup>.

تقول<sup>(٣)</sup>: "سيبويه" بلا تنوين، إذا أردت شخصاً معيناً اسمه سيبويه.

وتقول: "إيه"<sup>(٤)</sup>/ بكسر الهمزة، وسكون الياء التحتية المثناة<sup>(٥)</sup>، وكسر الهاء بلا [٤]

تنوين - إذا طلبت من مخاطبك زيادة من حديث معين. فإن<sup>(٦)</sup> أردت أي شخص كان اسمه سيبويه، أو استزادة أي حديث كان نونتهما.

النوع الثالث: تنوين المقابلة، وهو اللاحق لنحو "مسلمات"، مما جمع بألف

وتاء؛ لأن العرب جعلوه في مقابلة النون في نحو "مسلمين"<sup>(٧)</sup> مما جمع بالواو والنون، أو الياء والنون<sup>(٨)</sup>.

---

(١) وكذلك في اسم الصوت، كما إذا قلت: "غاق غاق" - بالتنوين - في حكاية صوت الغراب فكأنك قلت: بعداً بعداً، فإذا قلت "غاق" - بدون تنوين - فكأنك قلت: البعد.

ينظر: الكتاب ٣/٣٠١ و٣٠٢، المقتضب ٣/١٨٠ و١٨١، الإيضاح ٩٩، سر الصناعة ٢/٤٩٤، التصريح ٣٢/١.

(٢) في س "ويقع قياساً في باب العلم المختوم بالهاء ويقع سماعاً في غيرها".

(٣) في ع "فقول".

(٤) ينظر: المقتضب ٣/١٧٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٧٣.

(٥) في ع "المثناة التحتية".

(٦) في ع "فإذا".

(٧) لأن جمع المؤنث السالم فرع عن جمع المذكر، والأصل وجد فيه نون تدل على تمام الكلمة بخلاف

الفرع فقد وجد مُتَكَمِّلاً بنفسه ففيه مزية عن أصله، فعوض عنها التنوين لمعادلة الفرع الأصل.

فكما أن النون في "مسلمون" قائمة مقام التنوين في "مسلم" في الدلالة على تمام الاسم، فكذلك

التنوين في "مسلمات" قائم مقام النون في "مسلمون" في الدلالة على تمام الاسم.

ينظر: شرح الكافية للرضي ١/١٤، وشرح المفصل ٩/٣٤، وحاشية الدسوقي على المغني ٢/٤،

والتصريح ٣٣/١.

(٨) قوله: "أو الياء والنون" ساقط من ع.

النوع الرابع: تنوينُ العوض، وهو اللاحق لنحو "غواشي" و"جوارٍ" (١) من  
الجموع المعتلة عوضاً عن الياء المحذوفة (٢) اعتباراً (٣)، وهو الحذف لغير دليل، أو لغير

(١) في حالتي الرفع والخفض.

(٢) فالأصل "جوارِي" و"غواشي" بالضم مع التنوين، حذفت الضمة: لأنها استثقلت على الياء فالتقى ساكنان: الياء مع التنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصارت: جوارٍ وغواشي ثم حذفت تنوين الصرف لوجود صيغة منتهى الجموع تقديراً؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت، فلو لم تكن الياء منوية لجعل ما قبلها حرف إعراب، ثم عوض عنها بالتنوين لينقطع طمع رجوعها. وهذا هو مذهب سيبويه والجمهور بناءً على تقديم الإعلال على منع الصرف؛ لأن الإعلال يتعلق بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فهو حال للكلمة، فسبب الإعلال قوي وهو الثقل الظاهر في الكلمة، وأما سبب منع الصرف فضعيف؛ لأنه المشابهة للفعل.

ويقابل ذلك مذهب المبرد والزجاج، فذهبوا إلى أن التنوين عوض عن حركة الياء، فالأصل "جوارِي" بالتنوين ثم حذف هذا التنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف فصار "جوارِي" بإسقاط التنوين، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فصارت "جوارِي" بسكون الياء، ثم جيء بالتنوين عوضاً عن حركة الياء فالتقى ساكنان: الياء مع تنوين العوض فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصارت "جوارٍ"، وهذا بناءً على تقديم منع الصرف على الإعلال.

وأما الأخفش فذهب إلى أن التنوين في "جوارٍ" تنوين صرف؛ لأن الياء لما حذفت تخفيفاً زالت صيغة "مفاعل" وبقي اللفظ كـ"جناح" فانصرف.

ينظر في ذلك: الكتاب ٣/٣٠٨، والمقتضب ١/١٤٣، والرضي ١/٥٨، والمبدع لأبي حيان ٢١٢ و٢١٣، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ٣٥٦، وحاشية يس على التصريح ١/٣٤، والمغني ٢/٣٤١، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي للألفية ١/٢١١، وحاشية الصبان على الأشموني ١/٣٥، وشرح الألفية للمراذي ٤/١٣١ و١٣٢.

وقد رجح المازني أن يكون التنوين عوضاً عن الياء لا عن الحركة، ينظر استدلاله على ذلك في المنصف ٢/٧٢.

(٣) وقد يكون لالتقاء الساكنين:

فبناءً على أن الإعلال مقدم على منع الصرف تلتقي الياء مع تنوين الصرف.

=

علّة<sup>(١)</sup>.

واللاحق<sup>(٢)</sup> لـ "إذ" في نحو ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٣)</sup> عوضاً عن الجملة التي تضاف "إذ" إليها.

وذكر ابن هشام في المغني: العوض عن مفرد، وهو اللاحق لـ "كل" و"بعض" إذا قُطعا عن الإضافة<sup>(٤)</sup>، وردّ بأن تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها<sup>(٥)</sup>.

فإن قيل: "إذ" من نحو "يومئذٍ" كذلك<sup>(٦)</sup>، أجب بأن المراد الإضافة<sup>(٧)</sup> التي تقتضي إعراب المضاف إليه لفظاً<sup>(٨)</sup> فلا يرد "إذ" من نحو "يومئذٍ"؛ لأنها لا تضاف

---

وبناءً على أن منع الصرف مقدم على الإعلال تلتقي الياء مع تنوين العوض، فحذف الياء فيها قياسي.

وأما قول الشارح: "عوضاً عن الياء المحذوفة اعتباراً"، فله وجه بناءً على أن منع الصرف مقدم على الإعلال فالأصل حيثئذٍ "جواري" بالضم من غير تنوين، استقلت الضمة على الياء فحذفت فصارت "جواري"، ثم حذفت الياء اعتباراً (للتخفيف)، ثم جيء بالتنوين عوضاً عن الياء المحذوفة اعتباراً فصارت: "جوارٍ".

(١) في ع "أو لغير دليل".

(٢) عطفاً على قوله: "تنوين العوض وهو اللاحق لنحو غواش وجوار".

(٣) الروم ٤.

(٤) ينظر: المغني ٣٤١/٢، ولكنه قال أيضاً: ((وقيل هو تنوين التمكين، رجع لزوال الإضافة التي كانت تعارضه)) اهـ. وذكر ذلك أيضاً السيوطي في الهمع ٤٠٦/٤، والأشمونى ٣٦/١.

(٥) ينظر: المغني ٣٤٢/٢، والتصريح ٣٥/١.

(٦) أي أن تنوينها تنوين تمكين يذهب مع الإضافة، ويثبت مع عدمها.

(٧) في ع "الإضافي".

(٨) والإضافة في "إذ" تقتضي إعراب المضاف إليه تقديراً.

إلا إلى الجملة<sup>(١)</sup>، وأيضاً هي ملازمة لإضافة الجملة، فإذا نُوتَ عُلِمَ أنه عوض عن المحذوف، ولا كذلك "بعض" و"كل".

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم<sup>(٢)</sup>، وزاد بعضهم<sup>(٣)</sup> على هذه الأربعة ستة ذكرتها في شرح القطر<sup>(٤)</sup>، فلا نطيل بذكرها.

(١) ولذا فهي مبنية فإنها تفتقر إلى ما بعدها من الجمل، وأيضاً لوضعها على حرفين. فتضاف إلى الاسمية كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَتَيْتُمْ قَلِيلًا﴾ (الأنفال ٢٦)، والفعلية كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ (الأعراف ٨٦) ينظر: الجني الداني ١٨٦ و١٨٧، والأشْمُونِي ٢٥٣/٢-٢٥٥.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١١١/١.

(٣) مثل الرضي في شرح الكافية ١٤/١ و١٥، وابن يعيش في شرح المفصل ٢٩/٩، والمرادي في توضيح المقاصد ٢٥/١-٣٢، وابن هشام في المغني ٢/٣٤٢ و٣٤٣، والأزهري في التصريح ٣٧/١، والسيوطي في الأشباه والنظائر ٢٤٠/٣، والهمع ٤٠٥/٤-٤٠٩.

(٤) بحث عنها في شرحه للقطر فلم أجدها، وهذه الأنواع الستة هي:

- تنوين التثنية: وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق، والذي صرح به سيوييه وغيره من المحققين أنه جيء به لترك التثنية، ومثاله قول جرير:

أَقْلَى اللُّوْمِ عَاذِلٌ وَالعَتَابَيْنِ      وقولي أن أصبتُ لقد أصابن

- التنوين الغالي -زاده الأخفش-: وهو اللاحق للقوافي المقيدة كقول رؤية:

وقاتم الأعماق خاوي المحترقن      مشتبه الأعلام لَمَاعِ الخفقن

وجعله ابن يعيش من نوع تنوين التثنية.

- تنوين الضرورة: وهو اللاحق لما لا ينصرف كقول امرئ القيس:

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة      فقالت لك الويلات إنك مرجلي

وللمنادي المضموم كقول الأحموس:

سلام الله يا مطرٌ عليها      وليس عليك يا مطر السلام

- التنوين الشاذ: وفائدته تكثير اللفظ كقولهم: "هؤلاء قومك".

=



وجمعها بعضهم<sup>(١)</sup> فقال:

أقسام تنوينهم عشرٌ عليكَ بها      فإن تقسيمها من خير ما حُرزا  
مَكَّنْ وعَوَّضْ وقابلَ والمنكرَ زد      رنِّم أو احك اضطررْ غال وما همزا  
وتسميتها تنوينا مجاز لا حقيقة؛ لعدم اختصاصها بالاسم.

ويعرف أيضاً بـ دخول الألف واللام بجميع أقسامها<sup>(٢)</sup> غير الموصولة<sup>(٣)</sup>،

- 
- تنوين الحكاية: مثل أن تسمي رجلاً بـ "عاقلة" لبيبة؛ فإنك تحكي اللفظ المسمى به.
- وزيد على ذلك تنوين التناسب كما في قراءة نافع والكسائي ﴿سَلَسَلًا﴾ (الإنسان ٤) ينظر: السبعة ٦٦٣، وقراءة الأعمش ﴿وَلَا يَفْوتَا وَيَعوقَا وَنَسْرًا﴾ (نوح ٢٣) ينظر: البحر ٣٤٢/٨.
- ينظر في ذلك: شرح المفصل ٢٩/٩، والمغني ٣٤٢/٢-٣٤٤، وأوضح المسالك ١٣٦/٤، والمساعد ٦٧٨/٢، والأشباه والنظائر ٢٤٠/٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣١/١-٣٣، والجمع ٤٠٧/٤-٤٠٩.

(١) نسبها الخضري في حاشيته ٢١/١ إلى ابن عقيل، وفي الأشباه وانظائر ٢٤٠/٣: فإن "تحصيلها" بدل: تقسيمها" وفي التصريح ٣٧/١ روي:

مَكَّنْ وقابلَ وعَوَّضْ والمنكرَ زد

ورنِّم اضطررْ غال واحك ما همزا

(٢) تأتي أل على ثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي، وهي الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول.

الثاني: أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عهدية، وجنسية.

الثالث: أن تكون زائدة، وهو نوعان: لازمة وغير لازمة.

ينظر فيها: البسيط في شرح الجمل ١٧٨/١ و١٧٩، ورصف المباني ٧٠، والجنى الداني ١٩٢، والمغني ٤٩/١.

(٣) يصح استثناء الموصولة بناءً على أحد أمرين:

الأول: أنها موصول اسمي وهو رأي الجمهور.

الثاني: أنها موصول حرفي، يجوز دخوله على المضارع اختياراً على رأي ابن مالك وبعض

والاستفهامية<sup>(١)</sup>، من أوله كـ "الرجل" و"الفرس" وكاللام بدلها وهي الميم<sup>(٢)</sup>، وقد

الكوفيين؛ فإنها لا تختص عندهم بالاسم. وتكون الموصولة معرفة بناءً على ثلاثة أمور:

الأول: أنها موصول حرفي - وهو أحد رأيي المازني.

الثاني: أن دخولها على المضارع ضرورة، وهو مذهب الجمهور.

الثالث: أن الموصول لا يتعرف بصلته - على رأي الأخفش -؛ لئلا يجتمع معرفتان على معرف واحد.

ينظر في هذه المسألة: الإنصاف ٥٢١/٢، والمقتصد ٧٢/١، والارتشاف ٤٦٠/١، والمغني ٤٩/١، وتعليق الفرائد ٢٠٨/٢ و٢١٣ و٢١٤، والتصريح ٣٨/١، والهمع ١٩٠/١، والأشمونى ١٦٤/١ و١٦٥. ومن النحاة من يستدل على موصوليتها بعطف الفعل الصريح على اسم الفاعل المتصل بـ "أل" كقوله تعالى: ﴿فَالْمَغِيرَاتُ صَبَحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾ (العاديات ٤٣) وهذا الاستدلال غير قاطع. موصوليتها؛ لأن الذي سورغ العطف هو ما في اسم الفاعل من معنى الفعل لا "أل" بدليل قوله تعالى: ﴿فَالْقُصَّةُ الْإِصْبَاحُ وَجَعَلَ اللَّيْلُ سَكَنًا﴾ (الأنعام ٩٦) فالعطف هنا حملاً على معنى "فالق" عند حمزة والكسائي. وقد استدل المازني على حرفيتها بأن العامل يتخطاها كقولك: "مررت بالضارب" فالجورور هو "ضارب" ولا موضع لـ "أل" وكذلك إذا قلت "جاء القائم" فإن أعربت "أل" فاعلاً فلا موضع لـ "قائم" لأنها صلة والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول، وإن أعربت "قائم" فاعلاً بقيت "أل" بلا إعراب.

ينظر: الجنى الداني ٢٠٢، والأشمونى ١٦٤/١ و١٦٥، والهمع ١٩٠/١.


وهذا الاستدلال قوي - عندي - فإن أجيب عنه بأنها جاءت على صورة الحرف، فاجواب عنه أن مجيئها على صورة الحرف يعفيها من الإعراب لفظاً لا محلاً. فالقول بأنها اسم، يشكل عليه الإعراب كما سلف والمخرج من هذا الإشكال هو أن "أل" في "القائم" و"المضروب" حرف وفاقاً للمازني والأخفش، وأنها للتعريف وفاقاً للأخفش.

(١) ينظر ما سيأتي صفحة ١١٩.

(٢) وهي لغة الحميم، وبعض طيء، ومنه قول بجير بن عتمة الطائي:

ذاك خَلِيلِي وذو يُوْاصِلُنِي      يَرْمِي ورائي بأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلِمَةً

أي بالسهم والسلمة.

ورد عنه  أنه قال: ((ليس من أميرِ امصيامِ في امسفرِ)) <sup>(١)</sup> يريد <sup>(٢)</sup> ليس من البر الصيام في السفر، رواه الإمام <sup>(٣)</sup> أحمد <sup>(٤)</sup> في مسنده <sup>(٥)</sup>.

أما "أل" الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع كقول الفرزدق <sup>(٦)</sup> يخاطب

=

ينظر: تهذيب اللغة ٤٤٧/١٢، والصحاح: سلم ١٩٥١/٥، وتعليق الفرائد ١٣٦/١ و ٣٥١/٢.


(١) جاء في التصريح ١٤٩/١ أن "حمير يقلبون اللام ميماً إذا كانت مظهرة كالحديث المروي إلا أن المحدثين أبدلوا في الصوم والسفر وإنما الإبدال في البر فقط" اهـ.

(٢) في ع "يريد نسخه به".

(٣) "الإمام" ساقط من س.

(٤) هو شيخ الإسلام، الإمام أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، إمام المذهب الحنبلي وأحد الأئمة الأربعة. من شيوخه: إبراهيم بن سعد، وعباد المهلي، وسفيان بن عيينة الهلالي وغيرهم. ومن مصنفاته: المسند، وكتاب الزهد، والناسخ والمنسوخ. توفي سنة إحدى وأربعين ومائتين للهجرة.

ينظر في أخباره: طبقات الحنابلة ٤/١، وسير أعلام النبلاء ١٧٧/١، والبداية والنهاية ٣٢٥/١٠، وغاية النهاية ١١٢/١.

(٥) رواه أحمد في المسند ٤٣٤/٥، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٤٢/٤ هكذا رَوَاهُ بهذا اللفظ الشاذ عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشعري عن رسول الله  وقد رواه الثقات عن الزهري بلفظ "ليس من البر الصيام في السفر" كما في المسند ٤٣٤/٥، والنسائي كتاب الصيام ٢٢٥٥، وابن ماجه ١١٦٤ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٤٢/٤. وهو مروي في الصحيحين وغيرهما باللفظ المشهور: البخاري، كتاب الصوم ١٩٤٦، ومسلم ١١١٥، وأبو داود ٢٤٠٧، والنسائي ٢٢٥٥ باب ما يكره من الصيام في السفر.

(٦) هو أبو فراس، همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية التميمي، ولقب بالفرزدق لجهامة وجهه وغلظه، كان أشعر أهل زمانه، وله مهاجاة مشهورة مع جرير والأخطل. توفي سنة عشر ومائة للهجرة. ينظر في أخباره: طبقات فحول الشعراء ٢٩٨/١، وسير أعلام النبلاء ٥٩٠/٤، والشعر والشعراء ٣٨١/١، والأغاني ٣٤٤٤/٩.

رجلاً من بني عذرة:

[١] ما أنت بالحكم الترضى حكومتُهُ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل<sup>(١)</sup>

ودخولها على المضارع اضطرار عند الجمهور<sup>(٢)</sup>، واختيار عند ابن مالك<sup>(٣)</sup>.  
ويُنت توجيه كل منهما في شرح القطر<sup>(٤)</sup>.

وأما "أل" الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضي نحو: "أل فعلت"<sup>(٥)</sup> بمعنى:  
هل فعلت، حكاة قطرب<sup>(٦)</sup>.

---

(١) هذا بيت من البسيط، قاله الفرزدق في هجاء أعرابي فضل جريراً عليه في مجلس عبد الملك بن مروان.

والشاهد فيه "الترضى" حيث أدخل "أل" الموصولة على الفعل المضارع، مما يدل على أنها ليست للتعريف.

وهذا البيت من شواهد الإنصاف ٥٢١/٢، والمقرب ٦٠/١، وابن عقيل ١٣٧/١، والمساعد ١٥٠/١، وأوضح المسالك ٢٠/١، وتعليق الفرائد ٢١٤/٢ و٢١٧، والعيبي ١١١/١ و٤٤٥، والتصريح ٣٨/١ و١٤٢، والأشموني ١٥٦/١ و١٦٥، والهمع ٢٩٤/١، والخزانة ٣٢/١. وبحث في ديوانه فلم أجده.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٩١/٢، والمغني ٤٩/١.

(٣) ينظر: التسهيل ٣٤.

(٤) قال في شرحه للقطر ١١٥-١١٦: ((دخولها على المضارع اضطرار عند الجمهور حتى قال الجرجاني: إنه من أقبح الضرورات. واختيار عند ابن مالك وبعض الكوفيين وحجتهم في ذلك: أن الشاعر متمكن من أن يقول: "المرضي". قال الجلال السيوطي: وردَّ بأنه لو قاله لوقع في محذور أشد منه من جهة عدم تأنيث الوصف المسند إلى المؤنث)) اهـ.

(٥) "أل" الاستفهامية هي "هل" نفسها، غاية ما في الأمر أن الهاء أبدلت همزة وعلى ذلك فـ"أل" الاستفهامية ليست من أقسام "أل" وإنما هي لغة في "هل". إذاً فالدخول على الفعل الماضي في قولهم "أل فعلت" هو "هل" نظراً إلى الأصل. ينظر: سر الصناعة ١٠٦/١.

(٦) هو أبو علي، محمد بن المستنير، الملقب بقطرب، لازم سيويه وكان يدلج إليه فإذا خرج رآه على

## تنبيه

معلوم أن "أل" لا تدخل على جميع الأسماء؛ لأن كثيراً<sup>(١)</sup> من الأسماء لا تدخله<sup>(٢)</sup> "أل" كالمضمرات [والمبهلمات]<sup>(٣)</sup>، وأكثر الأعلام، فمراده ما يمكن دخول "أل" عليه.

ويُعرف أيضاً بالحديث عنه، أي الإسناد إليه، وهو أن تضمَّ إليه ما تتم به الفائدة<sup>(٤)</sup> كـ "قام زيد" و "زيد قائم". فـ "زيد" اسم فيهما؛ لأنك حدثت عنه بالقيام.

وهذه العلامة معنوية، وهي أنفع علامات الاسم<sup>(٥)</sup>؛ إذ بها يستدل على اسمية ما لا يقبل "أل" ولا التنوين كـ "تاء" "ضربت"؛ لأنك حدثت عن التاء بالضرب، فهي اسم. وكذا غير التاء من الضمائر كـ "ضربنا".

ثم لا فرق في الإسناد بين المعنوي - كما مرَّ - واللفظي نحو "زيد ثلاثي" و "ضرب فعل ماضٍ" / و "مِنْ حرف جر"؛ إذ لا يُسند إلى الفعل والحرف إلا محكوماً [٥]

---

الباب فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل، فلقب به. والقطرب دُوَيْيَّة تدب ولا تفتز. أخذ عن عيسى بن عمر. ومن تصانيفه: المثلث، والاشتقاق، والأضداد. توفي سنة ست ومائتين للهجرة. ينظر في أخباره: طبقات الزبيدي ١٠٦، وتاريخ بغداد ٢٩٨/٣، وبغية الوعاة ٢٤٢/١، وإشارة التعيين ٣٣٨.

(١) في عـ "كثير".

(٢) في عـ "لا يدخله".

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢٢/١.

(٥) ينظر: شرح الشذور لابن هشام ٢٣، وشرح القطر لابن هشام ١٢.

باسميهما<sup>(١)</sup>.

و يعرف أيضاً بدخول حروف الخفض<sup>(٢)</sup> في أوله كما سيأتي<sup>(٣)</sup>.

## تنبيه

حاصل ما ذكره<sup>(٤)</sup> المصنف من علامات الاسم أربع<sup>(٥)</sup>: اثنتان في آخره، وهما: الخفض والتنوين، واثنتان في أوله وهما: الألف واللام، وحروف الخفض. وعكس الترتيب الطبيعي وهو أن يُقَدَّمَ الأولُ أولاً<sup>(٦)</sup> والثاني ثانياً<sup>(٧)</sup>، لطول الكلام على حروف الخفض.

وعطفَ العلامات بالواو المفيدة لمطلق الجمع؛ إشعاراً بأن بعضها قد يجمعُ بعضاً

---

(١) في ع "باسميتها".

(٢) لم يكتف بالجر الذي هو الأثر؛ لأن أمثال "عن" و"علي" الاسميتين ونحوهما كاسم الإشارة لا يظهر فيها الجر، وإنما عرفت اسميتها بدخول الحرف. فإن أورد عليه قول الشاعر:

والله ما ليلى بنام صاحبه ولا مُخَالِطُ اللَّيْلِ جَانِبُهُ

حيث دخلت على الفعل فالجواب أنه على حذف الموصوف أي: ما ليلى بليلى نام صاحبه. وأما قولك عجبت من أن تقوم؛ فإنه مؤول بالقيام. ينظر: الهمع ١٣/١.

(٣) ينظر: صفحة ١٢٢.

(٤) في ع "ماذكر".

(٥) للاسم علامات آخر غير ما ذكر، تزيد على الثلاثين علامة، يقول السيوطي في الأشباه والنظائر ٨/٣: ((تَبَعْنَا جَمِيعَ مَا ذَكَرَهُ النَّاسُ مِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمِ فَوَجَدْنَاهَا فَوْقَ ثَلَاثِينَ عِلَامَةً)) اهـ. ويقول علي بن سليمان في كشف المشكل ١٧٣/١: ((وعلامات الاسم ثلاثون علامة تلتمس من أربع جهات: من أوله، وآخره، وجملته، ومعناه...)) اهـ.

وينظر: شرح اللمع للعكبري ٣/١، والمرجحل ٨، وأسرار العربية ١٠.

(٦) أي الألف واللام وحروف الخفض؛ لأنها في أول الاسم.

(٧) أي الخفض والتنوين؛ لأنهما في آخر الاسم.

في الجملة، كالحفّض مع الألف واللام<sup>(١)</sup> أو مع التنوين<sup>(٢)</sup>، وقد لا يجامع كالألف واللام مع التنوين<sup>(٣)</sup>.

ثم استطرّد فذكرَ جُمْلَةً من حروفِ الحفّضِ فقال: وهي: -أي حروفُ الحفّضِ- مِنْ بكسر الميم، ومن معانيها ابتداء<sup>(٤)</sup> الغاية<sup>(٥)</sup> في المكانِ نحو: ﴿مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(٦)</sup> والزمانِ<sup>(٧)</sup> نحو<sup>(٨)</sup>: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾<sup>(٩)</sup> وغيرهما نحو: ﴿إِنَّهُ مِنْ

(١) كقوله تعالى: ﴿مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (الإسراء ١).

(٢) كقوله تعالى: ﴿إِلَى رَكْنٍ شَدِيدٍ﴾ (هود ٨٠).

(٣) قوله: "وقد لا يجامع كالألف واللام مع التنوين" ساقط من ع.

(٤) في ع "الابتداء".

(٥) ومن معانيها أيضاً التبويض كقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ (آل عمران ٩٢)، وبيان

الجنس كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَسَاوَرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ (الحج ٢٣)، وللتعليل كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ

أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ (البقرة ١٩).

تنظر معانيها في المقتصد ٨٢٣/١، الأزهية في علم الحروف ٢٢٣، الجنى الداني ٣٠٨، المغني ٣١٨/١.

(٦) سورة الإسراء ١.

(٧) هذا على رأي الكوفيين، والأخفش، والمبرد، وابن درستويه، واستدلوا بكثرة وروده، ومنه ما جاء في

الحديث ((فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة))، وقال النابغة:

تُخَيِّرُ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّئَ كُلُّ التَّجَارِبِ

وأما أكثر البصريين فيخالفون في ذلك ويحملون ما ورد على حذف مضاف أي: من صلاة الجمعة، ومن

مضيّ أزمان يوم حليلة.

وينظر: الإنصاف ٣٧٠/١، وشرح المفصل ١١٠/٨، وائتلاف النصرة ١٤٢، وشرح الكافية للرضي

٣٢٠/٢، والمغني ٣١٨/١ و٣١٩. الأوضح ٢١/٣.

(٨) كلمة "نحو" ساقطة من ع.

(٩) التوبة ١٠٨.

سليمان ﴿١﴾ فـ"المسجد" و"أول" و"سليمان" ﴿٢﴾ أسماء لدخول "مِنْ" عليها.  
وإلى ومن معانيها: الانتهاء ﴿٣﴾ نحو "سرت إلى الكوفة" فهي اسمٌ لدخولِ حرفِ  
الجر عليها.

وعن ومن معانيها: المجاوزة ﴿٤﴾ نحو: "رمى سهم عن القوس" ﴿٥﴾ فهو اسم  
لدخول "عن" ﴿٦﴾ عليه.

وعلى ومن معانيها: الاستعلاء ﴿٧﴾ حساً نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ ﴿٨﴾ أو  
معنىً نحو: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ﴾ ﴿٩﴾ على بعضٍ ﴿١٠﴾ فالهاء ﴿١١﴾ و"بعض" اسمان لدخولِ

(١) النمل ٣٠.

(٢) قوله: "فالمسجد" و"أول" و"سليمان" ساقط من ع.

(٣) ومن معانيها أيضاً: المعية، كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران ٥٢). وينظر في  
معانيها: معاني الحروف ١١٥، والجنى الداني ٣٨٥.

(٤) ومن معانيها: التعليل كقوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ (هود ٥٣)، والبديل:  
كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ (البقرة ٤٨). وينظر: الجنى الداني  
٢٤٥، التصريح ١٤/٢.

(٥) في الأصل وس "رمى سهم عن القوس".

(٦) في ع "لدخول حرف الجر".

(٧) ومن معانيها: الظرفية كقوله تعالى: ﴿عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾ (القصص ١٥)، والمصاحبة: كقوله  
تعالى: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ أي مع حبه. وينظر: الأزهية ٣٨٥، والمغني ١٤٣/١.

(٨) الرحمن ٢٦.

(٩) في ع "بعضكم"، وهو خطأ.

(١٠) البقرة ٢٥٣، والإسراء ٢١.

(١١) في س فـ"فإن".



"على" عليهما.

وفي ومن معانيها الظرفية<sup>(١)</sup> المكانية، والزمانية نحو: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿اذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾<sup>(٣)</sup> فـ "المساجد"، و"أيام" اسمان لدخول "في" عليهما.

وربّ - بضم الراء - ومن معانيها التقليل<sup>(٤)</sup> كقوله:

[٢] أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ<sup>(٥)</sup>

---

(١) ومن معانيها: السببية، كقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَنْفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (النور ١٤).

والاستعلاء، كقوله تعالى: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (طه ٧١).

وينظر معانيها في: الأمالي الشجرية ٢/٢٦٧، رصف المباني ٣٨٨، أوضح المسالك ٣/٣٨.

(٢) البقرة ١٨٧.

(٣) البقرة ٢٠٣.

(٤) ومن معانيها: التكرير أيضاً، ومنه ما جاء في الحديث ((يَا رَبُّ كَاسِيَةٌ فِي الدُّنْيَا، عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ))

ينظر المغني ١/١٣٤.

(٥) هذا البيت من الطويل، ونسبه سيويه لرجل من أزد السراة ونسبه العيني لعمر بن الجني.

والشاهد فيه (رُبَّ) حيث وردت للتقليل.

وهذا البيت من شواهد المقرب ١/١٩٩، والمغني ١/١٣٥، رصف المباني ١٨٩، وأوضح المسالك

٥١/٣، والعيني ٣/٣٥٤، والتصريح ٢/١٨، والهمع ١/١٨٦ و٤/١٧٦، والأشعري ٢/٢٣٧.

واستشهد به كل من سيويه ٢/٢٦٦، وابن جني في الخصائص ٢/٣٣٣، وابن يعيش في شرح

المفصل ٩/١٢٦ على تحريك الدال تخلصاً من التقاء الساكنين في قوله: (لم يلدّه).

وورد في الكتاب ٤/١١٥ برواية (عجبت لمولود).

أراد السيد عيسى ، والسيد آدم عليهما الصلاة والسلام. فمولودٌ: اسم لدخول "رُبَّ" عليه.

والباء الموحدة، ومن معانيها الاستعانة<sup>(١)</sup>، بأن تدخل على آلة الفعل نحو: "كتبت بالقلم" فهو اسم لدخول الباء عليه.

والكاف، ومن معانيها التشبيه<sup>(٢)</sup> نحو: "زيد كالأسد" فهو اسم لدخول الكاف عليه.

واللام، ومن معانيها التعليل<sup>(٣)</sup> نحو ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾<sup>(٤)</sup> أي لأجل أن تبين<sup>(٥)</sup>، فالناسُ اسم لدخول اللام<sup>(٦)</sup> عليه.

---

(١) ومن معانيها أيضاً: التعدية نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (البقرة ١٧)، والإلصاق نحو: "أمسكت بزيد"، والظرفية نحو: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ (القصص ٤٤).  
تنظر معانيها في: الأزهية ٢٩٤، والجنى الداني ٣٦.

(٢) ومن معانيها: التعليل نحو: ﴿وَاذْكُرْهُ كَمَا هَذَا كُمْ﴾ (البقرة ١٩)، والتوكيد كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى ١١).  
تنظر معانيها في: رصف المباني ١٩٥، التصريح ١٦/٢.

(٣) ومن معانيها: الاختصاص نحو: "الحصير للمسجد"، والاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ (المطففين ١) والتوكيد كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ﴾ (النساء ١٦٨).

تنظر معانيها في: الجنى الداني ٩٦، والمغني ٢٠٨/١.

(٤) النحل ٤٤.

(٥) في ع "تبين لهم".

(٦) يفهم منه أنه يقصد لام التعليل ولام التعليل داخلة على الفعل "تبين" لا على الاسم. وأما الداخلة على الاسم "الناس" فهي لام النسبة والتبيين.

وحروف القسم، بفتح القاف والسين المهملة بمعنى اليمين.  
وحروف القسم من حروف الجر، وسُمِّيَتْ حروف القسم لدخولها على القسم  
به.

وهي ثلاثة مشهورة: الواو وتختص بالظاهر<sup>(١)</sup> مطلقاً نحو "والله"  
﴿وَالنَّجْمِ﴾<sup>(٢)</sup>.

والباء الموحدة، وتدخل على الظاهر<sup>(٣)</sup> نحو "بالله" وعلى المضمّر نحو "الله أقسم  
به"<sup>(٤)</sup>.

والتاء المثناة فوق، ويختص لفظ الجلالة بها، وسمع شاذاً "تَرَبُّ الكعبة"،  
و"تالرحمن"، فالباء هي الأصل لما مرَّ أنها تدخل على المظهر والمضمّر، وتليها الواو؛  
لأنها لا تدخل إلا على المظهر فقط، وتليها التاء لاختصاص الجلالة بها فقط.

---

(١) في ع "المظهر".

(٢) النجم وهي قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾.

(٣) في ع "المظهر".

(٤) في ع "وتدخل على المظهر وعلى المضمّر نحو: "بالله أقسم به".

ثم لَمَّا فرغَ من علاماتِ الاسمِ شرعَ في علاماتِ الفعلِ فقال:

علامات  
الفعل  
والفعل<sup>(١)</sup> بكسر الفاء يعرفُ أي يميز عن قسيمه بقَد أي الحرفية<sup>(٢)</sup>، وتدخل على الماضي، نحو: "قد قام" وعلى المضارع نحو: "قد يقوم" فـ "قام" و"يقوم" فعِلان لدخول "قد" عليهما، بخلاف "قد" الاسمية فإنها مختصة بالأسماء؛ لأنها بمعنى "حسب"، فهي ملازمة للإضافة، نحو "قد زيدُ درهمٌ" فـ "قد" مبتدأ، ودرهم خبره. [٦] والسين وسوف<sup>(٣)</sup> ويدخلان على المضارع فقط، نحو "سيقوم" و"سوف يقوم" فيقوم فعل لدخول السين وسوف عليه<sup>(٤)</sup>.

(١) الفعل هو كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان محصل. ينظر: ابن يعيش ٢/٧. وحد سيبويه الفعل فقال ١٢/١: ((وأما الفعل فأمثلة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع)) اهـ. وللفعل تعريفات كثيرة، تُنظر في الأصول ٣٨/١، والإيضاح للزجاجي ٥٢، والصاحبي ٨٥، وأسرار العربية ١١، وكشف المشكل ١٩٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٥/١.

(٢) تأتي "قد" على وجهين: حرفية، واسمية:

١- أما الحرفية فمختصة بالفعل، وهي من علاماته اللفظية.

٢- وأما الاسمية فعلى وجهين:

أ- اسم فعل مرادف لـ "يكفي" كما تقول: "قد زيداً درهمٌ" أي يكفي زيداً درهمٌ.

ب- اسم مرادف لـ "حسب" وتستعمل على وجهين: مبنية كقولك: قد زيدُ درهمٌ بسكون الدال، ومعربة كما تقول: قد زيدُ درهمٌ، بضم الدال، كما تقول: حسبه درهم بالرفع. ينظر: الجنى الداني ٢٥٣، المغني ١٧٠/١.

(٣) تختص "قد" و"السين" و"سوف" بالأفعال؛ لأن معانيها في الأفعال فـ "قد" لتقريب الماضي من الحال، والسين وسوف لإخلاص الفعل المضارع للاستقبال وتخليصه من الشياخ الذي كان يحتمله قبل دخولهما عليه إذ كان محتملاً للحال وللأفعال.

ينظر: المرجل ١٥، ابن يعيش ٣/٧، الرضي في شرح الكافية ٢٢٣/٢.

(٤) من قوله: "فيقوم" إلى قوله "عليه" ساقط من ع.

وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ<sup>(١)</sup> الدالة على تأنيث فاعله، وتدخل على الماضي فقط، نحو: "قام" و"قعد" فتقول: "قامت هند" و"قعدت"، وخرج بالساكنة المتحركة؛ فإنها تدخل على الاسم كـ "قائمة"، وعلى الحرف<sup>(٢)</sup> كـ "رُبَّتْ" و"ثُمَّتْ"<sup>(٣)</sup>، إلا أن حركتها في الاسم حركة إعراب<sup>(٤)</sup> وفي الحرف حركة بناء.

وخرج بالدالة على تأنيث فاعله قولهم<sup>(٥)</sup>: "رُبَّتْ" و"ثُمَّتْ"<sup>(٦)</sup> بالسكون على قلة<sup>(٧)</sup> حيث دخلت على الحرف؛ لأنها إنما دلت على تأنيث اللفظ لا على تأنيث الفاعل.

- 
- (١) أي: أصالة، احترازاً من المتحركة لالتقاء الساكنين كقوله تعالى: ﴿قَالَتْ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ﴾ (يوسف ٥) فالتاء في "قالت" حُرِّكَتْ بالكسر تخلصاً من التقاء الساكنين. ينظر: شرح الشذور ٢٧، التصريح ٤٠/١، الأشموني ٤٠/١.
- (٢) وتدخل على الفعل نحو "هند تقوم" ينظر: الأشموني ٤٠/١، التصريح ٤٠/١.
- (٣) وأشهر من ذلك دخولها على "لا" كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِلَّ مَنَاصٍ﴾ (ص ٣).
- (٤) وقد تكون حركتها في الاسم حركة بناء نحو: "لا حول ولا قوة إلا بالله". ينظر: الأشموني ٤٠/١.
- (٥) في ع "كقولهم".
- (٦) "رُبَّتْ" بالسكون هي لغة من ست عشرة لغة ذكرها ابن هشام في المغني ١/١٣٨، وينظر: شرح القصائد الطوال للأبباري ٣٢. و"ثُمَّتْ" لغة في ثُمَّ. ينظر: الجني الداني ٤٣٢.
- (٧) "على قلة" ساقط من ع.

ثم لما فرغ من علامات الفعل<sup>(١)</sup> شرع فيما يعرف به الحرف فقال: والحرف<sup>(٢)</sup> علامة  
يُميز عن قسمه بأنه ما لا يصلح معه دليلُ الاسم أي من علاماته المتقدمة ولا من  
غيرها وما لا يصلح معه دليلُ الفعل أي من علاماته المتقدمة ولا من غيرها.

فترك العلامة له علامة، فإذا لم تقبل الكلمة شيئاً من العلامات المذكورة، تعين  
أن تكون حرفاً؛ إذ ليس لنا إلا ثلاثة أنواع كما دل عليه الاستقراء، ونظير ذلك  
كما قال ابن مالك<sup>(٣)</sup> "ج ح خ" فعلمة الجيم نقطة من أسفلها، وعلامة الحاء

(١) العلامات التي ذكرها للفعل إنما هي للماضي والمضارع، وأما الأمر فلم يذكره له علامة، ربما لعسره على  
المبتدئ. وعلامة الأمر أنه ما دل على الطلب مع قبول ياء المخاطبة كـ "قومي".

وللفعل علامات كثيرة. يقول علي بن سليمان في كشف المشكل ١٩٨/١: ((وعلامات الفعل أربع  
عشرة علامة: من أوله سبع... ومن آخره ثلاث... ومن جملته ثلاث... ومن معناه واحدة، وهي كونه  
خبراً ولا يغير عنه)) اهـ. ويقول السيوطي في الأشباه والنظائر ١٩/٣: ((جميع ما ذكره الناس من علامات  
الفعل بضع عشرة علامة)) اهـ. ثم ذكرها.

وينظر في علامات الفعل: أسرار العربية ١١، والمرئجل ١٥، والبسيط في شرح الجمل ١٨١/١،  
وشفاء العليل ١٠٢/١، والتصريح ٣٩/١، والأشمنوني ٤٠/١.

(٢) حدّ سيبويه الحرف فقال ١٢/١: ((وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فتحو: ثم وسوف وواو القسم  
ولام الإضافة ونحوها)) اهـ.

وللحرف حدود كثيرة. قال ابن فارس: ((وقد أكثر أهل العربية في هذا [حد الحرف] وأقرب ما فيه  
ما قاله سيبويه إنه الذي يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل نحو قولنا: زيد منطلق ثم نقول: هل زيد  
منطلق؟ فأفدنا بـ "هل" ما لم يكن في "زيد" ولا في "منطلق")) اهـ. الصاحبي ٨٦.

وينظر في حد الحرف: الأصول ٣٦/١، والإيضاح ٥٤، والمرئجل ٢٣، والفوائد الضيائية ١٧٢/١،  
وكشف المشكل ٢٠٩/١، والجنى الداني ٢٠.

(٣) في شرح العمدة ١٠٦ قال ابن مالك: ((أشبه شيء بالكلمات الثلاثة: الجيم والحاء والهاء فإنها ثلاثة  
جعل لاثنتين منها علامتان وجوديتان وهما النقطتان، وجعل علامة الثالث خلوه من النقط. فالاسم  
والفعل بمنزلة الجيم والحاء في الامتياز بعلامتين وجوديتين، والحرف بمنزلة الحاء في الامتياز بعلامة  
عدمية)) اهـ. وينظر: شرح اللمحة البدرية ٢٢٦/١.

نقطةً من فوقها، وعلامة الحاء<sup>(١)</sup> المهملة عدم النقط بالكُليّة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) "علامة" ساقط من ع.

(٢) ينظر: شرح الآجرومية للأزهري ٨.

ولما بين المصنف أجزاء الكلام بعلاماتها، شرع فيما يعرض لها بسبب التركيب، وهو الإعرابُ فقال:

بابُ أي هذا باب بيان الإعراب وهو لغة<sup>(١)</sup>: البيان. تقول العرب: أعرب الرجل عما في ضميره أي بيّنه، واصطلاحاً الإعراب هو تغيير<sup>(٢)</sup> أحوال<sup>(٣)</sup> أو آخر الكلام وقوله: لاختلاف العوامل متعلق بتغيير على أنه علة له، والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الكلم الداخلة عليها أي: الأواخر، وهذا على القول بأن الإعراب معنوي<sup>(٤)</sup>.

وعلى القول بأنه لفظي<sup>(٥)</sup>، فهو: أثر ظاهر في اللفظ، أو مقدر فيه، يجلبه العامل

---

(١) ومن معانيه لغة: الإبانة، يقال: أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها، والتحسين: أعربت الشيء: حسنته. والتغيير: عَرَبَتُ المعدة وأعربها الله: غَيَّرَهَا.

وله معانٍ أخرى: ينظر: اللسان: عرب ٢/٢٨٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٠٢، وشفاء العليل ١/١١٣، والأشْمُونِي ١/٤٧، والهمع ١/٤٠.

(٢) في الأصل وس "الإعراب تغيير".

(٣) لأن آخر الكلمة في قولك: "جاء زيدٌ"، و"رأيت زيداً"، و"مررت بزيدٍ" -وهو الدال- لم يتغير، وإنما الذي تغير هو الحركة. فقول المصنف: ((هو تغيير أواخر الكلم)) إنما هو على حذف مضاف.

(٤) ونُسِبَ إلى سيبويه، والأعلم وأبي حيان وكثير من المتأخرين. يُنظر: الارتشاف ١/٤١٣، وشرح اللوحة البدرية ١/٢٣٦، والهمع ١/٤١، والأشْمُونِي ١/٤٨.

(٥) وهو مذهب الجمهور، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن الحاجب وابن مالك ونسبه إلى المحققين.

ينظر: شرح التسهيل ١/٣٣، شرح اللوحة البدرية ١/٢٣٦، الهمع ١/٤٠، الأشباه والنظائر ١/١٧٣. والفرق بين الإعراب اللفظي والمعنوي: أن اللفظي هو نفس الحركات كالضمة والفتحة والكسرة. والمعنوي هو الانتقال من الرفع إلى النصب ومن النصب إلى الجر مثلاً فتكون الحركات

=



المقتضى له في آخر الكلمة<sup>(١)</sup>، التي هي اسم لم يشبه الحرف، أو فعل مضارع لم تتصل به نونُ الإناث ولم تباشره نونُ التوكيد<sup>(٢)</sup>.

وقوله: لفظاً أو تقديرأ حالان من تغيير<sup>(٣)</sup>؛ لأن تغيير أواخر الكلم تارة يكون في اللَّفْظِ، وهو ما تَلَفِظُ به من حركة أو حرف<sup>(٤)</sup>، أو سكونٍ وما ناب عنها وتارة يكون<sup>(٥)</sup> على سبيلِ الفَرَضِ والتقدير، وهو ما ينوي من ذلك، كما تُنَوِي الضمة والفتحة والكسرة في نحو "الفتى"، وكما تنوي الواو في نحو<sup>(٦)</sup> "مسلمي" رفعاً،

---

علامة للإعراب لا نفس الإعراب. ويظهر الفرق بالمثال: فإذا قلت: "جاء زيد" تقول في إعرابه على القول بأنه لفظي: "جاء" فعل ماضٍ، و"زيد" فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة في آخره، فالضمة هي نفس الإعراب. وعلى القول بأنه معنوي تقول: "زيد" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، فتكون الضمة علامة للإعراب وليست هي الإعراب.

وينظر: في استدلال أصحاب القولين: التبيين ١٦٧، والإيضاح في شرح المفصل ١١٣/١ و١١٤، وشرح اللمحة البدرية ٢٣٨/١، والأشباه والنظائر ١٧٣/١، والجمع ٤١/١، والمحصل في شرح الفصول لابن إياز ق ١٣/أ.

- (١) ينظر: أوضح المسالك ٣٩/١، والتصريح ٦٠/١، والجمع ٤١/١.
- (٢) يننى الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت به نون النسوة نحو "يَفْعَلْنَ" و"تَفْعَلْنَ"، ويننى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة نحو "لأَفْعَلَنَّ" و"لأَفْعَلَنَّ".
- ينظر: أوضح المسالك ٣٧/١، وشرح القطر ٣٧ و٣٨، وابن عقيل ٤٠ و٣٩/١، والتصريح ٥٦/١.
- (٣) "حالان من تغيير" ساقط من ع.
- (٤) "أو حرف" ساقط من ع.
- (٥) في ع "تكون".
- (٦) "نحو" ساقط من ع.

وكما تنوى النون في ﴿تَبْلُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

والمراد بالعامل: ما به يحدثُ المعنى المُخَوِّجُ للإعرابِ، سواءً أكان ذلك العاملُ لفظياً<sup>(٢)</sup> كـ "جاء" فإنه يطلب الفاعلَ المقتضي للرفع، ونحو "رأيتُ" فإنه يَطْلُبُ المفعولَ المقتضي للنصب، ونحو الكافِ، فإنها تطلبُ المشبّهَ بهِ المقتضي للجَرِّ أم<sup>(٣)</sup> معنوياً، كالابتداء<sup>(٤)</sup> والتجرّد<sup>(٥)</sup>.

والمرادُ بأواخرِ الكلم: ما كانَ آخرَ حقيقةٍ كـ "دالٍ" "زيدٍ" أو مجازاً كـ "دالٍ" "يدٍ"، فإن أصلها يَدِيّ.

وبـ "دخولِ العواملِ" بحيثُها لما تَقْتَضِيهِ من الفاعليةِ وغيرها، سواءً أتقدمتْ على المعمولاتِ كـ "رأيتُ زيداً" أم تأخرتْ كـ "زيداً/ رأيتُ".

[ ٧ ]

وبالكلمِ هنا: الأسماءُ المُتَمَكِّنَةُ، والأفْعَالُ المضارعةُ؛ لأن الإعرابَ الذي هو التغيرُ لا يكون إلا في آخرهما، وتغيرُ أواخرهما هو الانتقالُ من الوقفِ قبل التركيبِ<sup>(٦)</sup>

(١) آل عمران ١٨٦.

(٢) في عـ "لفظاً".

(٣) في عـ "أو".

(٤) في رافع المبتدأ على رأي سيويه وجمهور البصريين. ينظر: شرح المفصل ٨٤/١، وابن عقيل ١٧٣/١، والتصريح ١٥٨/١، وينظر ما سيأتي صفحة ٢٤٦.

(٥) في رافع الفعل المضارع على رأي الفراء ومن وافقه كابن الحاجب وابن مالك.

ينظر: الكافية ١٩٢، والتسهيل ٢٢٨، وأوضح المسالك ١٤١/٤، والأشموني مع حاشية الصبان ٢٧٧/٣. وينظر ما سيأتي صفحة ١٨٥.

(٦) اختلف في الأسماء قبل التركيب على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنها مبنية، وعليه ابن الحاجب؛ لأنه جعل عدم التركيب من أسباب البناء، وابن مالك لشبهها عنده بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة. وينظر: الكافية ١٤٢،

إلى الرفع بعد التركيب في الأسماء والأفعال، ومن الرفع إلى النصب في الأسماء والأفعال، ومن النصب إلى الخفض في الأسماء ومن النصب إلى الجزم في الأفعال. ولما كان الانتقال من الوقف إلى ما ذكره هو الإعراب، وأن تلك الأحوال المنتقلة إليها تسمى أنواع الإعراب مجازاً؛ لأنه جعل الإعراب معنوياً - ولا يكون ذلك حقيقة إلا إذا كان لفظياً - بينها بقوله:

وأقسامه أي: الإعراب بالنسبة إلى الاسم والفعل: أربعة رفع، ونصب يشتركان أقسام الإعراب في اسم وفعل<sup>(١)</sup>.

فالرفع نحو: "زيدٌ يقوم" ف "زيدٌ" مرفوعٌ بالابتداء، و"يقومٌ" مرفوعٌ بالتجرّد. والنصب نحو: "إن زيدا لن يقوم" ف "زيداً" منصوبٌ بـ "إن" و"يقومٌ" منصوبٌ بـ "لن".

وخفضٌ مختصٌ بمعنى في اسمٍ نحو: "مررتُ بزيدٍ" ف "زيدٍ" اسمٌ مجرورٌ بالباء. وجزمٌ مختصٌ بمعنى<sup>(٢)</sup> في فعلٍ نحو "لَمْ يَقُمْ" ف "يَقُمْ" فعلٌ

وشرح الكافية الشافية ٢١٦/١.

المذهب الثاني: أنها معربة، بناءً على أن عدم التركيب ليس سبباً في البناء وعليه الزمخشري. ينظر الكشف ١٠٧/١ و١٠٨.

المذهب الثالث: أنها موقوفة؛ لا مبنية لعدم سبب البناء ولا معربة لعدم مقتضى الإعراب. وعليه أبو حيان. ينظر: الارتشاف ٣١٦/١. وينظر في ذلك: المطالع السعيدة ١٠٦/١، والأشموني مع حاشية الصبان ٥٦/١.

(١) الأسماء والأفعال تشترك في الرفع والنصب؛ لقوة عواملهما باستقلالهما بالعمل وعدم تعلقهما بعاملٍ آخر، بخلاف الجر فعامله غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به.

ينظر: كشف المشكل ٢٣١/١، الهمع ٦٥ و٦٤/١.

(٢) من قوله: "بمعنى في اسم" إلى قوله: "بمعنى" ساقط من ع.

مضارع<sup>(١)</sup> مجزومٌ بـ "لم".

هذا على سبيل الإجمال وأما على سبيل التفصيل فللأسماء من ذلك المذكور من الأقسام الأربعة الرفعُ ظاهراً كان كـ "جاء زيد"، أو مقدراً للتعذر<sup>(٢)</sup> كـ "جاء الفتى"، أو للاستثقال<sup>(٣)</sup> كـ "جاء القاضي"، فـ "زيد" فاعلٌ بضمّةٍ ظاهرةٍ في آخره، و"الفتى" بضمّةٍ مقدرةٍ في آخره منعٌ من ظهورها التعذر، و"القاضي" بضمّةٍ مقدرةٍ منعٌ من ظهورها الاستثقال.

والنصبُ ظاهراً كـ "رأيتُ زيداً"، أو مقدراً كـ "رأيت الفتى"، فـ "زيداً" منصوبٌ بفتحةٍ ظاهرةٍ في آخره، و"الفتى" بفتحةٍ مقدرةٍ في آخره منعٌ من ظهورها التعذر.

والخفضُ ظاهراً كـ "مررتُ بزيدٍ"، ومقدراً كـ "مررت بالفتى" و"القاضي"، فـ "زيدٍ" مجرورٌ بكسرةٍ ظاهرةٍ، و"الفتى" بكسرةٍ مقدرةٍ في آخره منعٌ من ظهورها التعذر، و"القاضي" بكسرةٍ مقدرةٍ في آخره<sup>(٤)</sup> منعٌ من ظهورها الاستثقال، ولا جزمٌ فيها<sup>(٥)</sup> أي الأسماءِ لأنه لا يدخل إلا على الأفعال.

---

(١) "مضارع" ساقط من ع.

(٢) "للتعذر" ساقط من ع.

(٣) في ع "والاستثقال". وينظر معنى التعذر والاستثقال صفحة ١٣٨ من هذا الكتاب.

(٤) "في آخره" ساقط من ع، وس.

(٥) لم تجزم الأسماءُ لخفتها ولزوم التنوين لها، فلو جازمت سقطت منها الحركة والتنوين فكانت تختل بذلك. فلو أردت جزم "جعفر" لزمك إسكان الراء، ومن ثم يلتقي ساكنان: الراء مع التنوين، فلم يكن بُدٌّ من تحريك أحدهما أو حذفه، فلو حركت آخر الاسم لم يظهر للجزم أثر، والتنوين لا يحرك حركة لازمة. ولا يجوز حذف آخر الاسم؛ لأن الحذف لا يلحق الحروف الصحاح فلم يسبق إلا حذف التنوين، وبحذفه يحصل إجحاف بالكلمة لحذف شيئين: الحركة والتنوين.

وللأفعال أي: المعربة من ذلك المذكور الرفعُ ظاهراً كـ "يقوم" أو مقدراً كـ "يخشى"، فـ "يقوم" مرفوعٌ بضمّةٍ ظاهرةٍ و"يخشى" مرفوعٌ بضمّةٍ مقدرةٍ في آخره منعٌ من ظهورها التعذرُ.

والنصبُ ظاهراً نحو "لن يقوم"، أو مقدراً نحو "لن يخشى" فـ "يقوم" منصوبٌ بفتحةٍ ظاهرةٍ في آخره و"يخشى" بفتحةٍ مقدرةٍ في آخره.

والجزمُ بالسكون إذا كان صحيحَ الآخر كـ "يضرب"<sup>(١)</sup> أو بحذفِ حرفِ العلة إذا كان آخره حرفَ علةٍ، وهو: أَلِفٌ، أو واوٌ، أو ياءٌ، كـ "يخشى" و"يغزو" و"يرمي" فتقول: "لم يضرب" و"لم يخش" و"لم يغز" و"لم يرم" فـ "يضرب" مجزوم بالسكون والباقي مجزوم بحذفِ حرفِ العلة، نيابةً عن السكون. ولا خَفَضَ فيها<sup>(٢)</sup> أي الأفعال؛ لأنه لا يدخل إلا على الأسماء.

---

وقد علَّلَ النحويون امتناع الأسماء من الجزم بعلة كثيرة أخرى. ينظر فيها: الكتاب ١/١٤ و٢٠١، والإيضاح ١٠٢، وشرح عيون الإعراب ٥٥، وشرح المفصل ١/٧٣، وشرح الجمل ١/١١٤ و١١٥، شرح التسهيل ١/٣٩.

- (١) "كيضرب" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه. وساقط أيضاً من س.
- (٢) علة امتناع الأفعال من الجر: أن الجر يدخل الأسماء من طريقين: حروف الجر، والإضافة وكلاهما يمتنع منه الفعل، أما حروف الجر فإنها تدخل في الأصل معدية للفعل الذي يقصر عن التعدي بنفسه إلى المفعول والأفعال لا تكون مفعولةً فبطل دخول حرف الجر عليها. ولا يضاف إليها؛ لأن المضاف إليه يقوم مقام التنوين وهو زيادة في المضاف كما أن التنوين زيادة، فلم يجوز أن نقيم الفعل والفاعل مقام التنوين؛ لأن الفعل لا يحتتمل زيادتين كما أن الاسم لم يحتتمل الألف واللام مع التنوين. إضافة إلى أن المضاف إليه إما أن يعرف أو يخصص والأفعال لا تعرف ولا تخصص.
- وهناك علل أخرى ينظر فيها: الكتاب ١/١٤، والإيضاح للزجاجي ١٠٧-١٢٠، وشرح السيرافي ١/٩٥ و٩٦، والمرئجل ٥٢، والمقرب ١/٤٧، والهمع ١/٦٥.

والحاصل أنَّ هذه الأقسامَ الأربعةَ ترجعُ إلى قسمين: قسم مشترك وقسم مختص. فالمشتركُ شيئان: الرفعُ، والنصبُ، والمختصُ شيئان: الخفضُ، والجزمُ، وبيانُ ذلك: أنَّ الرفعَ والنصبَ يشترِكُ فيهما الاسمُ، والفعلُ، وأنَّ الخفضَ مختصٌ بالاسمِ، وأنَّ الجزمَ مختصٌ بالفعلِ. وذلكَ مستفادٌ من كلامه؛ لأنَّه كرَّرَ الرفعَ والنصبَ مع الأسماءِ والأفعالِ، فعلمنا أنَّه مشتركٌ بينهما، وخصَّ الأسماءَ بالخفضِ، ونفى عنها الجزمَ، وخصَّ / الأفعالَ بالجزمِ ونفى عنها الخفضَ<sup>(١)</sup>.

[ ٨ ]

### تنبيه

ما تقدم من الإعراب على الألف والياء محلُّه إذا كانتا موجودتين فإن كانت الألفُ محذوفةً نحو: "جاء فتى"، و"رأيت فتى"، و"مررت بفتى" فإنك تقول في الرفع: علامة رفعه ضمةٌ مقدرةٌ على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وهما الألف والتنوين<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ أصله "فتى" تحركت<sup>(٣)</sup> الياء وانفتح ما قبلها [فـ]<sup>(٤)</sup> قلبت ألفاً فالتقى ساكنان: الألفُ والتنوينُ<sup>(٥)</sup>، فحذفت الألف.

وفي النصب علامة نصبه فتحةٌ مقدرةٌ على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين. وفي الجرِّ علامة جرُّه كسرةٌ مقدرةٌ على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين. أو

(١) من قوله: "بينهما" إلى قوله: "الخفض" ساقط من ع.

(٢) في ع "وهما الألف والتنوين فحذفت الألف".

(٣) في ع "فحركت".

(٤) الفاء العاطفة زيادة يقتضيها المقام، وفي الأصل وع، وس "قلبت" بدون الفاء.

(٥) في ع "وهما الألف والتنوين".

الياء<sup>(١)</sup> محذوفة نحو: "جاء قاضٍ"، و"مررت بقاضٍ" فإنك تقول في الرفع: علامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين.

وفي الجرّ كسرة<sup>(٢)</sup> كذلك<sup>(٣)</sup>، وقسْ على هذه الأمثلة ما أشبهها، فحيث كان في آخر الاسم المعرب حرفٌ صحيحٌ، أو حرفٌ يشبه الصحيح كالواو والياء الساكن ما قبلهما كـ "دَلُو" و"ظَبِي" فالإعراب ظاهرٌ فيه، وحيث كان في آخره ألف كـ "الفتى" أو ياء مكسور ما قبلها كـ "القاضي" فالإعراب مقدر فيه إلا أن الألف تقدر فيها<sup>(٤)</sup> الحركة تعذراً؛ لكونها لا تقبل التحريك<sup>(٥)</sup>. والياء تقدر فيها الحركة استقلاً لكونها تقبل الحركة ولكنها ثقيلةٌ عليها.

والمراد بالألف، الألف<sup>(٦)</sup> في اللفظ، ولا عبرة بكونها تكتبُ ياءً في مثل "يخشى" و"الفتى".

---

(١) عطفاً على الألف في قوله: "فإن كانت الألف محذوفة".

(٢) "كسرة" ساقط من ع.

(٣) أي: علامة جرّه كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين.

(٤) في س "فيه".

(٥) "لكونها لا تقبل التحريك" ساقط من س.

(٦) "الألف" ساقط من ع.

ثم لكلّ من الرفع والنصب والخفض والجزم علامات أصول، وعلامات فروع  
نيابةً عن الأصول يُحتاج إلى معرفتها. وقد شرع المصنف في بيان ذلك مترجماً له  
بباب فقال:

### باب بيان معرفة علامات أقسام الإعراب.

باب

علامات

الإعراب

فالعلامات<sup>(١)</sup> الأصول أربعة وهي: الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة  
للخفض وحذف الحركة للجزم، هذه هي العلامات الأصول.  
والعلامات الفروع النائية عنها عشرة: ثلاثة تنوب عن الضمة وهي: الواو  
والألف والنون.

وأربعة تنوب عن الفتحة وهي: الكسرة والألف والياء وحذف النون.

وإثنان ينوبان<sup>(٢)</sup> عن الكسرة وهما: الفتحة والياء.

وواحد ينوب عن حذف الحركة وهو: حذف حرف العلة أو حذف النون.

إذا علمت ذلك فنقول: للرفع أي من حيث هو أربع علامات علامة أصلية

وهي الضمة وثلاثة فروع وهي الواو والألف والنون نيابةً عن الضمة.

وقدّم<sup>(٣)</sup> الضمة في اللفظ لأصالتها، وثنى بالواو لكونها تنشأ عن الضمة إذا

أشيعت فهي بنتها، وثلث بالألف لأنها أخت الواو في المد واللين، وختم بالنون

لضعف شبهها بحروف العلة في الغنة عند<sup>(٤)</sup> سكونها<sup>(٥)</sup>—وإن كانت الواو لا

---

(١) في ع "والعلامات".

(٢) في ع "تنوبان".

(٣) في ع "قدم" بدون واو.

(٤) في ع "عن" بدل "عند".

(٥) ينظر: شرح الآجرومية للأزهري ١٤.



تقتضي ترتيباً.

ولكل واحدة من هذه العلامات الأربع مواضع تختص بها:

فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع:

الموضع الأول: في الاسم المفرد سواء أكان لمذكر أم لمؤنث كـ "قام زيدٌ والفتى والقاضي وأحمدٌ ورجلٌ وفرسٌ" وكـ "قامت<sup>(١)</sup> هندٌ وحُبلى" فـ "قام" فعل ماضٍ وزيد فاعل مرفوع بـ "قام" وما بعده معطوف عليه، مشارك له في رفعه بـ "قام" وعلامة<sup>(٢)</sup> الرفع في كل واحدٍ الضمة الظاهرة إلا في<sup>(٣)</sup> "الفتى" و"القاضي" و"حُبلى"<sup>(٤)</sup> فمقدرة.

الموضع الثاني في: جمع التكسير سواء أكان لمذكر أم لمؤنث كـ "جاء الرجال والأسارى والهنود/ والعذارى".

[ ٩ ]

وسمّيَ هذا الجمع جمع التكسير لأن التكسير في اللغة: التغيير وهو:  
إما بالزيادة<sup>(٥)</sup> على المفرد من غير تغيير شكل كـ "صِنُو" و"صِنوان"،  
وإما بتبديل الشكل من غير زيادة ولا نقص كـ "أَسَدٍ" و"أُسْدٍ"،  
وإما بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل كـ "رَسُول" و"رُسُل"،  
وإما بالنقص<sup>(٦)</sup> عن المفرد من غير تغيير الشكل<sup>(٧)</sup> كـ "تُخَمَّة" و"تُخَم"،

(١) "كفامت" ساقط من متن الأصل وموجود أسفل منه، وساقط من ع، وس.

(٢) "علامة" ساقط من ع.

(٣) "في" ساقط من ع.

(٤) في ع "والحُبلى".

(٥) في ع "إما لزيادة".

(٦) من قوله: "عن المفرد" إلى قوله: "بالنقص" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه.

(٧) في ع "شكل" بدون "أل"، ومن قوله: "كرسول و رسل" إلى قوله: "الشكل" ساقط من س.

وإما بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كـ "غُلَامٌ" و"غُلْمَانٌ"،  
وإما بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل كـ "رجل" و"رجال". فهذه كلها  
ترفع بالضمة.

والموضع الثالث في: جمع المؤنث السالم وهو: ما جمع بـ"ألف" وتاءٍ مزيديتين كـ  
"جاءت الهندات" فـ "جاء" فعل ماضٍ والتاء علامة التأنيث و"الهندات" فاعل مرفوع  
بـ "جاء" وعلامة رفعه الضمة.

وسُمِّيَ هذا الجمع مؤنثاً؛ لأن مفردة مؤنث، وسُمِّيَ سالماً<sup>(١)</sup>؛ لأن مفردة سَلِمَ  
من التغيير.

والتقييد بالتأنيث، والسلامة جرياً على الغالب، وإلا فقد يكون لمذكر  
كـ "إِصْطِبَلَاتٍ" جمع "إِصْطَبَلٍ" وقد يكون مكسراً كـ "جُبَلِيَّاتٍ" جمع "جُبَلِيٍّ".

والموضع الرابع في: الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء كـ "يَضْرِبُ"  
و"يَحْشَى" و"يَغْزُو" و"يَرْمِي" فكل واحدةٍ من هذه الأمثلة فعل مضارع مرفوع  
بالتجريد عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في "يضرب" ومقدرة في  
الباقى؛ لأنه فعل مضارع لم يتصل بآخره شيء.

فإن اتّصل بآخره شيء، فذلك الشيء إما أن يكون نون الإناث نحو: "النسوة  
يَضْرِبْنَ" فيبنى آخره على السكون لاتصاله بنون الإناث، وإما أن يكون نون  
التوكيد نحو: "هل تَضْرِبْنَ"<sup>(٢)</sup> فيبنى آخر الفعل معها على الفتح لاتصاله بنون  
التوكيد.

وإما أن يكون ضمير تنبيهٍ وهو الألف كـ "يضربان"، أو ضمير جمع وهو الواو

(١) قوله: "لأن مفردة مؤنث وسُمِّيَ" ساقط من ع.

(٢) في ع "هل يضربن"، وبعدها زيادة "كيضرباً".

نحو: "يضربون" و<sup>(١)</sup> "تضربون"، أو ضمير المؤنثة المخاطبة وهو الياء نحو "تضربين" لم يكن مبنياً<sup>(٢)</sup> بل معرباً، وهو مرفوع بالتجريد، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمة. والألف، والواو، والياء، فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله.

فإن قيل: ما الفرق بين العلامة وصاحبها في قوله: "بالضمة رفعاً" إلى آخره، أجيب بأن العلامة هي الحركات والسكنات البنائية وهو: الضم، والفتح، والكسر، والسكون، وذا العلامة هي الحركات والجزمات الإعرابية وهي: الرفع، والنصب، والجر، والجزم فافتقرا وإن اتحدا في الخارج كالحذ والمحدود.

والحاصل أن العلامة وصاحبها متحدان ذاتاً مختلفان اعتباراً كالكسر والانكسار.

---

(١) في ع "أو" بدل الواو.

(٢) أي: إذا اتصل بآخره شيء وذلك الشيء هو ضمير تنبيه أو جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة فإنه يعرب.

ولمَّا فَرَّغَ المصنّفُ من الضمّةِ التي هي الأصلُ في علاماتِ الرفعِ شرعَ فيما ينوبُ عنها فقال: وأما الواوُ فتكونُ علامةً للرفعِ في موضعين:

الموضع الأول: في جمع المذكر السالم كـ"جاء الزيدون" من الأسماء، و"المسلمون" من الصفات<sup>(١)</sup>. فـ"جاء" فعل ماضٍ و"الزيدون" و"المسلمون"<sup>(٢)</sup> فاعلٌ مرفوع بـ"جاء" وعلامةُ رفعه الواوُ نيابةً عن الضمة<sup>(٣)</sup>.

وسُمِّيَ سالماً لسلامةِ المفرد مع قَطْعِ النظر عن زيادة الواو والنون أو الياء والنون. ويُشترط في كلِّ ما جُمِعَ هذا الجمعُ من اسم أو صفة ثلاثة شروط:

الأول: الحُلُو<sup>(٤)</sup> من تاء التانيث<sup>(٥)</sup>، فلا يجمع هذا الجمعُ من الأسماء نحو "طلحة"

---

(١) في ع "ومن الصفات المسلمون".

(٢) في ع "أو المسلمون". وهي ساقطة من س.

(٣) اختلف النحويون في علامة الإعراب في جمع المذكر السالم وكذلك في المتن:

فذهب سيبويه وإخيل إلى أن الألف والواو والياء هي حروف الإعراب فهي بمنزلة الدال من "زيد" والراء من "جعفر". وقيل مذهب سيبويه أنها هي الإعراب والمشهور الأول.

وذهب أبو الحسن الأخفش والمبرد إلى أنها تدل على الإعراب وليست بإعراب، بمعنى أنك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب، وحركات الإعراب مقدرةٌ فيما قبل الألف والواو والياء.

وقيل الإعراب ببقاء الألف والواو رفعاً وانقلابهما نصباً وجرّاً وعليه الجرمي والمازني. وذهب الكوفيون وقطرب والفراء إلى أنها هي الإعراب. وهو ما مضى عليه المصنف.

ينظر: الكتاب ١٧/١ و١٨، والمقتضب ١٥٤/٢، والإنصاف ٣٣/١، وأسرار العربية ٥١ و٥٢، والتبيين ٢٠٣، وشرح المفصل ١٣٩/٤ و١٤٠، والارتشاف ٢٦٤/١، والرضي ٣٠/١، والجمع ١٦١/١ و١٦٢.

(٤) في ع "أن يخلو".

(٥) أجاز الكوفيون جمع الاسم الذي آخره تاء التانيث بالواو والنون وذلك إذا سميت به رجلاً فأجازوا "طلحون" جمع "طلحة"، وزاد ابن كيسان فقال: تفتح عينه عند الجمع فيقال: "طَلَحُون"

ولا من الصفات نحو "علامة"؛ لئلا يجتمع فيها علامة التأنيث والتذكير<sup>(١)</sup>.

الشرط الثاني: أن يكون لمذكر، فلا يُجمع هذا الجمع علمُ المؤنث نحو "زينب"، ولا صفةُ المؤنث نحو "حائض"؛ لئلا يلتبس جمعُ المذكر بجمعِ المؤنث.

الشرط الثالث: أن يكون لعاقل، فلا يجمع هذا الجمع نحو "واشق" علماً لكلب [١٠] و"سابق" صفةً لفرس<sup>(٢)</sup>.

ثم يشترط في افراد<sup>(٣)</sup> كلٍّ منهما عن الآخر أن يكون علماً غير مركّب تركيباً إسنادياً ولا مزجياً<sup>(٤)</sup>، فلا يجمع المركب الإسنادي نحو "برق نحره" [علماً<sup>(٥)</sup>]، ولا المزجي نحو "معدى كرب"<sup>(٦)</sup>. وإما صفة تقبل التاء كـ "قائم" فتقول: "قائمة" أو لا تقبل التاء ولكنها تدل على التفضيل نحو "أفضل" فتقول: "أفضلون".

---

"كأرضون". ومنع ذلك البصريون.

ينظر: الإنصاف ٤٠/١، والتبيين ٢١٩، وشرح الجمل ١٤٧/١، وتوضيح المقاصد ٩٣/١، والهمع ١٥٢/١، والأشئوني ٨١/١.

(١) ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها. التصريح ٧٠/١.

(٢) قوله: "لفرس" ساقط من ع.

(٣) في ع "في أفراد".

(٤) أما المركب الإضافي فإنه يجمع أولُ المتضايين ويضاف للثاني نحو "غلامو زيد" والكوفيون يميزون جمعها معاً نحو "غلامو الزيدين".

ينظر: التصريح ٧١/١، حاشية الصبان ٨١/١.

(٥) ساقط من الأصل.

(٦) اختلف في جمع المركب المزجي: فقليل: يجوز مطلقاً. وقيل: يجوز في ما ختم بـ "ويه" وأن العلامة تلحق الآخر فيقال: "سيويهن" وهو ظاهر كلام المبرد. وقيل: تلحق الجزء الأول ويحذف الثاني فيقال: "سيون".

ينظر: المقتضب ٣١/٤، حاشية الصبان ٨١/١.

فلا يجمع هذا الجمع نحو "جريح" بمعنى مجروح، و"صبور" بمعنى صابر، و"شكور" بمعنى شاكراً<sup>(١)</sup>، و"أحمر"<sup>(٢)</sup> لأنها لا تقبل التاء ولا تدل على تفضيل.

### تنبيه

حملوا على هذا الجمع السالم المذكور أربعة أنواع أعربت بالحروف وليست جمع تصحيح<sup>(٣)</sup>.

الأول: أسماء جموع نحو "أولوا" بمعنى أصحاب اسم جمع<sup>(٤)</sup>، و"عالمون" اسم جمع عالم<sup>(٥)</sup> بفتح اللام فيهما، و"عشرون" وبابه إلى التسعين.

والثاني: جموع تكسير وهي "بنون" جمع "ابن" وقياس جمعه جمع السلامة: أبْنُون، و"إحْرُون" بكسر الهمزة وفتح الحاء وتشديد الراء جمع "حرّة"<sup>(٦)</sup> بفتح الحاء، و"أَرْضُون" بفتح الراء جمع "أرض" بسكونها و"سِنُون" بكسر السين جمع "سنة"

---

(١) قوله: "شكور" بمعنى شاكراً ساقط من ع.

(٢) في ع "وسكران وأحمر".

(٣) كلمة "جمع" ساقطة من ع.

(٤) واسم الجمع: ما دل على جمع وليس له واحد من لفظه كـ "قوم" و"رهط" أوله واحد من لفظه

ولكن ليس على وزن من أوزان الجمع المعروفة كـ "صحب" و"صاحب". شرح الشافية ٢/٢٠٤.

(٥) عالمون اسم جمع عالم، وليس جمعاً له؛ لأن عالم عام في العقلاء وغيرهم، وعالمون مختص بالعقلاء، والخاص لا يكون جمعاً لما هو أعم منه، وقيل هو جمع له باعتبار تغليب من يعقل وعليه فوجه شذوذه أنه جمع لغير علم ولاصفة.

ينظر: التصريح ٧٢/١، والهمع ١٥٧/١، الأشموني ٨٣/١.

(٦) والحرّة هي أرض ذات حجارة سوداء نَجْرَة كأنها أحرقت بالنار والجمع جرار وحرّات.

ينظر: الصحاح: حرر ٢/٦٢٦، لسان العرب: حرر ٣/١١٦.

بفتحها وبابه الجاري على سننه<sup>(١)</sup> نحو "عِضَّة"<sup>(٢)</sup> و"عِضِينَ".

والثالث: جموع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم والصفة  
كـ"أهلون" جمع: أهل<sup>(٣)</sup>، و"وابلون" جمع وابل<sup>(٤)</sup>؛ لأن أهلاً<sup>(٥)</sup> ووابلاً ليسا علمين  
ولا صفتين<sup>(٦)</sup>.

والرابع: ما سُمِّيَ به من هذا الجمع، وما ألحقَ به نحو "زيدون" و"عليون"

---

(١) وهو كل اسم ثلاثي حذفت لاهمه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر.

وهذا الضابط مخرج لنحو "ثمرة" لعدم الحذف، ونحو "زنة" لأن المحذوف الفاء، ونحو "يد" و"دم"  
لعدم التعويض من اللام المحذوفة فالأصل "يدي" و"دمي". ولذلك شذ "أبون" و"أخون". وخرج  
أيضاً "أخت" و"بنت"؛ لأن العوض غير الهاء. وشذ "بنون" لأن العوض فيه همزة الوصل وأصله  
"بنو" فحذفت اللام وبعد التعويض صارت "ابن". وخرج أيضاً نحو "شاة" و"شفة"؛ لأنهما كسراً  
على شِفَاه وشِيَاه.

ينظر: أوضح المسالك ٥٢/١، التصريح ٧٣/١.

(٢) العِضَّة: هي الكذب والبهتان والنميمة. والعِضو والعُضو: الواحد من أعضاء الشاة وغيرها والجمع  
أعضاء. والتعضية: تجزئة الإبل وغيرها عند الذبح أعضاء، والمعْضَى: المفرق.

فأما قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ (الحجر ٩١)، فقد اختلف في اشتقاق أصله  
وتفسيره؛ ف قيل: واحدها "عِضَّة" وأصلها "عِضْوَة" من عَضَيْت الشيء إذا فَرَّقْتَه، جعلوا النقصان  
الواو، وقيل: النقصان الهاء فالأصل "عِضْهَة" فاستقلوا الجمع بين هاءين فقالوا: "عِضَّة" كما قالوا:  
شفة والأصل "شفهة". وقيل: أراد بالعِضَّة الكذب.

ينظر: لسان العرب: عِضَة ٢٩٩١/٤ وعضا ٢٩٩٣/٤، ومجمل اللغة ٦٧٣.

(٣) وهم العشيرة، ينظر: تاج العروس: أهل ٣١٧/٧، القاموس المحيط: أهل.

(٤) وهو المطر الشديد، ينظر: تهذيب اللغة: وبل ٣٨٧/١٥، ومجمل اللغة: وبل ٩١٤.

(٥) "أهلاً" ساقط من س.

(٦) ولأن وابلأً لغير العاقل. ينظر: أوضح المسالك ٥٢/١، التصريح ٧٥/١.

فيعربان بالحروف<sup>(١)</sup> إجراءً لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما.

والموضع الثاني في الأسماء الخمسة<sup>(٢)</sup> المعتلة المضافة وهي أبوك وأخوك<sup>(٣)</sup> وحموك وفوك وذو مال.

تقول: "جاء أبوك" فـ"جاء" فعل ماضٍ و"أبوك" فاعل مرفوع بـ"جاء" وعلامة رفعه الواو نيابةً عن الضمة، وكذا الحكم في الباقي، والكاف في الأربعة<sup>(٤)</sup> بحرورة بالإضافة.

(١) ويجوز في هذا النوع إعرابات أخرى:

أقواها: أن يجري مجرى "غسلين" في لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منونةً.  
وأقل من ذلك: أن يجري مجرى "عربون" في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونةً،  
كقول أبي دهب الجمحي:

طَالَ لَيْلِي وَبِتُ كَالْمَجْنُونِ      وَاعْتَرَّتْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونَ

وأقل من ذلك: أن تلزمه الواو وفتح النون في الأحوال كلها ويكون الإعراب فيه مقدراً.

ينظر: أوضح المسالك ٥٣/١-٥٥، والتصريح ٧٥/١ و٧٦.

(٢) ذكر السيوطي في الهمع ١٢٣/١-١٢٦ اثني عشر مذهباً في إعراب هذه الأسماء وأشهرها مذهبان:

الأول: مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة في الخروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر فإذا قلت: "قام أبوك" فأصله "قام أبوك" ثم أتبع حركة الباء لحركة الواو فأصبحت "أبوك" ثم استقلت الضمة على الواو فحذفت.

الثاني: مذهب قطرب والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين: أنَّ هذه الأحرف نفسها هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات. وهو الذي سار عليه المصنف.

وأما بقية الأقوال فينظر فيها: الارتشاف ٤١٥/١ و٤١٦، والإنصاف ١٧/١، والتبيين ١٩٣،

وشرح المفصل ٥٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١، وشفاء العليل ١٢٢/١.

(٣) في عـ "أخوك وأبوك".

(٤) في الأصل، وع، وس "الخمس" وما أثبتته هو الصواب.



## تنبيه

يشترط لإعراب هذه الأسماء<sup>(١)</sup> أن تكون مفردة<sup>(٢)</sup> مكبرة<sup>(٣)</sup> مضافة فإن أفردت عن الإضافة أعربت بالحركات نحو ﴿وَلَهُ أَخٌ﴾<sup>(٤)</sup> في الرفع، وفي النصب ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾<sup>(٥)</sup>، وفي الجر ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ﴾<sup>(٦)</sup>.

وأن تكون الإضافة لغير الياء<sup>(٧)</sup> وإلا أعربت بالحركات المقدرة نحو "هذا أخي" و"رأيت أخي"<sup>(٨)</sup> و"مررت بأخي".

واستغنى المصنف عن ذكر<sup>(٩)</sup> هذه الشروط لكونه ذكرها<sup>(١٠)</sup>، كذلك وأسقط من الأسماء "الهن"؛ لأنَّ الأحسن فيه النقص<sup>(١١)</sup>، فيعرب بالحركات الثلاث

(١) "الأسماء" ساقط من ع.

(٢) فلو تُنيت أو جُمعت أعربت إعراب المثني والجمع.

(٣) فلو صُغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو "هذا أُيُّك" و"رأيت أُيُّك" و"مررت بأُيُّك".

(٤) النساء ١٢.

(٥) يوسف ٧٨.

(٦) النساء ٢٣.

(٧) في ع "لغير ياء المتكلم".

(٨) قوله: "رأيت أخي" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه.

(٩) "ذكر" ساقط من ع.

(١٠) وذلك عندما مثل لها مستوفية لتلك الشروط.

(١١) ينظر: التصريح ٦٤/١. وقال ابن مالك في ألفيته:

والنقص في هذا الأخير أحسن

والمقصود بالنقص: حذف الآخر وجعل ما قبله آخرًا كـ "يد" و"دم" فتعرب بالحركات. ينظر: تعليق

الفرائد ١٤٨/١.

فتقول: "هذا هنك" و"رأيت هنك" و"نظرت إلى هنك"<sup>(١)</sup> بضم الأول، وفتح الثاني، وكسر الثالث.

ويجوز أن يعرب بالحروف فتقول: "هذا هنوك" و"رأيت هناك" و"نظرت إلى هنيك".

## ضابط

ليس في الأسماءِ المعربة اسمٌ آخرُهُ وأوَّ قبلها ضمةٌ إلا الأسماء الستة حالة الرفع<sup>(٢)</sup>.

وأما الألفُ فتكونُ علامةً للرفع في تشية الأسماءِ خاصَّةً نحو ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾<sup>(٣)</sup>

(١) بعض أمثلة النحاة لا تطابق الحقيقة مثل "نظرت إلى هنك" و"مررت بفيك" ونحو ذلك فليس لها معنى حسن.

(٢) لم يكن بحاجة إلى هذا الاستثناء؛ لأن الواو فيها ليست لازمة، وإنما تتغير بحسب الإعراب، فالواو فيها بمنزلة الحركة. ينظر: التصريح ٩٠/١، الأشباه والنظائر ٥٨/٣.

هذا ويجوز في الأب والأخ والحم لغتان أخريان غير الإتمام:

الأولى: "هذا أبك وأخك وحمك" ومنه قول رؤبة:

بِأَبِيهِ أَقْتَدِي عَدِيٍّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

الثانية: القصر، وهو أشهر من النقص، وهو أن تلزم آخرهن الألف المنقلبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة، فيعربن بحركات مقدرة، كقول أبي النجم:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وبذا يصبح في الأسماء الستة ثلاث لغات: الإتمام، والنقص، والقصر.

ينظر في ذلك: شرح المفصل ٥٣/١، وتعليق الفرائد ١٤٧/١ و١٤٨، والتصريح ٦٤/١ و٦٥، والهمع ١٢٨/١، والأشعوني ٦٩/١ و٧٠.

(٣) المائدة ٢٣.

فـ"قال" فعل ماضٍ و"رجلان" فاعل مرفوع بـ"قال" وعلامة رفعه الألف نيابةً عن الضمة.

وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضميرٌ تشية وهو الألف كـ"يضربان" بالتحانية و"تضربان" بالفوقانية، أو ضميرٌ جمع وهو الواو لجمع الذكور نحو: "يضربون" بالتحانية و"تضربون" بالفوقانية، أو ضميرٌ المؤنثة المخاطبة وهو الياء التحانية نحو "تضريين" [بالفوقانية لا غير] <sup>(١)</sup>.

وتُسَمَّى / الأمثلة الخمسة، سُميت بذلك؛ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها كما أن [١١] الأسماء الستة <sup>(٢)</sup> أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يكتفى <sup>(٣)</sup> بها عن كل فعل <sup>(٤)</sup> مضارع <sup>(٥)</sup> كان بمنزلتها كـ"يذهبان".

قال ابن هشام في شرح اللُّمحة <sup>(٦)</sup>: ((وسُميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبتين، والأحسن أن تعدَّ ستة <sup>(٧)</sup>)).

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وس.

(٢) في ع "الخمس".

(٣) في ع "مكتى".

(٤) "فعل" ساقط من س.

(٥) "مضارع" ساقط من ع.

(٦) في الأصل وس "الملحة"، والمثبت من ع. وينظر: شرح اللُّمحة البدرية ٢٨٥/١.

(٧) وذلك بناءً على عدم إدراج المخاطبتين تحت المخاطبتين وإن اتحدت الصورة فقولك: "أنتما تقومان" يصح أن يكون خطاباً للمخاطبتين ويصح أن يكون للمخاطبتين، فالصورة واحدة ولكن الإسناد مختلف.

وهي مرفوعة، وعلامة رفعها ثبوت النون<sup>(١)</sup> في آخرها لخلوها عن الناصب والجازم، نيابة عن الضمة.

ولما فرغ من علامات الرفع شرع في علامات النصب فقال:  
وللنصب خمس علامات الأولى الفتحة وهي الأصل، ولذلك قدمها والثانية الألف وقدمها على ما بعدها؛ لأنها تنشأ عن الفتحة والثالثة الكسرة وقدمها على ما بعدها؛ لأنها أخت الفتحة في التحريك والرابعة الياء وقدمها على النون؛ لأنها بنت الكسرة<sup>(٢)</sup> والخامسة حذف النون وختم بها لبعدها الشبه فيها.

ولكل من هذه العلامات مواضع تخصها، وبدأ منها بالفتحة؛ لأنها الأصل كما مرّ فقال: فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع:

الأول: في الاسم المفرد نحو: "رأيت زيدا وأحمدَ والفتى وعبدَ الله"<sup>(٣)</sup> ف"رأيت" فعل وفاعل والتاء التي<sup>(٤)</sup> هي الفاعل اسم<sup>(٥)</sup> لإسناد الفعل إليها و"زيداً" مفعول به و"أحمد" وما بعده معطوف عليه مشارك له في نصبه.

---

(١) وقيل ضمة مقدرة على لام الفعل وهو رأي الأخفش والسهيلي. ينظر: التسهيل ٩، نتائج الفكر ١١٠، شرح اللوحة ٢٨٦/١ و٢٨٧.

(٢) يقول ابن جني في سر الصناعة ١٧/١: ((اعلم أن الحركات أبعاض حروف المدّ واللّين وهي: الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاثة وهي، الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو. وقد كان متقدّموا النحويين يسمّون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة)) اهـ.

(٣) "وعبد الله" ساقط من س.

(٤) كلمة "التي" ساقطة من ع.

(٥) كلمة "اسم" ساقطة من ع.

و الموضع الثاني في جمع التكسير نحو: "أكرمت الرجال والهنود والأسارى والعذارى" فـ "أكرمت" فعل وفاعل مرفوع بـ "أكرم"، والتاء اسم لإسناد الفعل إليها، و"الرجال" مفعول به منصوب بـ "أكرم"، وما بعدهم معطوف عليهم<sup>(١)</sup>.

الموضع الثالث: الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصبٌ، ولم يتصل بآخره شيء

من نون الإناث<sup>(٢)</sup>، ولا نون التوكيد<sup>(٣)</sup>، ولا الضمائر في الأفعال الخمسة<sup>(٤)</sup>.

فمثال المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء من ذلك نحو: "لن يبرح زيد" فـ "لن" حرف نفي ونصب، وهي بسيطة<sup>(٥)</sup> على وضعها الأصلي، وليس أصلها "لا" النافية فأبدلت الألف نوناً<sup>(٦)</sup>، ولا أصلها "لا أن" فحذفت الهمزة<sup>(٧)</sup> تخفيفاً والألف للساكين<sup>(٨)</sup>.

---

(١) كان الأولى أن يقول: "وما بعده معطوف عليه"؛ لأن المراد الألفاظ لا الأشخاص أنفسهم.

(٢) لأنه حيثلٌ يبنى على السكون.

(٣) لأنه حيثلٌ يُبنى على الفتح.

(٤) لأنه حيثلٌ يرفع بثبوت النون، وينصب ويجزم بحذفها.

(٥) وهو رأي سيويه والجمهور. ينظر: الكتاب ٥/٣.

(٦) خلافاً للفرأ؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً لا العكس نحو ﴿لنفسفأ﴾ و﴿ليكونأ﴾.

ينظر: الجنى الداني ٢٧٢، وشرح الكافية ٢/٢٣٥، ورصف المباني ٢٨٥، وتوضيح المقاصد

١٧٣/٤، وأوضح المسالك ١٥٠/٤، والتصريح ٢٣٠/٢.

(٧) في س "فحذفت الألف".

(٨) خلافاً للخليل والكسائي، وردَّ سيويه على الخليل بأنه لو كان أصلها "لا أن" لم يحزْ تقديم معمولٍ معمولها عليها، فيمتنع "زيداً يعجبني أن تضرب" بينما يجوز ذلك مع "لن" نحو "زيداً لن أضرب".

ينظر: الكتاب ٥/٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٥، ورصف المباني ٢٨٥، والتصريح ٢٣٠/٢.

ولا تقتضي تأييد النفي<sup>(١)</sup>؛ إذ لو كانت للتأيد لزم<sup>(٢)</sup> التناقض بذكر "اليوم" في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾<sup>(٣)</sup> ولزم التكرار بذكر "أبداً" في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾<sup>(٤)</sup>.

وأما تأييد النفي في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾<sup>(٥)</sup> الذي تَمَسَّكَ به الزمخشري<sup>(٦)</sup> لمذهبه الباطل، وهو عدم رؤية الله تعالى في الآخرة<sup>(٨)</sup>، وفُسِّر به

(١) وهو منسوب إلى الزمخشري في الأنموذج كما سيأتي.

(٢) جواب "لو" إما مثبت فاقتزاه باللام نحو ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ أكثر من تركها نحو ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجْلَاجًا﴾. وإما منفي بـ "ما" فترك اللام فيه أكثر من اقتزائها. ينظر: الأشمونى ٤/٤٣. فعبارة المصنف على القليل ولعله كراهة لتوالي الأمثال.

(٣) مريم ٢٦.

(٤) البقرة ٩٥.

(٥) الحج ٧٣.

(٦) نسب إلى الزمخشري أنه قال بهذا الرأي في كتابه الأنموذج. ينظر: البحر المحيط ١/١٠٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٣١، والبرهان في علوم القرآن ٢/٤٢٠، والمغني ١/٢٨٤.

وقد حقق الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد اللاه هاشم هذه المسألة في كتابه (قضية لن بين الزمخشري والنحويين) وأثبت فيه أن كلمة (التأكيد) قد أصابها التحريف فأصبحت (التأييد) بدلاً من (التأكيد) وعلى ذلك فالزمخشري لا يرى أن لن تقتضي تأييد النفي. وإنما تأكيد النفي. وهو ما صرح به الزمخشري نفسه في كتابه الأنموذج ١٠٢ حيث قال: ((و"لن" نظيرة "لا" في نفي المستقبل ولكن على التأكيد)) اهـ. الأنموذج ضمن مجموع أوله كتاب نزعة الطرف في علم الصرف للميداني. وكتاب الأنموذج يشمل الصفحات ٨٢-١٠٥. وكذلك في الفصل ٣٠٧ يقول: ((ولن لتأكيد ما تعطيه "لا" من نفي المستقبل تقول: "لا أبرح اليوم مكاني"، فإذا وكدت وشددت قلت: "لن أبرح اليوم مكاني" )) اهـ.

وكذلك في الكشف ١/٢٤٨ حيث يقول: ((فإن قلت: ما حقيقة لن في باب النفي؟ قلت: لا

ولن أختار في نفي المستقبل إلا أن في لن تأكيداً وتشديداً)) اهـ.

وهو أيضاً ما أثبتته الشيخ محمد الأردبيلي المتوفى سنة ٦٤٧هـ في شرحه للأئمة ٢٣٣ قال: ((وفي بعض النسخ "التأييد" بدل قوله: "التأكيد" )) اهـ. والشيخ مصطفى بن يوسف المستاري المتوفى سنة ١١١٩هـ في شرحه للأئمة المسمى (الفوائد العبدية) ١٥٠ قال: ((وقد وقع في بعض النسخ "التأييد" بدل "التأكيد" وهو مبني على مذهب أهل الاعتزال)) اهـ. فالشارحان اعتماداً لفظ التأكيد، ولم يتعرضا للتأييد بأكثر من قولهم إنه وقع في بعض النسخ موقع التأكيد. ينظر: قضية لن بين الزمخشري والنحويين ٢٨-٣٤ و٤٠.

(٧) الزمخشري هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري نسبة إلى قرية من قرى خوارزم. وكان قد جاور بمكة زماناً فصار يقال له جار الله. كان إماماً في اللغة والأدب، وكان معتزلي المذهب. أخذ عن أبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري وأبي مضر الأصبهاني وأبي منصور الحارثي.

من مصنفاته: الكشف، أساس البلاغة، المفصل، والأئمة وغيرها. توفي سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة للهجرة.

ينظر: إشارة التعيين ٣٤٥، والبداية والنهاية ٢٣٥/١٢، وميزان الاعتدال ٧٨/٤، والسير ١٥١/٢٠، واللباب ٧٤/٢، وبغية الوعاة ٢٧٩/٢، وطبقات المفسرين للسيوطي ١٢٠.

(٨) نفى الزمخشري الرؤية في كشفه ٩٠/٢ و٤٠/٣ فادعى هو وغيره من المعتزلة امتناع رؤية الله تعالى في الآخرة زاعمين أن آيتي ﴿قَالَ لَنْ تَرَانِي﴾ (الأعراف ١٤٣) و﴿لَا تَرَكْهُ الْبَصَارُ﴾ (الأنعام ١٠٣) دالتان على ذلك. وهذا الاستدلال مرفوض من وجوه، منها:

- أن موسى عليه السلام ما سأل الله الرؤية إلا وهو عارف بما يجب ويجوز ويمتنع على الله فلو كانت الرؤية ممتنعة على الله تعالى لما سألها وحيث سألها علمنا أن الرؤية جائزة على الله تعالى.

- لو كانت رؤية الله عز وجل ممتنعة ومستحيلة لقال: لا أرى، فلما قال: لن تراني ولم يقل لا أرى علمنا أن هذا يدل على أنه تعالى في ذاته جازر الرؤية.

- قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ (الأعراف ١٤٣) فإذا جاز أن يتجلى للجبل الذي هو حماد لا ثواب له ولا عقاب فكيف يمتنع أن يتجلى لرسله وأوليائه في دار كرامته، ولكن البشر لا يحملون في الدنيا هذه الرؤية لضعفهم.

قوله<sup>(١)</sup> تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾<sup>(٢)</sup> فلا أمر خارجي لا من مقتضيات "لن" و"يرح" فعل مضارع منصوب بـ"لن" وعلامة نصبه الفتحة و"زيد" فاعل مرفوع بـ"يرح" وعلامة رفعه<sup>(٣)</sup> الضمة.

ولما فرغ من الفتحة التي هي الأصل في علامات النصب شرع فيما ينوب عنها فقال: وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة المتقدمة في علامات الرفع، نحو "رأيت أباك وأخاك" فـ"رأيت" فعل وفاعل، و"أباك" و"أخاك" منصوبان

---

أما دعواه تأييد النفي بـ"لن" وأن ذلك يدل على نفي الرؤية في الآخرة فدعوى فاسدة باطلة عند أهل اللغة ولا يشهد لصحتها كتاب معتبر ولا نقل صحيح؛ لأنها لو قيدت بالتأييد لا تدل على دوام النفي في الآخرة فكيف إذا أطلقت قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾ (البقرة ٩٥) مع قوله: ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُثُوكَ﴾ (الزخرف ٧٧). ولأنها لو كانت للتأييد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها وقد جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَتْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ (يوسف ٨٠) فثبت أن لن لا تقتضي النفي المؤبد.

قال ابن مالك رحمه الله:

ومن رأى النفي بـ لن مؤبداً فقله اردد وخلافه فاعضدا

وبهذا يتبين أن لن لا تدل على تأييد النفي وإنما تفيد نفي حصول الرؤية المسؤول عنها في الحال لا النفي الدائم.

هذا بالنسبة لرد بعض ما استدلوا به وإلا فإن الرؤية ثابتة كما قال أهل السنة والجماعة بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة فلا نطيل بذكرها لظهور ذلك ووضوحه.

ينظر: شرح العقيدة الطحاوية ٢١٢/١-٢١٤، التفسير الكبير للفخر الرازي ٢٢٩/١٤، الكافية الشافية بشرح ابن مالك ١٥١٥/٣.

(١) في الأصل وس "وفسر بقوله" والمثبت من ع.

(٢) الأعراف ١٤٣.

(٣) "رفعه" ساقط من ع.



بـ"رأى" وعلامة نصبهما الألفُ نيابةً عن الفتحة والكاف مجرورة<sup>(١)</sup> بالإضافة وما أشبه ذلك من نحو "رأيت حماك، وفاك، وذا مال".

وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم نيابةً عن الفتحة<sup>(٢)</sup>

نحو ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾<sup>(٣)</sup> فـ"خلق الله" / فعل وفاعل مرفوع بـ"خلق" [ ١٢ ] و"السموات" مفعول به<sup>(٤)</sup>، وقيل: مفعول مطلق<sup>(٥)</sup>.

وعلى كلٍ منصوبٌ بـ"خلق" وعلامةُ نصبه الكسرةُ نيابةً عن الفتحة.

وأما الياء فتكون علامة للنصب في الشئية وهي ما وُضِعَ لاثنينِ وأغنى عن

المتعاطفين<sup>(٦)</sup>. (٧)

فـ"ما وضع" جنسٌ، و"لاثنين" فصلٌ أوّلٌ مخرج لما وضعَ لأقل كـ"رَجُلَان" <sup>(٨)</sup> أو لأكثر كـ"صنوان".

و"أغنى عن المتعاطفين": فصلٌ ثانٍ مخرج لنحو "كلا" و"كلتا" <sup>(٩)</sup> و"شفع"

---

(١) الأولى: "في محل جر بالإضافة".

(٢) قوله: "نيابةً عن الفتحة" ساقط من ع.

(٣) العنكبوت ٤٤.

(٤) عند الجمهور، ينظر: التصريح ٨٠/١.

(٥) لبيان النوع وهو رأي عبد القاهر الجرجاني. ينظر: أسرار البلاغة ٣٦٩، وابن هشام. ينظر: المغني

٦٦٠/٢، وينظر التصريح ٨٠/١.

(٦) في ع، وس "عن متعاطفين".

(٧) أوضح المسالك ٣٦/١.

(٨) في الأصل وع "رجل".

(٩) في س "كلتا وكلا".

و"زوج" ودخل فيه تثنية المفرد المذكر<sup>(١)</sup> اسماً كان أو وصفاً نحو "رأيتُ الزيدَينِ المسلمينِ" والمؤنث نحو "رأيتُ الهندَينِ المسلمَتينِ" وتثنية الجمع المكسر كـ "الجمالينِ" وتثنية اسم الجمع كـ "الركبينِ"<sup>(٢)</sup> وتثنية اسم الجنس كـ "الغنمينِ". فـ "الزيدَينِ" وما عطف عليه منصوب بـ "رأى" وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها؛ لأنه مشئ.

## تنبيه

يشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط<sup>(٣)</sup>: (٤):

الأول: الإفراد فلا يثنى المشئ، ولا المجموع جمع تصحيح، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد كـ "مساجد" و "مصاييح".

الثاني: الإعراب فلا يثنى المبني، وأما نحو "ذان" و "تان" و "الldان" و "اللتان" فصيغٌ موضوعةٌ للمثنى، وليست مثناةً حقيقةً على الأصح عند جمهور البصريين<sup>(٥)</sup>.

(١) "المذكر" ساقط من س.

(٢) في ع "الركبتين". وفي س "كركبين".

(٣) التصريح ٦٧/١.

(٤) ما استوفي هذه الشروط فهو مشئ حقيقة فيعرب بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً. وهناك لغة أخرى وهي لزوم الألف رفعاً ونصباً وجرّاً وهي لغة بني الحرث بن كعب وبني العنبر وغيرهم ومنه قول أبي النجم العجلي:

قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا .....

ينظر: التصريح ٦٧/١، الهمع ١٣٣/١، الأشموني ٧٩/١.

(٥) وعليه ابن الحاجب وأبو حيان، وقيل: إنها مثناة حقيقة وإنها لما ثنيت أعربت وهو رأي ابن مالك.

ينظر: شرح التسهيل ١٩١/١، شرح المفصل ١٢٧/٣ و١٤١، الارتشاف ٥٢٧/١، المقتصد ١٩١/١، الهمع ١٤٠/١.

الثالث: عدم التركيب، فلا يُثنى المركب تركيب إسناد اتفاقاً، ولا مزج<sup>(١)</sup> على الأصح<sup>(٢)</sup>، وأما المركب تركيب إضافة من الأعلام فيُستغنى بثنية المضاف عن ثنية المضاف إليه<sup>(٣)</sup>.

الرابع: التكرير، فلا يُثنى العلم باقياً على علميته بل يُنكر ثم يُثنى.

الخامس: اتفاق اللفظ، وأما نحو "الأبوان" للأب والأم فمن باب التغليب<sup>(٤)</sup>.

السادس: اتفاق المعنى<sup>(٥)</sup>، فلا يثنى المشترك، ولا الحقيقة والمجاز، وأما قولهم: "القلمُ أحدُ اللسانين" فشاذ.

السابع: ألا يستغنى بثنية غيره عن ثنيته، فلا يثنى "سواء" لأنهم استغنوا بثنية سي<sup>(٦)</sup> عن ثنيته فقالوا: "سيان" ولم يقولوا: "سواءان".

الثامن: أن يكون له ثانٍ في الوجود، فلا يثنى الشمس ولا القمر. وأما قولهم: "القمران" للشمس والقمر فمن باب التغليب كما مر.

---

(١) ويتوصل إلى ثنية المركب الإسنادي والمزجي بـ "ذوا" فتقول: "جاءني ذوا تأبط شرأ" و "ذوا بعلبك". ينظر: الهمع ١/١٤١.

(٢) وجوزه الكوفيون فيجوز عندهم نحو "معدى كربان" و "معدى كربين" الهمع ١/١٤٠.

(٣) وجوز الكوفيون ثنيتهما معاً فتقول: "أبوا البكرين" الهمع ١/١٤١.

(٤) وهو أن نَعَمَّ كِلَا الصنفين بلفظ أحدهما. ينظر: حاشية يس على التصريح ٦٧/١.

(٥) اختلف في اشتراط اتفاق المعنى على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه يشترط ذلك وعليه أكثر المتأخرين فمنعوا ثنية المشترك والمجاز.

الثاني: أنه لا يشترط ذلك وعليه ابن الأنباري وصححه ابن مالك.

الثالث: الجواز إن اتفقا في المعنى الموجب للتسمية نحو الأحمران للذهب والزعفران، وإلا فالمنع.

ينظر: الهمع ١/١٤٣ و ١٤٤، وشرح التسهيل ٥٩/١.

(٦) "سي" ساقط من ع.

وذكرتُ أوجه التغليب في شرح القطر فليراجعه من أراد، وفيما ذكرته كفاية.

وتكون الياء أيضاً علامة للنصب<sup>(١)</sup> في الجمع السالم للمذكر<sup>(٢)</sup> نحو "أكرمت الزيددين" فـ"أكرمت" فعل وفاعل مرفوع بأكرم، و"الزيددين" مفعول به منصوب بـ"أكرم" وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة.

### تنبيه

إنما أطلق الجمع مع أن المراد جمع المذكر السالم - كما قيّدْتُ به كلامه - لكونه على حدّ المثنى فإذا ذكر الجمع مع المثنى انصرف إلى جمع المذكر السالم لأنه أخوه في الإعراب بالحروف.

وأما حذف النون فيكون علامة للنصب في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون.

وقد مرّ<sup>(٣)</sup> أنها كل فعل مضارع اتصل به ضمير تشبیه، أو واو جمع، أو ياء المخاطبة<sup>(٤)</sup> نحو: "تضربان ويضربان وتضربون ويضربون وتضربين".

فإذا دخل عليها الناصب حذَفَ النون فتقول: "لن تضربا" و"لن يضربا" و"لن تضربوا" و"لن يضربوا" و"لن تضربي".

---

(١) "لنصب" ساقط من س.

(٢) في ع "للمذكر السالم".

(٣) ينظر ما سبق صفحة ١٥٠.

(٤) في س "أو ياء المؤنثة المخاطبة".

فهذه الأفعال الخمسة منصوبة بـ"لن" وعلامة نصبها حذف النون نيابةً عن الفتحة/.

[ ١٣ ]

والألف والواو والياء فاعل في محل رفع بالأفعال الخمسة، وأسماء<sup>(١)</sup> لإسناد الأفعال<sup>(٢)</sup> إليها.

ولمَّا فرغ من معرفة علامات النصب، شرع في معرفة علامات الخفض فقال:  
وللخفض ثلاث علامات:

الأولى: الكسرة وهي الأصل ولذلك قدّمها.

والثانية: الياء وقدمها على ما بعدها؛ لأنها بنت الكسرة.

والثالثة: الفتحة وختم بها؛ لأنها أخت الكسرة في التحريك.

ولكلٍّ من هذه العلامات الثلاث مواضع تخصها:

فأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: في الاسم المفرد المنصرف، وهو الاسم المتمكن الأمكن

نحو "مررت ببيكر" وسمي منصرفاً لدخول تنوين الصرف فيه وهو المسمى بتنوين التمكين.

والموضع الثاني: في جمع التكسير المنصرف نحو "مررت برجالٍ وهنودٍ".

وسياتي أن غير المنصرف يجزّ بالفتحة.

والموضع الثالث: في جمع المؤنث السالم ولا يكون إلا منصرفاً فلذا لم يقيد

المصنف بذلك، سواء أكان من الأسماء نحو "مررت بالهندات" أو من الصفات نحو "مررت بالمسلمات".

---

(١) في ع "وإنما كانت أسماء".

(٢) في ع "الفعل".

ومحل ذلك<sup>(١)</sup> إذا لم يكن علماً وإلا جاز فيه الصرف وعدمه.

وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: في الأسماء الخمسة نحو "مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذو مال"، فـ"مررت" فعل وفاعل مرفوع بالفعل و"بأبيك" جار ومجرور، وما بعده معطوف عليه مشارك له في خفضه بالياء، وعلامة الخفض في الخمسة الياء نيابة عن الكسرة، والكاف في الأربعة<sup>(٢)</sup> مخفوضة بالمضاف.

والموضع الثاني: في الشبهة سواء أكانت<sup>(٣)</sup> لمذكر نحو "مررت بالزيد" أم لمؤنث نحو "مررت بالهند" فـ"الزيد" و"الهند" مخفوض بالياء الموحدة وعلامة خفضه الياء المفتوح ما قبلها نيابة عن الكسرة.

والموضع الثالث: في الجمع ولم يقيد بالسالم المذكر لما مرّت الإشارة إليه<sup>(٤)</sup> نحو "مررت بالزيد" فـ"الزيد" مخفوض بالياء الموحدة وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها نيابة عن الكسرة.

وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف.

والصرف<sup>(٥)</sup> عبارة عن التنوينات الأربعة الخاصة بالاسم كما قاله

---

(١) أي الصرف.

(٢) في الأصل، وع، وس "الخمس" وما أثبتته هو الصواب.

(٣) في ع "كان".

(٤) سبق ذلك في صفحة ١٥٩.

(٥) اختلف في تعريف الصرف: فقليل: مأخوذ من الصريف وهو الصوت الضعيف، وعليه فالمنوع من الصرف هو المسلوب منه التنوين وإليه ذهب الجمهور.

وقيل هو التصرف (التقلب) في جميع المجاري، وعليه فالمنوع من الصرف هو المسلوب منه التنوين والجر معاً، وإليه ذهب السيرافي.

ابن مالك<sup>(١)</sup>؛ لأن الاسم إن أشبه الحرف يُنْسي وُسْمِي غير متمكن، وإن لم يشبه الحرف أعرب.

ثم المعرب إن أشبه الفعل منع الصرف<sup>(٢)</sup> وُسْمِي غير أمكن، وإن لم يشبه الفعل صرف وُسْمِي أمكن.

وموانع الصرف تسعة جمعها ابنُ النحاس<sup>(٣)</sup> في بيتٍ بقوله:

وَزَنُ الْمَرْكَبِ عَجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا عَدْلٌ ووصفُ الجمعِ زِدٌ تَأْنِيثًا<sup>(٤)</sup>

وقال غيره<sup>(٥)</sup>:

اجْمَعُ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكْبٌ وَزِدٌ عَجْمَةٌ فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلَا<sup>(٦)</sup>  
وحاصلُ ذلك أن ما كان على صيغة منتهى الجموع نحو "مررت بمساجد  
ومصاييح" أو كان محتوماً بألف التأنيث الممدودة كـ "صحراء" أو المقصورة

---

ينظر: ما ينصرف ومالا ينصرف ١، وشرح ألفية ابن معط ٤٣٨/١، وشرح المفصل ٥٨/١،  
الأشْمُونِي ١٧١/٣، الممع ٧٦/١.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٢٣/٣.

(٢) في س "منع من الصرف".

(٣) هو الإمام محمد بهاء الدين بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر المعروف بابن النحاس الحلبي، كان  
إماماً في النحو واللغة والتصريف. أخذ عن ابن عمرون، والكمال الضرير وابن يعيش. ومن  
تلامذته أبو حيان النحوي. له شرح على المقرب لابن عصفور. توفي سنة ثمان وتسعين وستمائة  
للهجرة.

ينظر: إشارة التعيين ٢٨٦، العبر ٣٩٢/٣، بغية الوعاة ١٣/١ و١٤، شذرات الذهب ٤٤٢/٥.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر ٦١/٣.

(٥) نسب هذا البيت أيضاً إلى ابن النحاس في التصريح ٨٤/١.

(٦) ينظر: التصريح ٨٤/١، والأشباه والنظائر ٦١/٣.

كـ "حُبْلَى" أو كان فيه العلمية والتركيب نحو "مَعْدِي كَرَب" أو العلمية والتأنيث نحو "زينب" و"فاطمة"، أو العلمية والعُجْمَة<sup>(١)</sup> نحو "إبراهيم".

وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة: محمد وصالح وشعيب وهود<sup>(٢)</sup>، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

أو العلمية/ ووزن الفعل نحو "أحمد" و"يزيد"، أو العلمية وزيادة الألف والنون [١٤] نحو "عثمان"، أو العلمية والعدل<sup>(٣)</sup> نحو "عمر"، أو كان فيه الوصف والعدل نحو ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾<sup>(٤)</sup> أو الوصف ووزن الفعل نحو "أفضل"، أو الوصف وزيادة الألف والنون كـ "سَكْرَان".

ولذلك شروط ذكرتها في شرح القطر<sup>(٥)</sup>، فلا نُطِيلُ بذكرها.  
فهذه كلها تخفض بالفتحة نيابةً عن الكسرة ما لم تُضَفْ<sup>(٦)</sup> أو تَتَلَّ

---

(١) فإن كان العلم الأعجمي ثلاثياً مذكراً ساكن الوسط كـ "نوح" و"لوط" فهو منصرف وإن كان محرك الوسط كـ "شَتر" و"لَمَك" منع الصرف؛ لأن الحركة قامت مقام الحرف الرابع.  
ينظر: التصريح ٢١٨/٢ و٢١٩، الجمع ١٠٤/١.

(٢) لأنها أسماء عربية، وقيل إن "هوداً" أعجمي ولم يمنع لأنه ثلاثي ساكن الوسط.  
(٣) ويقصد به عدل الاسم عن جهته، أي اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له فـ "عمر" علم معدول عن "عامر" علماً أيضاً. والعدل علة فرعية؛ لأن عدلك إياه عن أصله إزالة عن الأصل، نحو "عُمر" فأصله "عامر"، ونحو "مثنى" و"ثلاث" و"رباع" فإنه معدول عن "اثنين اثنين" و"ثلاثة ثلاثة" و"أربعة وأربعة".

ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٤٥، وشرح ابن يعيش ٦١/١-٦٢.

(٤) النساء ٣. وقبلها ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾.

(٥) ينظر: شرحه للقطر ١١٨.

(٦) لفظاً كقوله تعالى: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ (التين ٤) أو تقديرًا نحو: "إبدأً بهذا من أول" في رواية من



"أل" (١) فإنها حيثئذ تخفض بالكسرة على الأصل (٢) نحو "مررت بأفضلكم" و"بالأفضل".

جر بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه.

ينظر: التصريح ٨٤/١، حاشية الصبان ٩٦/١.

(١) سواء المعرفة كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ (البقرة ١٨٧) أو الموصولة كقول الفرزدق:

أَبَانَا بِهَا قَتَلَى وَمَا فِي دِمَائِهَا      شِفَاءٌ وَهَنَّ الشَافِيَاتُ الْحَوَائِمَ  
بخفض "الحوائم" بالكسرة لدخول "أل" الموصولة عليه.  
أو الزائدة كقول ابن ميادة:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارَكاً      شَدِيداً بِأَعْيَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ  
بخفض "اليزيد" بالكسرة لدخول "أل" الزائدة عليه.  
أو بدلها وهي "أم" في لغة طحى كقول الشاعر:  
إِنْ شِمْتُ مِنْ نَجْدٍ بُرَيْقاً تَأْلَقَا      تَبَيْتُ بَلِيلٍ أُمِّ أَرْمَدٍ اعْتَادَ أَوْلَقَا  
أي بليل الأرمد، بخفض "الأرمد" بالكسرة لدخول "أم" عليه.

ينظر: التصريح ٨٤-٨٥، الهمع ٧٧/١، الأشموني ٩٦/١.

(٢) واختلف حيثئذ أباي هو على منع صرفه أم مصروف على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه باق على منع صرفه وإنما جر لأمن دخول التنوين فيه وهذا بناء على أن الصرف هو التنوين فقط.

الثاني: أنه مصروف؛ لأنه دخله خاصة من خواص الاسم وهذا بناء على أن الصرف هو التنوين والجر معاً، ولم يظهر التنوين لوجود "أل" والإضافة.

الثالث: التفصيل: فينصرف إن زالت منه إحدى العلتين كالعلم فإنه تنزل منه العلمية بالإضافة ودخول "أل" نحو "مررت بالعمر" أو "بعمركم". وغير منصرف وهو ما لم تنزل منه إحدى العلتين كالوصف نحو "مررت بالأحسن" أو "بأحسنكم".

ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٢١/٢، الهمع ٧٧/١، والأشموني مع حاشية الصبان ٩٧/١.

وللجزم علامتان: السكون وهو حذف الحركة والحذف وهو سقوط حرف العلة، وهي الألف والواو والياء، و<sup>(١)</sup>سقوط النون من الأفعال الخمسة - كما سيأتي<sup>(٢)</sup>.

ولكل من السكون والحذف موضع<sup>(٣)</sup> يختص به. والسكون هو الأصل فلذلك بدأ به فقال: فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر وهو الذي ليس في آخره شيء من ألف ولا واو ولا ياء، نحو "لم ينصر"، ف"لم" حرف نفى وجزم، و"ينصر" فعل مضارع مجزوم بـ"لم"، وعلامة جزمه السكون على<sup>(٤)</sup> الأصل.

وأما الحذف فيكون علامة للجزم في موضعين:

الأول: في الفعل المضارع المعتل الآخر أي الذي آخره حرف من حروف العلة المتقدم ذكرها نحو "لم يدع" و"لم يخش" و"لم يرم"، ف"يدع" و"يخش" و"يرم" مجزومة بـ"لم"، وعلامة جزمها حذف حرف العلة من آخرها نيابة عن السكون، فالحذوف من "يدع" الواو، والضممة قبلها دليل عليها. والحذوف من "يخش" الألف، والفتحة قبلها دليل عليها. والحذوف من "يرم" الياء والكسرة قبلها دليل عليها<sup>(٥)</sup>.

الموضع الثاني: في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون وهي كل فعل

---

(١) في ع "أو" بدل الواو.

(٢) ينظر ما سيأتي ص ١٧٣.

(٣) في ع "مواضع".

(٤) في ع "في".

(٥) التصريح ٨٧/١.

مضارع اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع<sup>(١)</sup> لمذكر أو ضمير المؤنثة المخاطبة فتقول: ["لم ينصرا"]<sup>(٢)</sup>، و"لم تنصرا"، ["و"لم ينصروا"]<sup>(٣)</sup>، و"لم تنصروا"، و"لم تنصري". فهذه الأفعال الخمسة مجزومة بـ"لم"<sup>(٤)</sup> وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون، والألف والواو والياء فاعل في محل رفع بالأفعال الخمسة.

### تنبيه

قد تقدم للمصنف في علامات الرفع أن الأفعال الخمسة إذا رُفِعَتْ بالتجرّد يكون علامة الرفع فيها ثبوت النون نيابة عن الضمة. وفي علامة النصب أن الأفعال الخمسة إذا نُصِبَتْ بواحدٍ من النواصب تكون علامة النصب فيها حذف النون نيابة عن الفتحة.

وذكر هنا أن الأفعال الخمسة إذا جُزِمَتْ يجازم تكون علامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون وقد تقدم تمثيله. ومن الناصب والجازم قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ

---

(١) الأولى أن يقول: ألف اثنين أو واو جمع؛ لأن ألف الاثنين قد تكون علامة نحو "يقومان الزيدان" وقد تكون ضميراً نحو "الزيدان يقومان". وكذلك واو الجماعة نحو "يقومون الزيدون" و"الزيدون يقومون". والفرق بين العلامة والضمير أن الأول حرف والثاني اسم، فالتعبير بألف الاثنين وواو الجماعة أعم من التعبير بضمير التثنية وضمير الجمع.

ينظر: الأشموني مع حاشية الصبان ٩٧/١، الهمع ١٧٥/١.

(٢) قوله: "و"لم ينصرا" ساقط من الأصل، وس.

(٣) قوله: "و"لم ينصروا" ساقط من الأصل، وس.

(٤) "بـ" لم ساقط من س.

تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا<sup>(١)</sup> فـ"لم" حرف نفي وجزم و"تفعلوا" فعل مضارع مجزوم بـ"لم" وعلامة جزمه حذف النون نيابةً عن السكون<sup>(٢)</sup> والواو فاعلٌ في محل رفع بالفعل.

و"لن" حرف نفي ونصب، و"تفعلوا" فعل مضارع منصوب بـ"لن" وعلامة نصبه حذف النون نيابةً عن الفتحة، والواو فاعلٌ في محل رفع بالفعل.

### تتمة

إذا اتصل بهذه الأفعال نون الوقاية جاز حذفها تخفيفاً، وإدغامها في نون الوقاية، والفك، وقرأ بالثلاثة ﴿تَأْمُرُونِي﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) البقرة ٢٤.

(٢) من قوله: "وقد تقدم تمثيله" إلى قوله: "نيابةً عن السكون" ساقط من ع.

(٣) الزمر ٦٤. وهي بتمامها ﴿قُلْ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾.

واختلف في قراءة "تأمروني"، فقرأ نافع وأبو جعفر بنون خفيفة على حذف إحدى النونين، ومذهب سيبويه أنها نون الرفع وهو المختار، وقيل نون الوقاية. وقرأ ابن عامر بنونين خفيفتين: مفتوحة فمكسورة على الأصل. وقرأ الباقون بنون مشددة بإدغام نون الرفع في نون الوقاية.

وحجة من قرأ بنون واحدة أنه حذف إحدى النونين لاجتماع المثلين. وحجة من أظهر النونين أنه أتى به على الأصل فلم يدغم فالأولى للرفع والثانية للوقاية. وحجة من شدد أنه أدغم النونين لاجتماع المثلين.

وينظر: السبعة ٥٦٣، والمبسوط ٣٨٥، والكشف عن وجوه القراءات العشر ٢/٢٤٠، وغيث النفع ٣٣٩، والنشر في القراء العشر ٢/٣٦٣، والإتحاف ٢/٤٣١.

وقد تحذف النون مع عدم الناصب والجازم كقوله<sup>(١)</sup>:

[٣] أَيْتُ أَبْكِي<sup>(٢)</sup> وَتَبَيْتِي تَذُلْكِي

[ ١٥ ]

وَجْهَكَ بِالْغَنَرِ وَالْمَسْكِ الذُّكِي<sup>(٣)</sup>

فحذف النون من "تبيتي".

ولما فرغ من معرفة علامات الإعراب على سبيل التفصيل شرع في معرفتها على سبيل الإجمال مترجماً لذلك بفصل تمريناً للمبتدئ فقال:

**فصل: والمعربات قسمان** أي جميع ما تقدم من أول باب علامات الإعراب إلى هنا قسمان: **قسم يُعْرَبُ بالحركات الثلاث** على الأصل وهي: الضمة، والفتحة، والكسرة أو بالسكون.

**وقسم يعرب بالحروف الأربعة** نيابةً عن الحركات على خلاف<sup>(٤)</sup> الأصل وهي: الواو، والألف، والياء، والنون، أو بالحذف.

ثم بدأ بالذي يعرب بالحركات لأنه الأصل فقال: **فالذي يُعْرَبُ بالحركات أي إجمالاً أربعة أنواع ثلاثة من الأسماء ونوع من الأفعال**. فأنواع الأسماء الثلاثة: الاسم المفرد سواء كان لمذكر كـ "جاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد"، أم

---

(١) لم أعثر على قائله.

(٢) في س "أسري".

(٣) هذان بيتان من مشطور الرجز. والشاهد فيه قوله: "تبيتي- تذلكي" حيث حذف نون الرفع من الفعلين ولم يسبقهما ناصب ولا جازم ولو جاء بها على الأصل لقال: "تبيتين- تذلكين".

ينظر: الخصائص ٣٨٨/١، والمحتسب ٢٢/٢، وشواهد التوضيح ٢٣٠، وتعليق الفرائد ١٦٦/١، والهمع ١٧٦/١، والأشباه والنظائر ٨٢/١ و ٥٩/٣ وروى فيه "أسري" بدل "أبكي"، والتصريح ١١١/١، والخزانة ٣٣٩/٨.

(٤) في ع "حذف" بدل "خلاف".

لمؤنث كـ"جاءت هند، ورأيت هنداً، ومررت بهندٍ"، فـ"زيد" وـ"هند" فاعل في الأول<sup>(١)</sup> مرفوع بـ"جاء"<sup>(٢)</sup> وعلامة رفعه الضمة، وفي الثاني مفعول به منصوب بـ"رأيت" وعلامة نصبه الفتحة، وفي الثالث مخفوض بالباء وعلامة خفضه الكسرة. وجمع التكسير سواءً كان لمذكر كـ"جاء الزيود، ورأيت الزيودَ ومررت بالزيودِ" أو لمؤنث كـ"جاءت<sup>(٣)</sup> الهنودُ، ورأيت الهنودَ، ومررت بالهنودِ" فـ"الزيود والهنود" فاعل في الأول مرفوع بـ"جاء" وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، وفي الثاني مفعول به منصوب بـ"رأى" وعلامة نصبه الفتحة، وفي الثالث مخفوض بالباء وعلامة خفضه الكسرة.

وفي<sup>(٤)</sup> جمع المؤنث السالم كـ"جاءت الهنداتُ، ورأيت الهنداتِ، ومررت بالهنداتِ". فـ"الهندات" فاعل في الأول مرفوع بـ"جاء" وعلامة رفعه الضمة والتاء علامة التأنيث، وفي الثاني مفعول به منصوب بـ"رأى" وعلامة نصبه الكسرة نيابةً عن الفتحة، وفي الثالث مخفوض بالباء وعلامة خفضه الكسرة.

ثم شرع في نوع الأفعال فقال: والفعلُ المضارعُ الذي لم يتصلْ بآخره شيءٌ يوجبُ بناءً، وهو<sup>(٥)</sup> نون الإناث ونون التوكيد كـ"يضربُ" و"لن يضربَ". وكلُّها أي مجموعُ هذه الأنواع الأربعة، لا جميعها لتخلف بعض الأحكام في

(١) أي في المثال الأول.

(٢) "جاء" ساقط من ع.

(٣) في س "جاء".

(٤) "في" ساقط من س.

(٥) أي الموجب للبناء.

بعضها<sup>(١)</sup> تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ تقول في الاسم المفرد "جاء زيد وهند"، وفي جمع التكسير "جاء الزيود"، وفي جمع المؤنث السالم "جاءت الهندات"، وفي الفعل "يضرب" وتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ تقول في الاسم المفرد: "رأيت زيداً وهنداً"، وفي جمع التكسير "رأيت زيوداً وهنوداً" وفي الفعل "لن يضرب". وتُخَفَضُ بِالْكَسْرِ تقول في الاسم المفرد: "مررت بزيد وهند"، وفي جمع التكسير "مررت بالزيود"، وفي جمع المؤنث السالم "مررت بالمؤمنات". وتُجْزَمُ بِالسَّكُونِ نحو "لم يضرب".

هذا الإعراب المذكور هو الأصل، وخَرَجَ عن ذلك الأصل ثلاثة أشياء:

الأول: جمع المؤنث السالم فإنه ينصب بالكسرة كـ "رأيت الهندات" فـ "رأيت" فعل وفاعل و"الهندات" مفعول به منصوب بـ "رأى" وعلامة نصبه الكسرة نيابةً عن الفتحة على خلاف الأصل، وكان الأصل أن يكون علامة النصب فيه<sup>(٢)</sup> الفتحة.

والثاني: الاسم الذي لا ينصرف فإنه يخفض بالفتحة كـ "مررت بأحمد

ومساجد" / فكل منهما مخفوض بالفتحة على خلاف الأصل وكان حقه أن يُخَفَضَ [ ١٦ ] بالكسرة.

والفعل المضارع المعتل الآخر<sup>(٣)</sup> فإنه<sup>(٤)</sup> يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ نحو "لم يغز، ولم يخش، ولم يرم" على خلاف الأصل وكان حقه أن يجزم بالسكون.

---

(١) فالنصب بالفتحة لا يدخل جمع المؤنث السالم فإنه ينصب بالكسرة نيابةً عن الفتحة.

والخفض من خصائص الأسماء، فلا يدخل الفعل.

والجزم مختص بالفعل، فلا يدخل الأسماء.

(٢) من قوله: "على خلاف الأصل" إلى قوله: "الفتحة" ساقط من ع.

(٣) هذا هو الثالث.

(٤) "فإنه" ساقط من س.

ولمَّا فرغ من بيان الأنواع الأربعة التي تعرب بالحركات على الأصل شرع في بيان الأنواع الأربعة التي تعرب بالحروف على خلاف الأصل فقال:  
والذي يُعربُ بالحروفِ أربعةُ أنواعٍ: ثلاثةٌ من الأسماء ونوعٌ واحدٌ من الأفعال على قياس ما مرَّ<sup>(١)</sup>.

فأنواع الأسماء الثلاثة: الشَّيْءُ نحو "الزَّيدان". وجمعُ المذكرِ السالمِ نحو "الزَّيِّدون"، والأسماءُ الخمسةُ المتقدم ذكرها وهي: "أَبوك" و"أَخوك" و"حَموك" و"فوك" و"ذو مال".

ونوع الأفعال الأفعالُ الخمسةُ وهي يَفْعَلَانِ بالياءِ المثناة تحت وَتَفْعَلَانِ بالمشاة فوق وَيَفْعَلُونَ بالمشاة تحت وَتَفْعَلُونَ بالمشاة فوق وَتَفْعَلِينَ بالمشاة فوق لا غير<sup>(٢)</sup>.  
فأما الشَّيْءُ -بمعنى الشَّيْءِ إقامةً للمصدر مقام اسم المفعول- فترْفَعُ بالألفِ كـ"قام الزَّيدان" فـ"الزَّيدان" فاعل مرفوع بـ"قام" وعلامة رفعه الألفُ نيابةً عن الضمة.

وتُنصب وتُخفض بالياءِ مثالُ نصبه<sup>(٣)</sup> بالياءِ "رَأَيْتَ الزَّيِّدين" فـ"الزَّيِّدين"<sup>(٤)</sup> منصوب بـ"رَأَى" وعلامة نصبه الياء<sup>(٥)</sup> المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابةً عن

---

(١) وهو أن ما يعرب بالحركات أربعة أنواع: ثلاثة من الأسماء، ونوع من الأفعال، وكذلك الذي يعرب بالحروف أربعة أنواع ثلاثة من الأسماء وواحد من الأفعال.

(٢) من قوله: "ويفعلون" إلى قوله: "فوق" ساقط من ع.

(٣) في ع "نصبها".

(٤) في ع "فالزَّيِّدين مفعول به".

(٥) من قوله: "رَأَيْتَ الزَّيِّدين" إلى قوله: "الياء" ساقط من متن الأصل، وموجود في هامشه، وساقط من س.



الفتحة. ومثال خفضه<sup>(١)</sup> بالياء "مررت بالزَيْدَيْنِ" فـ"الزَيْدَيْنِ" مخفوض بالياء الموحدة وعلامة خفضه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابةً عن الكسرة.

وأما جمعُ المذكرِ السالم فيرفعُ بالواوِ كـ"قام الزيدون"، فـ"الزيدون" فاعل مرفوع بـ"قام" وعلامة رفعه الواو نيابةً عن الضمة. ويُنصبُ ويُخفضُ بالياء المكسورِ ما قبلها المفتوح ما بعدها. مثال نصبه بالياء "رأيت الزَيْدَيْنِ" فـ"الزَيْدَيْنِ" مفعول منصوب بـ"رأى" وعلامة نصبه الياء نيابةً عن الفتحة.

ومثال خفضه بالياء "مررت بالزَيْدَيْنِ" فـ"الزَيْدَيْنِ" مخفوض بالياء وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابةً عن الكسرة.

وأما الأسماءُ الخمسةُ فترفعُ بالواوِ كـ"جاء أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مالٍ". فـ"أبوك" فاعل مرفوع بـ"جاء"<sup>(٢)</sup> وما بعده معطوف عليه، مشارك له في رفعه بـ"جاء"<sup>(٣)</sup>، وعلامة الرفع في كل واحد الواو نيابةً عن الضمة. والكاف في الأربعة<sup>(٤)</sup> مجرورة بالمضاف.

وتُنصبُ بالألفِ كـ"رأيت أباك، وأخاك، وحماك، وفاك، وذو مالٍ". فـ"أباك" مفعول به منصوب بـ"رأى" الذي رفع الفاعل، وما بعده معطوف عليه مشارك له في نصبه بـ"رأى" وعلامة النصب في كل واحد الألف نيابةً عن الفتحة. والكاف في الأربعة<sup>(٥)</sup> مخفوضة بالمضاف.

---

(١) في ع "خفضها".

(٢) قوله: "مرفوع بجاء" ساقط من ع.

(٣) من قوله: "وما بعده" إلى قوله: "بجاء" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه، وساقط من س.

(٤) في الأصل، وس "الخمس" والصحيح الأربعة كما في ع.

(٥) في الأصل، وس "الخمس".

وَتُخَفِّضُ بِالْيَاءِ كـ "مررت بأبيك، وأخيك، وحميك، وفيك، وذئ مال".  
 فـ "أبيك" مخفوضٌ بالياء الموحدة، وما بعده معطوفٌ عليه مشاركٌ له في خفضه  
 بالياء، وعلامة الخفض في كل واحدٍ الياء نيابةً عن الكسرة، والكاف في  
 الأربعة<sup>(١)</sup> في محل خفضٍ بالمضاف. وتقدم التنبيه على شروطٍ إعرابٍ<sup>(٢)</sup> الأسماءِ  
 الخمسة بالحروف<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ الْمُتَقَدِّمُ ذَكَرَهَا فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ كـ "يضربان، وتضربان،  
 ويضربون، وتضربون، وتضربين". فهذه الأفعال الخمسة مرفوعةٌ بالتجرُّدِ وعلامةُ  
 رفعها ثبوت النون نيابةً عن الضمة.

والضماير في الأفعال الخمسة التي<sup>(٤)</sup> هي / الألفُ والواوُ والياءُ فاعلٌ مرفوعٌ [ ١٧ ]  
 بالأفعال الخمسة.

وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا أَي النونُ مثلاً نصبها بحذف النون "لَنْ يَضْرِبَا، ولن  
 تضربا، ولن يضربوا، ولن تضربوا، ولن تضربي". فهذه الأفعال الخمسة منصوبةٌ  
 بـ "لن" وعلامةُ نصبها حذفُ النون نيابةً عن الفتحة، وألفُ التثنية، وواوُ الجماعة  
 وياءُ المخاطبة فاعلٌ مرفوعٌ<sup>(٥)</sup> بالأفعال الخمسة.

ومثال جزمها بحذف النون "لَمْ يَضْرِبَا، ولم تضربا، ولم يضربوا، ولم تضربوا،  
 ولم تضربي". فهذه الأفعال الخمسة مجزومة بـ "لم" وعلامةُ جزمها حذفُ النون نيابةً

(١) في الأصل، وس "الخمس".

(٢) كلمة "إعراب" ساقطة من ع.

(٣) ينظر ما سبق صفحة ١٤٨.

(٤) "التي" ساقط س.

(٥) الأولى أن يقول: "في محل رفع".

عن السكون.

والضمانر الثلاثة التي هي الألف، والواو، والياء فاعلٌ في محل رفع بالأفعال الخمسة.

وضابطُ الأفعال الخمسة: كل فعل مضارع<sup>(١)</sup> اتصل به ضمير تشية، أو ضمير جمع<sup>(٢)</sup>، أو ضمير المؤنثة المخاطبة، كما مثلنا. ومن أرادَ بسط الكلام على ذلك أكثر من ذلك<sup>(٣)</sup> فليراجع شرح القطر<sup>(٤)</sup> أو غيره من المطبوعات.

## تتمة

حاصلُ علامات الإعراب عشرةُ أشياء: الحركاتُ الثلاثُ، والسكونُ، والأحرفُ الثلاثُ، وحذفُها للجازمِ، والنونُ، وحذفُها للنَّاصِبِ<sup>(٥)</sup> والجَازِمِ.

---

(١) كلمة "مضارع" ساقطة من ع.

(٢) ينظر ما سبق صفحة ١٦٥.

(٣) "من ذلك" ساقط من الأصل.

(٤) ينظر: شرح القطر للشريبي ٢٢٠/١-٢٢١.

(٥) في ع "لنصب".

ولمّا فرغ من بيانِ علامات الإعراب في الأنواعِ المعربات وكان من جملةِها  
الفعلُ المضارعُ انجرَّ كلامُه إلى بيانِ المعربِ والمبنيِّ من الأفعالِ مُترجِماً لذلك يبابُ  
فقال:

باب  
الأفعال

## بَابُ الْأَفْعَالِ أَيِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ.

الْأَفْعَالُ جَمْعُ فِعْلٍ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ<sup>(١)</sup> لَا رَابِعَ لَهَا.

(١) هذا على رأيِ البصريين. يقول سيبويه: ((وأما الفعلُ فأشلق أخذت من لفظِ أحداثِ الأسماء، وبنيت لما  
مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع)) اهـ. الكتاب ١٢/١.

ويقول المبرد: ((فالأفعال ثلاثة أصناف: منها هذا المضارعُ الذي ذكرناه، و"فَعَلَّ" وما كان في معناه لما  
مضى، وقولك "أَفْعَلْ" في الأمر)) اهـ. المقتضب ٢/٢.

وعلى رأيِ الكوفيين والأخفش الأفعالُ قسمان: ماضٍ ومضارعٌ، وجعلوا الأمرَ مقتطعاً من المضارعِ  
فأصل "قُمَ" "لِتَقُمْ" فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة. قال ابن هشام في المغني  
٢٢٧/١: ((ويقولهم أقول؛ لأن الأمر معنى من المعاني فحقه أن يؤدي بالحرف ولأنه أخو النهي، ولم يُدَلَّ  
عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمانِ المحصل، وكونه أمراً أو خيراً خارجاً عن  
مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرٍ قَرِيبٍ كَيْ لِتَقْضِيَ حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ)) اهـ.

وينظر في ذلك/ الإنصاف ٥، ٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٦٨/٢، مغني اللبيب ٢٢٧/١، تعليق  
الفرائد ٩٢/١، التصريح ٤٤/١، الأشموني ٥٨/١-٥٩، الهمع ١٥/١.

وهذا الرأي وجيهٌ عندي؛ لأن التقسيمَ لا بد أن يبنى على أساس واحد فإما أن يكون التقسيم باعتبار  
الزمن أو أن يكون باعتبار المعنى.

فبالاعتبار الأول ينقسم إلى ماضٍ وحال ومستقبل لا أمر.

وبالاعتبار الثاني ينقسم إلى خبر وطلب.

والاعتبار الأول مكتمل في تقسيم الكوفيين: فالماضي والمضارع استوفيا هذه الأزمنة الثلاثة.

وأما البصريون فقسّموا تارةً باعتبار الزمن وتارةً باعتبار المعنى.

ولو كان هناك فعلٌ أمرٌ للزم أن يكون هناك فعلٌ نهْي.

فإن أجيب بكثرة استعمالِ الأمر، فذلك مسوغٌ لحذف لام الأمر من المضارع، فنعودُ به إلى أصله  
وهو أنه مقتطع من المضارع.

الأول ماضٍ وهو: ما دلّ وضعاً على حدثٍ وزمانٍ انقضى.  
وَيُمَيِّزُ عن قَسِيمِيهِ بَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ الدَّالَّةِ عَلَى تَأْنِيثِ فَاعِلِهِ كـ "قَامَ" و "قَعَدَ"  
و "خَرَجَ" فتقول: "قَامَتْ هِنْدٌ، وَقَعَدَتْ، وَخَرَجَتْ".  
وخرجَ بالسَّاكِنَةِ المتحرّكةُ فإنها تدخل على الاسم كـ "قائمة" وعلى الحرف  
كـ "رُبَّتْ" و "ثُمَّتْ" إلا أن حركتها في الاسم حركة إعراب، وفي الحرف حركة  
بناء، وقد تكون في الاسم حركة بناءٍ نحو "لا حولَ ولا قوةَ".  
وخرج بالدالة على تأنيث فاعله قولهم: "رُبَّتْ" و "ثُمَّتْ" بالسكون على قلة  
حيث دخلت على الحرف لأنها إنما دلت على تأنيث اللفظ لا على تأنيث  
الفاعل<sup>(١)</sup>.

وقد مرت الإشارة إلى بعض ذلك<sup>(٢)</sup>. وقصدي في هذا الشرح إيضاحُ العبارة  
ولو مع التكرار لينتفع به المبتدئ وغيره إن شاء الله تعالى.  
والثاني: مُضَارِعٌ أي مُشَابِهٌ، وهو ما دلّ وضعاً على حدثٍ وزمانٍ غير منقضى،  
حاضراً كان أو مستقبلاً.

سُمِّيَ مضارعاً من المضارعة، وهي المشابهة للاسم<sup>(٣)</sup>، وأحسن ما قيل في وجه

(١) التصريح ٤٠/١.

(٢) ينظر ما سبق صفحة ١٢٨.

(٣) ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية (٢٥) أن أوجه الشبه بين المضارع والاسم من خمسة وجوه:  
الأول: أنه يكون شائعاً فيتخصص كما أن الاسم كذلك نحو: "يقوم" فإنه يصلح للحال  
والاستقبال، فإذا أدخلت السين اختص بالاستقبال، كما أن رجل يصلح لجميع الرجال فإذا  
أدخلت "أل" اختص برجل معين.

الثاني: أنه يدخل عليه لام الابتداء كما يدخل على الاسم فتقول: "إن زيداً يقوم" كما تقول: "إن  
زيداً لقائم". وأما الأمر والماضي فلا تدخلهما اللام لبعدهما عن شبه الاسم.

الشبه أنَّ كلاً منهما يطرأ عليه بعد التركيب معانٍ مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة<sup>(١)</sup>، لكنَّ الاسم أشدَّ احتياجاً إلى الإعراب من المضارع؛ لأنَّ المضارع يميَّز معانيه غير<sup>(٢)</sup> الإعراب<sup>(٣)</sup> بخلاف الاسم، فلهذا كان الإعراب في الاسم أصلاً وفي المضارع فرعاً<sup>(٤)</sup>.

الثالث: أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة كالعين: للباصرة، وعين الماء.

الرابع: أنه يكون صفة كما يكون الاسم كذلك فنقول: "مررت برجل يضرب" كما تقول: "مررت برجل ضارب".

الخامس: أنه مشابه للاسم في الحركات والسكنات فـ "يَضْرِبُ" على وزن "ضَارِبٌ".  
(١) كقولك: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، فإنه يحتمل النهي عن كل واحدٍ من الفعلين مطلقاً، ويحتمل النهي عن الجمع بينهما ويحتمل النهي عن الأول دون الثاني.

فهذه معانٍ مختلفة، ولو ترك الإعراب لحصل لبس. ويندفع اللبس بالإعراب:  
فبحزم الفعلين معاً يكون المعنى النهي عنهما، وبحزم الأول ونصب الثاني يكون المعنى النهي عن الجمع بينهما، وبحزم الأول ورفع الثاني يكون المعنى النهي عن الأول خاصة. تعليق الفرائد ١٢٥/١.

(٢) في ع "لغير".

(٣) كما إذا قلت: "لا يكن منك أكل سمك ولا شرب لبن"، فيكون نهياً عن الجميع.  
و"لا تأكل السمك شارباً اللبن" نهياً عن الجمع، و"لا يكن منك أكل سمك ولك شرب اللبن" فيكون نهياً عن الأول فقط. ينظر: تعليق الفرائد ١٢٦/١، الأشموني ٦٠/١.

(٤) هذا عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن إعراب المضارع بالأصالة لا للمشابهة، وذلك لأنه يتوارد عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى الإعراب لبيان ذلك الحرف المشترك نحو: "لا تضرب" فالرفع يدل على أن "لا" للنفي، والجزم يدل على أن "لا" للنهي.  
الرضي ٢٢٦/٢ و٢٢٧.

وينظر في هذا المسألة: التبيين ١٥٣، أسرار العربية ٢٤، والهمع ٤٤/١.

وَيَمَيِّزُ عَنْ قَسِيمِيهِ بِدخول "لم" <sup>(١)</sup> عليه، قال تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ <sup>(٢)</sup>.

الثالث أَفَرُّ وهو مستقبل أبداً؛ إذ المقصود منه حصول ما ليس بحاصل.

وَيَمَيِّزُ عَنْ قَسِيمِيهِ بِدلالته على الطلب بنفسه نحو "قُم"، فخرج نحو "لا تضرب"

فإن الدلالة على/ الطلب - وإن فهمت منه - فهي بواسطة حرف النهي الذي هو [ ١٨ ] طلب الترك.

ولا بد مع ذلك من قبول ياء المخاطبة وهي اسمٌ مضمراً عند سيبويه <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>، قال

(١) اقتصر على "لم"؛ لأنها أنفع علامات المضارع، ولذا اقتصر عليها ابن مالك في النظم بقوله:

فعل مضارع يلي "لم" كـ "يشم" .....

ينظر: التصريح ٤٤/١.

(٢) الإخلاص ٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٢١٣/٤. وقال الأخفش والمازني: هي حرف تانيث فهي كطاء التانيث في "قامت"، والفاعل ضمير مستتر في الفعل.

وشبهة المازني: أن الضمير لما استكن في "فَعَلَ" و"فَعَلَتْ" استكن في التثنية والجمع وجيء بالعلامات للفرق، كما جيء بالتاء في فَعَلَتْ للفرق.

وشبهة الأخفش: أن فاعل المضارع المفرد لا يَبْرُزُ بل يَفْرَقُ بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث.

ورُدَّ ذلك بأنها لو كانت حرفاً لثبتت الياء في التثنية كطاء التانيث، ولما التزمت كما أن تاء التانيث لم تلتزم كما في نحو قول الأعشى:

فَبِمَا تَرَيْنِي وَلِيٍّ لِمَّةً      فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

فترك التاء في "أودى" ولو أتى بها لقال: أودت.

ينظر: الجنى الداني ١٨١، المغني ٣٧٣/٢، تعليق الفرائد ٣٠/٢، الهمع ١٩٥/١.

(٤) سيبويه هو إمام النحويين، أبو بشر ويقال أبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر. أخذ النحو عن الخليل ولازمه، وعيسى بن عمر، ويونس وأخذ اللغة عن أبي الخطاب الأخفش، صنف كتابه المشهور في النحو باسم "الكتاب" ويُعدّ هذا الكتاب العمدة في النحو. توفي سنة ثمانين ومائة للهجرة.

=

الله تعالى: ﴿فَكُلِّي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾<sup>(١)</sup>، أو نون التوكيد نحو "أَقْبَلَنَّ"، فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل الياء أو النون<sup>(٢)</sup> نحو "صَة" بمعنى اسكت فهي اسم فعل لا فعل أمر، أو قَبِلَتْ ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب نحو "أنت تقومين، وتقعدين" فهي فعل مضارع وليست فعل أمر.

فهذه حقيقة الأفعال الثلاثة، وأما أحكامها فالماضي مَفْتُوحُ الْآخِرِ أَبَدًا ثلاثياً كان كـ "ضَرَبَ"، أو رباعياً كـ "دَخَرَجَ"، أو خماسياً كـ "انْطَلَقَ"، أو سداسياً كـ "اسْتَخْرَجَ"، ولا يزيد على ذلك. وإنما بني على حركةٍ لمشابهة المضارع في الجملة<sup>(٣)</sup>، وَلِثَقَلِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ وَثَقُلَ الْفِعْلُ عَدَلُوا إِلَى الْفَتْحِ لَخَفْتِهِ، إِذَا كَانَ مَعَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ فَيُضَمُّ آخِرُهُ ضَمَّةً بِنَاءٍ كـ "ضَرَبُوا" لمناسبة الواو فهي عارضة، أو كان مع الضمير المرفوع المتحرك فَيُسَكَّنُ آخِرُهُ تَسْكِينًا بِنَاءٍ كـ "ضَرَبَتْ" بثلاث التاء.

ينظر في أخباره: مراتب النحويين ١٠٦، بغية الوعاة ٢/٢٢٩، مسالك الأبصار ٤/٢٧٧، إنباه الرواة ٢/٣٤٦، إشارة التعيين ٢٤٢.

(١) مريم ٢٦.

(٢) في س "ولا النون".

(٣) المضارع لما شابه الاسم مشابهة تامة استحق الإعراب. والماضي لما شابه الاسم مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة ومن شبهه بالاسم أنه يقع موقعه نحو "مررت برجل ضرب" أي "ضارب"، كما أنه يقع موقع المضارع فبناؤه على الحركة لأنه ضارع المضارع في بعض المواضع نحو: "إِنْ قَامَ قُمْتُ" فإنه واقع موقع "إِنْ تَقُمْ" ونحو: "مررت برجلٍ ضَرَبَ" كما تقول "مررت برجل يضرب" وأما المبني على السكون فلما لم يكن مضارعاً للاسم ولا مضارعاً للمضارع ترك على سكون؛ لأن أصل الأفعال السكون.

ينظر: الأصول ٢/١٤٥، شرح الكافية للرضي ٢/٢٢٥.



ومن الفعل الماضي نحو "نعم" و"بئس" <sup>(١)</sup> و"عسى" <sup>(٢)</sup> و"ليس" <sup>(٣)</sup> لقبولها التاء المذكورة تقول "نعمت" و"بئست" و"عست" و"ليست".

وأما الأمر فهو مجزومٌ أبداً وهو مبنيٌّ على الأصحَّ عند جمهور البصريين <sup>(٤)</sup>،

(١) نعم وبئس فعلان ماضيان على رأي البصريين والكسائي، واستدلوا بأدلة، منها: اتصال الضمير بها نحو "نعماً رجلين" و"نعموا رجالاً" كما قالوا: "قاما وقاموا". واستدلوا باتصال تاء التانيث الساكنة بهما كما تتصل بالأفعال نحو "نعمت المرأة وبئست الجارية". واستدلوا أيضاً بأنهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية، ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علة.

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن "نعم" و"بئس" اسمان مبتدآن لدخول حرف الجر عليهما في قول العرب: "ما زيد بنعم الرجل" وقولهم "نعم السير على بئس العير" فدخول حرف الجر وهو من خصائص الأسماء دليل على اسميتهما، واستدلوا بقول العرب: "يا نعم المولى ويا نعم النصير" لأن النداء من خصائص الأسماء، واستدلوا بأنه لا يحسن اقتران الزمان بهما فلا يجوز "نعم الرجل أمس"، وأنهما لا يتصرفان فلو كانا فعلين لتصرفا؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، واستدلوا بقول العرب: "نُعِمَّ الرجل زيد" فليس في أمثلة الأفعال شيء على وزن "فُعِلَ".

ينظر في هذه المسألة: الأمالي الشجرية ١٤٧/٢، الإنصاف ٩٧/١، أسرار العريية ٩٦، التبيين ٢٧٤، شرح المفصل ١٢٧/٧، ائتلاف النصرة ١١٥، الجمع ٢٦/٥.

(٢) ذهب ابن السراج وثعلب إلى أن "عسى" حرف، قال ابن الأنباري في أسرار العريية ١٢٦: ((وهو قول شاذ لا يعرج عليه)) اهـ.

وينظر: الجنى الداني ٤٦١، ومغني اللبيب ١٥٠/١.

(٣) على رأي سيويه ينظر كتابه ١٤٧، ٥٧/١ وابن السراج ينظر: الأصول ٨٢/١، وذهب الفارسي وابن شقير إلى أن "ليس" حرف؛ لأنها لفظ يدل على معنى في غيره كـ "من" و"إلى" و"لا" و"ما". ينظر: المسائل الخليليات ٢١٠. والتبيين ٣٠٨، وشرح المفصل ١١١/٧، والجنى الداني ٤٩٤، والتصريح ٤٠/١.

(٤) ينظر: الكتاب ١٧/١، المقتضب ١٣١/٢ و٨١/٤.

وأما الكوفيون والأخفش فذهبوا إلى أن فعل الأمر معرب، وإعراجه الجزم؛ لأنه مقتطع من المضارع فأصل "قُم" "لِتَقُمْ" ولكثرة الاستعمال حذفت اللام مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف. راجع صفحة ١٧٥.

=

وبناؤه على ما يجزم به مضارعه، فإن كان صحيح الآخر فعلى السكون كـ"اضْرِبْ"  
و"انْطَلِقْ" و"اسْتَخْرِجْ" فإن مضارعه يجزم بالسكون نحو "لم يضْرِبْ"<sup>(١)</sup> و"لم ينْطَلِقْ"  
و"لم يستْخْرِجْ"<sup>(٢)</sup>.

وإن كان معتلاً<sup>(٣)</sup> الآخر<sup>(٤)</sup> فعلى<sup>(٥)</sup> حذف حرف<sup>(٦)</sup> العلة كـ"أَغْزُ" و"اخْشَ"  
و"ارْمِ" فإن مضارعه يجزم بحذف آخره نحو: "لم يَغْزُ" و"لم يَخْشَ" و"لم يَرْمِ".  
وإن اتصل به ألف اثنين، أو واو جماعة، أو ياء مخاطبة نحو: "قَوْمًا" و"قوموا"  
و"قومي" فبناؤه على حذف النون من آخره، فإن مضارعه يجزم بحذف النون نحو  
"لم تضربا" و"لم تضربوا" و"لم تضربي".

ومن فعل الأمر "هات"<sup>(٧)</sup> بكسر التاء ما لم يتصل به ضمير جماعة الذكور

---

وتنظر هذه المسألة في المصادر التالية: أعجب العجب ٣٣، والإنصاف ٥٢٤/٢، وأسرار العربية  
٣١٧، وشرح المفصل ٦١/٧، والمغني ٢٢٧/١، وتعليق الفرائد ٩٢/١، والتصريح ٥٥/١، والجمع  
٢٦/١، والأشباه والنظائر ٣٢٤/٣.

- (١) من قوله: "فإن مضارعه" إلى قوله: "لم يضرب" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه.  
(٢) قوله: "و لم ينطلق و لم يستخرج" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه.  
(٣) في ع "معتلاً".  
(٤) كلمة "الآخر" ساقطة من ع. وفي س، وع زيد بعدها "وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء  
فبناؤه على".  
(٥) "فعلى" ساقط من ع.  
(٦) في ع "حذف آخره وهو حرف...".  
(٧) يرى الزخشري وجماعة من النحويين أن "هات" و"تعال" من أسماء الأفعال فـ"هات" بمعنى: ناول،  
و"تعال" بمعنى: أقبل، والصحيح أنهما فعلا أمر لدالتهما على الطلب وقبول ياء المخاطبة.  
ينظر: المفصل ١٨٤، وشرح القطر لابن هشام ٣٤-٣٥، والتصريح ٤١/١.

فَتَضُمُّ<sup>(١)</sup>. ومنه<sup>(٢)</sup> "تعال" بفتح اللام في جميع أحواله<sup>(٣)</sup> لدلالتهما على الطلب وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة كـ"هاتي" و"تعالِي"<sup>(٤)</sup>.

فإن أمرت بهما مذكراً كان بناؤهما على حذف حرف العلة تقول: "هاتِ" و"تعالِ" كـ"ارمِ" و"اخشِ".

وإن أمرت بهما مؤنثاً كان بناؤهما على حذف النون تقول: "هاتي" و"تعالِي" كـ"ارمي" و"اخشي".

والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع المسماة بأحرف المضارعة وهي: الهمزة، والنون، والياء المثناة من تحت، والتاء المثناة من فوق. يجمعها حروف أنيت بمعنى: أدركت<sup>(٥)</sup> أو "نأيت" بمعنى: بعُدت<sup>(٦)</sup>، بشرط أن تكون الهمزة للمتكلم وحده، والنون للمتكلم ومن معه، أو للمعظم نفسه -ولو ادّعاءً- والياء للغائب المذكر مطلقاً، وجمع الغائبات، والتاء للمخاطب مطلقاً، أو للغائبة، أو للغائبتين نحو قولك: "أقوم" و"نقوم" و"يقوم" و"تقوم".

---

(١) ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة ١١١).  
(٢) "منه" ساقط من ع.

(٣) تقول: "تعالِ يا زيد" و"تعالِي يا هند" و"تعالِيا يا زيدان" و"تعالُوا يا زيدون" و"تعالَيْنِ يا هندات"، وأهل مكة يكسرون اللام فيقولون: "تعالِي" -بكسر اللام- للمرأة، وقد تُضَمُّ اللام في نحو "تعالُوا" وذلك على حذف اللام من "تعاليت" تخفيفاً فلما حذفت وقعت واو الجمع بعد اللام من "تعال" فضُمت فصار "تعالُوا" نحو "تقدمُوا".

ينظر: الكشف ٥٣٦/١، وشرح القطر ٣٥.

(٤) من قوله: "بفتح اللام" إلى قوله: "وتعالِي" ساقط من ع.

(٥) ينظر: اللسان: أني ١٦١/١.

(٦) ينظر: اللسان: نأى ٤٣١٤/٦.

فإن قيل: هذه الأحرف تدخل على الماضي نحو "أكرمت زيداً" و"تعلمت المسألة" و"نرجست" <sup>(١)</sup> الدواء" إذا جعلت فيه نرجساً و"يرنأت الشيب" إذا خضبت به باليرناء <sup>(٢)</sup> وهو الحناء <sup>(٣)</sup>، أجيب بأنك إذا قيدته بما ذكر <sup>(٤)</sup> لم ير ذلك <sup>(٥)</sup>.

## تنبيه

للمضارع حكمان: حكم باعتبار أوله وحكم باعتبار آخره. فالحكم الذي باعتبار أوله أنه يضم أوله وهو الحرف المفتوح به إن كان ماضيه رباعياً [١٩] كـ"يُذَخِّرُج" فإن ما ضيه "دحرج" ويُفتح في غيره سواء كان ثلاثياً كـ"يضرب" فإن ماضيه "ضرب" أم خماسياً كـ"ينطلق" فإن ماضيه "انطلق" أم سداسياً كـ"يستخرج" فإن ماضيه "استخرج".

والحكم الذي في آخره أنه يُسَكَّنُ آخره مع نون النسوة فإنه مبني معها على الأصح <sup>(٦)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ

(١) التَّرجِسُ: -بكسر النون وفتحها: من أنواع الرياحين وهو دخيل معرب. ينظر: المعرب للجواليقي ٦٠٦، اللسان: نرجس ٤٣٩٢/٦.

(٢) بفتح الياء وضمها وتشديد النون المفتوحة. ينظر: اللسان: يرناً ٤٩٥٦/٦.

(٣) ينظر: تاج العروس: يرناً ١٤٢/١.

(٤) أي إذا قيدت هذه الأحرف بالشرط السابق.

(٥) أي الاعتراض؛ لأنه يندفع بهذا الجواب.

(٦) وهو رأي سيبويه. ينظر: الكتاب ٢٠/١.

ونسب الدماميني في تعليق الفرائد ١٢٩/١، والسيوطي في الهمع ٥٥/١، إلى ابن مالك أنه قال في التسهيل: ((إن المتصل بنون الإناث مبني بلا خلاف))، ولكني لم أقف على هذا القول في مظانه. ونسب المرادي في توضيح المقاصد ٦٠/١، إلى ابن مالك في شرح الكافية أنه قال: ((وأما المتصل بنون الإناث فمبني بلا خلاف))، ولم أقف على هذا القول أيضاً في مظانه.

=

يَتَرَيَّصَنَّ<sup>(١)</sup> ويفتح آخره مع نون التوكيد المباشرة<sup>(٢)</sup> سواء كانت ثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنَّ﴾<sup>(٣)</sup>، أو خفيفة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾<sup>(٤)</sup>.

وعلة البناء عند القائلين به: الحمل على الماضي المتصل بها؛ لأنهما مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة، ونقصان شبهه بالاسم؛ لأن النون من خصائص الأفعال، وتركبه معها تركيب خمسة عشر؛ لأن الفاعل كالجزء من فعله.

وذهب ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة إلى أنه معرب معها تقديراً منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي. وعللوا ذلك بأنه قد استحق الإعراب فلا يعدم إلا لعدم موجبه، والموجب لإعرابه من الإبهام والاختصاص ودخول اللام باق.

ينظر في ذلك: شرح التسهيل ٣٩/١، النكت الحسان ٣٦، نتائج الفكر ١١٠، توضيح المقاصد ٦٠/١، تعليق الفرائد ١٣٠/١، التصريح ٥٦/١، الهمع ٥٥/١، الأشموني مع حاشية الصبان ٦٨/١.

(١) البقرة ٢٢٨.

(٢) في الفعل المضارع إذا اتصل به نون التوكيد ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: البناء مطلقاً، وهو مذهب الأخفش وأبي علي الفارسي والزجاج سواء اتصل به ألف الجمع أو واوه أو ياؤه نحو "هل يفعلان" و"هل تفعلن" و"هل تفعلن" أم لم تتصل. وذلك لضعف شبهه بالاسم لأن نون التوكيد من خصائص الأفعال فيرجع إلى أصله وهو البناء. ينظر: الإيضاح العضدي ٣٢٣/١، والارتشاف ٣٠٧/١، وتعليق الفرائد ١٢٨/١-١٢٩.

المذهب الثاني: الإعراب مطلقاً.

ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٢٨/٢، والارتشاف ٣٠٧/١، والهمع ١٥٦/١.

المذهب الثالث: التفصيل: بناؤه إن باشرت له تركيبه معها وتنزله منزلة صدر المركب من عجزه، وإعرابه إن فصلت منه بألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة لأن موجب البناء عند اتصال النون هو التركيب، وهو مفقود بحصول الحاجز. وعليه ابن مالك، وأبو حيان، والمرادي، والدماميني. ينظر: التسهيل ٢١٦، والنكت الحسان ٣٥، وتوضيح المقاصد ٥٩/١، وتعليق الفرائد ١٢٨/١.

(٣) يوسف ٣٢.

(٤) يوسف ٣٢، وكبت النون في المصحف ألفاً؛ لأنه يوقف عليها بالألف. ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨٤/٩.

ويعرب<sup>(١)</sup> المضارع فيما عدا ذلك كما أشار إليه المصنف بقوله: وهو مرفوع  
أبداً أي بالتجرد<sup>(٢)</sup> من الناصب والجازم نحو: "يقوم زيد" و"يخشى زيد" و"يرمي  
زيد" و"يدعو زيد"<sup>(٣)</sup>.

فهذه الأفعال الأربعة مرفوعة بالتجرد وعلامة رفعها ضمة<sup>(٤)</sup> [ظاهرة في  
الأولى<sup>(٥)</sup> ومقدرة في الباقي]<sup>(٦)</sup>.

ونحو "يضربان" و"تضربان" و"يضربون" و"تضربون" و"تضربين"، فهذه الأفعال

---

(١) في س "ويرفع".

(٢) اختلف في عامل الرفع في الفعل المضارع على أقوال:

أحدها: التجرد من الناصب والجازم، وعليه فالعامل معنوي، وهو رأي الفراء، واختاره ابن  
مالك، وهو ما مضى عليه المصنف.

ينظر: معاني القرآن ٥٣/١، والتسهيل ٢٢٨.

الثاني: وقوعه موقع الاسم، وعليه فالعامل معنوي، وهو مذهب سيويه وجمهور البصريين.

ينظر: الكتاب ١٠/٣، والمقتضب ٥/٢ و٨٠/٤ و٨٤.

الثالث: أنه ارتفع بحروف المضارعة، فيكون عامله لفظياً وهو رأي الكسائي.

ينظر: الإنصاف ٥٥٠/٢، وشرح الكافية ٢٣١/٢.

الرابع: أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب، وهو المضارعة وعليه ثعلب.

ينظر: الإنصاف ٥٥٠/٢، وشرح المفصل ١٢/٧.

وينظر في هذه المسألة المصادر التالية: النكت في تفسير كتاب سيويه ٦٩٦/١، والإنصاف

٥٥٠/٢، وشرح اللمع لابن الخباز ق ١١٠ أ، وأسرار العربية ٢٨، والتصريح ٢٢٩/٢، والهمع

٢٧٣/٢، والأشموني ٢٧٧/٣.

(٣) قوله: "ويدعو زيد" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه، وساقط من س.

(٤) في الأصل، وس "الضمة".

(٥) أي الجملة الأولى: "يقوم زيد".

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وس.

الخمسة مرفوعة بالتجرد وعلامة رفها ثبوت النون نيابةً عن الضمة ويستمر على رفعه حتى يدخل عليه ناصب فينصبه أو جازم فيجزمه.

ولمَّا فرغ من رفعه بالتجرد شرعَ في نصبه بالنواصبِ فقال:

فالنواصبُ للمضارعِ وفقاً وخلافاً عشرة<sup>(١)</sup> على ما هنا والمتفقُ عليها أربعة،  
والسنةُ الباقيةُ بعدها تنصبُ المضارعَ بإضمارِ "أن" بعدها. ولكنْ نسبَ المصنفُ  
النصبَ إليها تقريباً على المبتدئ<sup>(٢)</sup>.

ثم أشارَ إلى الأربعة المتفقِ عليها بقوله: وهيَ "أن"<sup>(٣)</sup> المفتوحةُ الهمزة، الساكنةُ  
النون.

وهي موصولٌ حرفيٌّ تُسبِّكُ مع منصوبها بمصدر فلذلك تُسمَّى مصدريةً، وتقعُ

(١) اتفق البصريون والكوفيون على أن الأربعة تنصب بنفسها وهي: "أن"، و"لن"، و"كي"، و"إذن".  
واختلفوا في الستة الباقية وهي: "حتى"، و"لام كي"، و"لام الجحود"، و"الفاء"، و"الواو"، و"أو".  
فذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة بنفسها أيضاً. وذهب البصريون إلى أنها ناصبة بإضمار "أن"  
بعدها. فالتواصب أربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين.

ينظر في ذلك: الكتاب ٥/٣-٦، والمقتضب ٦/٢، وابن يعيش ١٥/٧ و١٩، والإنصاف ٥٥٥/٢-  
٦٠٢، وكشف المشكل ٥٣٣/١، وشرح الجمل ١٤٠/٢، والتصريح ٢٢٩/٢، وأتسلاف النصرة  
١٥٤-١٥١.

(٢) في هامش الأصل: "أو أنه مشى على رأي الكوفيين".

(٣) ينظر في "أن" المصادر التالية: الكتاب ٣/١٥١ و١٦٢، والمقتضب ٤٨/١، رصف المباني ١١١،  
معاني الحروف ٧١، المغني ٢٦/١، الهمع ٨٨/٤.

في موضعين:

أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع على الابتداء كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

والثاني: بعد لفظ دال على معنى غير اليقين، فتكون في موضع رفع على الفاعلية كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وفي موضع نصب على المفعولية كقوله تعالى: ﴿فَارَدَتْ أَنْ أَعْيِيَهَا﴾<sup>(٣)</sup>، أو في موضع جر كقوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾<sup>(٤)</sup> ولأصالتها؛ لأنها أم الباب تنصب ظاهرة ومضمرة.

من أمثلة الأول قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾<sup>(٥)</sup>.

ومن أمثلة الثاني:

[٤] وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ<sup>(٦)</sup>

(١) البقرة ١٨٤.

(٢) الحديد ١٦.

(٣) الكهف ٧٩.

(٤) وردت هذه الآية في عدد من السور؛ وهي: البقرة ٢٥٤، وإبراهيم ٣١، والروم ٤٣، والشورى ٤٧.

(٥) ينظر: التصريح ٢/٢٣٢.

(٦) الشعراء ٨٢.

(٧) هذا بيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية بن أبي سفيان

رضي الله عنه. ينظر: شاعرات العرب ٣٩٦، وأعلام النساء ٥/١٣٦.

والشاهد في قوله: "وتقرر"، حيث نصب المضارع بـ"أن" مضمرة بعد الواو العاطفة على اسم صريح وهو "لبس". والشفوف: ثياب رفاق تصف البدن، واحدا شِفَفَ.

وهذا البيت من شواهد الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢/٢٧، والأصول ٢/١٥٠،



فـ"تقرّ" منصوب بـ"أن" مضمرة. وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على "لبس" والتقدير: ولبس عباءة وقرّة عيني.

وخرَجَ بالمصدرية: "أن" المفسرة<sup>(١)</sup>. وهي: المسبوقَةُ بِجُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ

والصاحبي ١١٨، وسر الصناعة ٢٧٣/١، والمغني ٣٦١/٢، ومعاني الحروف ٦٢، وشرح المفصل ٢٥/٧، والجنى الداني ١٥٧، وأوضح المسالك ١٩٢/٤، والإيضاح العضدي ٣١٢، وشرح ملحّة الإعراب للحريزي ٣٤٤، والأمالى الشجرية ٢٨٠/١، والتصريح ٢٤٤/٢، والخزانة ٥٠٣/٨.

وقد ورد هذا البيت برواية أخرى وهي "لبس عباءة" واستشهد به ابن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللغة ١١٢ على أن اللام تكون للتوكيد كما في "لبس".

(١) هذا عند البصريين. ينظر: الكتاب ١٦٢/٣، المقتضب ٤٩/١.

أما الكوفيون فلا يقولون بمجيء "أن" مفسرة. بل هي عندهم مصدرية. قال ابن هشام في المغني ٣١/١: ((وعن الكوفيين إنكار "أن" التفسيرية ألبتة، وهو عندي متجه؛ لأنه إذا قيل: "كُتِبَ إِلَيْهِ أَنْ قُمَ" لم يكن "قُمَ" نفس "كُتِبَ"، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: "هذا عسجد أي ذهب" ولهذا لو جئت بـ"أي" مكان "أن" في المثال لم تجده مقبولا في الطبع)) اهـ. ولـ"أن" إذا كانت تفسيرا خمسة شروط:

الأول: أن تسبق بجملة؛ لأن "أن" وما بعدها جملة مفسرة جملة قبلها وعليه فـ"أن" في قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَ دَعَوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (يونس ١٠) ليست مفسرة. وإنما مخففة من الثقيلة.

الثاني: أن تتأخر عنها جملة فلا يجوز "ذكرت عسجداً أن ذهباً" بل يتعين ذكر "أي" أو ترك حرف التفسير.

الثالث: أن يكون الفعل الذي تفسره فيه معنى القول دون حروفه كقوله تعالى: ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا﴾ (ص ١٦) فليس المراد بالانطلاق: المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام.

الرابع: أن لا يكون في الجملة السابقة أحرف القول، فلا يقال: "قلت له أن افعل"، خلافاً لابن عصفور.

الخامس: أن لا يدخل عليها جار فلو قلت: "كُتِبَ إِلَيْهِ بِأَنْ افعل" كانت مصدرية.

ينظر: شرح المفصل ١٤٢/٨، المغني ٣١/١.

حروفه؛ لأنها بمنزلة "أي" نحو<sup>(١)</sup>: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلَّ﴾<sup>(٢)</sup> أي: اصنع.  
والزائدة، وهي: التالية لـ "لَمَّا" التوقيتية<sup>(٣)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾<sup>(٤)</sup>.  
وخرج بها أشياء أخر ذكرتها في شرح القطر<sup>(٥)</sup> لا يحتملها هذا المختصر.  
والثاني لن<sup>(٦)</sup>، وهي حرف لنفي المستقبل، نحو ﴿لَنْ تَبْرَحَ﴾<sup>(٧)</sup> فـ"لن" حرف

(١) كلمة "نحو" ساقطة من ع.

(٢) المؤمنون ٢٧.

(٣) وهي التي وليها فعل ماض لفظاً ومعنى. وينظر: التسهيل ٢٤١، الجنى الداني ٥٩٤، المساعد ١٩٧/٣، التصريح ٢٣٣/٢.

(٤) يوسف ٩٦.

(٥) ينظر: مغيث النداء إلى شرح قطر الندى ٢٤٥/١-٢٤٦. قال: ((والواقعة بين الكاف ومجرورها نحو: ويوماً توافينا بوجهٍ مقسّمٍ كأن ظبية تعطو إلى وارق السّلم فيحسن جر "ظبية"، أي "كظبية". والواقعة بين القسم و"لو" نحو: "أقسم أن لو يأتيني زيد لأكرمه")) اهـ.

ويزاد على ذلك: الواقعة بعد "إذا" فهي زائدة كقول أوس بن حجر:

وأمهله حتى إذا أن كأنه معاضي يد من جمّة الماء غارف

ينظر: التصريح ٢٣٣/٢، الهمع ١٤٦/٤، المطالع السعيدة ٤٩/٢.

ويجوز إهمال "أن" حملاً على "ما" المصدرية، بجامع أن كلاً منهما حرف مصدري ثنائي. وهذا مذهب البصريين ومن ذلك قراءة ابن محيصن: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ ينظر: الشواذ ١٤، والبحر ٢١٣/٢. وكقول الشاعر:

أن تقرأن على أسماء ويحكماً مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة. ينظر: المغني ٣٠/١، أوضح المسالك ١٥٦/٤، الإنصاف ٥٦٣/٢، شرح المفصل ١٥/٧ و١٤٣/٨، توضيح المقاصد ١٨٦/٤، التصريح ٢٣٢/٢.

(٦) ينظر في "لن": الكتاب ٥/٣، معاني الحروف ١٠٠، ابن يعيش ١١١/٨، المغني ٨٤/١، كشف المشكل ٥٣٣/١، رصف المباني ٣٥٥، الجنى الداني ٢٧٠، الهمع ٩٣/٤.

(٧) طه ٩١.

نفي ونصب، و"نَبَرَحَ" فعل مضارع منصوب بـ"لن" وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. وذكرت ما يتعلق بـ"لن" فيما مر<sup>(١)</sup>.

و الثالث إِذَنْ<sup>(٢)</sup>، وهي حرف<sup>(٣)</sup> جوابٍ وجزاءٍ عند سيبويه<sup>(٤)</sup> وأتباعه.

(١) ينظر صفحة ١٥٢.

وحكى اللحياني: أن الجزم بـ"لن" لغة، وأنشد عليه:

لن يَجِبِ الآنَ من رجائك من حَرَكَ من دونِ بابِكَ الحَلَقَةُ

ينظر: الجنى الداني ٢٧٢، المغني ٢٨٥/١، الأشباه والنظائر ٣٣٦/١، الهمع ٩٧/٤.

(٢) ينظر في "إذن": الكتاب ١٢/٣-١٦، المقتضب ١٠/٢، معاني الحروف ١١٦، الأصول ١٤٨/٢، أسرار العربية ٣٣٠، شرح الكافية للرضي ٢٣٥/٢، ابن يعيش ١٢/٩، المغني ٢٠/١-٢٢، الجنى الداني ٣٦١، الهمع ١٠٣/٤.

(٣) مذهب الجمهور أنها حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم، وأصلها "إذا". فالأصل في "إذن أكرمك" "إذا جئتني أكرمك" ثم حذفت الجملة وعوض التنوين عنها. ينظر: المغني ٢٠/١، الجنى الداني ٣٦٣، الهمع ١٠٣/٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٣٤/٤، قال سيبويه: ((وَأَمَّا إِذَنْ فِجَوَابٍ وَجَزَاءٍ)). فحمله الشلوين على ظاهره فقال: إنها للجواب والجزاء في كل موضع وتكلف تخريج ما خفي فيه الجزاء. فقولك لمن قال أَحَبُّكَ: "إذن أصدقك" لا مجازة فيه.

وَأَمَّا الشلوين فتكلف الجزاء فقال: أي "إِنْ كُنْتَ قُلْتَ ذَلِكَ حَقِيقَةً صَدَقْتُكَ".

وحمله الفارسي على أنها قد ترد لهما وهو الأكثر. وقد تكون للجواب وحده، بدليل أنه يقال لك: "أحبك" فتقول: "إذن أظنك صادقاً" فلا مجازة هنا.

والصحيح أنها شرط في موضع وجواب في موضع وإن كانت شرطاً فلا تكون إلا جواباً وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه، لأنه لم ينص على أنهما معاً في موضع واحد، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿فَعَلَّمَهَا إِذَنْ وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ (الشعراء ٢٠). فـ"إذن" هنا جواب لا جزاء. ويقال: أكرمك فتقول: "إذن أزورك"، فهذا جواب وجزاء.

ينظر: المغني ٢٠/١، رصف المباني ٦٢، الجنى الداني ٣٦٤، الهمع ١٠٣/٤.

والأصح أنها بسيطة<sup>(١)</sup>، لا مركبة من "إذ" و"أن". وأنها ناصبة بنفسها<sup>(٢)</sup> لا بـ"أن" مضمرة بعدها.

والمراد بكونها للجواب: أن تقع في كلام يجاب به كلام<sup>(٣)</sup> آخر، ملفوظ به<sup>(٤)</sup> أو مقدّر، سواء أ وقعت/ في صدره، أم في حشوه، أم في آخره<sup>(٥)</sup>. والمراد بكونها [٢٠]

(١) وذهب الخليل إلى أنها حرف مركب من "إذ" الظرفية و"أن"؛ لأنها تعطي ما تعطي كل واحدة منهما، فتعطي الربط كـ"إذا" والنصب كـ"أن"، ثم حذفت همزة "أن" ثم ألف "إذا" لالتقاء الساكنين.

والقول بالتركيب فاسد من وجهين:

أحدهما: أن الأصل في الحروف البساطة فلا يُدعى التركيب إلا بدليل قاطع.  
الثاني: أنها لو كانت مركبة من "إذ" و"أن" لكانت ناصبة على كل حال تقدمت أو تأخرت، فعدم العمل في بعض المواضع دليل على التركيب.

ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٨/٢، الجنى الداني ٣٦٣، رصف المباني ٦٩، الهمع ١٠٣/٤.

(٢) وهو مذهب سيويه وأكثر النحويين. ينظر: الكتاب ١٦/٣، رصف المباني ٦٩.  
وذهب الخليل فيما روى عنه أبو عبيدة إلى أنها ليست ناصبة بنفسها و"أن" بعدها مقدرة. وإليه ذهب الزجاج والفارسي.

ورد سيويه على الخليل فقال: ((لو كانت مما يضممر بعده "أن" فكانت بمنزلة اللام و"حتى" لأضمرتها إذا قلت: "عبد الله إذن يأتيك" فكان ينبغي أن تنصب "إذن" "يأتيك" لأن المعنى واحد. ولم يغيّر فيه المعنى الذي كان في قوله: "إذن يأتيك عبد الله" كما يتغير المعنى في "حتى" في الرفع والنصب)) اهـ. الكتاب ١٦/٣.

وينظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٨/٢، المغني ٢٠/١، الجنى الداني ٣٦٣، رصف المباني ٦٩، الهمع ١٠٣/٤.

(٣) قوله: "يجاب به كلام" ساقط من ع.

(٤) "به" ساقط من س.

(٥) من قوله: "ملفوظ" إلى قوله: "آخره" ساقط من ع.

للجزاء: أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزءاً لمضمون كلام آخر<sup>(١)</sup>.

### تنبيه

إنما تنصب "إذن" المضارع بثلاثة شروط<sup>(٢)</sup>:

الأول: أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال فإن كان حالاً ارتفع نحو أن يقول قائل: "أحِبُّكَ" فتقول له: "إذن أصدقك".

الثاني: أن تكون "إذن" مصدرية في أول الكلام نحو أن يقول قائل: "آتِيكَ غداً" فتقول له: "إذن أكرمك"، فإن لم تكن مصدرية كأن توسطت بين شيئين نحو: "زيد إذن يكرمك"<sup>(٣)</sup> لم تعمل.

الثالث: أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصلٌ نحو: "إذن أكرمك"، فإن فصل نحو: "إذن أنا أكرمك" لم تعمل. نعم إن كان الفاصل اليمين نحو: "إذن والله أكرمك" لم يضر<sup>(٤)</sup>.

فمثال ما استوفت فيه الشروط<sup>(٥)</sup> أن تقول لمن قال: أזורك غداً: "إذن

---

(١) قوله: "كلام آخر" ساقط من ع.

(٢) ينظر: التصريح ٢/٢٣٤.

(٣) في الأصل "أكرمك".

(٤) وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء نحو: "إذن - يا زيد - أحسن إليك"، ونحو: "إذن - يغفر الله لك - يدخلك الجنة". وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو: "إذا غداً أكرمك". وأجاز الكسائي وهشام والفراء الفصل بمعمول الفعل.

والاختيار عند الكسائي حيثلذّ نصب، وعند هشام الرفع نحو: "إذن صاحبك أكرم" و"أكرم" ينظر: المقرب ١/٢٦٢، المغني ١/٢٢، الأشموني ٣/٢٨٩، الهمع ٤/١٠٥.

(٥) حكى عيسى بن عمر أن "إذن" تُلغى مع استيفاء الشروط، وهي لغة نادرة ولكنها القياس؛ لأنها =

أكرمَكَ "ف" إذن " حرفُ جوابٍ ونصبٍ، و"أكرمَ" فعل مضارع منصوب بـ"إذن" وعلامةُ نصبه الفتحةُ، وفاعلهُ مستترٌ فيه تقديرُهُ "أنا" في محلِّ رفعٍ بـ"أكرمَ"، والكافُ مفعولٌ به في محلِّ نصبٍ بالمضارع.

و الرابعُ كَي<sup>(١)</sup> المصدريةُ، وهي: الداخلةُ عليها اللامُ لفظاً نحو قوله

غير مختصة. والأكثرُ إعمالها حملاً على "ظن" لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة، وتأخيرها عنها، وتوسطها بين جزأها.

ينظر: الكتاب ١٦/٣، رصف المباني ٦٤، التصريح ٢٣٥/٢، الأشموني ٢٩١/٣.

واختلف في كتابة "إذن" على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها تكتب بالألف مراعاة للوقف عليها، وكذا رسمت في المصاحف. وهو قول الجمهور.

الثاني: أنها تكتب بالنون وهو مذهب المازني والمبرد. وعن المبرد أنه قال: ((أشتهي أن أكرّي يد من يكتب "إذن" بالألف؛ لأنها مثل "أن" و"لن".))

الثالث: التفصيل: فإن عملت كُتِبَ بالألف، وإن لم تعمل كُتِبَ بالنون للفرق بينها وبين "إذا" وهو رأي الفراء وتبعه ابن خروف.

ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٨/٢، رصف المباني ٦٧، المغني ٢١/١، الأشموني ٢٩١/٣.

وعكس السيوطي في الجمع رأي الفراء فقال في ٣٠٧/٦: ((وفصلَّ الفراء فقال: إن ألغيت كُتِبَ بالألف لضعفها وإن أعملت كُتِبَ بالنون لقوتها)) اهـ.

(١) اختلف في "كي" على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها حرف جر دائماً، والنصب بعدها بـ"أن" ظاهرة أو مضمرة، وهو مذهب الخليل والأخفش.

الثاني: أنها ناصبة للفعل دائماً، وهو مذهب الكوفيين.

الثالث: أنها حرف جر تارة، وناصبة تارة، وهو مذهب سيويه وجمهور البصريين.

ينظر: توضيح المقاصد ١٧٨/٤، المغني ١٨٢/١، الجنى الداني ٢٦٤، الأشموني ٢٨٠/٣.

تعالى: ﴿لَكَيْلًا تَأْسَوْا﴾<sup>(١)</sup>، أو تقديرًا<sup>(٢)</sup> نحو: "جئتكَ كي تكرمَني" إذا قَدَّرْتَ أن الأصل "لكي" وأنتَ حذفْتَ<sup>(٣)</sup> اللامَ استغناءً عنها بِنَيْتِهَا.

فاللامُ: حرفُ تعليلٍ وجرٍّ، وكي: حرفُ مصدرِيٍّ ونصبٍ، ولا: حرفُ نفيٍّ، و"تأسوا" فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ"كي" وعلامةُ نصبِهِ حذفُ النونِ.

فإن لم تتقدَّم "كي" لامُ التعليلِ، لا لفظاً، ولا تقديرًا فـ"كي" تعليليةٌ<sup>(٤)</sup>،

وينظر في "كي" وأحكامها المصادر التالية:

المقتضب ٩٠٦/٢، ومعاني الحروف ٩٩، واجنَى الداني ٢٦١، والرضي على الكافية ٢٣٩/٢، ورصف المباني ٢١٥، وشفاء العليل ٩٢٢/٢، وابن يعيش ١٧/٧، والأشْمُونِي ٧٨/٣، والتصريح ٢٣٠/٢، والهمع ٩٨/٤.

(١) الحديد ٢٣.

(٢) في ع "أو بتقدير".

(٣) من قوله: "نحو جئتكَ" إلى قوله: "حذفت" ساقط من ع.

(٤) تتعين كي للتعليل في أربعة مواضع:

أحدها: أن تقع اللام بعدها كقول حاتم الطائي:

وَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيَصْرَ ضَوْؤُهَا وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهُوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلُهُ

فـ"كي" هنا تعليلية، لا ناصبة؛ لأنه فصل بينها وبين الفعل باللام.

الثاني: أن تقع بعدها "أن" كقول جميل بثينة:

فَقَالَتْ: أَكَلَّ النَّاسُ أَصْبَحْتَ مَا نَحَا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تُغَرَّ وَتُخْدَعَا

الثالث: أن تدخل على "ما" الاستفهامية كقولهم: "كيمة" بمعنى "لمه".

الرابع: أن تدخل على "ما" المصدرية كقول النابغة:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضْرًا فَإِنَّمَا يُرَجِّي الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ

ينظر: توضيح المقاصد ١٧٩/٤، وشفاء العليل ٩٢٣/٢، والمغني ١٨٢/١، والأشْمُونِي ٢٧٩/٣، والتصريح ٢٣٠/٢، والهمع ١٠٠/٤.

ويُحْتَمَلُ أن تكون "كي" مصدرية أو تعليلية؛ إن تجردت عن اللام و"أن"، أو اقترنت بهما. فمثال

والمضارع بعدها منصوبٌ بـ"أن" مضمرةٌ وجوباً.

ولما فرغ من النواصب الأربعة المتفق عليها، شرع في النواصب الستة المختلف فيها، والأصحُّ أنَّ الناصبَ بعدها "أن" مضمرةٌ كما مرَّت الإشارةُ إليه<sup>(١)</sup> فقال: **ولامٌ كي**<sup>(٢)</sup> التعليليةُ وأضيفتْ إلى "كي" لأنها تخلفها في إفادة التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> فـ"يكون" فعل مضارع منصوب بـ"أن" مقدرةٌ بعد لامٍ "كي" وعلامةُ نصبه الفتحةُ، و"الرسولُ" اسم "يكون" مرفوع به، و"شهِيداً" خبر "يكون" منصوب به، و"عليكم" جار ومجرور متعلق بـ"شهِيداً"، وتُسَمَّى هذه اللامُ لامُ التعليل<sup>(٤)</sup>.

الأول: ﴿كَيَّ لَا يَكُونَ دَوْلَةً﴾ (الحشر ٧). ومثال الثاني: قول الشاعر:

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقَرْنَيْ  
فَتَرَكَهَا شَنَاً بِيَدَاءِ بَلْقَعِ

ينظر: شرح المفصل ١٧/٧، توضيح المقاصد ١٧٧/٤، الأشموني ٢٨٠/٣، التصريح ٢٣١/٢.

(١) ينظر صفحة ١٨٦.

(٢) اختلف في لامٍ "كي" على مذاهب:

فذهب الكوفيون إلى أن لامٍ "كي" هي العاملة بنفسها، من غير تقدير "أن"؛ لأنها قامت مقام "كي" واشتملت على معناها، فكما أن "كي" ناصبة بنفسها فكذلك ما قام مقامها.

وذهب ابن كيسان والسيرائي: إلى أنه يجوز أن يكون الناصب "أن" المقدرة بعدها وأن يكون "كي". وذهب البصريون إلى أن العامل هو "أن" مقدرة بعدها؛ لأن اللام من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال غالباً، فوجب أن يكون الناصب "أن" المقدرة.

ينظر: الإنصاف ٥٧٥/٢، ائتلاف النصرة ١٥١، المغني ٢١٠/١، الجنى الداني ١١٥، الأشموني ٢٩٢/٢، التصريح ٢٤٣/٢.

(٣) الحج ٢٢.

(٤) وتسمى هذه اللامُ لامُ "كي". بمعنى أنها للسبب، كما أن "كي" للسبب وليس المقصود أن "كي" تقدر بعدها، فتكون ناصبة بإضمار "كي" وإنما هي ناصبة بإضمار "أن" الهمع ١٤٠/٤.



والثانية لامُ الجحود<sup>(١)</sup> أي لامُ النفي، وهي الزائدة الواقعة في خبر "كان" المنفية بـ"ما" أو في خبر "يكون" المنفية بـ"لم". مثال الأولى قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> ومثال الثانية قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْغِرْ لَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> فـ"يَذَرُ" و"يُفْغِرُ" فعلان مضارعان منصوبان بـ"أن" مقدرةً بعد لامِ الجحود، وعلامةُ نصبهما الفتحةُ.

وسُمِّيتْ هذه اللامُ لامُ الجحود<sup>(٤)</sup> لكونها مسبقةً بالكونِ المنفي، والنفي يسمَّى جحوداً<sup>(٥)</sup>.

(١) اختلف في "لامِ الجحود" أعاملة بنفسها أم بإضمار "أن". والخلاف فيها كاخلاف في لام "كي" ففيها المذاهب الثلاثة. ينظر الصفحة السابقة الهامش رقم (٢).

(٢) آل عمران ١٧٩.

(٣) النساء ١٦٨.

(٤) قال النحاس: والصواب تسميتها لام النفي لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرف لا مطلق الإنكار. ينظر: المغني ٢١١/١، الأشموني ٢٩٢/٣، لسان العرب: جحد ٥٤٧/١.

(٥) من تسمية العام بالخاص فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق لا عن مطلق النفي. والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني. التصريح ٢٣٦/٢. وبهذا يندفع اعتراض النحاس على تسمية هذه اللام لام الجحود.

وتسمَّى هذه اللام "المؤكدّة" لصحة الكلام بدونها؛ لأنه يقال في: "ما كان زيد ليفعل" "ما كان زيد يفعل". وليست زائدة؛ لأنها لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجهٌ صحيح. الهمع ١٠٩/٤.

## والثالثة حتى<sup>(١)</sup> الجارة المفيدة للغاية<sup>(٢)</sup> نحو: ﴿حتى يَأْتِيَ

(١) اختلف في "حتى" على مذاهب:

فذهب البصريون إلى أن "حتى" جارة بنفسها، والنصب بعدها بإضمار "أن" وجوباً؛ لأنها من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تعمل في الأفعال بنفسها.

واختلف الكوفيون: فذهب الكسائي إلى أنها ناصبة بنفسها، وأنها جارة على تقدير "إلى" مظهرة أو مضمرة.

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها تنصب المضارع بنفسها من غير تقدير "أن"، وتجر الاسم من غير تقدير جارة؛ لأنها بمعنى "في" أو بمعنى "إلى".

ينظر: الإنصاف ٥٩٧/٢، اتلاف النصرة ١٥٣، الأشموني ٢٩٨/٣، الهمع ١١١/٤.

(٢) إنما ينصب المضارع بعد "حتى" إذا كان مستقبلاً، ثم إن كان استقباله حقيقة: بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم وجب النصب نحو "لأسيرن حتى أدخل المدينة" أو حكماً: بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالنصب جائز نحو: ﴿وَرَزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (البقرة ٢١٤)، فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا.

ولا يرتفع الفعل بعد "حتى" إلا بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون حالاً حقيقة نحو: "سرت حتى أدخلها" إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول.

أو تأويلاً نحو: ﴿حتى يقول الرسول﴾ في قراءة نافع.

الثاني: أن يكون مسبباً عما قبلها، فيمتنع الرفع في نحو: "سرت حتى تطلع الشمس"؛ لأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير.

الثالث: أن يكون فضلة. فيمتنع الرفع في نحو: "سير حتى أدخلها" لئلا يبقى المبتدأ بلا خير إذا لم يلاحظ أن الخير محذوف، وإلا جاز.

ينظر في ذلك: المغني ١٢٦/١، والمنصف من الكلام على المغني ٢٥٩/١، والأشموني ٢٩٩/٣، والتصريح ٢٣٧/٢، وحاشية الدسوقي على المغني ١٣٧/١.

(٣) لـ "حتى" الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان:

- مرادفة "إلى" نحو: ﴿حتى يرجع إلينا موسى﴾ (طه ٩١).

- ومرادفة "كي" التعليلية نحو ﴿حتى يردوكم﴾ (البقرة ٢١٧).

=

وَعَدُ اللَّهِ<sup>(١)</sup> فـ "يَأْتِي" فعل مضارع منصوب بـ "أن" مضمرة وجوباً<sup>(٢)</sup> بعد "حتى"<sup>(٣)</sup>، وعلامة نصبه الفتحة، و"وَعَدُ" فاعل مرفوع بـ "يَأْتِي"، و"الله" مخفوض بإضافة "وَعَدُ" إليه.

والرابعة والخامسة: الجواب بالفاء<sup>(٤)</sup> المفيدة للسببية والواو<sup>(٥)</sup> المفيدة

- ومرادفة "إلا" في الاستثناء نحو قول الشاعر:

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً      حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ  
أي: إلا أن تجود. ينظر: المغني ١/١٢٥.

(١) الرعد ٣١.

(٢) "وجوباً" ساقط من س.

(٣) قوله: "بعد حتى" ساقط من ع.

(٤) ينظر "فاء السببية" في: المقرب ١/٢٦٣، ومعاني الحروف ٤٣، والرضي ٢/٢٤١، والمغني ١/١٦١، ورصف المباني ٣٧٦، والجنى الداني ٧٤.

(٥) ينظر في "واو المعية": رصف المباني ٤٠٩، والمغني ١/٣٦٠، ومعاني الحروف ٦٢، والجنى الداني ١٥٦.

واختلف في النصب بعد الفاء والواو. فذهب بعض الكوفيين إلى أن كلا من الفاء والواو ناصبة بنفسها. وذهب بعضهم إلى أن انتصاب الفعل بعدهما بالمخالفة؛ لأنه لما لم يصح عطفه على الأول لمخالفته له في المعنى نُصِبَ. ورُدَّ عليهم بأن الخلاف هو الموجب لتقدير "أن" وليس العامل هو نفس الخلاف. ولو صحَّ أن يكون العامل هو نفس الخلاف، لصحَّ أن يكون العامل في "أكرمت زيدا" هو نفس المفعولية لا الفعل "أكرم" وهذا محال؛ لأن كونه مفعولاً أوجب أن يكون "أكرمت" عاملاً فيه النصب.

وذهب البصريون إلى أن "الفاء" و"الواو" للعطف والفعل منصوب بـ "أن" مضمرة بعدهما.

وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أن "الفاء" و"الواو" ناصبة بنفسها؛ لأنَّ كلا منهما خرج عن باب العطف، ويَظُنُّ ذلك بأنه لو كانت هي العاملة لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف وهذا ممتنع.

ينظر: الإنصاف ٢/٥٥٥، والرضي ٢/٢٤١، وتوضيح المقاصد ٤/٢٠٨، والجنى الداني ٧٤، والأشْمُونِي ٣/٣٠٥.

للمعِية<sup>(١)</sup>، الواقعتين في جوابِ الطلبِ المحضِ أو النفيِ المحضِ.

مثالُ النفي: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾<sup>(٢)</sup> أو ويموتوا<sup>(٣)</sup>.

وشمِلَ الطلبُ سبعةَ أشياء:

الأول: الأمرُ نحو: "زُرْنِي فَأَكْرَمَكَ" أو "وأكرمك".

[ ٢١ ]

الثاني: النهي نحو: ﴿لَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾<sup>(٤)</sup>، أو "ويحلّ" في

غير القرآن.

الثالث: الدعاءُ كقولِ الشاعر:

[ ٥ ] رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ - أو "ولا أعدل" - عَنْ

سَنَنِ السَّاعِينَ<sup>(٥)</sup> فِي خَيْرِ سَنَنِ<sup>(٦)</sup>

(١) قيد "الفاء" بالسببية، و"الواو" بالمعية؛ احترازاً من العاطفتين على صريح الفعل، ومن الاستثنائيتين

نحو: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ (المرسلات ٣٦) فإنها للعطف، ونحو قول الشاعر:

ألم تسأل الربع القواء فينطقُ

بالرفع لأنها استثنائية؛ فالعطف يقتضي الجزم، والسببية تقتضي النصب.

ينظر: أوضح المسالك ١٨٥/٤، والتصريح ٢٤٠/٢، والأشموني ٣٠٣/٣.

(٢) فاطر ٣٦.

(٣) في غير القرآن.

(٤) طه ٨١.

(٥) في ع "الماضين".

(٦) هذا بيت من الرمل، ولم أقف على قائله. "فلا أعدل" أي: فلا أميل. والسَّنَن - بفتح السين والنون: الطريق.

والشاهد فيه: "فلا أعدل"، حيث نصب الفعل "أعدل" بـ"أن" مضمرة وجوباً بعد الفاء المسبوقة بدعاء.

وهذا البيت من شواهد: شرح التحفة الوردية ٣٧٣، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٥/٣، والمساعد

٨٥/٣، وشفاء العليل ٩٢٨/٢، والعيني ٣٨٨/٤، والتصريح ٢٣٩/٢، والأشموني ٣٠٢/٣، والهمع

١٢٠/٤، والدرر ٨/٢.

الرابع: الاستفهام كقوله:

[٦] هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ

تُقَضَى فِيرْتَدَّ -أو- يَرْتَدَّ- بعضُ الروح للجسد<sup>(١)</sup>

الخامس: العَرَض، كقوله:

[٧] يَا بَنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فِتَبْصَرَ -أو- تَبْصِرَ- ما

قد حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا<sup>(٢)</sup>

السادس: التحضيض، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ

فَأَصْدَقَ﴾<sup>(٣)</sup> أو "وَأَصْدَقَ" في غير القرآن<sup>(٤)</sup>.

(١) هذا بيت من البسيط، ولم أقف على قائله.

واللُّبانات جمع لُبانة بضم اللام، وهي: الحاجة.

والشاهد فيه: قوله: "فأرجو" حيث نصب الفعل "أرجو" -بفتح الواو- بـ "أَنْ" مضمرةً وجوباً

بعد الفاء المسبوقة باستفهام.

وهذا البيت من شواهد شفاء العليل ٩٢٩/٢، والعيني ٣٨٨/٤ وفيه "في الجسد"، والتصريح

٢٣٩/٢، والأشْموني ٣٠٢/٣.

(٢) هذا بيت من البسيط، ولم أقف على قائله.

والشاهد فيه: "فتبصر" حيث نصب الفعل "تبصر" بـ "أَنْ" مضمرةً وجوباً بعد الفاء المسبوقة

بَعَرَض.

وهذا البيت من شواهد شرح ابن عقيل ١٣/٤، وشفاء العليل ٩٢٩/٢، وشرح الآجرومية

للرملی ١٠٩، والمطالع السعيدة ٤٧٧/١، والعيني ٣٨٩/٤، والتصريح ٢٣٩/٢، والأشْموني

٣٠٢/٣، والهمع ١٢٣/٤، الدرر ٨/٢.

(٣) المنافقون ١٠.

(٤) في ع "في غير آل عمران".

السابع: التَّمَنِّي، كقوله تعالى: ﴿يَلَيِّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾<sup>(١)</sup> أو "وأفُوزَ"<sup>(٢)</sup>.  
فالجوابُ بعد "الفاء" أو "الواو" في هذه الأمثلة كلها منصوب بـ "أن" مضمرةً وجوباً.

### تنبيه

لو قال و"الفاء" و"الواو"<sup>(٣)</sup> في الجواب، لكان أوضح<sup>(٤)</sup>؛ لأن الجواب منصوب لا ناصب.

وخرَجَ بالنفي المحضِ النفي المُبْطِلُ<sup>(٥)</sup> بالإثباتِ نحو "ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا".  
ومن الأمرِ باسمِ الفعلِ<sup>(٦)</sup> نحو "نَزَالَ فنكرمُك" فالرفع في هذين ليس إلا<sup>(٧)</sup>.

والسادسُ: "أو"<sup>(٨)</sup> العاطفة، إذا صلح في موضعها "إلى" أو "إلا". فالأول نحو

(١) النساء ٧٣.

(٢) في غير القرآن.

(٣) كلمة "والواو" ساقطة من ع.

(٤) أي أوضح من قول المصنف: "والجواب بالفاء والواو".

(٥) في ع "المنتقض".

(٦) في ع "باسم الفاعل".

(٧) وأجاز الكسائي نصب بعد الطلب باسم الفعل قياساً على فعل الأمر. نحو: "صَهْ فيستريح القوم".

وفصل ابن جني وابن عصفور فأجازا النصب بعد اسم فعل الأمر إن كان مشتقاً: أي فيه معنى الفعل وحروفه، كـ "نَزَالَ" من النزول، و"دَرَاكَ" من الإدراك. ومنعاه بعد "صَهْ" ونحوه، مما فيه معنى الفعل دون حروفه. ولكنهما في هذا الرأي لم يستندا إلى سماع.

ينظر: التصريح ٢/٢٤٣، والهمع ٤/١١٩.

(٨) اختلف في النصب بعد "أو"، فذهب الكسائي إلى أن "أو" ناصبة للفعل بنفسها، وذهب قوم من

قولك: "لألزمَّكَ أو تقضيَّني حقي" أي: إلى أن تقضيَّني. وقول الشاعر:

[٨] لَا سَتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى      فَمَا انْقَادَتْ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ<sup>(١)</sup>

أي: إلى أن أدرك.

والثاني: نحو "لأقتلَنَّ الكافرَ أو يسلمَ" أي: إلا أن يسلمَ فـ "يسلم" و "تقضي"

منصوبان بـ "أن" مضمرة بعد "أو" وجوباً.

### تنبيه

حاصل ما مرَّ أن "أن" تضر بعد ثلاثة من حروف الجرِّ وهي: اللامُ و"كي" التعليلةُ و"حتى".

وبعد ثلاثة من حروف العطف، وهي: "الواو" و"الفاء" و"أو".

---

الكوفيين منهم الفراء إلى أنه انتصب بخلاف. وذهب البصريون إلى أن "أو" عاطفة والفعل بعدها منصوب بـ "أن" مضمرة.

ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٢٤١، رصف المباني ١٣٤، الأشموني ٣/٢٩٦، الهمع ٤/١١٧.

والخلاف في "أو" كاخلاف في فاء السببية ووار المعية. ينظر ما سبق صفحة ١٩٨.

وينظر في "أو": ابن يعيش ٨/٩٩، والمغني ١/٦١، والأضداد ٢٧٩، والجنى الداني ٢٢٧، والأشموني ٣/٢٩٤، ورصف المباني ١٣١، والتصريح ٢/٢٣٦، والهمع ٤/١١٦.

(١) هذا بيت من الطويل، ولم أقف على قائله.

والشاهد فيه قوله: "أو أدرك" حيث نصب الفعل بـ "أن" مضمرة وجوباً بعد "أو" التي بمعنى "إلى".

وهذا البيت من شواهد المغني ١/٦٧، وشفاء العليل ٢/٩٢٧، وأوضح المسالك ٤/١٧٢، والكافية الشافية ١٥٤٠، وشرح ابن عقيل ٤/٨، والمطالع السعيدة ١/٤٧٥، وشرح الشذور ٢٩٨، والعيني ٤/٣٨٤، والتصريح ٢/٢٣٦، والهمع ٤/١١٧، والأشموني ٣/٢٩٥، الدرر ٢/٧.

ولما فرغ من نصب المضارع بالنواصب، شرع في جزم المضارع بالجوازم فقال:  
والجوازم ثمانية عشر جازماً وهي قسمان: قسم يجزم فعلاً واحداً، وقسم يجزم  
فعلين، وبدأ بالقسم الأول وهو ستة مبتدأ بالأول منها فقال: لَمْ<sup>(١)</sup>، وهي حرف  
نفي وجزم، تجزم المضارع وتقلب معناه إلى الماضي نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ  
يُولَدْ ۖ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾<sup>(٢)</sup>. ف"لم" حرف نفي وجزم، و"يلد"  
و"يولد" و"يكن" كل منها فعل مضارع مجزوم بـ"لم" وعلامة جزمه السكون.

و الثاني لَمَّا<sup>(٣)</sup> النافية، وهي حرف يجزم المضارع، وينفي معناه، ويقبله إلى  
الماضي نحو قوله تعالى: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾<sup>(٤)</sup>. ف"يَقْضِ" فعل مضارع مجزوم بـ"لَمَّا"  
وعلامة جزمه حذف حرف العلة نيابة عن السكون.

ف"لَمَّا" تشارك<sup>(٥)</sup> "لم" في الحرفية، والاختصاص بالمضارع، والنفي، والجزم،  
والقلب، والماضي<sup>(٦)</sup>، وجواز دخول همزة الاستفهام عليها.

(١) ينظر في "لم": المقتضب ٤٦/١، ومعاني الحروف ١٠٠، وشرح المفصل ١٠٩/٨، ورصف المباني  
٢٨٠، والجنى الداني ٢٦٦، والمغني ٢٧٧/١، وشرح الرضي ٢٥١/٢، والجمع ٣١١/٤.

(٢) الإخلاص ٤٠٣.

(٣) ينظر في "لَمَّا": معاني الحروف ١٣٢، والأزهرية ٢٠٧، وشرح المفصل ١٠٩/٨، ورصف المباني  
٢٨١، والجنى الداني ٥٩٢، والمغني ٢٧٨/١، والجمع ٣١٣/٤.

(٤) عبس ٢٣. وهي بتمامها ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾.

(٥) في ع "تشابه".

(٦) في ع "والمعنى".



وتنفرد "لم" عنها بأمور<sup>(١)</sup> ذكرتها في شرح القطر<sup>(٢)</sup>، لا يحتملها هذا المختصر.

## فائدة

قد تتقارض "أن" المصدرية و"لم" فيجزم بـ"أن"<sup>(٣)</sup> وينصب بـ"لم"<sup>(٤)</sup> وقد قرئ<sup>(٥)</sup> شاذاً ﴿الَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾<sup>(٦)</sup> بالنصب<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: التصريح ٢٤٧/٢.

(٢) قال في شرح القطر ٢٧٦/١-٢٧٧: ((وتنفرد "لم" عنها بمصاحبة أداة الشرط نحو: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾، ولا يجوز: "إِنْ لَمْ تَفْعَلْ"، ويجوز انقطاع نفي منفيها نحو: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾؛ لأن المعنى: أنه كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً، بخلاف "لما" فإن نفي منفيها مستمر إلى زمن الحال فيجوز أن يقال في "لم": "لم يكن الإنسان شيئاً مذكوراً ثم كان" ويمتنع في "لما أن يقال ذلك، لما فيه من التناقض)) اهـ.

وينظر: الجنى الداني ٢٦٨، المغني ٢٧٨/١، التصريح ٢٤٧/٢، الأشموني ٥/٤.

وتنفرد "لما" بجواز حذف مجزومها كـ"قاربت المدينة ولما" أي "ولما أدخلها" وتنفرد لَمَّا أيضاً بتوقع ثبوت منفيها نحو: ﴿بَلْ لَمَّا يَنْزُورُوا عَذَابٌ﴾ (ص ٨) أي إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه بخلاف "لم" ومن ثم امتنع "لما يجتمع الضدان". ينظر: شرح التسهيل ٦٥/٤، التصريح ٢٤٧/٢.

(٣) ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعض العرب يجزم بـ"أن" وأنشدوا قول امرئ القيس:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ قَوْمِنَا تَعَالَوْا إِلَيَّ أَنْ يَأْتِنَا الصَيْدُ نَحْطِبُ

فقد جاء المضارع "يَأْتِنَا" مجزوماً بـ"أن". وحكى اللحياني أنها لغة بني صَبَاح من ضبة.

ينظر: التسهيل ٢٢٩، توضيح المقاصد ١٨٥/٤، المغني ٣٠/١، المساعد ٦٥/٣، الهمع ٩١/٤.

(٤) ينظر: المغني ٢٧٧/١، الأشموني ٨/٤.

(٥) نسبت هذه القراءة إلى أبي جعفر المنصور. ينظر: الكشف ٢٦٦/٤، البحر المحيط ٨٧/٨.

(٦) الشرح ١.

(٧) وخرُجَ بعدة تخريجات، منها: ما أورده صاحب الكشف ٢٦٦/٤ قال: ((وعن أبي جعفر المنصور

وقد تهمل "لم" حملاً على "لا" النافية، فيرتفع بعدها الفعل كقول الشاعر:

[٩] ..... لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ<sup>(١)</sup>

أنه قرأ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ بفتح الحاء وقالوا: لعله بين الحاء وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنها فتحة)) اهـ. ومنها ما أورده صاحب البحر المحيط ٤٨٧/٨ قال: ((وقرأ الجمهور "نشرح" بحزم الحاء، لدخول الجازم، وقرأ أبو جعفر بفتحها. وخرجه ابن عطية في كتابه على أنه "ألم نشرحن" فأبدل من النون ألفاً ثم حذفها تخفيفاً، فيكون مثل ما أنشده أبو زيد في نواته ص ١٣ من قول الراجز: في أيَّ يومٍ من الموتِ أفرَّ أيومَ لم يقدرَ أم يومَ قدِرَ))

وقال صاحب المغني ٢٧٧/١: ((وخرج على أن الأصل "نشرحن" ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفي هذا شذوذاً: توكيد المنفي بـ"لم"، وحذف النون لغير وقف ولا ساكن)) اهـ. وقال الفيروزآبادي في بصائر ذوي التمييز: ((وقيل كان الأصل "نشرحن" فحذفت النون، وليس بجيد)) اهـ.

وينظر: المحتسب ٣٦٦/٢، وبصائر ذوي التمييز ٤٤٢/٤، والأشموني ٨/٤. وقال صاحب البحر في ٤٨٨: ((ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله وهو أنه لغة لبعض العرب حكاهما اللحياني في نواته، وهي الجزم بـ"أن"، والنصب بـ"لم")) اهـ. (١) هذه قطعة بيت من البسيط، لم أقف على قائله، وهو بتمامه:

لَوْلَا فَوَارِسُ مَنْ نَعِمَ وَأَسْرَتَهُمْ  
يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ

والشاهد: "لم يؤفون" حيث أهمل "لم" رفع الفعل بعدها. فقيل: ضرورة شعرية. وقيل: هي لغة، ومن قال بذلك ابن جني في المحتسب ٤٢/٢ وابن مالك في شرح التسهيل ٢٨/١، وأبو حيان في البحر المحيط ٤٨٨/٨، والسيوطي في الهمع ٣١٣/٤.

وهذا البيت من شواهد: المحتسب ٤٢/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٣٧٦، وشرح المفصل ٨/٧، وشرح التسهيل ٢٨/١ و ٦٦/٤، والمغني ٢٧٧/١، والجنى الداني ٢٦٦، وشفاء العليل ١٠٨/١، وبصائر ذوي التمييز ٤٤٢/٤، وتعليق الفرائد ١٠٩/١، والهمع ٣١٣/٤، والأشموني ٦/٤، والخزانة ٣/٩.

ويروى: من "ذهل" و"قيس" مكان من "نعم" وكتاتهما قبيلة. ويروى: "وأخوتهم" مكان "وأسرتهم".

و الثالث أَلَمْ نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾<sup>(١)</sup> فـ"ألم" حرف تقرير وجزم، و"نشرح" مجزوم بـ"لم" وعلامة جزمه السكون وفاعله مستتر فيه تقديره "نحن" في محل رفع به و"لك" جار ومجرور متعلق بـ"نشرح" و"صدرك" مفعول به منصوب بـ"نشرح"، وعلامة نصبه الفتحة/، والكاف في محل جر بإضافة "صدر" إليها.

و الرابع أَلَمَّا<sup>(٢)</sup> أخت "أَلَمْ" نحو "أَلَمَّا أَحْسَنُ إِلَيْكَ" فـ"ألما" حرف تقرير وجزم، و"أحسن" فعل مضارع مجزوم بـ"ألما" وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره "أنا" في محل رفع بـ"أحسن" و"إليك" جار ومجرور متعلق بـ"أحسن".

### تنبيه

"أَلَمْ" و"أَلَمَّا" هما "لَمْ" و"لَمَّا" كررهما المصنف مع الهمزة تقريرياً على المبتدئ.

(١) الشرح ١.

(٢) كان الأولى أن لا يعدَّ "ألما" من الجوازم؛ لأن الاستفهام ينافي معنى "لما" وهو عدم حصول منفيها إلى زمن التكلم مع قرب حصوله، فلا يجوز أن تقول: "ألما أحسن إليك"؛ لأن الاستفهام إن كان على حقيقته فلا يحتاج إلى جواب؛ لأن الجواب ظاهر في "لَمَّا" وهو عدم حصول الإحسان، وإن كان تقريرياً كان أكثر تناقضاً؛ إذ كيف يكون المعنى: أني أحسنت مع وجود "لما" التي هي لنفي حصول الإحسان إلى حال التكلم! فإن كان الاستفهام إنكارياً صح المعنى. ولعل المصنف كان يقصد ذلك حين عدّها من الجوازم.

و الخامس لام الأمر<sup>(١)</sup> نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ﴾<sup>(٢)</sup> فـ"اللام" لام الأمر، و"يُنْفِقْ" فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه السكون، و"ذو" فاعل مرفوع به، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، و"سَعَةٍ" مضاف إليه مجرور بالمضاف<sup>(٣)</sup> و"مِنْ سَعَتِهِ" جار ومجرور متعلق بـ"يُنْفِقْ".

و لامُ الدعاء، وهي لامُ الأمر في الحقيقة، ولكن سُمِّيَتْ لامُ الدعاء تأدباً نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾<sup>(٤)</sup> فـ"اللام" لام الدعاء، و"يَقْضِ" فعل مضارع مجزوم بـ"لام الدعاء" وعلامة جزمه حذف حرف العلة نيابة عن السكون، و"علينا" جار ومجرور متعلق بـ"يَقْضِ" و"رَبُّ" فاعل بـ"يقض"<sup>(٥)</sup> مرفوع به وعلامة رفعه الضمة، والكاف مضاف إليه مجرور بالمضاف.

(١) ينظر في "لام الأمر": شرح المفصل ٤١/٧، ووصف المباني ٢٢٦، والمغني ٢٢٣/١، والجنى الداني ١١٠، والهمع ٣٠٧/٤.

وحركة هذه اللام -الطلبية- الكسر، وبنو سُليْم تفتحها طلباً للتخفيف، ويجوز تسكينها بعد "الواو"، و"الفاء". ومنه قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ (البقرة ١٨٦). وقد تُسَكَّن بعد "ثم" نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ (الحج ٢٩) بإسكان اللام -في قراءة الكوفيين، وقالون، والبزّي. وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها.

ينظر: معاني القرآن ٢٨٥/١، وشرح التسهيل ٥٨/٤-٥٩، والمغني ٢٢٣/١، والهمع ٣٠٧/٤، والأشعوني ٤/٤.

(٢) الطلاق ٧.

(٣) في ع "بالإضافة".

(٤) الزخرف ٧٧.

(٥) قوله: "يقض" ساقط من ع.

## تنبيه

الفرقُ بين لامِ الأمرِ والدعاء أنَّ الأمرَ لمن هو دونك، والدعاء لمن هو أعلى منك، وإذا طلبت<sup>(١)</sup> من مساوئك كان التماساً<sup>(٢)</sup>.

و السادسُ لا المستعملةُ في النهي<sup>(٣)</sup> نحو "لَا تَضْرِبْ" فـ"لا" حرف نهى وجزم، و"تضرب" فعل مضارع مجزوم بـ"لا" الناهية، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنت في محل رفع به.

و لا المستعملةُ في الدعاء، وهي "لا" الناهيةُ في الحقيقة ولكن سُمِّيَتْ دعائيةً تأديباً نحو: ﴿لَا تَوَاخِذْنَا﴾<sup>(٤)</sup> فـ"لا" حرف دعاء وجزم و"تواخذ" فعل مضارع مجزوم بـ"لا" الدعائية، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره "أنت" في محل رفع، و"نا" مفعول به في محل نصب بـ"تواخذنا".

ولما فرغ مما يجزم فعلاً واحداً شرع فيما يجزم فعلين، وهو اثنا عشر، مبتدئاً ما يجزم فعلين بالأول منها فقال: و إِنَّ<sup>(٥)</sup> الشرطية بكسر الهمزة وسكون النون، وهو حرف يجزم المضارع لفظاً، والماضي محلاً، وَيَقْلِبُ<sup>(٦)</sup> معنى الماضي إلى الاستقبال، عكس "لم"

(١) في ع "كان" بدل "طلبت".

(٢) ينظر: المغني ٢٢٣/١، والجنى الداني ١١٠، والتصريح ٢٤٦/٢.

(٣) ينظر في "لا" الناهية: الأزهية ١٤٩، والمغني ٢٤٦/١، ووصف المباني ١٦٧، والجنى الداني ٣٠٠، والهمع ٣١٠/٤.

(٤) البقرة ٢٨٦.

(٥) ينظر في "إن" الشرطية: الكتاب ٦٣/٣، والمقتضب ٤٩/١، ومعاني الحروف ٧٤، وشرح المفصل ٤١/٧، والمغني ٢٢/١، ووصف المباني ١٠٤، والجنى الداني ٢٠٧.

(٦) في س "وتقلب".

نحو: ﴿وَإِنْ تَوَمَّنَا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> فـ"إن" حرف شرط وجزم، و"تؤمنوا" فعل الشرط<sup>(٢)</sup>، مضارع مجزوم بـ"إن" وعلامة جزمه<sup>(٣)</sup> حذف النون نيابةً عن السكون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، و"تتقوا" معطوف عليه مشارك له في جزمه بـ"إن"<sup>(٤)</sup> وعلامة جزمه حذف النون أيضاً نيابةً عن السكون والواو في الفعلين فاعل مرفوع بهما محلاً، و"يؤت" فعل مضارع مجزوم بـ"إن" وعلامة جزمه حذف حرف العلة نيابةً عن السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره "هو" في محل رفع به و"كُم" مفعول به في محل نصب بالفعل و"أجوركم" مفعول ثانٍ منصوب بالفعل، و"كُم" مضاف إليه مخفوض بالمضاف والفعل الأول الذي هو "تؤمنوا" يُسمَّى فعل الشرط و"يؤت" يُسمَّى جواب الشرط؛ لأنه مُرتَّبٌ على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال، ويُسمَّى جزاءً/ أيضاً؛ لأن مضمونه جزاءٌ لمضمون الشرط.

[ ٢٣ ]

و الثاني ما<sup>(٥)</sup> الشرطية نحو: ﴿مَا تَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسِيهَا﴾<sup>(٦)</sup> نَأَتْ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا<sup>(٧)</sup>. فـ"ما" اسم شرط وجزم و"تنسخ" فعل مضارع مجزوم بـ"ما" الشرطية، وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر فيه في محل رفع به تقديره "نحن" و"من"<sup>(٨)</sup>

(١) محمد ٣٦.

(٢) "الشرط" سقاط من س.

(٣) "جزمه" ساقط من س.

(٤) قوله: "إن" ساقط من ع.

(٥) ينظر: المغني ٣٠٢/١، التصريح ٢٤٨/٢.

(٦) في س "ننساها".

(٧) البقرة ١٠٦.

(٨) كلمة "من" ساقطة من ع.

آية "جار ومجرور متعلق بـ"نَسَخَ" و"أَوْ نُسِيهَا"<sup>(١)</sup> معطوف بـ"أَوْ" على "نَسَخَ"، مشارك له في جزمه بـ"ما" الشرطية و"ها" مفعول به في محل نصب بـ"نَسَخَ"<sup>(٢)</sup>، وفاعل "نُسِيهَا" ضمير مستتر فيه مرفوع به تقديره "نحن" وهو اسم لإسناد الفعل إليه، و"نَأَتْ" فعل مضارع مجزوم بـ"ما" الشرطية وعلامة جزمه حذف حرف العلة نيابة عن السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره "نحن"<sup>(٣)</sup> في محل رفع به و"نَسَخَ" فعل الشرط، و"نَأَتْ" جواب الشرط و"بخير" جار ومجرور متعلق بـ"نَأَتْ"، و"مِنْهَا" جار ومجرور متعلق بـ"خير" و"مِثْلٍ" معطوف بـ"أَوْ" على "خير" مشارك له في خفضه، والهاء مخفوضة بإضافة "مثل" إليها.

و الثالثُ مَنْ<sup>(٤)</sup> الشرطية نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾<sup>(٥)</sup>. فـ"من" اسم شرط جازم، و"يَعْمَلْ" فعل مضارع مجزوم بـ"من" وهو فعل الشرط<sup>(٦)</sup>، وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو في محل رفع<sup>(٧)</sup> و"سُوءًا" مفعول به منصوب بـ"يَعْمَلْ" وعلامة نصبه الفتحة، و"يُجْزَ" فعل مضارع مبني للمفعول مجزوم بـ"مَنْ" وهو جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره نيابةً

(١) في س "ننساها".

(٢) من قوله: "مشارك له" إلى قوله: "بنسخ" ساقط من ع.

(٣) كلمة "نحن" ساقطة من ع.

(٤) ينظر: المغني ٣٢٧/١، التصريح ٢٤٨/٢.

(٥) النساء ١٢٣.

(٦) قوله: "وهو فعل الشرط" ساقط من ع.

(٧) في ع "في محل رفع بالفعل".

عن السكون وفيه ضمير مستتر تقديره هو في محل رفع بالفعل لنيابته<sup>(١)</sup> عن الفاعل و"به" جار ومجرور متعلق بـ"يَجْزُ"، والضمير في "يَجْزُ" عائِدٌ على "مَنْ"، وعوده عليها علامة على اسميتها؛ لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء.

و الرابعُ مَهْمَا<sup>(٢)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٣)</sup>. فـ"مَهْمَا" اسم شرط وجزم، و"تَأْتِنَا" فعل الشرط وهو محزوم بـ"مهما" وعلامة جزمه حذف الياء، و"به" جار ومجرور متعلق بـ"تَأْتِنَا"، و"مِنْ آيَةٍ" بيان لـ"مَهْمَا" في موضع نصب على الحال من الهاء في به و"تَسْحَرُ"<sup>(٤)</sup> فعل مضارع منصوب بـ"أَنْ" مضمرة جوازاً بعد لام "كي" والفاعل مستتر فيه وجوباً، و"نا" (١) في ع "نيابة".

(٢) اختلف في "مهما" أسم هي أم حرف: فذهب الجمهور إلى أنها اسم من أسماء الشرط لعود الضمير إليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾.

وذهب السهيلي إلى أنها حرف بمعنى "إن" بدليل أنها لا محل لها كما في قول زهير:  
وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلَمُ  
وأجيب بأنها خبر "تكن".

واختلف فيها أبسيطة هي أم مركبة: فذهب الخليل إلى أنها مركبة وأن الأصل "ماما" الأولى شرطية، والثانية زائدة لتأكيد الشرط، فكهروا هذا التكرير، فأبدلوا من ألف الأولى هاءً لتقارب الحرفين فصارت "مَهْمَا"، وكان التغيير في "ما" الأولى؛ لأنها اسمٌ والثانية حرف.

وأجاز سيويه أن تكون مركبة من "مَ" و"مَ" الشرطية، وقيل: إنها بسيطة، فهي اسم موزوع على هذه الصيغة غير مركب؛ لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا يُقَدَّم عليه إلا بدليل.

ينظر: الكتاب ٥٩/٣-٦٠، والأصول ١٥٩/٢، والمرئجل ٧٦، وشرح المفصل ٤٢/٧، والمغني ٣٣٠/١-٣٣١، والجنى الداني ٦٠٩، والتصريح ٢٤٨/٢، والهمع ٣١٩/٤.

(٣) الأعراف ١٣٢.

(٤) في ع "لتسحر".



مفعول به و"فما" الفاء رابطة للجواب، و"ما" نافية و"نحن" اسمها إن قُدِّرَتْ حجازية<sup>(١)</sup> و"لك" جار ومجرور متعلق بـ"مؤمنين"، و"بِمُؤْمِنِينَ" في موضع نصب خبر "ما"، وجملة "فما نحن لك بمؤمنين"<sup>(٢)</sup> في موضع جزم جواب الشرط.

والخامسُ إِذْمَا<sup>(٣)</sup> نحو: "إِذْمَا تَقُمْ أَقُمْ مَعَكَ" فـ"إِذَا" حرف على الأصح<sup>(٤)</sup>، وهي أداة شرط وجزم، و"تقم" فعل مضارع مجزوم بـ"إِذَا"، وعلامة جزمه السكونُ ويُسمَّى<sup>(٥)</sup> فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره "أنت" في محل رفع بالفعل، و"أقم" فعل مضارع مجزوم بـ"إِذَا" أيضاً، وعلام جزمه السكون، ويُسمَّى جوابَ الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره "أنا" في محل رفع بالفعل، و"معك" ظرف متعلق بـ"أقم".

(١) "ما" الحجازية هي العاملة عمل "ليس" لمشابتها لها في المعنى، فإن قُدِّرَتْ تيميةً أهملت، وهو القياس لعدم اختصاصها بالأسماء.

ينظر: التصريح ١/١٩٦، والجمع ٢/١٠٩-١١٠.

(٢) قوله: "وبمؤمنين" ساقط من ع.

(٣) ينظر في "إِذَا": رصف المباني ٥٩، والجنى الداني ١٩٠، والمغني ١/٨٧.

(٤) اختلف في "إِذَا" أَسْم هي أم حرف؟ فذهب سيبويه إلى أنها حرف شرط كـ"إن" الشرطية فإذا قلت: "إِذَا تَقُمْ أَقُمْ" فمعناه إن تقم أقم. وهو ظاهر كلام المبرد.

وذهب المبرد وابن السراج وأبو علي الفارسي إلى أنها ظرف زمان، وأن المعنى في المثال: متى تقم أقم؛ لأن "إِذَا" اسم قبل دخول "ما" عليها. واستدل سيبويه بأنها لما رُكِبَتْ مع "ما" صارت معها كالشيء الواحد، ففارقته الاسمِية، وصارت حرفاً. كما أن "حَبَّ" عندما ركبت مع "ذَا" صارت "حَبْدًا" فيبطل معنى الفعلية فيها بهذا التركيب وصارت اسماً.

ينظر: الكتاب ٣/٥٦، المقتضب ٢/٤٦، الكامل ١/٣٧٩، الأصول ٢/١٥٩، الموجز في النحو ١٢٤، المسائل البغداديات ٢٩٤، توضيح المقاصد ٤/٢٣٩، التصريح ٢/٢٤٨، الهمع ٤/٣٢١، الأشموني ٤/١١.

(٥) في ع "وتقم".

و السادس أيُّ نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>(١)</sup> فـ"أَيُّ"

اسم شرط جازم منصوب بـ"تَدْعُوا" و"ما" صلة<sup>(٢)</sup>، و"تَدْعُوا" فعل الشرط مجزومٌ

بـ"أَيُّ" وعلامة جزمه/ حذف النون، و"فَلَهُ" الفاء رابطةٌ للجواب، و"لَهُ" جارٌ ومجرور [٢٤]

خبرٌ مقدم، و"الْأَسْمَاءُ" مبتدأٌ مؤخرٌ، و"الحُسْنَى" نعتٌ "الْأَسْمَاءُ" وجملة "فَلَهُ الْأَسْمَاءُ" الحسنى في موضع جزم جواب الشرط.

## فائدة

"أَيُّ" بِحَسَبِ مَا تَضَافُ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup> فَهِيَ فِي قَوْلِكَ: "أَيُّ يَقُمْ أَقَمَ" مِنْ بَابِ "مَنْ"<sup>(٤)</sup>

وَفِي قَوْلِكَ: "أَيُّ الدَّوَابِّ تَرْكَبُ أَرْكَبَ" مِنْ بَابِ "مَا"<sup>(٥)</sup>، وَفِي قَوْلِكَ: "أَيُّ وَقْتٍ

تَصُمُّ أَصَمَّ" مِنْ بَابِ "مَتَى"<sup>(٦)</sup>، وَفِي قَوْلِكَ: "أَيُّ مَكَانٍ يَجْلِسُ أَجْلَسَ" مِنْ بَابِ

"أَيْنَ"<sup>(٧)</sup>. (٨)

---

(١) الإسراء ١١٠.

(٢) "صلة" ساقط من س.

(٣) فَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى ظَرْفٍ مَكَانٍ فَهِيَ ظَرْفُ مَكَانٍ، وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى ظَرْفٍ زَمَانٍ فَهِيَ ظَرْفُ زَمَانٍ،

وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى مَصْدَرٍ فَهِيَ مَصْدَرٌ، مِثَالُ ذَلِكَ: "أَيُّ مَكَانٍ يَجْلِسُ أَجْلَسَ" وَ"أَيُّ زَمَانٍ تَسَافَرُ

أَسَافَرُ" وَ"أَيُّ قِيَامٍ تَقُمْ أَقَمَ".

يَنْظُرُ: شَفَاءُ الْعَلِيلِ ٩٥٤/٣، الْهَمْعُ ٣١٨/٤، الْأَشْمُونِي ١٢/٤.

(٤) أَيُّ لِلْعَاقِلِ.

(٥) أَيُّ لَغَيْرِ الْعَاقِلِ.

(٦) أَيُّ لِلزَّمَانِ.

(٧) أَيُّ لِلْمَكَانِ.

(٨) التَّصْرِيحُ ٢٤٨/٢.

و السابع متى نحو: "متى تقمُ أقمُ" فـ "متى"، اسم شرط جازم و "تقمُ" فعل مضارع مجزوم بـ "متى" و علامة جزمه السكون و فاعله مستتر فيه مرفوع به تقديره "أنت"، و "أقمُ" فعل مضارع مجزوم بـ "متى" أيضاً، و علامة جزمه السكون، و فاعله ضمير مستتر فيه تقديره "أنا" و "تقمُ" فعل الشرط، و "أقمُ" جواب الشرط.

و الثامن أيّان بفتح الهمزة<sup>(١)</sup>، نحو قوله:

[١٠] ..... فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ<sup>(٢)</sup>

فـ "أيان" اسم شرط جازم، و "ما" زائدة، و "تعديل" فعل الشرط و علامة جزمه السكون<sup>(٣)</sup>، و "تنزل" جواب الشرط و علامة جزمه سكون آخره، و كسره عارض؛ لأن حرف الروي مكسور.

و التاسع أيّنما نحو "أَيْنَمَا تَجْلِسُ أَجْلِسُ" فـ "أين" اسم شرط جازم، و "ما" صلة، و "تجلس" فعل مضارع مجزوم بـ "أين" على أنه فعل الشرط، و علامة جزمه السكون

(١) و كسرهما لغة سليم فيقولون: "إيان تفعلُ أفعَلُ".

ينظر: شرح التسهيل ٧١/٤، شفاء العليل ٩٥٢/٣، الهمع ٣١٦/٤.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، و قائله أمية بن أبي عائذ الهذلي. ينظر: شرح أشعار الهذليين ٥٢٦/٢. وهو بتمامه:

إِذَا النُّعْجَةُ الْعَجْفَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ

فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ

ووجه الاستشهاد أن الشاعر جزم بـ "أيان" فعلين هما: "تعديل" و "تنزل" و "ما" زائدة. والعجفاء: الهزيلة، و قفرة: الأرض التي لا تنبت، و تعديل: تميل.

وهذا البيت من شواهد: شرح عمدة الحفاظ ٣٦٣، شرح قطر الندى ٩٠، البحر المحيط ٤١٩/٤، المساعد ١٨٢/٣، الهمع ٣٤١/٤، الأشموني ١٠/٤، الدرر ٩٥/٥.

ويروى: "الأدماء" - و "العيناء" مكان "العجفاء". و يروى "بها" بدل "به".

(٣) في ع "و علامة جزمه السكون، و فاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنا" وليس صواباً؛ لأن فاعل "تعديل" مذكور وهو "الريح".

وفاعله ضمير مستتر فيه مرفوع به [تقديره "أنت" و"أجلس" فعل مضارع مجزوم بـ"أين" على أنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه، مرفوع به] <sup>(١)</sup> تقديره "أنا" <sup>(٢)</sup>.

و العاشر أنى بفتح الهمزة والنون المشددة نحو: "أنى تجلس أجلس" فـ"أنى" اسم شرط جازم و"تجلس" فعل مضارع مجزوم بـ"أنى" على أنه فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه تقديره "أنت" مرفوع به، و"أجلس" فعل مضارع مجزوم بـ"أنى" على أنه جواب الشرط وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه مرفوع به تقديره "أنا".

و الحادي عشر حيثما <sup>(٣)</sup> نحو: "حيثما تقم أقم" وإعرابه كإعراب المثال الذي قبله.

و الثاني عشر كيفما <sup>(٤)</sup> نحو: "كيفما تصنع أصنع"، فـ"كيفما" اسم شرط جازم،

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) في س "واجلس جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا".

(٣) ولا يجوز بها إلا مقرونة بـ"ما"، وأجاز الفراء الجزم بها مجردة عن "ما" نحو: "حيث تقم أقم" قياساً على "أين"، وردّ بعدم السماع. ينظر: الهمع ٣٢١/٤، والأشموني ١٢/٤.

(٤) الجزم بها هو مذهب الكوفيين، وقطرب، وقيل: يشترط في الجزم بها أن تقترب بـ"ما"، وأما البصريون فمنعوا الجزم بها لمخالفتها أدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها لفظاً ومعنى نحو "كيف تصنع أصنع"؛ فلا يجوز "كيف تجلس أذهب".

وينظر: الإنصاف ٦٤٣/٢، وشفاء العليل ٩٥٢/٣، واتتلاف النصرة ١٥٦، والهمع ٣٢١/٤، والأشموني ١٤/٤. وقال سيويه: ((وسألت الخليل عن قوله: "كيف تصنع أصنع" فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها على أي حال تكن أكن)) اهـ. ينظر: الكتاب ٦٠/٣.

و"تصنع" فعل مضارع مجزوم بـ"كَيْفَمَا" على أنه فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره "أنت" و"أصنع" فعل مضارع مجزوم بـ"كيفما" على أنه جواب الشرط وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره "أنا" في محل رفع بـ"أصنع".

## فائدة

فعل الشرط وجوابه لهما أربعة أحوال<sup>(١)</sup>: فإما أن يكونا فعلين ماضيين نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدُنَا﴾<sup>(٢)</sup> أو مضارعين نحو: ﴿إِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْضَوْهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>، أو الأول ماضياً والثاني مضارعاً<sup>(٤)</sup> نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾<sup>(٥)</sup> أو الأول مضارعاً والثاني ماضياً<sup>(٦)</sup>،<sup>(٧)</sup>،<sup>(٨)</sup>

(١) والأحسن أن يكونا مضارعين؛ لظهور تأثير العامل فيهما، ثم أن يكونا ماضيين؛ للمشاكلة في عدم التأثير، ثم أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً؛ لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى، أي من عدم التأثير إلى التأثير، ثم أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩٠/٤ - ٩١، الجمع ٣٢٢/٤.

(٢) الإسراء ٢.

(٣) البقرة ٢٨٤.

(٤) في الأصل، وع، وس "أو الأول ماض والثاني مضارع" وما أثبتته هو الصواب؛ لأنه عطف على قوله: "فإما أن يكونا فعلين". ولعل طول الفصل أنساه العطف.

(٥) "نحو" ساقط من س.

(٦) الشورى ٢٠.

(٧) في الأصل، وع، وس "أو الأول مضارع والثاني ماض" والصواب ما أثبتته.

(٨) ذهب الجمهور إلى أن هذا القسم مختص بالضرورة الشعرية؛ لأن إعمال الأداة في لفظ الشرط ثم الحجيء بالجواب ماضياً كهيئة العامل للعمل ثم قطعه.

=

نحو قول القائل:

[١١] مَنْ يَكْذِبُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ . كَالشَّجَايِنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ<sup>(١)</sup>

وأجازه الفراء في الاختيار - معاني القرآن ٢/٢٧٦ - وتبعه ابن مالك - شرح التسهيل ٩١/٤ - فقد وردت من هذا القسم جملة صالحة من الشعر والنثر.

فمن النثر: ما رواه البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام: ((مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ))، ومنه قول عائشة - رضي الله عنها - ((إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقًّ)).

ومن الشعر: البيت الذي أورده الشارح، وقول الشاعر:

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا      مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا  
وقول قُتَيْبِ بْنِ أُمِّ صَاحِبِ الْغُطْفَانِي:

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا      مِنِّي وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

فقائل البيت الأول متمكن من أن يقول: "أَكُ مِنْهُ" بدل "كُنْتُ مِنْهُ". وقائل البيت الثاني متمكن من أن يقول: "نَوَاصِلُكُمْ" بدل "وَصَلْنَاكُمْ" وقائل البيت الثالث متمكن من أن يقول: "إِنْ سَمِعُوا" بدل "إِنْ يَسْمَعُوا". فلما لم يقولوا ذلك مع إمكانه عُلِمَ أَنَّهُمْ غَيْرُ مُضْطَرِّينَ. شرح التسهيل ٩١/٤ بتصرف.

وينظر: الأشموني ١٦/٤، الجمع ٣٢٢/٤.

(١) هذا بيت من الخفيف، لأبي زيد الطائي. ينظر: ديوانه ٥٢، وأمالي اليزيدي ١١.

والشُّجَا: ما ينشُب في الخلق من عظم أو غيره. والوريد: عرق غليظ في العنق. وروي: "من يردني".

والشاهد: كون فعل الشرط مضارعاً "يكذبنني"، وجوابه ماضياً "كنت"، وهذا ضرورة عند

الجمهور. وجائز عند الفراء، وتبعه ابن مالك؛ لأنه متمكن من أن يقول: "أَكُ مِنْهُ" بدل "كُنْتُ مِنْهُ".

وهذا البيت من شواهد: المقتضب ٥٩/٢، والمقرب ٢٧٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٩١/٤، والمُلَخَّص ١٥٢، وابن عقيل ٣١٦/٢، ورصف المباني ١٨٨، وشفاء العليل ٩٦٦/٣، والعيني ٤٢٧/٤، والأشموني ١٧/٤.

ويوجد في بعض النسخ و"إذا" في الشعر خاصة<sup>(١)</sup> زيادة على الثمانية عشر<sup>(٢)</sup>،

ومثالها قول الشاعر:

[١٢] ..... وإذا تُصَبِّكَ خَصَاصَةً فَتَجَمَّلِ<sup>(٣)</sup>

فـ"إذا" اسم شرط، و"تصبيك" فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، و"تَجَمَّلِ" فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوباً، وهو وفاعله جملة فعلية في موضع جزم على أنها

(١) قال سيويه في الكتاب ٦١/٣: ((وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بـ"إن" حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب)) اهـ.

ومن أجاز الجزم بها ابن الأنباري، قال في الأضداد ١٢٠: ((فتكون "إذا" بمعنى "إن" فتحزم المستقبل فيقال: "إذا تَزُرْنِي تُكْرِمْنِي" و"إذا تَزُرُونِي تُكْرِمُونِي")) الأضداد ١٢٠، وابن مالك فقد قال: ((وقد جزم بـ"إذا" في الشعر كثيراً، والأصح منع ذلك في النثر لعدم وروده)) شرح الكافية الشافية ١٥٨٣/٣. ثم قال بعد أن أورد قول الشاعر:

..... وإذا تُصَبِّكَ خَصَاصَةً فَتَجَمَّلِ

((ولو قيل إن هذا ليس بضرورة لتمكن الجازم بـ"إذا" من أن يجعل مكانها "متى" الشرطية لكان قولاً لا راد له إلا بأن يقال لو كان جائزاً في غير الشعر ما عدم وروده نثراً)) اهـ. شرح الكافية الشافية ١٥٨٤/٣.

(٢) ينظر: شرح الآجرومية للأزهري ٣٤.

(٣) هذا عجز بيت من الكامل، وصدده:

..... واستغن ما أغناكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى

وهو لعبد قيس بن خُفَافٍ الثَّرَجُمِي كما في المفضليات ٣٨٥، والأصمعيات ٢٣٠، واللسان: كرب ٧/١٢. ونُسب لحارثة بن بدر الغُدَّانِي كما في أمالي الشريف المرتضي ٣٨٣/١. والشاهد فيه: الجزم بـ"إذا" حيث جزم فعل الشرط "تصبيك" وروي: "وإذا تكون خصاصة فتجمل"، ولا شاهد فيه حيثئذٍ. وري "فتحمل" بدل "تجمل".

وهذا البيت من شواهد: معاني القرآن ١٥٨/٣، والأضداد ١٢٠، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٤/٣، وشرح عمدة الحفاظ ٣٧٤، وشفاء العليل ٤٧٠/١ و٩٥٨/٣، والهمع ١٨٠/٣، والأشئوني ١٣/٤، والدرر ١٠٢/٣.

جواب الشرط، وقرن بالفاء؛ لأنه فعل طلب، وأعملت<sup>(١)</sup> "إذا" - وإن كانت شرطاً غير جازم - حملاً على "متى"، كما أهملت "متى" حملاً/ عليها<sup>(٢)</sup> كقول عائشة [٢٥] - رضي الله عنها -: ((إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس))<sup>(٣)</sup> رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد<sup>(٤)</sup>، كما قال ابن مالك<sup>(٥)</sup>.

(١) في ع "وإنما أعملت".

(٢) ينظر: التسهيل ٢٣٧.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأذان ٦٦٤ و٧١٢. كما أخرجه في كتاب أحاديث الأنبياء ٣٣٨٤. وأخرجه مسلم رقم ٤١٨ في الصلاة. والنسائي، كتاب الإمامة ٨٣٢. ورواه أحمد في المسند ٢٢٤، ٢١٠، ١٥٩/٦.

(٤) عزا الشارح هذا الحديث لجامع المسانيد وهذا الكتاب حسب علمي غير مطبوع وتوجد له نسخة خطية مصورة في جامعة الدول العربية برقم ف ٤٥٧/٣٤٢. ينظر كتاب مؤلفات ابن الجوزي لعبد الحميد العلوجي.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٨٢/٤، ومن قوله: "وأعملت إذا" إلى قوله: "ابن مالك" نقلاً من شرح الآجرومية للأزهري ٣٥.



## باب مرفوعاتُ الأسماء خاصةً.

المرفوعات من الأسماء سبعة، الأول<sup>(١)</sup>: الفاعلُ كـ"قام زيد".

و الثاني: المفعولُ الذي لم يسمَّ فاعله كـ"ضربَ عمرو" بضم الضاد وكسر الراء.

و الثالث والرابع: المبتدأ وخبره كـ"زيدٌ قائمٌ".

و الخامس: اسم كان كـ"كان زيدٌ قائماً" و اسم أخواتها كـ"أمسى زيد ضاحكاً".

و السادس: خبر إنَّ كـ"إنَّ زيداً قائمٌ" و خبر أخواتها كـ"لَيْتَ عمراً موسراً".

و السابع التابع للمرفوع، وهو أي التابع أربعة أشياء:

أولها: النعتُ: نحو: "قام زيدٌ العاقلُ، و ثانيها، العطفُ نحو: "قام زيدٌ وعمرو"،

و ثالثها التوكيدُ كـ"قام زيدٌ نفسه". و رابعها البدل كـ"قام زيد أخوك".

هذا على سبيل الإجمال. وأما على سبيل التفصيل، فقد ذكر لكل واحد منها

باباً على هذا<sup>(٢)</sup> الترتيب.

---

(١) في ع "وهي".

(٢) "هذا" ساقط من س.

باب  
الفاعل وقد<sup>(١)</sup> بدأ بالأول فقال: الباب الأول<sup>(٢)</sup> بابُ الفاعلِ، وقَدَّمه المصنف على  
المبتدأ، وذلك مَبْنِيٌّ على<sup>(٣)</sup> أن أصل المرفوعات هل هو المبتدأ أو الفاعل؟<sup>(٤)</sup>  
وجهان<sup>(٥)</sup>، وَجْهُ الأول<sup>(٦)</sup>: أن المبتدأ مبتدأ به في الكلام، وأنه لا يزول عن كونه  
مبتدأ وإن تأخر، والفاعل تزولُ فاعليته إذا تقدم، وأنه<sup>(٧)</sup> عامل معمول<sup>(٨)</sup>، والفاعل  
معمول<sup>(٩)</sup> ليس غير.

ووجه الثاني<sup>(١٠)</sup>: أن عامله لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي.

(١) "قد" ساقطة من الأصل.

(٢) "الباب الأول" ساقط من ع.

(٣) في س "في" بدل "على".

(٤) اختلف في أصل المرفوعات، المبتدأ هو أم الفاعل؟، فقيل: إن أصل المرفوعات هو المبتدأ ونسب إلى  
سيبويه فقد قال: ((واعلم ان الاسم أول أحواله الابتداء)) الكتاب ٢٣/١ وفسره ابن يعيش في  
شرح المفصل ٧٣/١ فقال: ((يريد أوله المبتدأ؛ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع، والابتداء هو العامل))  
اهـ. وقال سيبويه ٢٤/١: ((فالمبتدأ أول جزءٍ كما كان الواحد أول العدد والنكرة قبل المعرفة)) اهـ.  
وقيل: أصل المرفوعات الفاعل ونُسِبَ إلى الخليل بن أحمد. وقيل: كلاهما أصل، وليس  
أحدهما محمولاً على الآخر، ولا فرع عنه، واختاره الرضي.  
وقال السيوطي بعد أن ذكر هذا الخلاف: ((قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي فائدة))  
الهمع ٣/٢.

وينظر: شرح الكافية ٧٠/١، الفوائد الضيائية ٢٥٣/١، شرح المفصل ٧٣/١.

(٥) "وجهان" ساقط من الأصل.

(٦) في ع "الوجه الأول"، وما أثبتته هو الصواب؛ لأن المعنى يستقيم به.

(٧) أي المبتدأ.

(٨) أي عامل في الخبر ومعمول بالابتداء.

(٩) قوله: "والفاعل معمول" ساقط من ع.

(١٠) في ع "والوجه الثاني".

والفاعل لغةً: من أوجد الفعل، واصطلاحاً: اسمٌ صريحٌ أو ما في تأويله، أسند إليه فعلٌ تامٌ أو ما في تأويله، مقدّمٌ على المسند إليه، فارغٌ<sup>(١)</sup>، أصليُّ المحلِّ والصيغة<sup>(٢)</sup>.

فمثال الاسم الصريح إذا تقدمه فعلٌ نحو: ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

أو مؤول بالفعل<sup>(٤)</sup> نحو: ﴿مُخْتَلَفٌ أَلْوَانُهُ﴾<sup>(٥)</sup> أي صنفٌ مختلفٌ ألوانه، أو مؤول

(١) معنى "فارغ" أي خالٍ من الضمير فيخرج المبتدأ إذا قدم خبره وفيه ضمير نحو: "قائم زيد". وهذا القيد ذكره ابن مالك في التسهيل ٧٥ فقال معرفاً الفاعل: ((وهو المسند إليه فعل أو مضمَّن معناه، تام مقدّم، فارغ، غير مصوغ للمفعول)) اهـ. قال أبو حيان في التذيل والتكميل ١١٢/٢ أ: ((الإسناد كما يكون إلى الفاعل يكون إلى المبتدأ والذي يسند إلى المبتدأ هو الخبر وإذا كان الخبر مسنداً فلفظ المسند صادق عليه وإذا كان كذلك فقول المصنّف: وهو المسند إليه فعلٌ أو مُضَمَّنٌ معناه يصدق على "زيد" من نحو "قائم زيد" أنه مسند إليه ما ضُمِّن معنى الفعل وعلى ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [من قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾] أنه مسند إليه فعل وقد قدّم المسند عليهما، فلو اقتصر على ما تقدّم لزم أن يكون "زيد" و﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ فاعلين ولا شك في أنهما متبدآن. فوجب إخراجهما فأخرجهما بقوله: "فارغ"؛ لأنّ "قائم" وإن كان مسنداً مقدّماً فليس فارغاً)) اهـ.

واستدرك الدماميني على ابن مالك في شرحه فقال: ((وأنت خير بأن هذا القيد [فارغ] لاغ؛ لأن المقدم لم يسند إلى الظاهر وإنما أسند إلى ضميره)) اهـ. تعليق الفرائد ٢٢٠/٤.

(٢) هذا تعريف ابن هشام -عدا كلمتي "فارغ" و"تام"- مع بعض التغيير، يقول ابن هشام: ((الفاعل اسم، أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدم، أصليُّ المحلِّ والصيغة)) الأوضح ٨٣/٢.

(٣) الأعراف ٥٤.

(٤) "بالفعل" كررت في الأصل.

(٥) النحل ٦٩.

بالاسم<sup>(١)</sup> نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَا﴾<sup>(٢)</sup> أي إنزالنا.

وقيد "التمام"<sup>(٣)</sup> يخرج "كان"، و"التقدم"<sup>(٤)</sup> يخرج المبتدأ و"الفارغ" يخرج نحو: "يقومان الزيدان"<sup>(٥)</sup> و"أصليُّ المحل" يخرج نحو: "قائم زيد"؛ فإن أصله التأخير؛ فإنه خبرٌ و"زيد" مبتدأ<sup>(٦)</sup> و"أصليُّ الصيغة" يخرج النائب عن الفاعل<sup>(٧)</sup>.

ثم إن المصنف عرفه ببعض خواصه، تقريباً على المبتدئ<sup>(٨)</sup> فقال: الفاعل هو الاسم المرفوع<sup>(٩)</sup> بفعله المذكور قبله فعله كـ "قام زيد" فـ "قام" فعل ماض، و"زيد"

(١) في ع "أو ما أول".

(٢) العنكبوت ٥١.

(٣) في ع "التمام".

(٤) في ع "التقديم".

(٥) في هامش الأصل: ((فإن "يقومان" اشتغل بالضمير، والفاعل لا بد أن يكون فارغاً)) اهـ.

ويمكن أن يقال: الألف في "يقومان" حرف دال على تنية الفاعل، لا محل له من الإعراب، كما دلت التاء في "قامت هند" على تأنيث الفاعل فالفعل على هذه اللغة - لغة أزد شنوءة وهي المشهورة بلغة "أكلوني البراغيث" - ليس مسنداً إلى الألف بل إلى الاسم الظاهر. وعلى هذا يتحقق كون الفعل "يقومان" فارغاً. وينظر: الأشموني ٤٤/٢.

ويمكن أن يقال: "الزيدان" خرج عن كونه فاعلاً بقيد "الإسناد" لا بقيد "الفارغ"؛ لأن الفعل أسند إلى الضمير لا إلى الظاهر.

(٦) هذا عند جمهور البصريين، وذهب الأخفش، والكوفيون إلى جواز كون "قائم" مبتدأ، و"زيد" فاعلاً سداً مسدداً الخبر، وعلى ذلك فلا يحتاج إلى قوله "أصليُّ المحل".

ينظر: شرح التسهيل ٢٧٣/٢، تعليق الفرائد ٢٠/٣، الهمع ٧/٦.

(٧) نحو: "ضرب زيد" بضم أوله، وكسر ثانيه فإنها صيغة غير أصلية؛ لأنها مفرعة عن "ضرب" بفتحهما. التصريح ٢٦٩/٢.

(٨) قوله: "تقريباً على المبتدئ" ساقط من متن الأصل، وموجود في هامشه، وساقط من س.

(٩) الرفع من أحكام الفاعل، وليس حداً له، وإلا لدخل النائب عن الفاعل، واسم كان، فكل منهما اسم مرفوع مذكور قبله فعله.

فاعل مرفوع به<sup>(١)</sup> وعلامة رفعه الضمة.

وإنما كان "زيد" فاعلاً؛ لأنه يصدق عليه انه اسم مرفوع مذكور قبله فعله الذي رفعه. ففهم من قوله: "الاسم" أن الفاعل لا يكون إلا اسماً، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً، وفهم من قوله<sup>(٢)</sup>: "المرفوع" أن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً، لا منصوباً<sup>(٣)</sup> ولا مجروراً. وهذا هو الأصل، وقد يُجرُّ لفظاً بإضافة المصدر نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾<sup>(٤)</sup>، أو بـ"مِنْ"، أو الباء الزائدتين.

فالأول نحو قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾<sup>(٦)</sup> أي: "ما جاءنا بشير".

والثاني: نحو قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾<sup>(٧)</sup> أي: "كفى الله" وقد [يُنصب<sup>(٨)</sup> شذوذاً]<sup>(٩)(١٠)</sup> إذا فهم المعنى سُمِعَ مِنْ كلامهم: "خرق الثوب المسمار"

(١) في الأصل، وس "مرفوع فاعل به".

(٢) من قوله: "الاسم أن الفاعل" إلى قوله: "وفهم من قوله" ساقط من متن الأصل، وموجود في هامشه، وساقط أيضاً من س.

(٣) في ع "فلا يكون منصوباً".

(٤) البقرة ٢٥١، والحج ٤٠.

(٥) في ع مثّل بـ "ما جاءني من أحد" بدّل الآية.

(٦) المائدة ١٩.

(٧) الفتح ٢٨.

(٨) أي الفاعل.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وس.

(١٠) وجعله ابن الطراوة قياساً مطرداً، فمتى فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت، وقال ابن أبي الربيع بعد أن أورد رأي ابن الطراوة: ((وهذا الذي قاله ابن الطراوة ما علمتُ أحداً قاله قبله،

و"كسرَ الزجاجُ الحجرَ" <sup>(١)</sup> برفعِ أوْلَهما ونصبِ ثانيهما، واستأنَسَ بعضهم <sup>(٢)</sup> لذلك بقراءة عبد الله <sup>(٣)</sup> ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ﴾ <sup>(٤)</sup> بنصب "آدم" ورفع "كلمات" <sup>(٥)</sup>

التحويون كلهم -من يعول عليه منهم- يقولون: إن العرب تلتزم رفعَ الفاعل ونصبَ المفعول، فهم المعنى من غير الإعراب أو لم يفهم). البسيط ٢٦٣/١.  
(١) ينظر: التصريح ٢٧٠/١.

(٢) لعله ابن الطراوة؛ لأنه هو الذي قاس على قول العرب: "خرق الثوبُ المسمارَ" قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ﴾ بنصب "آدم" ورفع "كلمات". حاشية الخضري ١٥٨/١.  
(٣) أي: عبد الله بن كثير، ونسبت أيضاً إلى ابن عباس ومجاهد وأهل مكة. وقرأ الباقون برفع "آدم" ونصب "كلمات".

ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٣٧/١، الإنحاف ٣٨٨/١، والجامع لأحكام القرآن ٣٢٦/١.  
(٤) البقرة ٣٧.

(٥) قال مكِّي بن أبي طالب في توجيه هذه القراءة: ((وَعِلَّةٌ مِنْ نَصَبِ "آدَمَ" وَرَفْعِ "كَلِمَاتٍ" أَنَّهُ جَعَلَ الْكَلِمَاتِ اسْتَنْقَذَتْ "آدَمَ" بِتَوْفِيقِ اللَّهِ لَهُ لِقَوْلِهِ إِيَّاهَا وَالِدَعَاءِ بِهَا فَتَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ... فَهِيَ الْفَاعِلَةُ وَهُوَ الْمُسْتَنْقَذُ بِهَا، وَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ: "فَتَلَقَّتْ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ" وَلَكِنْ لَمَّا فَصَلَ بَيْنَ الْمُؤَنَّثِ وَفَعْلِهِ حَسَنَ حَذْفِ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ، وَقِيلَ إِنَّمَا ذَكَرْ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ وَالْكَلِمَاتِ وَاحِدٌ فَحُمِلَ عَلَى الْكَلَامِ فَذَكَرْ، وَقِيلَ ذَكَرْ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ الْكَلِمَاتِ حَقِيقِي... وَفِي تَقْدِيمِ "آدَمَ" عَلَى الْكَلِمَاتِ تَقْوِيَةٌ أَنَّهُ الْفَاعِلُ)). الكشف ٢٣٧/١.

وقال الفراء في معاني القرآن ٢٨/١: ((وَقَرَأَ بَعْضُ الْقِرَاءَةِ ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ﴾ فَجَعَلَ الْفِعْلَ لِلْكَلِمَاتِ وَالْمَعْنَى -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ مَا لَقِيكَ فَقَدْ لَقِيْتَهُ، وَمَا نَالَكَ فَقَدْ نَلْتَهُ، وَفِي قِرَاءَتِنَا: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ وَفِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ﴾)). اهـ.  
وقال ابن خالويه في الحجة ٧٥: ((الحجة لمن نصب آدم أن يقول: ما تلقاك فقد تلقيته وما نالك فقد نلته، وهذا يسميه التحويون المشاركة في الفعل)). اهـ.

وَفَهُم من قوله: "المذكورُ قبله فعله" أن الفاعل لا يتقدم على / فعله<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup> ومتى [٢٦]

وقال السمين الحلبي: ((أُسْنِدُ الْفِعْلِ إِلَى الْكَلِمَاتِ؛ لَأَنهَا أُنْقِذَتْ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ لِقَوْلِهِ إِيَّاهَا وَالِدَعَاءُ بِهَا  
فَتَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ)) اهـ. الدر المصون ٢٩٥/١.

وقال البنا في الإنحاف ٣٨٨/١: ((اِخْتَلَفَ فِي ﴿آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ﴾ فابن كثير بنصب "آدم"  
ورفع كلمات على إسناد الفعل إلى كلمات وإيقاعه على آدم فكأنه قال: فجاءت كلمات)) اهـ.  
وبهذه النصوص يتبين أن نصب "آدم" ورفع "كلمات" خُرُجٌ بتخريجين:  
أحدهما: إسنادُ الفعل "تلقى" إلى "كلمات" والمعنى: تَلَقَّتْ الْكَلِمَاتُ آدَمَ.  
والثاني: تضمين الفعل "تلقى" معنى: جاء أو أنقذه.

وعلى كلا التخريجين "آدم" مفعول حقيقة و"كلمات" فاعل حقيقة، وعلى ذلك فليست هذه القراءة  
من نصب الفاعل ورفع المفعول وإنما من رفع الفاعل ونصب المفعول كما هو الأصل، بخلاف "حرق  
الثوب المسمار"؛ لأنه يتعين في "الثوب" أن يكون مفعولاً، و"المسمار" أن يكون فاعلاً، ولا كذلك  
الآية.

(١) هذا عند البصريين. ينظر: المقتضب ١٢٨/٤. وذهب الكوفيون إلى جواز تقديم الفاعل على فعله  
في سعة الكلام نحو "زيد قام" تمسكاً بقول الزبّاء:

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا وَثِيْدَا      أَجْنَدَلَا يَحْمِلُنَ أُمَّ حَلِيْدَا

أي: وثيداً مشيها، وأولّه البصريون على أنّ "مشيها" مبتدأ وخبره محذوف والتقدير مثلاً: مشيها  
يكون وثيداً، أو أنه ضرورة شعرية.

وفائدة الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فتقول على رأي الكوفيين: "الزيدان قام" و"الزيدون  
قام" بالافراد، وتقول على رأي البصريين: "الزيدان قاما" و"الزيدون قاموا" بضمير مطابق.

وينظر: شرح الجمل ١٥٩/١، أسرار العربية ٧٩، المغني ٥٨١/٢-٥٨٢، التصريح ٢٧١/١، الهمع  
٢٥٤/٢، الأشموني ٤٦/٢.

(٢) للفاعل أحكام سبعة، ذكر حكمين منها وهما: الرفع، وتأخره عن رافعه. وبقي خمسة، هي:  
الأول: أنه عمدة لا بد منه؛ لأن الفعل وفاعله كجزءٍ كلمة لا يستغني بأحدهما عن الآخر،  
وأجاز الكسائي حذفه تمسكاً بنحو قول سوار بن المضرب السعدي:

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي      إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالُكَ رَاضِيَاً

حيث ذهب الكسائي إلى أن اسم كان على تقديرها ناقصة أو فاعلها على تقديرها تامة قد

تقدم الاسم الظاهر على الفعل كان الاسم الظاهر مبتدأ وفاعل الفعل ضمير عائد

حذف، وأوله الجمهور بأن في كان ضمير مستتر مرفوع بـ "كان" مدلول عليه بالحال المشاهدة، والتقدير: إن كان ما نحن عليه من السلامة أو إن كان ما تشاهده مني.

الثاني: أنه يصح حذف فعله إن أجيب به نفي كقولك: "بلى زيد" لمن قال: "ما قام أحد"، أو أجيب به استفهام محقق نحو: "نعم زيد" جواباً لمن قال: "هل جاءك أحد"، أو أجيب به استفهام مقدر كقراءة الشامي وأبي بكر: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ قِيَمًا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ (النور ٣٦) أي يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ.

الثالث: أن فعله يوحد مع تثنيته وجمعه، كما يوحد مع إفراده، فكما تقول: "قام أخوك" تقول: "قام أخواك" و"قام إخوانك" و"قام نسوتك"، وقد يقال -على لغة قليلة، وهي لغة طيء، وقيل أزد شنوءة، المعبر عنها بلغة "أكلوني البراغيث" -: "سعدا الزيدان" و"سعدوا الزيدون" و"سعدن الهندات". ومنه قول الشاعر:

يَلُمُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَخِيْلِ أَهْلِي فَكَلَّهُمْ يَغْدِلُ

والصحيح أن الألف والواو والنون في ذلك أحرف دلوا بها على تثنية الفاعل وجمعه، لأنها فاعل، وهو مذهب سيويه.

الرابع: أنه إن كان مؤنثاً أنت فعله بناء ساكنة في آخر الماضي وبتاء المضارعة في أول المضارع: فيجب ذلك إن كان الفاعل ضميراً متصلاً كـ "هند قامت" و"الشمس طلعت"، أو كان متصلاً حقيقي التأنيت نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ﴾ (آل عمران ٣٥). ويجوز الوجهان: إذا فصل بين الفعل وفاعله كقولهم: "حضر القاضي اليوم امرأة"، أو كان الفاعل مجازي التأنيت كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ (الحجرات ١٤)، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ (يوسف ٣٠).

الخامس: أن الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله؛ لأنه منزل منزلة الجزء منه، يدل على ذلك إسكان اللام في "ضربت"؛ لأنه يدفع توالي أربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة، ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو: "ضرب عمراً زيداً".

ينظر: شرح المفصل ١/٧٥-٨٣، أوضح المسالك ٢/٨٤-١٣٥، التصريح ١/٢٦٩-٢٨٦، الأشمونى ٢/٤٤-٦١، الهمع ٢/٢٥٤-٢٦٢.



على المبتدأ نحو: "زَيْدٌ قَامَ" و"الزَيْدَانِ قَامَا" و"الزَيْدُونَ قَامُوا"<sup>(١)</sup>. فالفاعل في هذه الأمثلة ضمير عائد على المبتدأ.

ولما فرغ من تعريف الفاعل شرع في تقسيمه فقال: وهو أي الفاعل على قسمين قسم ظاهر و قسم مضمَر ثم الظاهر أقسام، ذكر المصنف منها أربعة أمثلة: الأول: المفرد المذكر فالظاهر<sup>(٢)</sup> نحو<sup>(٣)</sup> "قَامَ زَيْدٌ" و"يَقُومُ زَيْدٌ" فأتى بالفاعل مفرداً، وهو فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ونوع الفعل الذي رفعه إلى ماضٍ وهو "قَامَ" وإلى مضارع وهو "يَقُومُ".

و الثاني: المثني المذكر نحو قولك: "قَامَ الزَيْدَانِ" و"يَقُومُ الزَيْدَانِ" فأتى بالفاعل مثني مرفوعاً بالألف وهو "الزَيْدَانِ"، ونوع الفعل الذي رفعه إلى ماضٍ وهو "قَامَ" وإلى مضارع وهو "يَقُومُ".

و الثالث: جمع المذكر السالم نحو قولك: "قَامَ الزَيْدُونَ" و"يَقُومُ الزَيْدُونَ" فأتى بالفاعل جمعاً مرفوعاً بالواو، وهو "الزَيْدُونَ" ونوع الفعل الذي رفعه إلى ماضٍ وهو "قَامَ" وإلى مضارع وهو "يَقُومُ".

و الرابع: المفرد المضاف لغير ياء المتكلم من الأسماء الخمسة نحو قولك: "قَامَ أَخُوكَ" و"يَقُومُ أَخُوكَ" فأتى بالفاعل من الأسماء الخمسة مرفوعاً بالواو، ونوع الفعل الرفع له إلى ماضٍ وهو "قَامَ" وإلى مضارع وهو "يَقُومُ".

والخامس: جمع المذكر المكسر نحو قولك: "قَامَ الرِّجَالُ" و"يَقُومُ الرِّجَالُ".

والسادس: المفرد المؤنث نحو قولك: "قَامَتِ هِنْدٌ" و"تَقُومُ هِنْدٌ".

---

(١) في س "زَيْدٌ قَائِمٌ" و"الزَيْدَانِ قَائِمَانِ" و"الزَيْدُونَ قَائِمُونَ"، والمثبت من الأصل وع وهو الصواب.

(٢) "فالظاهر" ساقط من ع.

(٣) في س "نحو قولك".

والسابع: مثني المؤنث نحو قولك: "قامت الهندان" و"تقوم الهندان".  
 والثامن: جمعُ المؤنثِ السالمِ نحو قولك: "قامت الهندات" و"تقوم الهندات".  
 والتاسع: جمعُ المؤنثِ المكسَّرِ نحو قولك: "قامت الهنود" و"تقوم الهنود".  
 والعاشر: المضافُ لياء المتكلمِ نحو: "قام غلامي" و"يقوم غلامي"، فـ"غلامي" فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة للياء، وهي <sup>(١)</sup> الكسرة، وما أشبه ذلك. فالفاعلُ في هذه الأمثلة كلُّها اسمٌ ظاهرٌ <sup>(٢)</sup>.

ولما فرغ من قسم الفاعل الظاهر شرع في قسم الفاعل المضمر فقال: والمضمر -وهو <sup>(٣)</sup> ما كُنِّي به عن الظاهر اختصاراً- قسمان: متصل ومنفصل، وكل منهما: إما لتكلم وحده، أو معه غيره، أو لمخاطب، أو مخاطبة <sup>(٤)</sup>، أو مثأهما <sup>(٥)</sup>، أو لجمع الذكور المخاطبين، أو لجمع الإناث المخاطبات، أو للمفرد الغائب، أو المفردة الغائبة، أو لمثنى الغائب مطلقاً، أو لجمع الذكور الغائبين، أو لجمع الإناث الغائبات. والحاصلُ في كلِّ من قِسْمَي الاتصال والانفصال اثنا عشر قسماً، وبمجموعها أربعة وعشرونَ حاصلةً من ضربِ اثنين في اثني عشر.

فالمتصل هو الذي لا يتبدأ <sup>(٦)</sup> به، ولا يلي "إلا" في الاختيار، ويرفعه الماضي والمضارع والأمر.

(١) في س "وهو".

(٢) من قوله: "وهي الكسرة" إلى قوله: "اسم ظاهر" ساقط من ع.

(٣) "وهو" ساقط من ع.

(٤) "أو مخاطبة" ساقط من ع.

(٥) في كل من الأصل، وع، وس "مثنيهما" وما أثبتته هو الصواب.

(٦) في س "يبدأ".

الأول من الاثني<sup>(١)</sup> عشر: ضمير المتكلم وحده نحو قولك: "ضَرَبْتُ" فـ"ضربَ"

-بفتح الضاد- فعل ماض والتاء فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله.

[ ٢٧ ] و الثاني: ضمير المتكلم ومَعَهُ غَيْرُهُ/، أو المعظمُ نفسَهُ نحو قولك: ضَرَبْنَا بسكون الباء، فـ"ضربَ" بفتح الضاد فعل ماض و"نا" فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله، لا يظهر فيه إعراب؛ لأنه ضمير، وكذا حيث سكن ما قبل النون وكان غير ألف فإنها فاعلة. وإن انفتح ما قبلها فهي مفعولة نحو "ضَرَبْنَا زَيْدًا"<sup>(٢)</sup>.

و الثالث: ضميرُ المخاطبِ وهو التَّاءُ المفتوحةُ نحو قولك: ضَرَبْتَ فـ"ضربَ" بفتح الضاد فعل ماض، والتاء فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله لا يظهر فيه إعرابٌ.

و الرابع: ضميرُ المؤنَّثَةِ المخاطبةِ، وهو التاء المكسورة نحو قولك: ضَرَبْتَ فـ"ضربَ" بفتح الضاد فعل ماض، والتاء فاعل<sup>(٣)</sup> في محل رفع بالفعل الذي قبله، لا يظهر فيه إعراب.

والخامس: التاءُ المضمومةُ لمثنى المخاطب والمخاطبة نحو قولك: ضَرَبْتُمَا فـ"ضربَ" بفتح الضاد فعل ماض، والتاء فاعل، في محل رفع بالفعل الذي قبله، لا يظهر فيه إعراب، والألف والميم علامة التثنية.

والسادس: التاءُ المضمومةُ لجمع الذكور المخاطبين نحو قولك: ضَرَبْتُمْ فـ"ضربَ" بفتح الضاد فعل ماض، والتاء فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله،

---

(١) في ع "اثني".

(٢) وقد يكون ما قبل "نا" ساكنًا سكونًا عارضًا نحو "دعانا" فأصله "دَعَوْنَا"

(٣) "فاعل" ساقط من ع.

لا يظهر فيه إعراب، والميم علامة لجمع الذكور<sup>(١)</sup>.

والسابع: التاء المضمومة لجمع الإناث<sup>(٢)</sup> المخاطبات نحو قولك: ضَرَبْتَنُ  
فـ"ضرب" بفتح الضاد فعل ماض، والتاء فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله، لا  
يظهر فيه إعراب، والنون علامة لجمع النسوة<sup>(٣)</sup> والباء من "ضرب" في الأمثلة كلها  
ساكنة لاتصالها بالضمير المرفوع المتحرك كما مرّت الإشارة إليه.

والثامن: الضمير المستتر للواحد الغائب نحو قولك: "زيد ضرب" فـ"ضرب"  
بفتح الضاد فعل ماض، والضمير المستتر فيه المقدّر بـ"هو" فاعل في محل رفع بالفعل  
الذي قبله لا يظهر فيه إعراب.

والتاسع: الضمير المستتر للواحدة الغائبة نحو قولك: "[هند] ضَرَبَتْ"  
فـ"ضرب"<sup>(٤)</sup> بفتح الضاد فعل ماض، والتاء علامة للتأنيث، والضمير المستتر المقدّر  
بـ"هي" فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله لا يظهر فيه إعراب.

والعاشر: الضمير البارز لمثنى الغائب والغائبة نحو قولك: "الزيدان ضَرَبَا"،  
و"الهندان ضَرَبَتَا" فـ"ضرب" بفتح الضاد فعل ماض، والألف فيه فاعل في محل رفع  
بالفعل الذي قبله، لا يظهر فيه إعراب، والتاء في "ضَرَبَتَا" علامة<sup>(٥)</sup> للتأنيث، وأصلها  
السكون، ولكن حُرِّكت لالتقاء الساكنين، وفتحت لمناسبة الألف، وهذا المثال<sup>(٦)</sup>

---

(١) في س "المذكر".

(٢) في ع "المؤنثات".

(٣) في ع "الإناث".

(٤) ساقط من الأصل، وس.

(٥) في ع "فضربت".

(٦) "علامة" ساقط من ع.

(٧) وهو "ضَرَبَتَا".

ساقط من أصل المصنف<sup>(١)</sup>.

والحادي عشر: الضمير البارز لجمع الذكور الغائبين، وهو الواو نحو قولك: "الزيدون ضربوا" فـ"ضرب" بفتح الضاد فعل ماض، والواو فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله<sup>(٢)</sup> لا يظهر فيه إعراب، والألف زائدة<sup>(٣)</sup>.

والثاني عشر: الضمير البارز لجمع النسوة الغائبات، وهو النون نحو قولك: "الهندات ضربن" فـ"ضرب" بفتح الضاد فعل ماض، والنون فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله، لا يظهر فيه إعراب.

والاسم المتقدم على الفعل والفاعل، العائد عليه<sup>(٤)</sup> الضمير في أمثلة الفاعل الغائب مبتدأ، والفعل والفاعل جملة فعلية محلها رفع خبر عن ذلك المبتدأ. [ ٢٨ ]

## تنبيه

هذا كله حكم الفاعل الضمير المتصل، وأما الفاعل الضمير المنفصل فهو: ما يقع بعد "إلا" أو ما في معناها نحو قولك: "ما ضرب إلا أنا"، و"ما ضرب إلا نحن"، و"ما ضرب إلا أنت"، و"ما ضرب إلا أنتي"، و"ما ضرب إلا أنتم"، و"ما ضرب إلا أنتم"، و"ما ضرب إلا هو"، و"ما ضرب إلا هي"، و"ما ضرب إلا هما"، و"ما ضرب إلا هم"، و"ما ضرب إلا هن". وتقول: "إنما ضرب

(١) ينظر: شرح الآجرومية للأزهري ٣٩.

(٢) في س "الذي فيه".

(٣) وتسمى الفارقة، فرقا بين واو الجماعة نحو "ذهبوا" ولام الكلمة نحو "محمد يدعو".

(٤) قوله: "العائد عليه" ساقط من متن الأصل وع، وموجود في هامش الأصل.

أنا"، و"إنما ضرب نحن"، وكذا الباقي<sup>(١)</sup>.

هذا كله مع الماضي، وتقول في المضارع مع الاتصال: "أضربُ" بفتح الهمزة، فـ"أضربُ" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه متصل تقديره "أنا" في محل رفع بالفعل الذي قبله، لا يظهر فيه إعراب، وكذلك قياسُ باقيها إلى آخر الاثنى عشر.

وفي الانفصال: "ما يضرب إلا أنا"، و"إنما يضرب أنا" إلى آخرها.

ومع الأمر -ولا يكون إلا متصلاً فيكونُ للواحدِ المخاطبِ- نحو "اضربُ" ولثناهُ<sup>(٢)</sup> نحو "اضربَا"<sup>(٣)</sup>، ولجمع النسوة نحو "اضربُنَّ" فالضمير المتصل في هذه الأمثلة كلها فاعلٌ في محل رفع، لا يظهر فيه إعراب.

---

(١) ينظر: شرح الأجرمية للأزهري ٣٩-٤٠.

(٢) في ع "للمثنى".

(٣) وجمعه نحو "اضربوا" وللمؤنثة المخاطبة نحو "اضربي" ولثناها نحو "اضربا".

باب  
النائب  
عن الفاعل

ولما فرغ من بيانِ الفاعلِ شرعَ في بيانِ المفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعله فقال: **بابُ المفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعله** <sup>(١)</sup> أي لم يُذكر <sup>(٢)</sup> معه فاعله الذي صدرَ منه الفعل <sup>(٣)</sup>.

وأحسنُ من هذه الترجمة ما ترجمَ به ابنُ مالكٍ في ألفيته بقوله: "النائبُ عن الفاعلِ"، لشموله للمفعولِ وغيره، ولصدق الأولى على المنصوب في قولك: "أُعطيَ زيدٌ درهماً" وليس مراداً.

وإنما ذكر هذا البابَ عقبَ بابِ الفاعلِ؛ لأنَّ حُكْمَ المفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعله حكمُ الفاعلِ في وجوه كثيرة كما ستعرفه. ورسمهُ المصنف بيبعض خواصّه تقريباً

(١) هذه تسمية المتقدمين، ينظر: الكتاب ٤٢/١، المختضب ٥٠/٤، الأصول ٧٦/١. قال أبو حيان في الارتشاف ١٨٤/٢: ((واصطلح ابن مالك على أن سُمِّيَ هذا البابَ بابَ النائب عن الفاعل)) اهـ.  
(٢) في ع "الذي لم يذكر".

(٣) فينوب عن الفاعل واحد من أربعة:

الأول: المفعول به؛ لأنه كالفاعل في كون الفعل حديثاً عنه، وفي جواز إضافة المصدر إليه كقوله تعالى: ﴿وَعِثْضَ الْمَاءِ وَنُضِيَ الْأَمْرِ﴾ (هود ٤٤).

الثاني: المجرور، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ (الأعراف ١٤٩)؛ لأن المجرور بالحرّف مفعول به معنًى.

الثالث: مصدر متصرف مختص، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (الحاقة ١٣)، فـ"نفخة" نائب فاعل، وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعاً، ومختص لكونه موصوفاً بـ"واحدة".

الرابع: ظرف زماني أو مكاني متصرف مختص، فالزماني نحو: "صِيَمَ رمضانٌ"، والمكاني نحو "جَلَسَ أَمَامَ الأَمِيرِ" فـ"رمضان" و"أمام" ظرفان متصرفان؛ لأنهما يخرجان عن الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية وغيرهما، ومختصان: الأول بالعلمية، والثاني بالإضافة، ولذا يمتنع: "جَلَسَ مكاناً" و"صِيَمَ زماناً" لعدم الفائدة.

ينظر: شرح المفصل ٧٣/٧، وشرح التسهيل ١٢٦/٢، وأوضح المسالك ١٣٧/٢، وتعليق الفرائد ٢٥٤/٤، والتصريح ٢٨٧/١-٢٩٠، والجمع ٢٦٦/٢، والأشْمُونِي ٦٤/٢.

على المبتدئ فقال: وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله لقيامه مقامه في رفعه وعمديته، ووجوب تأخره عن الفعل وتأنث الفعل لتأنيثه.

### تنبيه

فهم من قوله: "الاسم" أنه لا يكون فعلاً ولا حرفاً، ومن قوله: "المرفوع" أن حكمه الرفع كما مر، ومن قوله: "لم يذكر معه فاعله" أن فاعله لا يكون إلا محذوفاً؛ إذ لو ذكر الفاعل لكان مرفوعاً والمفعول منصوباً<sup>(١)</sup>.

فإن كان الفعل ماضياً وأردت أن تنقل المفعول من باب الفاعل إلى هذا الباب عملت فيه ثلاثة أعمال:

الأول: أن تحذف الفاعل.

الثاني: أن تقيم المفعول مقامه.

الثالث: أنك<sup>(٢)</sup> إذا أقمت المفعول مقام الفاعل التبس بالفاعل صورة، فاحتجج إلى تمييز أحدهما عن الآخر فأبقي الفعل مع الفاعل على أصله، وغير مع نائبه<sup>(٣)</sup> فقل في الماضي "ضرب زيد" بضم<sup>(٤)</sup> أوله وكسر ما قبل آخره تحقيقاً كالمثال المذكور، أو تقديرأ كـ "قيل" و "بيع"<sup>(٥)</sup>، والأصل: "قال" و "باع" فلما بنيت للمفعول

(١) في الأصل وس "منصوب".

(٢) "أنك" ساقط من ع.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٦٩/٧.

(٤) هكذا في النسخ الثلاث ولكنه لا يستقيم مع متن الآجرومية، فالأولى "ضم أوله".

(٥) الفعل الثلاثي المعتل العين كـ "قال" و "باع" يجوز في فائه ثلاث لغات:

الأولى: إخلاص الكسر فتقلب الألف ياءً، وهي لغة قريش ومن جاورهم نحو "قيل" و "بيع"



قلت: "قُولَ" و"يُعَ" استثقلت الكسرة على الواو والياء فُنُقِلَتْ إلى الفاء فَسَكَنَتْ فقلبت الواوُ ياءً لسكونها بعد كسرةٍ وَسَلِمَتْ الياء لسكونها<sup>(١)</sup> بعد حركةٍ تجانسها، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ [اَبْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ اَقْلَعِي] <sup>(٢)</sup> وَغِيضَ الْمَاءُ <sup>(٣)</sup>﴾.

وإعرابه "ضُرِبَ" فعل ماضٍ / أسند إلى المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، و"زيد" هو [٢٩] المفعولُ الذي لم يُسمَّ فاعله، وهو مرفوع بـ"ضرب" لقيامه مقام الفاعل، وعلامة رفعه الضمة، والأصل "ضَرَبَ عمروُ زيداً" فحذف "عمرو" الذي هو فاعل

وهي أفصح اللغات ومنه قوله:

حِيَكْتُ عَلَى نِيرِينَ إِذْ تَحَاكَ      تَحْبِطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكَ

وروي "حُوكْتُ" وعليه فيكون شاهداً على اللغة الثالثة.

الثانية: إشمام الكسر الضم فتقلب فيه الألف ياءً، وهي لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد، ومعنى الإشمام هو: شوب الكسرة شيئاً من صوت الضمة، وقد يُسمَّى روماً. وهي لغة فصيحة أيضاً.

الثالثة: إخلاص الضم فتقلب الألف واواً، وهي لغة ضعيفة وتعزى لَفَقْعَسَ وَدُبَيْرَ نحو: "قُولَ" و"بُوعَ" ومنه قول رؤبة:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ      لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وتجرى هذه اللغات الثلاث في ثالث ما اعتلت عينه وهو على وزن "افتعل" أو "انفعل" كـ"اختار" و"انقاد".

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣١/٢، وتوضيح المقاصد ٢٤/٢، وشفاء العليل ٤٢٠/١، والتصريح ٢٩٤/١، والهمع ٣٧/٦، والأشمونى ٦٢/٢.

(١) قوله: "بعد كسرة وسلمت الياء لسكونها" ساقطة من ع.

(٢) ساقط من الأصل وس.

(٣) هود ٤٤.

"ضرب" لغرضٍ من الأغراض<sup>(١)</sup> فبقي الفعل محتاجاً إلى ما يسند إليه فأقيم المفعول مقام الفاعل في الإسناد إليه فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً.

وإن كان مُضارعاً ضُمَّ أوَّلُه وُفُتِحَ ما قبل آخره<sup>(٢)</sup> وأُسند للمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله بعد أن كان مسنداً إلى الفاعل.

فنحو "يُضْرَبُ زيدٌ" يضمُّ أوَّلُه ويُفْتَحُ ما قبل آخره، وأُسند إلى المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله بعد أن كان مسنداً إلى الفاعل، وأصله في باب الفاعل "يُضْرَبُ عمروٌ زيداً" بفتح أوله وكسر ما قبل آخره فـ"عمرو" فاعل مرفوع بـ"يضرب" و"زيداً" مفعول منصوب بـ"يضرب"، فإذا أردت نقله إلى هذا الباب حذف الفاعل الذي هو "عمرو"، وأُقيمت المفعول الذي هو "زيد"<sup>(٣)</sup> مقام "عمرو" فارتفع لقيامه

(١) قد يحذف الفاعل لغرض لفظي أو معنوي، كالعلم به نحو قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ (البقرة ٢١٦) للعلم بأن الفاعل هو الله، أو للجهل به نحو "سُرِقَ المتاعُ"، أو الخوف عليه نحو قولك: "قُتِلَ زيدٌ"، ولم تذكر الفاعل خوفاً من أن يؤخذ قولك شهادة عليه، أو لجلالته نحو قولك: "قُتِلَ القتالُ" ولم تقل: "قُتِلَ السلطانُ القتالُ"، وكقوله تعالى: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾ (الذاريات ١٠) والمراد قتل الله الخراصين، أو لدناءته نحو قولك: "كُتِبَ السوقُ"، أو للإيجاز والاختصار؛ لأن غرض المتكلم هو الإخبار عن المفعول فقط كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾

(البقرة ١٩٦) ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ﴾ (النساء ٨٦)، أو لإقامة الوزن كقول عنتره:

وَإِذَا شَرِبْتُ فَإِنِّي مُسْتَهْلِكٌ مَالِي وَعِرْضِي وَافَرْتُ لَمْ يُكَلِّمْ

أو لإصلاح السجع نحو: "مَنْ طَابَتْ سِرِيرَتُهُ حُدِثَتْ سِيرَتُهُ".

ينظر: كشف المشكل ٣٠٥/١-٣٠٦، وشرح المفصل ٦٩/٧، وشفاء العليل ٤١٧/١، وتعليق

الفرائد ٢٥١/٤، والتصريح ٢٨٦/١، والجمع ٢٦٢/٢-٢٦٣.

(٢) في هامش الأصل: ((تحقيقاً كالمثال المذكور أو تقديرأ كـ"يقال" و"يُباع" و"يُشد").

(٣) في عـ "زيداً".

مقامه<sup>(١)</sup> وغيّرت الفعل من "يُضْرَبُ" بفتح أوله وكسر ما قبل آخره إلى "يُضْرَبُ" بضم أوله وفتح ما قبل آخره، وأُسندته للمفعول الذي هو "زيدٌ" [و"زيدٌ" هو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، فصار التركيب "يُضْرَبُ زيدٌ"]<sup>(٢)</sup> وإعرابه: "يُضْرَبُ" فعل مضارع مسند إلى المفعول الذي لم يسمَّ فاعله الذي هو "زيدٌ"، و"زيدٌ" مرفوع لنيابته عن الفاعل وعلامة رفعه الضمة، وقسْ على هذا المثال ما أشبهه.

### تنبيه

سكت المصنف عن فعل الأمر؛ لأنه لا يبنى للمفعول.

وهو أي المفعول الذي لم يسمَّ فاعله على قسمين: ظاهرٍ ومضمِرٍ كما في الفاعل.

فالظاهرُ المسند إليه الماضي نحو قولك: "ضُرِبَ زيدٌ" بضم الضاد وكسر الراء، وقد تقدم إعرابه.

و<sup>(٣)</sup> المسند إليه المضارع نحو قولك: "يُضْرَبُ زيدٌ" بضم أوله وفتح ما قبل آخره وقد تقدم إعرابه أيضاً، ولا فرق في الفعل بين أن يكون مجرداً كما مرَّ أو مزيداً نحو قولك: "أُكْرِمَ عمروٌ" بضم الهمزة وكسر الراء، و"يُكْرَمُ عمروٌ" بضم الياء وفتح الراء، وإعرابهما على وزن ما مرَّ<sup>(٤)</sup> قبلهما، وقسْ ما بقي من أقسامِ الظاهرِ المتقدمة

(١) "مقامه" ساقط من ع.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٣) الواو ساقط من ع.

(٤) "مرَّ" ساقط من ع.

في باب الفاعل<sup>(١)</sup>.

ولمَّا فرغ من القسم الظاهر شرع في القسم الثاني وهو<sup>(٢)</sup> المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله المضمَر، وهو قسمان: متصل ومنفصل، وهما اثنا عشر ضميراً:

الأول: التاء المضمومة للمتكلم وحده نحو قولك: "ضُرِبْتُ" بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء، وأصله "ضَرَبَنِي زَيْدٌ" فـ"ضَرَبَ" بفتح الضاد فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به في محل نصب بـ"ضَرَبَ"، و"زَيْدٌ" فاعل مرفوع بـ"ضَرَبَ"<sup>(٣)</sup> وعلامة رفعه الضمة، ثم بنيته للمفعول فصار "ضُرِبْتُ" وإعرابه: "ضُرِبَ" بضم الضاد<sup>(٤)</sup> فعل ماض مبني للمفعول و التاء المضمومة هي المفعول<sup>(٥)</sup> الذي لم يُسمَّ فاعله في محل رفع بـ"ضُرِبَ" لنيابته عن الفاعل.

والثاني: النون<sup>(٦)</sup> للمتكلم ومعه غيره، أو المعظم<sup>(٧)</sup> نفسه نحو قولك: "ضُرِبْنَا" بضم الضاد وكسر الراء وفتح النون، والأصل "ضَرَبَنَا زَيْدٌ" بفتح الضاد، فـ"ضَرَبَ" فعل ماض، والنون مفعول به في محل نصب بـ"ضَرَبَ"، و"زَيْدٌ" فاعل مرفوع به وعلامة رفعه الضمة، ثم بنيته للمفعول فصار "ضُرِبْنَا"، وإعرابه: "ضُرِبَ" فعل ماض [ ٣٠ ] مسند للمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله والنون هي المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله في محل

(١) ينظر: صفحة (٢٢٨)

(٢) "هو" ساقط من س.

(٣) "بضرب" ساقط من س.

(٤) قوله: "بضم الضاد" ساقط من ع.

(٥) قوله: "والتاء المضمومة هي المفعول" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه، وساقط من س.

(٦) "النون" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه، وساقط من س.

(٧) في ع "للمعظم".

رفع بـ"ضرب" لنيابته عن الفاعل.

والثالث: التاء المفتوحة للمخاطب نحو قولك: "ضُرِبْتَ" بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء، وأصله "ضَرَبَكَ زيدٌ" بفتح الضاد، فـ"ضَرَبَ" فعل ماضٍ، والكاف مفعول به في محل نصب، و"زيدٌ" فاعل مرفوع به وعلامة رفعه الضمة، ثم بنيته للمفعول فصار "ضُرِبْتَ"، وإعرابه: "ضَرَبَ" فعل ماضٍ مسند للمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، والتاء هي المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله في محل رفع بـ"ضَرَبَ" لنيابته عن الفاعل.

والرابع: التاء المكسورة للمخاطبة نحو قولك: "ضُرِبْتِ" بضم الضاد وكسر الراء، أصله "ضَرَبَكَ زيدٌ" فـ"ضَرَبَ" بفتح الضاد فعل ماضٍ، والكاف مفعول به في محل نصب بـ"ضَرَبَ"، و"زيدٌ" فاعل مرفوع به وعلامة رفعه الضمة، ثم بنيته للمفعول فصار "ضُرِبْتِ"، وإعرابه: "ضَرَبَ" فعل ماضٍ مبني للمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، والتاء هي المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله في محل رفع بـ"ضَرَبَ" لنيابته عن الفاعل.

والخامس: التاء المضمومة لمثنى المخاطب، مذكراً كان أو مؤنثاً نحو قولك: "ضُرِبْتُمَا" بضم الضاد وكسر الراء، أصله<sup>(١)</sup> "ضَرَبَكُمَا زيدٌ" فـ"ضَرَبَ" بفتح الضاد فعل ماضٍ والكاف مفعول به في محل نصب بـ"ضَرَبَ"، و"زيدٌ" فاعل مرفوع به وعلامة رفعه الضمة، ثم بنيته للمفعول فصار "ضُرِبْتُمَا" وإعرابه: "ضَرَبَ" فعل ماضٍ مسند للمفعول<sup>(٢)</sup> الذي لم يُسمَّ فاعله، والتاء هي المفعول<sup>(٣)</sup> الذي لم يُسمَّ

(١) في ع "وأصله".

(٢) في س "إلى المفعول".

(٣) "المفعول" كررت في الأصل.

فاعله في محل رفع [بـ"ضرب"]<sup>(١)</sup> لنيابته عن الفاعل، والميمُ والألفُ علامةُ التثنية.

والسادسُ: التاءُ المضمومةُ لجمع الذكورِ المخاطبينَ نحو قوله<sup>(٢)</sup>: "ضُرِبْتُمْ" بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالميم، أصله<sup>(٣)</sup> "ضَرَبَكُمُ زَيْدٌ" فـ"ضَرَبَ" بفتح الضاد فعل ماض والكاف مفعول به في محل نصب بـ"ضَرَبَ"، و"زَيْدٌ" فاعل مرفوع بـ"ضَرَبَ"، ثم بنيته للمفعول فصار "ضُرِبْتُمْ"، وإعرابه: "ضَرَبَ" فعل ماض مسند للمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله والتاءُ هي المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله في محل رفع بـ"ضَرَبَ" لنيابته عن الفاعل، والميم علامة لجمع المذكر المخاطبين.

والسابعُ: التاءُ المضمومةُ لجمع المخاطباتِ المؤنثاتِ نحو قولك: "ضُرِبْتُنَّ" بضم الضاد وكسر الراء، وأصله "ضَرَبَكُنَّ زَيْدٌ" فـ"ضَرَبَ" بفتح الضاد فعل ماض، والكاف مفعول به في محل نصب بـ"ضَرَبَ"، و"زَيْدٌ" فاعل مرفوع بـ"ضَرَبَ" ثم بنيته للمفعول فصار "ضُرِبْتُنَّ"، وإعرابه: "ضَرَبَ" فعل ماض مسند للمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، والتاءُ هي المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله في محل رفع بـ"ضَرَبَ" لنيابته عن الفاعل، والنون المشددة علامة لجمع النسوة.

### تنبيه

الحاصلُ أن الفعلَ في الجميعِ مضمومُ الأولِ مكسورٌ ما قبل الآخر، وأن التاءَ في الجميعِ مفعولٌ ما لم يُسمَّ فاعله إلا أنها<sup>(٤)</sup> لما وضعتُ مشتركةً بين المفرد المتكلم،

(١) ساقط من الأصل، وس.

(٢) في ع "قولك".

(٣) في ع "وأصله".

(٤) في ع "لأنها".

والمخاطب، والمخاطبة، والمثنى، والمجموع اختيَجَ إلى تمييز كل منها عن الآخر فضموها في المتكلم، وفتحوها في المخاطب المذكر، وكسروها في المخاطبة المؤنثة، وزادوا الميم/ والألف في خطاب المثنى، والميم وحدها في خطاب الجمع في التذكير، [٣١] والنون المشددة في خطاب الجمع في التأنيث. ومناسبة كل بما اختص به لا تليق بهذا المختصر.

هذا كله في الحاضر، وأما في الغائب فتقول في ضمير المفرد المذكر الغائب<sup>(١)</sup> "ضُرِبَ" بضم أوله وكسر ما قبل آخره، وإعرابه: "ضُرِبَ" فعل ماض مبني للمفعول، وفيه ضمير مستتر جوازاً مرفوع المحل على أنه مفعول ما لم يُسمَّ فاعله تقديره "هو".

وتقول في ضمير المفردة الغائبة "ضُرِبَتْ" بضم الضاد وكسر الراء وسكون التاء، وإعرابه: "ضُرِبَتْ" فعل ماض مبني للمفعول، والتاء الساكنة في آخره حرف تأنيث، ومفعول ما لم يُسمَّ فاعله ضمير مستتر جوازاً في "ضُرِبَتْ" تقديره "هي".

وتقول في ضمير المثنى المذكر الغائب "ضُرِبَا" بضم أوله وكسر ما قبل آخره، وإعرابه: "ضُرِبَ" فعل ماض مبني لما لم يُسمَّ فاعله، والألف المتصلة بالفعل ضمير المثنى المذكر الغائب في موضع رفع على أنه مفعول ما لم يُسمَّ فاعله.

### تنبيه

أخلَّ المصنف بضمير المثنى المؤنث الغائب<sup>(٢)</sup> ومثاله "ضُرِبَتَا"، وإعرابه: "ضُرِبَ"

(١) في ع "الغائب المذكر".

(٢) "الغائب" ساقط من متن ع، وموجود في هامشه.

فعل ماض مبني للمفعول، والتاء حرف تأنيث، والألف ضمير المتشى الغائب في موضع رفع على النيابة عن الفاعل.

وتقول في ضمير الجماعة المذكرين الغائبين "ضُرِبُوا" بضم أوله وكسر ما قبل آخره، وإعرابه: "ضُرِبَ" فعل ماض مبني للمفعول، والواو في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، والألف حرف زائد.

وتقول في ضمير الإناث الغائبات: "ضُرِبْنَ" بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء الموحدة، وإعرابه: "ضُرِبَ" فعل ماض مبني لما لم يُسمَّ فاعله، والنون ضمير الإناث الغائبات في محل رفع على أنه مفعول ما لم يُسمَّ فاعله<sup>(١)</sup>.

هذا كله إذا كان المفعول ضميراً متصلاً بالفعل، أما إذا كان منفصلاً عن الفعل بـ"إلا" أو "إنما" فإنه يكون أيضاً في محل رفع بطريق النيابة عن الفاعل، مثاله "ما ضُرِبَ إلا أنا"، و"ما ضُرِبَ إلا نحن"، و"ما ضُرِبَ إلا أنت"، و"ما ضُرِبَ إلا أنتِ"، و"ما ضُرِبَ إلا أنتم"، و"ما ضُرِبَ إلا أُنْتُنَّ"، و"ما ضُرِبَ إلا هو"، و"ما ضُرِبَ إلا هي"، و"ما ضُرِبَ إلا هما"، و"ما ضُرِبَ إلا هم"، و"ما ضُرِبَ إلا هُنَّ".

وكذا تقول: "إنما ضُرِبَ أنا" إلى آخرها.

والفعل في الجميع مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر. وقس عليه<sup>(٢)</sup> ما أمكن في المضارع فلا نُطِيلُ<sup>(٣)</sup> بِذِكْرِهِ.

(١) ذكر في الأصل بعد قوله "ما لم يُسمَّ فاعله": "والنون ضمير الإناث الغائبات"، وقد كسحت بخطين؛ لأنها تكرر كما هو ظاهر. كما ذكرت أيضاً في س.

(٢) في ع "وقس على هذا".

(٣) في ع "فلا نطول".



ولما فرغ من الثاني من المرفوعات شرع في الثالث والرابع منها<sup>(١)</sup>، وهما المبتدأ والخبر.

باب المبتدأ والخبر قال<sup>(٢)</sup>: باب المبتدأ والخبر ثم شرع في تعريف المبتدأ بقوله: المبتدأ هو الاسم الصريح أو المؤول به، المرفوع لفظاً أو محلاً، العاري أي المجرد عن العوامل اللفظية، أو بمنزلة المجرد، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به عن الخبر، أو بمنزلة الوصف<sup>(٣)</sup>. فالاسم الصريح نحو قول من يعتقد السامع عدم إيمانه: "الله ربنا" و"محمد نبينا".

والمؤول بالصريح هو المصدر المنسبك من أن والفعل نحو / قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> فـ"أن تصوموا" مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح؛ لأنه في تأويل "صومكم"، و"خير لكم" خبره<sup>(٦)</sup>.

فخرج بالاسم: الفعل والحرف، وبالمرفوع: المنصوب والمجرور، وبالعاري عن العوامل اللفظية: الفاعل، واسم كان وأخواتها لكون<sup>(٧)</sup> عاملها لفظياً وهو الفعل. فمثال الاسم المجرد عن العوامل اللفظية: ما مثلنا به للصريح والمؤول<sup>(٨)</sup>، والذي بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية: ما دخل عليه حرف زائد، أو شبهه. فالأول

(١) "منها" ساقط من ع.

(٢) في س "فقال".

(٣) هذا تعريف ابن هشام مع تصرف يسير. قال ابن هشام: ((المبتدأ اسم أو بمنزلة، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلة، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به)) أوضح المسالك ١/ ١٨٤.

(٤) "تعالى" ساقط من ع.

(٥) البقرة ١٨٤.

(٦) في ع "وخيره خير لكم".

(٧) في س "لكن".

(٨) نحو "الله ربنا" وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾.

نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، ونحو "بحسبك درهم" فـ "خالق" وـ "حسب" مبتدآن - وإن كانا غير مجردين عن "من" والباء الزائدتين -؛ لأن وجود الزائد<sup>(٢)</sup> كلا وجود<sup>(٣)</sup>.

والخبر: هو الاسم المرفوع المسند إليه أي إلى المبتدأ<sup>(٤)</sup>.

(١) فاطر ٣.

(٢) في س "الحرف الزائد".

(٣) من قوله: "والذي بمنزلة المجرد" إلى قوله: "كلا وجود" نص من التصريح ١٥٦/١. ويلاحظ أن المصنف قد أدخل في نقله؛ لأنه قال: ((والذي بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية ما دخل عليه حرف زائد، أو شبهه. فالأول نحو ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾، ونحو "بحسبك درهم"، فقد ذكر الأول وأما الثاني فلا يأتي ذكره إلا إذا أتم النقل؛ لأن صاحب التصريح قد ذكره بعد ذلك فقال: ((والثاني هو الذي يشبه الزائد نحو:

لعل أبي المغوار منك قريب .....

ونحو: "رب رجل صالح لقيته" فمجرور "لعل" وـ "رب" في موضع رفع بالابتداء؛ لأن "لعل" وـ "رب" أشبهها الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشيء)) التصريح ١٥٦/١.

ولعل المصنف قد غفل عن ذكر الثاني لطول الفصل بين الأول والثاني أو لأنه مثل للأول بمثالين فتوهم أن المثال الثاني - "بحسبك درهم" - مثال للشبيه بالزائد.

ومما يدل على أن في النقل اجتراء أنه لم يذكر بقية محترزات التعريف، فلم يذكر الخارج بقوله: أو وصف رافع لمكتفى به. قال صاحب التصريح ١٥٧/١: ((وخرج بقوله: رافع لمكتفى به نحو: "أقائم أبواه زيد؟" فإن المرفوع بالوصف وهو "أبواه" غير مكفى به في حصول الفائدة - مع قطع النظر عن "زيد" - فـ "زيد" مبتدأ مؤخر، والوصف خبر مقدم، وـ "أبواه" فاعل)) اهـ.

ويصح أن يقال: ما زال الوصف صالحاً للابتداء فـ "زيد" مبتدأ أول، وـ "أقائم" مبتدأ ثان، وـ "أبواه" فاعل أغنى عن الخبر، والجملة "أقائم أبواه" خبر للمبتدأ الأول.

(٤) وعرفه ابن هشام بأنه ((الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور)). أوضح المسالك ١٩٤/١.

## تنبيه

قد عَلِمَ أَنَّ المبتدأ والخبر مرفوعان، وهذا لا خلافَ فيه. وإنما اختلفَ في رافعهما<sup>(١)</sup>، والأصحُّ أن المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وهو<sup>(٢)</sup> التجرد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ<sup>(٣)</sup>، وقيل: إن كلاهما رفع<sup>(٤)</sup> الآخر<sup>(٥)</sup>، وقيل: الرفعُ لهما الابتداء<sup>(٦)</sup>. ثم تارة يكون المبتدأ والخبرُ مفردين لذكر نحو قولك: "زيدٌ قائمٌ"، فـ"زيدٌ" مبتدأ مرفوع بالابتداء و"قائمٌ" خبره مرفوع بالمبتدأ<sup>(٧)</sup> وعلامة الرفع فيهما الضمة؛ لأنهما اسمان مفردان.

وتارة يكونان<sup>(٨)</sup> مفردين لمؤنث<sup>(٩)</sup> نحو "هندٌ قائمةٌ"، وتارة يكونان مُثنَّيَّين لذكر كقولك: "الزيدان قائمان" فـ"الزيدان" مبتدأ مرفوع بالابتداء و"قائمان" خبره

---

(١) تنظر هذه المسألة في: ابن يعيش ٨٣/١-٨٥، والتبيين ٢٢٤، المرجل ١١٤، والإنصاف ٤٤/١-٥١، وإتلاف النصرة ٣٠ و٣١، والتصريح ١٥٨/١، والجمع ٨/٢.

(٢) "وهو" ساقط من س.

(٣) وهو مذهب سيويه وجمهور البصريين.

ينظر: الكتاب ٢٣/١ و٢٤، المقتضب ٤٨/٢ و٤٨/١ و١٢/٤ و١٢٦/٤، الجمل للزجاجي ٣٦، اللمع ٧١ و٧٢.

(٤) في س "رافع".

(٥) وهو مذهب الكوفيين، فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ؛ لأن كلاهما محتاج للآخر.

ينظر: معاني القرآن للفراء ١٣/١ و١٨٠/٣، الارتشاف ٢٨/٢، مجالس ثعلب ٣٨٩/٢.

(٦) وهو مذهب الأخفش وابن السراج والرماني.

ينظر: معاني القرآن للأخفش ٧٧/١ و٢٠٩، والأصول ٥٨/١، والجمع ٨/٢.

(٧) قوله: "وقائم خبره مرفوع بالمبتدأ" ساقط من س.

(٨) "يكونان" ساقط من س.

(٩) في الأصل، وس "لمفرد مؤنث".

مرفوع بالابتداء، وعلامة الرفع فيهما الألفُ نيابةً عن الضمة، وتارةً يكونان مثنيين لمؤنثٍ نحو "الهندان قائمتان" (١).

وتارةً يكونان مجموعينٍ لمذكرٍ جمعٍ تصحيحٍ كقولك: الزيدون قائمون فـ"الزيدون" مبتدأ مرفوع بالابتداء و"قائمون" خبره مرفوع بالابتداء، وعلامة الرفع فيهما الواو نيابةً عن الضمة.

وتارةً يكونان مجموعين لمؤنثٍ جمعٍ تصحيحٍ نحو "الهندات قائمات"، وتارةً يكونان (٢) مجموعين لمذكرٍ جمعٍ تكسيرٍ نحو: "الزيود قيام"، وتارةً يكونان مجموعين جمعٍ تكسيرٍ لمؤنثٍ نحو: "الهنود قيام".

ثم قَسَمَ المبتدأ إلى قسمين فقال: والمبتدأ أي من حيث هو قسمان قسمٌ ظاهرٌ وقسمٌ مضمّرٌ فالظاهر ما تقدم ذكره وأراد بذلك أن المبتدأ (٣) وهو الجزء الأول في المثل (٤) المتقدمة ظاهرٌ لا مضمّرٌ.

ولما فرغ من المبتدأ الظاهر شرعَ في المبتدأ المضمّر فقال: والمضمّر اثنا عشر ضميراً منفصلاً وهي "أنا" للمتكلّم وحده، ونحن للمتكلّم ومعه غيره أو المعظم نفسه، وأنتَ بفتح التاء للمخاطب (٥)، وأنتِ بكسر التاء للمخاطبة (٦)، وأنتُما للمثنى مطلقاً، وأنتم لجمع الذكور المخاطبين، وأنتنَّ لجمع الإناث المخاطبات وهو للمفرد الغائب، وهي للمفردة الغائبة، وهُمَا للمثنى الغائب مطلقاً، وهُم لجمع

(١) من قوله: "وتارة" إلى قوله: "قائمتان" ساقط من متن الأصل، وموجود في هامشه، وساقط من س.

(٢) من قوله: "بمجموعين" إلى قوله: "يكونان" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه، وساقط من س.

(٣) في ع "أن المبتدأ ما تقدم وهو الجزء الأول".

(٤) في ع "الأمثلة".

(٥) في ع "للمفرد المذكر المخاطب".

(٦) في ع "للمفردة المؤنثة المخاطبة".

الذكور الغائبين، وهُنَّ لجمع الإناث الغائبات.

وتُسَمَّى هذه الضمائر ضمائر الرفع المنفصلة، والغالب إذا وقعت مبتدآت أن يخبر عنها بما يطابقها في المعنى، فمن غير الغالب ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا﴾<sup>(١)</sup> ومن الغالب نحو قولك: "أنا قائم" فـ"أنا" ضمير رفع منفصل في محل رفع بالابتداء و"قائم" خبره مرفوع بالمبتدأ<sup>(٢)</sup> وعلامة رفعه الضمة، ونحن قائمون فـ"نحن" مبتدأ مضمرة في محل رفع بالابتداء و"قائمون" خبره مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه الواو نيابة عن / الضمة . [ ٣٣ ] وما أشبه ذلك من نحو "أنت قائم" و"أنت قائم" و"أنت قائم" و"أنتما قائمان" و"أنتما قائمتان"<sup>(٣)</sup> و"أنتم قائمون" و"أنتم قائمات" و"هو قائم" و"هي قائمة" و"هما قائمان" و"هما قائمتان"<sup>(٤)</sup> و"همن قائمون" و"همن قائمات". فالمبتدأ في هذه الأمثلة كلها مضمرة مبني لا يدخله إعراب.

## تنبيه

جملة الضمائر البارزة ستون ضميراً<sup>(٥)</sup>؛ وذلك لأن الضمير<sup>(٦)</sup> البارز إما متصل أو

(١) مريم ٧٤. وفي هامش الأصل "القاعدة أن أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة يلزم الأفراد والتذكير دائماً".

(٢) في ع "بالابتداء".

(٣) قوله: "وأنتما قائمتان" ساقط من ع.

(٤) قوله: "وهما قائمتان" ساقط من ع.

(٥) قال يس في حاشيته على التصريح ١٠٤/١: ((قال الزرقاني: البارزة قسيمة المسترة وكون الضمائر

ستين إنما هو بعد المستتر في "ضرب" و"ضربت" ضميرين فكان المناسب إسقاط قوله البارزة)) اهـ.

(٦) "الضمير" ساقط من ع.

منفصل<sup>(١)</sup>، والمتصل: مرفوع، ومنصوب، ومجرور<sup>(٢)</sup>. والمنفصل: مرفوع، ومنصوب فقط.

فهذه خمسة أقسام: ثلاثة للمتصل، واثنان للمنفصل، ولكل من هذه الخمسة اثنا عشرة<sup>(٣)</sup> لفظة، منها واحد للمتكلم وحده<sup>(٤)</sup>، وواحد له ولمن معه، وخمسة<sup>(٥)</sup> للمخاطب واحدة للمذكر<sup>(٦)</sup>، وواحدة للمؤنثة<sup>(٧)</sup>، وواحدة لمتناهما<sup>(٨)</sup>، وواحدة لجمع المذكر<sup>(٩)</sup>، وواحدة لجمع المؤنث، وخمسة للغائب كذلك<sup>(١٠)</sup>. وإذا<sup>(١١)</sup> ضربت<sup>(١٢)</sup> خمسة في اثني عشر خرج ستون<sup>(١٣)</sup>، ولا نطيل الكلام بأمثلتها<sup>(١٤)</sup>.

---

(١) في ع "إما منفصل أو متصل"، وفي س "وإما منفصل".

(٢) في ع "ومجرور ومنصوب".

(٣) في الأصل: "اثنا عشرة" وفي ع "اثنا عشر" والصواب: اثنا عشرة؛ لأن المعدود مؤنث.

(٤) "وحده" ساقط من ع.

(٥) في الأصل وس "وواحد" والصواب ما أثبت.

(٦) "واحدة للمذكر" ساقطة من الأصل وس، وموجود في ع بلفظ: "وواحدة"، والصواب "واحدة" على الإبدال من خمسة.

(٧) في "للمؤنث".

(٨) في كل من الأصل، وع، وس "لمتنيهما" والصواب ما أثبت.

(٩) في ع "الذكور".

(١٠) "كذلك" ساقط من ع.

(١١) "وإذا" ساقط من ع.

(١٢) في ع "ضربنا".

(١٣) من قوله: "جملة الضمائر" إلى قوله: "ستون" من التصريح ١٠٤/١ مع تصرف يسير.

(١٤) ينظر في أمثلتها: التصريح ١٠٤/١.

والمختارُ في "أنا" أنَّ الضمير هو الهمزة والنون فقط، والألف زائدة لبيان الحركة<sup>(١)</sup>، ومذهب الكوفيين<sup>(٢)</sup> أنه الأحرف الثلاثة واختاره ابن مالك<sup>(٣)</sup>. وفي "أنت" وفروعه أنَّ الضمير نفسُ "أَنْ" عند البصريين<sup>(٤)</sup> واللواحق حروف خطاب، وذهب الفراء إلى أنَّ "أنت" بكماله هو الضمير، وذهب ابن كيسان<sup>(٥)</sup> إلى أن التاء هي الضمير وهي التي في "فعلت" وكُبرَّت<sup>(٦)</sup> بـ"أَنْ". وفي "هُوَ" و"هِيَ": الجميع ضمير، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون<sup>(٧)</sup> إلى أنَّ الضمير هو الهاء فقط، والواو والياء إشباع<sup>(٨)</sup>.

(١) وهو مذهب البصريين: فالهمزة والنون هو الضمير والألف زائدة في الوقف لبيان الحركة، فهي كالهاء في: "اغزّه" و"ارمّه"؛ ولذلك تعاقبها هاء السكت كقول حاتم: "هذا فزدي أنه".

ينظر: شرح المفصل ٩٣/٣، الارتشاف ٤٧٣/١، الجمع ٢٠٧/١.

(٢) ينظر: الارتشاف ٤٧٣/١.

(٣) شرح التسهيل ١٤١/١.

(٤) فـ"أنت" عندهم مركب من اسم وهو "أَنْ" وحرف وهو التاء.

ينظر: الكتاب ٢٤٥/١ و٢١٨/٤، وشرح الكافية للرضي ١٠/٢، والارتشاف ٤٧٣/١، والجمع ٢٠٦/١.

(٥) هو محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن، أخذ عن الميرد، وثعلب، كان إماماً في العربية، من مصنفاته: كتاب غريب الحديث، والمذكر والمؤنث، والمقصود والممدود، والوقف والابتداء، ومعاني القرآن، توفي سنة تسع وتسعين ومائتين للهجرة.

ينظر في أخباره: إنباه الرواة ٥٧/٣، وإشارة التعيين ٢٨٩، وبغية الوعاة ١٨/١، وتاريخ بغداد ٣٣٥/١، ومراتب النحويين ١٤٠ و١٤١، والنجوم الزاهرة ١٧٨/٣.

(٦) لعل الأولى: وكثرت.

(٧) والزجاج وابن كيسان. ينظر: الارتشاف ٤٧٣/١.

(٨) واحتجوا لذلك بقول الشاعر:

فبيناهُ يشري رحله قالَ قائلٌ لِمَنْ جملٌ رخواُ المِلاطِ نجيبُ

=

وفي "هُمَا" و"هُمَّ" الضمير الهاء وحدها، وحُكِيَ عن الفارسي<sup>(١)</sup> أنه المجموع<sup>(٢)</sup>.  
وفي "هُنَّ" الهاء وحدها، والنون الأولى كالميم في "هم"، والثانية كالواو في  
"همو"<sup>(٣)</sup>.

ولما فرغ من تقسيم المبتدأ إلى ظاهرٍ، ومضمِرٍ، شرعَ في تقسيم الخبر إلى مفردٍ  
ومركبٍ فقال: والخبرُ أي من حيث هو قسمان قسم مفردٌ والمراد بالمفرد هنا: ما  
ليس جملة ولا شبيهها، ولو كان مثنىً أو مجموعاً فإنه في هذا الباب يُسمَّى مفرداً،  
فالمفرد نحو: "زيد قائم"، فـ"زيد" مبتدأ مرفوع بالابتداء و"قائم" خبره مرفوع بالمبتدأ،

---

فقد حذف واو "هو" فدل ذلك على أنها زائدة، وأن الضمير هو الهاء فقط، وردّه البصريون بأنه  
ضرورة شعرية.

والصواب مذهب البصريين؛ لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه يجري مجرى الظاهر، فلا يكون  
على حرف واحد، بل لا بد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف؛ ولأن المضمّر إنما يؤتى به  
للإيجاز والاختصار، فلا يليق به الزيادة.

ينظر: شرح المفصل ٩٦/٣، ائتلاف النصرة ٦٥، الهمع ٢٠٩/١.

(١) ينظر: التصريح ١٠٣/١، والهمع ٢٠٩/١.

والفارسي هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفارسي، أبو علي، قرأ النحو  
على أبي إسحاق الزجاج ثم نافرّه وقرأ على أبي بكر بن السراج، وأخذ منه كتاب سيويّه. من  
تلاميذه: ابن جني، وأبو الحسن الربيعي، وأبو طالب العبدّي. من مصنفاته: كتاب التذكرة،  
والإيضاح، والتكملة. وله مسائل كثيرة منها: الشيرازيات، والبصريّات، والبغداديات، والخليّيات.  
توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة للهجرة.

ينظر في أخباره: البداية والنهاية ٣٠٦/١١، تاريخ بغداد ٢٧٥/٧، وفيات الأعيان ٨٠/٢، إشارة  
التعيين ٨٣، بغية الوعاة ٤٩٦/١.

(٢) ومن قال بذلك أبو حيان قال: ((وهما: بجمعتها الاسم)) اهـ. الارتشاف ٤٧٣/١.

(٣) من قوله: "والمختار في "أنا" إلى قوله: "والثانية كالواو في همو" نص من التصريح.



وهو خبر مفرد.

وكذلك: "الزيدان قائمان" فـ "الزيدان" مبتدأ، و"قائمان" خبره  
وكذلك: "الزيدون قائمون" فـ "الزيدون" مبتدأ و"قائمون" خبره والخبر في هذه<sup>(١)</sup>  
الأمثلة كلها مفرد؛ لأنه ليس بجملة ولا شبهها، بل هو لفظة واحدة.

ولما فرغ من الخبر المفرد شرع في الخبر المركب فقال: وغير المفرد أربعة أشياء  
شيان في الجملة، وشيان في شبهها. فالشيئان في شبه الجملة: الجار والمجرور،  
والظرف التامان. والمراد بالتام منهما: ما يفهم بمجرد ذكره مع ما يتعلق به، كما  
يُعلم مما مثل به كما سيأتي، بخلاف الناقصين<sup>(٢)</sup> نحو: "جاء الذي مكاناً"، و"الذي  
بك"، فلا يفهم معناه إلا بذكر متعلق خاص جازي الذكر نحو أن تقول: "جاء  
الذي سكن مكاناً"، و"الذي مرَّ بك".

والشيئان في الجملة هما: الفعل مع فاعله أي الظاهر أو المضمَر، والمبتدأ مع  
خبره أي المفرد أو غيره. والجار والمجرور نحو قولك: "زيدٌ في الدار"، فـ "زيد" مبتدأ  
و"في الدار" جار ومجرور خبر عن "زيد".

والظرف نحو قولك: "زيدٌ عندك"، فـ "زيد" / مبتدأ و"عندك" ظرف خبر [ ٣٤ ]  
عن "زيد".

والصحيح أن الخبر متعلق الجار والمجرور، والظرف، لا هما<sup>(٣)</sup> وهذان شبيهان

---

(١) "هذه" ساقط من س.

(٢) المراد بالناقص: هو ما لا يفهم -بمجرد ذكره وذكر معموله- ما يتعلق به. كما مثل  
وكقولك: "زيد بك" أو "فيك".

ينظر: تعليق الفرائد ١٠٥/٣، والهمع ٢١/٢.

(٣) وذهب ابن كيسان إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف -أي المتعلق- وأن تسمية الظرف  
خبراً مجاز. واختاره ابن مالك. ينظر: شرح التسهيل ٣١٨/١.

بالجملة؛ لأنهما متعلقان بمحذوف وجوباً<sup>(١)</sup> تقديره: "كائن" أو "مستقر"، أو "كان" أو "استقر"<sup>(٢)</sup>، ويرجعان في التقدير إلى المفرد إن قُدِّرَ "كائن" أو "مستقر"، وإلى الجملة إن قُدِّرَ "كان" أو "استقر" فـ"كان" وـ"استقر" فعلان وفاعلهما ضمير مستتر عائد على المبتدأ وكل منهما جملة فعلية خبرٌ عن المبتدأ.

وقوله: والفعل مع فاعله في نحو قولك: "زيدٌ قام أبوه" إشارة إلى أن الخبر جملة فعلية، فـ"زيد" مبتدأ، وجملة "قام أبوه" من الفعل والفاعل والمضاف إليه في محل رفع

---

وذهب الفارسي وابن جني إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة وأن العامل صار نسياً منسياً. ينظر: الهمع ٢/٢٢.

(١) وقد يظهر للضرورة كقوله:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهْنُ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهَوْنِ كَائِنُ

ينظر: المغني ٢/٤٤٦، ابن عقيل ١/١٨٢، تعليق الفرائد ٣/١٠٩.

(٢) اختلف في الأولى من التقديرين. فرجح ابن مالك تقديره اسم فاعل -وهو مذهب جمهور البصريين-؛ لأن المحذوف هو الخبر في الحقيقة والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، وللتصريح به في قول الشاعر:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهْنُ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهَوْنِ كَائِنُ

ولأنه يتعين في موضع لا يصلح للفعل نحو "أما في الدار فزيد" وـ"خرجت فإذا عندك زيد"؛ لأن "أما" وـ"إذا" الفجائية لا يليهما فعل.

ورجح ابن الحاحب تبعاً للأخفش والزمخشري والفارسي تقدير الفعل؛ لأن المحذوف عامل النصب والأصل في العامل أن يكون فعلاً. ولتعيينه في الصلة. وأجيب بالفرق فإنه في الصلة واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع موقع المفرد.

ينظر: التبيين ٢٤٩، وشرح الكافية للرضي ١/٩٣، وشرح التسهيل ١/٣١٧ و٣١٨، والتصريح ١/١٦٦، والهمع ٢/٢٢.

وقال ابن هشام في المغني ٢/٤٤٧: ((والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً بل بحسب المعنى)) اهـ.

خبر عن "زيد"، والرابط بينهما الهاء<sup>(١)</sup> من "أبوه".

و[قوله]<sup>(٢)</sup>: والمبتدأ مع خبره، نحو قولك: "زيدٌ جاريتُه ذاهبةٌ" إشارةً إلى أن الخبر جملةٌ اسميةٌ، فـ"زيد" مبتدأ أول و"جاريتُه" مبتدأ ثان، و"ذاهبةٌ" خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل<sup>(٣)</sup> رفع خبر المبتدأ الأول، والرابطُ بين المبتدأ الأول وخبره الهاءُ من "جاريتُه".

## تتمة

للخبر ثلاثُ حالات<sup>(٤)</sup>: أحدها: التأخيرُ، وهو الأصلُ كـ"زيد قائم". ويجبُ

(١) إذا كانت الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى، لا تحتاج إلى رابط كقولك: "نطقني الله حسي" لأن المراد بالنطق المنطوق به.

فإن لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى، فلا بد لها من رابط يربطها بالمبتدأ، والرابط أحد أربعة أشياء:

الضمير: نحو "زيدٌ أبوه قائم"، وقد يحذف إن أمن اللبس نحو: "السمن متوان بدرهم" أي متوان منه.

واسم الإشارة: نحو ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ (الأعراف ٢٦).

وتكرار لفظ المبتدأ: نحو ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ (الحاقة ٢١).

وعموم الخبر، بحيث يصدق على المبتدأ وغيره نحو: "زيد نعم الرجل".

ينظر: توضيح المقاصد ٢٧٤/١، أوضح المسالك ١٩٧/١-١٩٩، المقرب ٨٣/١. وقد أوصلها صاحب

المغني إلى عشرة روابط. ينظر: مغني اللبيب ٤٩٨/٢-٥٠٢.

(٢) "قوله" ساقط من الأصل، وس.

(٣) في ع، وس "في موضع".

(٤) ذكر المصنّف حالة واحدة وهي التأخير، وبقي حالتان هما: التقديم، وجواز التقديم والتأخير.

فالحالة الثانية هي: التقديم ويجب في أربع مسائل:

الأولى: أن يقع تأخيرُه في لبس ظاهر نحو "في الدار رجل"، "وعندك مال".

فلو أخرج الخبر هنا لأوقع في إلباس الخبر بالصفة.

=

تأخيرُ الخبر في مسائل:

الأولى: أن يُخَافَ التباسُ المبتدأ، بأن يكونا معرفتين، أو نكرتين متساويتين ولا قرينة تميزُ أحدهما عن الآخر نحو "زيد أخوك" ونحو: "أفضلُ منك أفضلُ مني"، فإن وجد قرينة لفظية أو معنوية عمل بها<sup>(١)</sup>، فالأول نحو: "رجلٌ صالحٌ حاضر" فإن القرينة اللفظية<sup>(٢)</sup> قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت.

والثاني: "أبو يوسف أبو حنيفة" فإن القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بأن "أبا يوسف"<sup>(٣)</sup> مبتدأ؛ لأنه مشبّه، و"أبو حنيفة" خبر؛ لأنه مشبه به، تقدم أو تأخر.

المسألة الثانية: أن يُخَافَ التباسُ المبتدأ بالفاعل نحو "زيد قام" فلو قدم وقيل: "قام

الثانية: أن يقرنَ المبتدأ بـ"إلا" لفظاً نحو: "ما لنا إلا اتباعُ أحمد" أو معنى نحو: "إنما عندك زيد".  
الثالثة: أن يكون الخبر لازم الصدارة بنفسه نحو: "أين زيد؟"، أو مضافاً إلى ملازمها نحو: "صبيحة أي يوم سفرٌ؟".

الرابعة: أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر كقوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (محمد ٢٤). فـ"أقفالها" مبتدأ مؤخر. و"على قلوب" خبر مقدم. ولا يجوز تأخير الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

والحالة الثالثة: جواز التقديم والتأخير، وذلك فيما فقد فيه موجهما كقولك: "زيد قائم". فيترجح تأخير الخبر على الأصل، ويجوز تقديمه لعدم المانع.

ينظر: أوضح المسالك ٢١٢/١-٢١٦، والتصريح ١٧٤-١٧٦، والأشمونى ٢١٢/١-٢١٣، والهمع ٣٨-٣٥/٢.

(١) في الأصل "بهما".

(٢) وهي الصفة "صالح".

(٣) الأولى أن يقول: بأن "أبو يوسف" على الحكاية؛ لأن قوله: "أبا يوسف" يُفهم أن المسمى -وهو الرجل نفسه- هو المبتدأ والإعراب إنما هو للفظ، واللفظ المناسب هو "أبو يوسف".

زيد" التبس المبتدأ بالفاعل.

المسألة الثالثة: أن يقترن الخبر بـ"إلا" معنى نحو ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾<sup>(١)</sup>، فلا يجوز تقديم الخبر؛ لأنه محصور فيه بـ"إلا" معنى، والتقدير: ما أنت إلا نذير، أو يقترن بـ"إلا" لفظاً نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾<sup>(٢)</sup> فلا يجوز تقديم الخبر<sup>(٣)</sup> لما مرَّ.

ويجوز حذف ما علم من مبتدأ وخبر<sup>(٤)</sup> جوازاً، وقد يجب، فمثال حذف المبتدأ جوازاً قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾<sup>(٥)</sup> والتقدير: "فعله لنفسه وإساءته عليها". ومثال حذفه وجوباً<sup>(٦)</sup> قوله: "في ذِمَّتِي لأُفَعِّلَنَّ" فـ"في ذِمَّتِي" خير لمبتدأ محذوف وجوباً لسدّ جواب القسم مسدّ أي: "في ذِمَّتِي ميثاق أو عهد".

(١) هود ١٢.

(٢) الأعراف ١٤٤.

(٣) ذكر المصنف لوجوب تأخير الخبر ثلاث مسائل، ويضاف إلى ذلك: أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير إما بنفسه نحو: "ما أحسن زيدا" و"من في الدار؟" أو بغيره إما متقدماً عليه نحو: "لزيد قائم" أو متأخراً عنه نحو: "غلام من في الدار؟".

ينظر: أوضح المسالك ٢١٠/١، والتصريح ١٧٣/١.

(٤) في س "من المبتدأ وخبره".

(٥) فصلت ٤٢، والجاثية ١٥.

(٦) ذكر المصنف موضعاً واحداً لحذف المبتدأ وجوباً، وهناك مواضع أخرى، هي:

الأول: إذا كان مخبراً عنه بنعت مقطوع لمدح نحو: "الحمد لله أهل المدح"، أو ذمّ نحو: "أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين" أو ترحم نحو: "مررت ببيكر المسكين".

الثاني: إذا أخبر عنه بمخصوص في باب "نعم" أو "بئس" مؤخر عنها نحو: "نعم الرجل زيد" و"بئس الرجل عمرو"، فإن كان مقدماً تعينت ابتدائية نحو: "زيد نعم الرجل".

الثالث: إذا أخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو: "سمع وطاعة" أي "أمري سمع وطاعة".

ينظر: التصريح ١٧٦/١، والهمع ٣٩/٢.

ومثال حذف الخير جوازاً قوله تعالى: ﴿أَكُلْهَا ذَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾<sup>(١)</sup> فـ"ظلها" مبتدأ، وخبره محذوف جوازاً لدلالة ما قبله عليه أي "دائم".

ومثال حذف الخير وجوباً<sup>(٢)</sup> قولهم: "كل صانع وما صنع" فـ"كل" مبتدأ، و"صانع" مضاف إليه، و"ما صنع" معطوف على المبتدأ، والخبر محذوف وجوباً، أي: "مقترنان".

وإنما حذف وجوباً<sup>(٣)</sup> لدلالة الواو [القائمة]<sup>(٤)</sup> مقام "مع"، ولو جيء بـ"مع" لكان كلاماً تاماً.

فإن لم تكن الواو نصاً في المعية لم يجب الحذف، نحو:

[١٣] ..... وكُلُّ امرئٍ والموتُ يلتقيان<sup>(٥)</sup>

(١) الرعد ٣٥.

(٢) يجب حذف الخير في مواضع، ذكر المصنف موضعاً واحداً وهو: أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو هي نص في المعية. ويضاف إلى ذلك:

- أن يكون الخير كوناً مطلقاً والمبتدأ بعد "لولا" نحو: "لولا زيد لأكرمتك" أي: "لولا زيد موجود"، فلو أريد كون بعينه لادليل عليه لم يجز الحذف نحو: "لولا زيد سالمتنا ما سلم"، فإن وجد الدليل جاز الوجهان نحو: "لولا أنصار زيد حموه ما سلم".

- وأن يكون المبتدأ صريحاً في القسم نحو "لعمرك لأفعلن" أي "لعمرك قسمي"، فإن لم يكن صريحاً في القسم جاز إثبات الخبر نحو: "عليّ عهد الله لأفعلن".

- وأن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب حال بعده، لا يصلح أن يكون خبراً عنه نحو: "ضربي زيدا قائماً" فالخير هنا محذوف تقديره "إذا كان" أو "إذا كان" وقد سدّ الحال مسدّه.

ينظر: أوضح المسالك ٢٢٠/١-٢٢٧، والتصريح ١٧٨/١-١٨٢، والأشعوني ٢١٥/١-٢٢٠.

(٣) في ع، وس "وإنما وجب المحذوف".

(٤) ساقطة من الأصل، وع.

(٥) هذا عجز بيت من الطويل، صدره:

=

واجتمع حذف كل منهما في نحو قوله/ تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٍ مَّنْكَرُونَ﴾<sup>(١)</sup> [ ٣٥ ]  
 فـ"سلام" مبتدأ حذف خبره وهو "عليكم"، و"قوم" خبر حذف<sup>(٢)</sup> مبتدؤه وهو  
 "أنتم".

تَمَنُّوا لي الموت الذي يَشْعَبُ الفتى

ونسبه العيني ٥٤٣/١ إلى الفرزدق وليس في ديوانه. ومعنى يشعب أي: يفرق.  
 ووجه الاستشهاد في البيت أنه أثبت الخبر الذي هو جملة "يلتقيان"؛ لأن الواو في  
 قوله: "والموت" ليست نصاً في المعية. لأن التقاء المرء بالموت يكون لحظة خروج الروح فقط فهذه  
 الواو ليست نصاً في معنى المصاحبة والاقتران.

وهذا البيت من شواهد: الأوضح ٢٢٤/١، والتصريح ١٨٠/١، والأشعوني ٢١٧/١.  
 وفي معاني القرآن للفراء ٤٣/٢ استشهد الفراء ببيت قبله. على حذف الباء في خير "ما"  
 وحينئذٍ يجوز عند أهل نجد رفع الخبر ونصبه والرفع أقوى والبيت هو:

لَشَتَانِ مَا أَنُوِي وَيَنُوِي بَنُو أَبِي      جميعاً فما هذانِ مستويانِ

وفي الخزانة ٢٨٣/٦ برواية "وكل فتى"، والشاهد فيه كسر نون "شتان" في البيت الذي قبله.

(١) الذاريات ٢٥.

(٢) "حذف" ساقط من س.

ثم شرع في ذكر ما ينسخُ المبتدأ والخبر فقال: بابُ العواملِ الداخلةِ على المبتدأ <sup>باب</sup> والخبر وتُسَمَّى النواسخُ وهي هنا ثلاثةُ أشياء: الأولُ كان وأخواتها والثاني إنَّ <sup>النواسخ</sup> وأخواتها والثالثُ ظننتُ وأخواتها.

وسُمِّيتْ هذه نواسخٌ لإزالتها حكمَ المبتدأ والخبر، أخذاً من النسخ وهو لغةُ الإزالة، يقالُ: "نَسَخَتِ الشمسُ الظِّلَّ" إذا أزالتهُ.

وهذه الأقسامُ الثلاثةُ عَمَلُهَا مختلفٌ، فأمَّا كان وأخواتها فإنها ترفعُ الاسمَ أي <sup>كان</sup> المبتدأ، ويسمَّى اسماً لها حقيقةً، وفاعلاً مجازاً وتنصبُ الخبرَ أي خبرَ المبتدأ ويسمَّى <sup>وأخواتها</sup> خبراً<sup>(١)</sup> لها حقيقةً ومفعولاً مجازاً؛ لأنها أشبهت الفعلَ الصحيح المتعدي لواحد<sup>(٢)</sup>. هذا مذهبُ البصريين<sup>(٣)</sup> وهو الصحيح<sup>(٤)</sup>. ومذهب الكوفيين<sup>(٥)</sup> أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً<sup>(٦)</sup>.

---

(١) "خبراً" سقاط من س.

(٢) نحو: "ضرب زيدٌ عمرًا".

(٣) ينظر: الكتاب ٤٥/١ و٤٦ و١٣١/٢، والمقتضب ٩٧/٣.

(٤) واستدلوا باتصال الضمائر بها، والضمائر لا تتصل إلا بالفاعل. ينظر: الهمع ٦٣/٢.

(٥) في س "ومذهب الكوفيين جمهورهم" فقد خالفهم القراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع فقال: ((.... ومثله "والله غفورٌ رحيمٌ" فإذا دخلت عليه "كان" ارتفع بها...)) اهـ. معاني القرآن ١٣/١.

(٦) وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، واتفقوا على نصبها الجزء الثاني، ثم اختلفوا في نصبه فقال القراء: تشبيهاً بالحال فـ "كان زيد ضاحكاً" مثبته عنده بـ "جاء زيد ضاحكاً"، وقال بقية الكوفيين: منصوب على الحال، ورُدَّ ذلك بوروده مضمراً، ومعرفةً، وجامداً، وأنه لا يستغنى عنه، وليس ذلك شأن الحال، والصحيح مذهب سيبويه وهو أن نصب الخبر تشبيهاً بالمفعول. ينظر: التصريح ١٨٤/١، والهمع ٦٣/٢ و٦٤. وتنظر هذه المسألة في: الإنصاف ٨٢١/٢، والبيان ٢٩٥، واتلاف النصرة ١٢١.



وإنما<sup>(١)</sup> لم يُسمَّوا الاسمَ المرفوعَ فاعلاً حقيقةً، والمنصوبَ مفعولاً حقيقةً؛ لأن هذه الأفعالَ في حال نُقصانها تجرَّدت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدُرَ عن الفاعل ويقعَ على المفعول، وصارت كالروابط، ومن ثمَّ سمَّاها الزَّجَّاجِيَّ حُرُوفاً<sup>(٢)</sup>. وهي ثلاثة عشرَ فعلاً على ما ذكره المصنفُ هنا، وهي على ثلاثة أقسام: قسمٌ يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ بلا<sup>(٣)</sup> شرطٍ، وهو<sup>(٤)</sup> "كان" و"ليس" وما بينهما<sup>(٥)</sup>.

وقسمٌ يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ بشرطٍ تقدمِ النفي أو شبهه عليه، وهو "زال" و"برح" و"فتى"<sup>(٦)</sup> و"انفك". وقسمٌ يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ بشرطٍ تقدم "ما" المصدرية الظرفية عليه وهو "دام".

ثم شرعَ في القسم الأول وهو يشتمل على مسائل:

(١) في س "وانها".

(٢) فقد عُنُوْنَ لها في الجمل ٤١-٥٠ بقوله: ((باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر)) اهـ.

والزَّجَّاجِي هو عبد الرحمن بن إسحاق الزجَّاجي، أبو القاسم النحوي تلميذ الشيخ أبي إسحاق الزَّجَّاج، قرأ عليه ونسب إليه، وقرأ أيضاً على ابن كيسان وابن السَّراج. من مصنفاته كتابه الجمل في النحو، وكتاب شرح خطبة أدب الكاتب، وكتاب الأمالي. توفي سنة أربعين وثلاثمائة للهجرة. تنظر أخباره في: الأنساب ٢٧٢/٦، والبداية والنهاية ٢٢٥/١١، وبغية الوعاة ٧٧/٢، وإشارة التعيين ١٨٠.

(٣) في ع، وس "من غير".

(٤) في ع، وس "وهي".

(٥) وهي: أمسى وأصبح وأضحى وظلَّ وبات وصار.

(٦) "فتى" ساقط من ع، وس.

فالأولى<sup>(١)</sup> منها: كان وهي لا تصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي، إما مع الدوام والاستمرار نحو: ﴿كَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾<sup>(٢)</sup> فـ"كان" فعل ماضٍ ناقص<sup>(٣)</sup> يرفع الاسم وينصب الخبر، و"الله" اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و"عليماً حَكِيماً" خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة.

وإما مع الانقطاع<sup>(٤)</sup> نحو: "كان الشيخ شاباً" فـ"كان" فعل ماضٍ يرفع الاسم وينصب الخبر، و"الشيخ" اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و"شاباً" خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة.

والثانية منها أَمْسَى وهي لا تصاف المخبر عنه بالخبر في المساء نحو: "أمسى زيدٌ فقيراً" فـ"أمسى" فعل ماضٍ من أخوات "كان" يرفع الاسم وينصب الخبر، و"زيد" اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة، و"فقيراً" خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة.

والثالثة منها أَصْبَحَ وهي لا تصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح نحو: "أصبح الحرُّ شديداً" فـ"أصبح" فعل ماضٍ من أخوات "كان"، يرفع الاسم وينصب الخبر، و"الحر" اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة، و"شديداً" خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة.

والرابعة منها أَضْحَى وهي لا تصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى نحو: "أضحى الفقيه ورعاً" فـ"أضحى" فعل ماضٍ من أخوات "كان" يرفع الاسم وينصب الخبر،

(١) في ع، وس "فالأول".

(٢) النساء ١٧ و ٩٢ و ١٠٤ و ١١١ و ١٧٠، والفتح ٤.

(٣) "ناقص" ساقط من ع.

(٤) عطفاً على قوله: "إما مع الدوام والاستمرار" في الصفحة السابقة.

و"الفقيه" اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة، و"ورعاً" خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة.

والخامسة/ منها ظلٌ - بالظاء المشألة<sup>(١)</sup> - وهي لاتّصاف المخبر عنه بالخبر نهراً<sup>(٢)</sup> [٣٦] نحو: "ظل زيدٌ مفطراً" ف"ظل" فعل ماضٍ من أخوات "كان" يرفع الاسم وينصب الخبر، و"زيد" اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة، و"مفطراً" خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة.

والسادسة منها باتٌ وهي لاتّصاف المخبر عنه بالخبر ليلاً نحو: "بات زيدٌ نائماً"<sup>(٣)</sup> ف"بات" فعل ماضٍ من أخوات "كان" يرفع الاسم وينصب الخبر، و"زيد" اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة، و"نائماً"<sup>(٤)</sup> خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة.

والسابعة منها صارٌ وهي للتحويل والانتقال نحو: "صار الطينُ خزفاً" ف"صار" فعل ماضٍ من أخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر، و"الطين" اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة، و"خزفاً" خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة.

والثامنة منها<sup>(٥)</sup> ليسَ وهي لنفي الحال عند الإطلاق والتجرد عن القرينة نحو: "ليس عمروٌ نائماً" أي الآن ف"ليس" فعل ماضٍ من أخوات "كان" يرفع الاسم وينصب الخبر و"عمروٌ" اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة، و"نائماً" خبرها

---

(١) المشألة أي: المرفوعة، يقال: شال الشيء يشولُه وأشاله، وصفت الظاء بهذه الصفة نظراً إلى الخط الرأسي الذي يميزها من الضاد.

(٢) في س "عنها" بدل "نهاراً".

(٣) في ع، وس "قائماً".

(٤) في ع، وس "قائماً".

(٥) من قوله: "صار" وهي للتحويل إلى قوله: "والثامنة منها" ساقط من ع، وس.

منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة.

وهذا آخر القسم الذي يرفع الاسم وينصب الخبر من غير شرط، ثم شرع في القسم الثاني، وهو ما يرفع الاسم وينصب الخبر بشرط تقدم النفي<sup>(١)</sup> أو شبهه<sup>(٢)</sup> عليه، وهو مشتمل على مسائل:

الأولى منها: "زال" نحو: "ما زال بكرٌ عالماً" فـ"ما" نافيةٌ و"زال" فعل ماضٍ من أخوات "كان" يرفع الاسم وينصب الخبر، و"بكر" اسمها مرفوعٌ بها وعلامة رفعه الضمة، و"عالماً" خبرها منصوبٌ بها وعلامة نصبه الفتحة.

والثانية منها ما انفكَّ نحو: "ما انفكَّ زيدٌ جالساً" فـ"ما" نافيةٌ، و"انفكَّ" فعل ماضٍ من أخوات "كان" يرفع الاسم وينصب الخبر، و"زيد" اسمها مرفوعٌ بها

(١) سواء أكان النفي ملفوظاً به نحو "ما زال بكر عالماً" أم مقدراً كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَقْتُلُوْا تَذْكُرُ يُوْسُفَ﴾ (يوسف ٨٥) أي: لا تفتأ. وكقول الشاعر:

وأبرحُ ما أدامَ اللهُ قومي

بحمدِ اللهِ مُتَّطِقاً مَّجِيداً

أي لا أبرح. ينظر: الأشموني ٢٢٧/١، والهمع ٦٦/٢.

(٢) وهو النهي والدعاء، فالنهي كقول الشاعر:

صاح شمر ولا تزل ذاكر المولى

تِ فَنَسِيَانُهُ ضَلالٌ مَبِينٌ

والدعاء: كقول ذي الرمة غيلان:

ألا يا أسلمي يا دارَ مَيَّ على البلى

ولا زالَ منهلاً بجرعائك القطرُ

ينظر: التصريح ١٨٥/١، الأشموني ٢٢٨/١.

وإنما اشترطوا فيها تقدم النفي أو شبهه؛ لأن هذه الأفعال الأربعة بمعنى النفي فإذا دخل عليها النفي انقلبت إثباتاً فمعنى قولك: "ما زال زيد قائماً" أي هو قائم فيما مضى، ولذا لا يجوز: ما زال زيد لا قائماً.

ينظر: التصريح ١٨٤/١، حاشية الصبان ٢٢٧/١.

وعلاوة رفعه الضمة و"جالساً" خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة.

والثالثة منها ما فُتِيَّ نحو: "ما فتى عمرو محسناً" فـ"ما" نافية، و"فتى" فعل ماض من أخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر، و"عمرو" اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة، و"محسناً" خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة.

و الرابعة منها ما بَرِحَ نحو: "ما برح محمدٌ كريماً" فـ"ما" نافية و"برح" فعل ماض من أخوات "كان" يرفع الاسم وينصب الخبر و"محمد" اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة، و"كريماً" خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة.

وهذه الأفعال الأربعة تدلُّ على ملازمة الخبر للمخبر عنه على ما يقتضيه الحال، ولا تعمل هذا العمل إلا إذا اقترنت بالنفي كما مثلنا.

ثم شرع في القسم الثالث وهو ما يرفع الاسم وينصب الخبر بشرط تقدم "ما" المصدرية الظرفية<sup>(١)</sup> عليه، وهو قوله: وما دام نحو: "لا أصحبك ما دام زيدٌ متردداً إليك" فـ"لا" نافية و"أصحبك" فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره "أنا" في محل رفع، والكاف: مفعول به في محل نصب، و"ما" مصدرية تُسبِّك مع "دام" بمصدر، وظرفية لدالتها على الزمان، و"دام" فعل ماض من أخوات "كان" يرفع الاسم وينصب الخبر، و"زيد" اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة، و"متردداً" خبرها/ منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة، و"إليك" [ ٣٧ ]

(١) فلو كانت "ما" مصدرية غير ظرفية لم تعمل "دام" بعدها العمل المذكور. فإن ولي مرفوعها منصوبٌ فهو حال نحو: "يعجبني ما دمت صحيحاً" أي: يعجبني دوامك صحيحاً. ولو لم تذكر "ما" قبل "دام" بطل العمل نحو: "دام زيدٌ صحيحاً" فـ"صحيحاً" حال. ولو سبقت بـ"ما" المصدرية الظرفية وكانت تامة لم تعمل نحو قوله تعالى: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ (هود ١٠٠)، و(١٠٩).

ينظر: التصريح ١٨٦/١، والأشمونى ٢٢٩/١.

جار ومجرور متعلق بـ "متزهداً" والتقدير: "لا أصحبك مدة دوام تردّد زيد إليك".  
فالمدة هي الظرف، والدوام هو المصدر.

وقوله: وما تصرف منها إشارة إلى أن هذه الأفعال على أقسام:

منها ما له مضارع، وأمر، ومصدر، ووصف<sup>(١)</sup>، وهو: "كان"، و"صار" وما بينهما<sup>(٢)</sup>.

ومنها ما له مضارع دون أمر، ووصف دون مصدر<sup>(٣)</sup> وهو<sup>(٤)</sup> "زال" وأخواتها.  
ومنها ما لا مضارع له، ولا أمر، ولا مصدر<sup>(٥)</sup>، ولا وصف<sup>(٦)</sup>، وهو: "ليس" و"دام".

فالتصرف نحو كان في الماضي ويكون في المضارع وكُن في الأمر، ونحو أصبح في الماضي ويصبح في المضارع وأصبح في الأمر<sup>(٧)</sup>.

ثم إن المتصرف يعمل مضارعاً، وأمره، ومصدره، واسم فاعله واسم مفعوله عمل ماضيه تقول في عمل الماضي من "كان" "كان زيد قائماً" وتقدم إعرابه. و"ليس عمرو شاكساً" وتقدم إعرابه أيضاً وما أشبه ذلك من بقية هذه الأفعال.  
ومثال المضارع من "كان" "يكون زيد قائماً" ف"يكون" فعل مضارع متصرف

(١) أي أنه متصرف تصرفاً تاماً.

(٢) وهو: ظلّ وبات وأضحى وأصبح وأمسى.

(٣) أي أنه متصرف تصرفاً ناقصاً.

(٤) من قوله: "كان و صار" إلى قوله: "وهو" سقاط من متن الأصل وموجود في هامشه.

(٥) قوله: "ولا مصدر" ساقط من ع.

(٦) أي أنه غير متصرف.

(٧) من قوله: "نحو أصبح في الماضي" إلى قوله: "وأصبح في الأمر" ساقط من ع، وس.

من "كان" يرفع الاسم وينصب الخبر<sup>(١)</sup>، و"زيد" اسمه مرفوع به<sup>(٢)</sup>، و"قائماً" خبره منصوب به وعلامة نصبه الفتحة<sup>(٣)</sup>.

ومثال الأمر ﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾<sup>(٤)</sup> فـ"كن" فعل أمر، [متصرف] <sup>(٥)</sup> من "كان" يرفع الاسم وينصب الخبر، والواو اسمه في محل رفع به، و"حجارة" خبره منصوب به وعلامة نصبه الفتحة.

ومثال المصدر "كونُ زيدٍ قائماً" فـ"كون" مصدر لـ"كان" يرفع الاسم وينصب الخبر، و"زيد" اسم المصدر مخفوض به لفظاً مرفوع به محلاً<sup>(٦)</sup>، و"قائماً" خبر المصدر<sup>(٧)</sup> منصوب به وعلامة نصبه الفتحة.

ومثال اسم الفاعل من "كان" "كائن زيدٌ قائماً" فـ"كائن" اسم فاعل من "كان" يرفع الاسم وينصب الخبر<sup>(٨)</sup>، و"زيد" اسمه مرفوع به، و"قائماً" خبره منصوب به. ومثال اسم المفعول "مكونٌ قائمٌ" فـ"مكون" اسم مفعول من "كان"، و"قائم" مرفوع به على النيابة عن الفاعل.

ومثال المضارع من "أصبح" "يصبحُ بكرٌ صائماً" فـ"يصبح" فعل مضارع، متصرف من "أصبح" يرفع الاسم وينصب الخبر، و"بكر" اسمه مرفوع به، و"صائماً"

---

(١) "الخبر" ساقط من س.

(٢) قوله: "مرفوع به" ساقط من ع.

(٣) قوله: "منصوب به وعلامة نصبه الفتحة" ساقط من ع، وس.

(٤) الإسراء ٥٠.

(٥) ساقط من الأصل.

(٦) في س "و" "زيد" اسمه مرفوع به.

(٧) في س "وقائماً خبره".

(٨) "الخبر" ساقط من س.

خبره منصوب به.

ومثال الأمر من "أَصْبَحَ" "أَصْبَحُ صَائِماً" فـ "أَصْبَحَ" فعل أمر يرفع الاسم وينصبُ  
الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه<sup>(١)</sup> في محل رفع به تقديره "أنت" و"صائماً" خبره  
منصوب به.

وَقِسْ عَلَى هَذَا مَا تَصَرَّفَ مِنْ بَقِيَةِ الْأَفْعَالِ الْمُتَصَرِّفَةِ.

---

(١) "فيه" ساقط من س.



ثم شرع في الشيء الثاني من النواسخ وهو "إِنَّ" وأخواتها فقال: وأما "إِنَّ" <sup>إِنَّ</sup> وأخواتها فإنها أي: هذه الأحرف تنصب الاسم أي: المبتدأ اتفاقاً، ويُسمَّى اسماً لها وترفع الخبر على الأصح<sup>(١)</sup>، أي: خبر المبتدأ ويُسمَّى خبراً لها، وقيل هو مرفوع بما كان مرفوعاً<sup>(٢)</sup> به قبل دخولها وهو المبتدأ.

وإنما عملت هذه الأحرف<sup>(٣)</sup> تشبيهاً<sup>(٤)</sup> بالفعل في كونها رافعة وناصبة، وفي اختصاصها بالأسماء، وفي دخولها على المبتدأ والخبر، وفي بنائها على الفتح، وفي

(١) وهو رأي البصريين، فقد ذهبوا إلى أنها ترفع الخبر؛ لأنها قَوِيَتْ بمشابهتها الفعل لفظاً ومعنى لأنها على وزن الفعل، ولأنها مبنية على الفتح كالفعل الماضي، ولأنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل الفعل، ولأن الضمير يتصل بها كما يتصل بالفعل، ولأن معناها معنى الفعل، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل.

وذهب الكوفيون إلى أن "إِنَّ" وأخواتها لا ترفع الخبر وإنما هو مرفوع على أصله أي بما كان يرتفع به قبل دخولها؛ لأنها فرع على الفعل في العمل، فلذا لا تعمل عمله؛ لأن الفرع أضعف من الأصل فينبغي أن لا يعمل عمله، وإلا أدى إلى التسوية بين الفرع والأصل وذلك غير جائز.

والصحيح مذهب البصريين؛ لأن كونه فرعاً على الفعل في العمل لا يوجب ألا يعمل عمله، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ويعمل عمله. تقول: "زيد ضارب أبوه عمراً" كما تقول: "يضرب أبوه عمراً". ثم إن مقتضى كونه فرعاً لا يلزم أن يكون غير عامل. فلما كان فرعاً في العمل لزم طريقة واحدة وهي تقديم المنصوب على المرفوع، فلا يجوز الوجهان كما جاز مع أصله - الفعل - فانحطاط الفرع عن الأصل حاصل بغير ترك الأعمال.

ينظر: الأصول ٢٣٠/١، والإنصاف ١٧٦/١، والتبيين ٣٣٣، واتسلاف النصرة ١٦٦،

وابن يعيش ١٠٢/١.

(٢) في س "مرفوع".

(٣) قوله: "وإنما عملت هذه الأحرف" ساقط من متن الأصل، وموجود في هامشه.

(٤) في ع، وس "لشبهها".

كونها ثلاثية ورباعية وخماسية كعدد الأفعال<sup>(١)</sup>.

وهي أي هذه الأحرف ستة:

أولها: **إِنَّ**<sup>(٢)</sup> بكسر الهمزة، مثالها **إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ** فـ **إِنَّ** حرف توكيد ونصب، و**زَيْدًا** اسمها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة، و**قَائِمٌ** خبرها مرفوع بها وعلامة

(١) وفي أَنَّ الضمير يتصل بها على حد اتصاله بالفعل كقولك: **إِنِّي، وَإِنَّكَ، وَإِنَّهُ** كما تقول: **أَكْرَمَنِي** و**أَكْرَمَكَ** و**أَكْرَمَهُ**.

وفي أَنَّها تدخلها نون الوقاية نحو **إِنِّي** و**كَأَنِّي** كما تدخل على الفعل نحو **أَعْطَانِي** و**أَكْرَمَنِي**.

وفي أَنَّ فيها معنى الفعل فمعنى **إِنَّ** و**أَنَّ** أَكْذَبْتُ ومعنى **كَأَنَّ** شَبَّهْتُ، ومعنى **لَكِنَّ** استدركت، ومعنى **لَيْتَ** تَمَنَّيْتُ، ومعنى **لَعَلَّ** تَرَجَّيْتُ.

ينظر: الإنصاف ١/١٧٨، وابن يعيش ١/١٠٢ و٥٤/٨، والمقرب ١/١٠٦.

(٢) ينظر في **إِنَّ**: معاني الحروف ١٠٩، ورسف المباني ١١٨-١٢٥، والمغني ١/٣٧-٣٩، والمقرب ١/١٠٦.

وتخفف **إِنَّ** المكسورة لثقلها بالتضعيف فيبطل اختصاصها بالجملة الاسمية ويكثر إهمالها ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (يس ٣٢). وقد تعمل على قلة كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِقُنَّهُمْ﴾ (هود ١١١) في قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر (القرطبي ١٠/١٠٤) وإذا أهملت لزمتهام لأم الابتداء فارقة بين **إِنَّ** المخففة و**إِنَّ** النافية لالتباسها حيثلها بها نحو: **إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ** ومن ثم لا تلزم مع الإعمال لأمن اللبس، ويعني عن هذه اللام قرينة لفظية نحو: **إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ** أو معنوية كقول الطرماح:

أنا ابنُ أباةِ الضَّيِّمِ من آلِ مالِكٍ      وإنَّ مالِكٌ كانتْ كرامَ المعادنِ

فـ **إِنَّ** في البيت مخففة مؤكدة لا نافية؛ لأن الكلام مدح وافتخار، والنفي يدل على الذم، فمن معنى البيت يقطع السامع بأن **إِنَّ** مخففة لا نافية، فلا حاجة إلى اللام الفارقة.

ينظر: ابن يعيش ٨/٧١، وأوضح المسالك ١/٣٦٦، وشفاء العليل ١/٣٦٧، والتصريح

١/٢٣٠، والهمع ٢/١٨١.

رفعه الضمة.

وثانيها: أنَّ<sup>(١)</sup> بفتح الهمزة وتشديد النون<sup>(٢)</sup>، مثالها: "بلغني أنَّ عمرًا فاضلٌ"  
فـ"بلغ" فعل ماضٍ، والنون نون التوقاية والياء مفعول به في محل نصب، و"أنَّ"<sup>[ ٣٨ ]</sup>  
حرف توكيد ونصب و"عمرًا" اسمها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة، و"فاضلٌ"  
خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة، وجملة أنَّ واسمها<sup>(٣)</sup> وخبرها في موضع المفرد  
الذي هو فاعل "بلغ"، والتقدير: بلغني فضل عمرو، ولا بد أن يطلبها عامل كما في  
هذا المثال.

والفرق بين "إنَّ"<sup>(٤)</sup> المكسورة والمفتوحة هو أن المكسورة، واسمها وخبرها في  
موضع جملة لا تقول بمفرد، والمفتوحة مع اسمها<sup>(٥)</sup> وخبرها تقول بمفرد.  
وثالثها لكنَّ<sup>(٦)</sup> بتشديد النون<sup>(٧)</sup>، تقول: "قام القومُ لكنَّ خالدًا قاعدٌ" فـ"قام" فعل

---

(١) ينظر في "أنَّ": حروف المعاني ٥٦، ومعاني الحروف ١١٢، ورصف المباني ١٢٥، والمغني ١/٣٩ و٤٠.  
(٢) وتخفف "أنَّ" المفتوحة فيبقى العمل وجوباً ويجب في اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً، ويجب في خبرها أن  
يكون جملة كقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَدَ عَوَاهِمَهُمْ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (يونس ١٠)، وكقوله  
تعالى: ﴿وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ (المائدة ١١٣).

ينظر: ابن يعيش ٧٢/٨، والرضي ٣٥٩/٢، وأوضح المسالك ٣٧٠/١، وتعليق الفرائد ٧٠/٤،  
والأشْمُونِي ٢٩٠/١.

(٣) قوله: "أنَّ واسمها" ساقط من متن الأصل وموجود في الهامش.

(٤) "إنَّ" ساقط من س.

(٥) في س "مع اسمها".

(٦) ينظر في "لكنَّ" معاني الحروف ١٣٣، ورصف المباني ٢٧٨، والمغني ١/٢٩٠.

(٧) وتخفف "لكنَّ" فتهمل وجوباً لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ولبيانة لفظها لفظ الفعل نحو قوله  
تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ (الأنفال ١٧) في قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي، ينظر: التيسير ٧٥،  
والنشر ٢٧٦/٢. وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على "إنَّ" و"أنَّ" و"كأنَّ". ينظر: ابن يعيش  
٨٠/٨، والمقرب ١٠/١، وأوضح المسالك ٣٨١/١، والتصريح ٢٣٥/١.

ماض، و"القوم" فاعل مرفوع بـ"قام" و"لكن" حرف استدراك ينصب الاسم ويرفع الخبر، و"خالدًا" اسمها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة، و"قاعدًا" خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة.

ويتقدم عليها الإيجاب كهذا المثال، والنفي نحو: "ما قام القوم لكنَّ عمرًا قائم<sup>(١)</sup>".

ورابعها كَأَنَّ<sup>(٢)</sup> بتشديد النون<sup>(٣)</sup>، تقول: "كَأَنَّ زيدا أسدًا"، فـ"كَأَنَّ" حرف تشبيه ينصب الاسم ويرفع الخبر، و"زيدًا" اسمها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة، و"أسد" خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة.

وخامسها لَيْتَ<sup>(٤)</sup> تقول: "لَيْتَ زيدا قائمًا" فـ"لَيْتَ" حرف تمنٍ ينصب الاسم ويرفع الخبر، و"زيدًا" اسمها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة، و"قائم" خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة.

وسادسها لَعَلَّ<sup>(٥)</sup> تقول: "لَعَلَّ الحبيبَ قادمًا" فـ"لَعَلَّ" حرف ترجٍ ينصب الاسم ويرفع الخبر، و"الحبيب" اسمها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة و"قادم" خبرها

(١) في الأصل "لكن عمرًا قاعدًا" وليس له معنى حسن.

(٢) ينظر في "كَأَنَّ": حروف المعاني ٢٨، وابن يعيش ٨/٨١، والجنى الداني ٥٦٨، والمغني ١/١٩١.

(٣) وتخفف "كَأَنَّ" فيبقى إعمالها استصحاباً للأصل، ويجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها كقول رؤية:

كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رِشَاءٌ خَلْبٌ

ينظر: شفاء العليل ٣٧٢/١، وتعليق الفرائد ٧٥/٤، والتصريح ٢٣٤/١، والهمع ١٨٧/٢.

(٤) ينظر في "لَيْتَ": معاني الحروف ١١٣، وابن يعيش ٨/٨٤، والمغني ١/٢٨٥.

(٥) ينظر في "لَعَلَّ": معاني الحروف ١٢٤، ورصف المباني ٣٧٣، وابن يعيش ٨/٨٥، والمغني

٢٨٦/١.

مرفوع بها وعلامة رفعه<sup>(١)</sup> الضمة ثم مثل المصنف لبعض<sup>(٢)</sup> ذلك بقوله: تقول: "إنَّ زيدا قائمٌ" و"ليتَ عمراً شاخصٌ" وما أشبه ذلك.

ولمَّا فرَغ من تعداد الحروف شرعَ في بيان<sup>(٣)</sup> معانيها، ومعانيها<sup>(٤)</sup> مختلفة فقال: ومعنى إنَّ أي المكسورة وأنَّ أي المفتوحة للتوكيد أي لتأكيد النسبة بين المبتدأ والخبر.

ومعنى لكنَّ للاستدراك<sup>(٥)</sup> وهو<sup>(٦)</sup> تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه<sup>(٧)</sup>.

ومعنى كأنَّ للتشبيه وهو الدلالة على مشاركة أمرٍ لأمرٍ في معنى من المعاني.  
ومعنى ليتَ للتمني وهو طلبُ ما لا طمعَ فيه كقولك: "ليتَ الشبابُ يعودُ

---

(١) "رفعه" ساقط من متن "ع" وموجود في هامشه.

(٢) "بعض" ساقط من ع، وس.

(٣) "بيان" ساقط من ع، وس.

(٤) "معانيها" ساقط من ع، وس.

(٥) وللتوكيد، قال ابن هشام في المغني ٢٩١/١: ((وهو قول ابن عصفور. قال في المقرب: "إنَّ وأنَّ ولكنَّ ومعناها التوكيد" ولم يزد على ذلك)) اهـ. وينظر قول ابن عصفور في المقرب ١٠٦/١. ومثال التوكيد: كقولك: "لو جاءني زيدٌ أكرمته" - ثم تؤكد عدم مجيئه فتقول: "لكنه لم يجيئ". وينظر: التصريح ٢١١/١.

(٦) "وهو" ساقط من ع، وس.

(٧) فإذا قلت: "زيدٌ شجاعٌ" توهم السامع أنه كريم لما بين الشجاعة والكرم من التلازم. فترفع ذلك التوهم فتقول: "لكنه بخيل". وتقول: "ما زيد شجاع" فيتوهم السامع أنه ليس بكريم فترفع ذلك التوهم بـ "لكن" فتقول: "لكنه كريم".  
ينظر: المغني ٢٩١/١، والتصريح ٢١١/١.

يوماً"، أو طلب ما فيه عسر كقولك: "ليت لي مالاً فأحجَّ به" (١).

ومعنى لَعَلَّ للترجِّي وهو طلبُ الأمرِ المحبَّبِ والتوقع (٢) وهو المُعَبَّرُ عنه عند قومٍ بالإشفاق من المكروه نحو: "لعلَّ زيداً هالكٌ"، والترجي في المحبوب نحو: "لعلَّ اللهَ يرحمني" فإن الهلاكَ مما يُكره، والرحمةُ مما يُحبُّ.

(١) في ع، وس "منه" بدل "به".

(٢) وللتعليل: وهو قول جماعة منهم الأخفش والكسائي، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿قَوْلًا لَّهِ قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (طه ٤٤) وللاستفهام: وهو قول الكوفيين كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ يَزْكِي﴾ (عبس ٣) أي أيزكي.

ينظر: المغني ٢٨٨/١، والتصريح ٢١٣/١، وتعليق الفرائد ١٥/٤ و١٦.

### تتمة:

إذا دخلت "ما" على هذه الحروف كفتها عن العمل، وهيأتها للدخول على الجمل كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (الأنبياء ١٠٨). وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ (الأنفال ٦).

وأما "ليت" خاصة فإنها إذا دخلت عليها "ما" فتبقى على اختصاصها، ويجوز إعمالها وإعمالها، وعلى الوجهين أنشدوا بيت النابغة وهو:

قالت أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفُهُ فَقَدِ

برفع "الحمام" ونصبه. وكذلك "أو نصفه".

ينظر: المرتجل ١٧٠، والمغني ٣٠٧/١، والتصريح ٢٢٥/١، والأشموني ٢٨٣/١.

ثم شرع في القسم الثالث من نواسخ<sup>(١)</sup> حكم المبتدأ والخبر، وهو "ظن" و"أخواتها"، وهي الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها عليها<sup>(٢)</sup> فتتصبها مفعولين فقال<sup>(٣)</sup>: وأما "ظننت" وأخواتها<sup>(٤)</sup> فإنها تنصب المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها كما مر.

وهي عشرة أفعال على ما ذكره المصنف، أربعة منها تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني:

أولها ظَنَنْتُ نحو: "ظننتُ زيدا قائماً" فـ"ظننت" فعل وفاعل، و"زيداً" مفعولها الأول، و"قائماً" مفعولها الثاني، والظن هنا بمعنى الحسبان نحو: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَخُورَ﴾<sup>(٥)</sup> والعلم نحو: ﴿وَوَظَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾<sup>(٦)</sup> لا بمعنى [ ٣٩ ] التهمة<sup>(٧)</sup> (٨).

وثانيها: حَسِبْتُ نحو "حسبتُ زيدا صديقاً" فـ"حسبت" فعل وفاعل، و"زيداً" مفعولها الأول، و"صديقاً" مفعولها الثاني، وهما منصوبان بها، و"حسب" بكسر

(١) في ع "النواسخ".

(٢) "عليها" ساقط من ع.

(٣) في ع، وس "كما قال".

(٤) كان الأولى أن يذكرها في المنصوبات ولكن ذكرها هنا إتماماً للنواسخ.

(٥) الانشقاق ١٤.

(٦) التوبة ١١٨.

(٧) في س "الظن" بدل "التهمة".

(٨) فإن كانت "ظن" بمعنى: اتهم تعدت لواحد نحو: "ظننت زيدا" أي اتهمته، ومعنى الاتهام: أن تجعل شخصاً موضع الظن السيء فالمعنى: ظننت به أنه فعل سيئاً.

ينظر: الكتاب ١/١٢٦، وتعليق الفرائد ٤/١٤٨، والجمع ٢/٢١٥.

السين هنا بمعنى اعتقد<sup>(١)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾<sup>(٢)</sup>، أو عَلِمَ نحو:

[١٤] حَسِبْتُ التَّقَىٰ وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ .....<sup>(٣)</sup>

لا بمعنى: صِرتُ أَحْسَبَ<sup>(٤)</sup> أي<sup>(٥)</sup> ذا شقرة أو حمرة أو بياض<sup>(٦)</sup>.  
وثالثها: خِلْتُ نحو: "خِلْتُ الهَلَالَ لَانْحًا" فـ "خِلْتُ" فعل وفاعل، و"الهلال" مفعولها الأول، و"لَانْحًا" مفعولها الثاني وهما منصوبان بها، و"خال" ماضي "يَخَالُ" بمعنى "ظَنَّ" نحو:

(١) في ع ((وقد تأتي "حسب" بكسر السين، وهذا بمعنى اعتقد)).

(٢) المجادلة ١٨.

(٣) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

رَبَّاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا .....

وقائله: لبيد بن ربيعة العامري. وهو في ديوانه ١١٩.

ومعنى قوله: إذا ما المرء أصبح ثاقلاً، أي مَيِّتًا؛ لأن الأبدان تحف بالأرواح، فإذا مات الإنسان صار ثقیلاً كالجماد.

والشاهد فيه مجيء "حسبت" بمعنى "علمت" فنصبت مفعولين: الأول: التقى، والثاني: خير تجارة، وروي: "رأيت التقى" ولا شاهد فيه حيثئذ.

وهذا البيت من شواهد: شرح الكافية الشافية ٥٤٣/٢، وتخليص الشواهد ٤٣٥، وأوضح المسالك ٤٤/٢، وتعليق الفرائد ١٤٨/٤، والتصريح ٢٤٩/١، والأشمونى ٢١/٢، والهمع ٢١٦/٢.

(٤) في س "مرت ذا حسب". والأحسب: هو الذي أبيضَّتْ جلده من داءٍ فصار أحمر وأبيض ويكون ذلك في الناس والابل، وهو البرص. اللسان: حسب ١٦٥/٣.

(٥) في الأصل "أو" بدل "أي" وما أثبتته هو الأولى؛ لأنها تفسر لـ "صرت أحسب".

(٦) فإنها حيثئذ تكون لازمة نحو: "حسب الرجل" أي احمرَّ لونه أو ابيضَّ أو كان ذا شقرة.

ينظر: الهمع ٢١٦/٢، الأشمونى ٢١/٢.



[١٥] ..... يخالُّ الفرارَ يُراخي الأجل<sup>(١)</sup>

أو عَلِمَ نحو:

[١٦] [دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهْن<sup>(٢)</sup>] وَخِلْتَنِي لِي اسْمٌ [فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ<sup>(٣)</sup>] [١٧]<sup>(٤)</sup>  
لا ماضي "يخول". بمعنى يَتَعَهَّدُ أو يَتَكَبَّرُ<sup>(٥)</sup>.

(١) هذا عجز بيت من المتقارب لم أعر على قائله، وصلره:

ضعيفُ النكاية أعداءهُ .....

والمعنى أن هذا الرجل ضعيف جبان، يظن أن الفرار عن الموت يباعد الأجل. والشاهد فيه هو  
بحيء "يخال". بمعنى يظن فنصبت مفعولين: الأول: "الفرار"، والثاني: جملة "يراضي الأجل".  
وهذا البيت من شواهد: الكتاب ١/١٩٢، والمنصف ٣/٧١، وابن يعيش ٦/٥٩، والمقرب  
١/١٣١، والتصريح ٢/٦٣، والهمع ٥/٧٢، والأشمونى ٢/٢٨٤.  
وقد استشهد به هؤلاء جميعاً على إعمال المصدر المُعَرَّفِ باللام؛ لأن اللام هنا معاقبة للتونين،  
فيعمل عمل المنون.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٤) هذا بيت من الطويل، وقائله النمر بن تولب، ينظر: ديوانه ٨٨.

والغواني جمع غانية وهي المرأة التي غنيت بحسنها وجمالها عن الزينة. ويروى "العذارى" بدل  
"الغواني"، والعذارى جمع عذراء وهي الجارية البكر.

والشاهد: "وخلتني لي اسم". فإن خال فيه بمعنى فعل اليقين لا بمعنى الظن-؛ لأن المعنى:  
تيقنت في نفسي أن لي اسماً كنت أدعى به وأنا شاب- وقد نصب به مفعولين أولهما: ضمير  
المتكلم وهو الباء والثاني: جملة "لي اسم".

وهذا البيت من شواهد: تخلص الشواهد ٤٣٧، وابن عقيل ١/٣٥٢، والهمع ٢/٢١٦،  
والأشمونى ٢/٢٠، والدرر ١/١٣٣.

(٥) فإن كانت "خال". بمعنى: تعهد، كما في الحديث: ((كان رسول الله ﷺ يتخولنا بالموعظة)) "أي:  
يتعهدنا بها مخافة السامة علينا".

أو كانت بمعنى: تكبر، كما في حديث طلحة، قال لعمر رضي الله عنهما: ((إنا لا ننبؤ في يدك ولا

=

ورابعها: زَعَمْتُ نحو: زعمتُ بكرةً عالماً فـ "زعمت" فعل وفاعل، و"بكرةً" مفعولها الأول، و"عالماً" مفعولها الثاني وهما منصوبان بها، و"زعم" بمعنى "ظنَّ" نحو:

[١٧] زَعَمْتَنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَيْباً<sup>(١)</sup>(٢)

لا بمعنى "كفل" أو "سمن" أو "هزل"<sup>(٣)</sup>.

وهذه الأربعة تفيد رجحان وقوع المفعول الثاني على عَدَم وقوعه.

وخامسها رَأَيْتُ نحو "رَأَيْتُ المعروفَ محبوباً" فـ "رَأَيْتُ" فعل وفاعل، و"المعروف" مفعولها الأول، و"محبوباً" مفعولها الثاني و"رَأَيْتُ" بمعنى: "علمت" نحو:

ولا نخول عليك)) أي لا تتكبر. فإنها حيثئذ تكون لازمة، وتخرج عن هذا الباب.

ينظر: اللسان: حول ٢/٢٩٤، الهمع ٢/٢١٦.

(١) من قوله: "نحو زعمتني" إلى: "ديباً" ساقط من ع، وس.

(٢) هذا بيت من الخفيف، لأبي أمية الحنفي.

والشاهد فيه مجيء "زعم" بمعنى "ظن" ولذا نصب بها مفعولين: الأول الضمير المتصل، والثاني "شيخاً".

وهذا البيت من شواهد العيني ٢/٣٧٩، والتصريح ١/٢٤٨، والهمع ٢/٢١١، والأشئوني ٢/٢٢٢.

واستشهد به ابن هشام في المغني ٢/٥٩٤، على أن الغالب في "زَعَمَ" أن لا يقع على المفعولين صريحاً وإنما على "أَنَّ" وصلتها، وأنه لم يقع في التنزيل إلا كذلك، وأما هذا البيت فهو من القليل؛ لأن المفعولين صريحان: الياء و"شيخاً".

(٣) ضبطت في الأصل "هَزَلُ" فإن كانت "زَعَمَ" بمعنى "كفل" كقوله تعالى: ﴿وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾

(يوسف ٧٢) أي كفيل. أو بمعنى: "سمن" أو "هزل" كقولهم: "زَعَمَتِ الشاة". بمعنى: "سمنت"

وبمعنى "هزلت"؛ فهي من الأضداد. ومنه قولهم: "ناقة زَعُوم" إذا كانت كثيرة الشحم واللحم،

و"ناقة زَعُوم" إذا كانت قليلة الشحم واللحم، فإنها حيثئذ تكون لازمة.

ينظر: الأضداد ٤٠٤، واللسان: زعم، وشفاء العليل ١/٣٩١.

[١٨] رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ      محاولة وأكثرهم جنوداً<sup>(١)</sup>

و. بمعنى<sup>(٢)</sup> "ظَنَّ" نحو: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾<sup>(٣)</sup> لا بمعنى أصاب الرئة<sup>(٤)</sup>، أو من

رؤية العين، أو الرأي<sup>(٥)</sup>.<sup>(٦)</sup>

وسادسها: عَلِمْتُ نحو "علمتُ خالداً نائماً" فـ "علمت" فعل وفاعل، و"خالداً"

مفعولها الأول، و"نائماً" مفعولها الثاني وهما منصوبان بها، و"علمت" بمعنى

"تَيَقَّنْتُ" نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾<sup>(٧)</sup>، لا بمعنى

(١) هذا بيت من الوافر، وقائله: خِداش بن زهير العامري. ينظر: ديوانه ٤١.

والشاهد فيه: مجيء "رأيت" بمعنى "علمت" فلذلك نصب بها مفعولين: الأول لفظ الجلالة،

والثاني "أكبر".

وهذا البيت من شواهد: شرح الألفية لابن الناظم ١٩٥، وشرح القطر ١٧٠، والعيني

٣٧١/٢، والأشموني ١٩/٢.

(٢) في ع "أو بمعنى".

(٣) المعارج ٦.

(٤) في الأصل، وع، وس "الرؤية" وما أثبتته هو الصواب؛ لأن معنى الرؤية قد ذكره بعد ذلك

بقوله: "أو من رؤية العين".

(٥) "الرأي" ساقط من ع.

(٦) فإن كانت "رأى" بمعنى الإبصار نحو: "رأيت زيدا" بمعنى أبصرته، أو كانت بمعنى الرأي أي:

المذهب نحو: "رأى أبو حنيفة حلاً كذا، ورأى الشافعي حرمة" أي: ذهب أبو حنيفة إلى حل كذا،

وذهب الشافعي إلى حرمة، أو كانت بمعنى الإصابة في الرئة نحو: "رأيت الصيد" أي: أصبته في

رئته، فهذه كلها متعددة لواحد.

ينظر: شفاء العليل ٣٩٤/١، وتعليق الفرائد ١٥٠/٤، والتصريح ٢٥٠/١.

(٧) الممتحنة ١٠، والأولى أن يكون هذا المثال للرجحان، وأما مثال اليقين فقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا

إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (محمد ١٩). ينظر: التصريح ٢٤٨/١.

"عَرَفْتُ"<sup>(١)</sup> أو صِرْتُ أَعْلَمُ<sup>(٢)</sup>.

وسابقتها: وَجَدْتُ نَحْوَ "وجدتُ العلمَ نافعاً" فـ "وجدتُ" فعل وفاعل، و"العلم" مفعولها الأول، و"نافعاً" مفعولها الثاني، وهما منصوبان بها، و"وجد" بمعنى "علم" نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾<sup>(٣)</sup> لا بمعنى "أصاب"، أو "غضب"، أو "حزن"<sup>(٤)</sup>.

وهذه الثلاثة<sup>(٥)</sup>، تفيد وقوع المفعول الثاني يقيناً.

وثامنها: اتَّخَذْتُ نَحْوَ قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾<sup>(٦)</sup> فـ "اتخذ" الله "فعل وفاعل، و"إبراهيم" مفعولها الأول و"خليلاً" مفعولها الثاني وهما منصوبان بها.

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٢/٢٧٧: ((ولا يُتَوَهَّمُ أَنَّ بَيْنَ "عَلِمْتُ" و"عَرَفْتُ" فَرْقاً مَعْنَوِيّاً كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ، فَإِنْ مَعْنَى "عَلِمْتُ أَنْ زَيْداً قَائِمٌ" و"عَرَفْتُ أَنْ زَيْداً قَائِمٌ" وَاحِدٌ، إِلَّا أَنْ "عَرَفَ" لَا يَنْصَبُ جِزْءِي الْأَسْمِيَةِ كَمَا يَنْصَبُهُمَا "عَلِمَ"، لَا لِفَرْقٍ مَعْنَوِيٍّ بَيْنَهُمَا بَلْ هُوَ مَوْكُودٌ إِلَى اخْتِيَارِ الْعَرَبِ، فَإِنَّهُمْ قَدْ يَخْصُصُونَ أَحَدَ الْمَتَسَاوِينَ فِي الْمَعْنَى بِحُكْمٍ لَفْظِيٍّ دُونَ الْآخَرِ)) انتهى. وعلّق عليه الشيخ يس في حاشيته على التصريح ١/٢٤٩ بقوله: ((هذا بناءٌ على أَنَّ الْعِلْمَ وَالْمَعْرِفَةَ مُتَرَادِفَانِ وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْأَصُولِ وَالْمِيزَانِ، وَلِبَعْضِهِمْ قَوْلٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْمُرَكَّبَاتِ أَوْ الْكَلِّيَّاتِ، وَالْمَعْرِفَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْجُزْئِيَّاتِ أَوْ الْبَسَائِطِ)) اهـ.

(٢) فإن كانت "علمتُ" بمعنى عَلِمَ عُلْمَةً فهو أعلم أي مشقوق الشفة العليا فهي لازمة.

ينظر: تعليق الفرائد ٤/١٤٤، والهمع ٢/٢١٣.

(٣) ص ٤٤.

(٤) فإن كانت بمعنى "أصاب" تعدّت لواحد نحو "وَجَدَ فُلَانٌ ضَالَّتَهُ"، وإن كانت بمعنى "غضب" أو "حزن" فهي لازمة نحو "وَجَدَ زَيْدٌ" أي غضب أو حزن.

ينظر: شفاء العليل ١/٣٩٢، والتصريح ١/٢٥٠.

(٥) وهي: رَأَيْتُ وَعَلِمْتُ وَوَجَدْتُ.

(٦) النساء ١٢٥.

وتاسعها: جَعَلْتُ نحو: "جعلتُ الطينَ خَزَفًا" فـ "جعلت" فعل وفاعل، و"الطين" مفعولها الأول، و"خزفًا" مفعولها الثاني وهما منصوبان بها، و"جعل" بمعنى "اعتقد" نحو ﴿وَجَعَلُوا الْمَلِئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً﴾<sup>(١)</sup> لا الذي بمعنى "خلَقَ"<sup>(٢)</sup>.  
وعاشرها: سَمِعْتُ نحو: "سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول" [فـ "سمعتُ" فعل وفاعل]<sup>(٣)</sup> و"النبي" مفعولها الأول، وجملة "يقول" مفعولها الثاني، وهما منصوبان بها.

### تنبيه

أَغْرَبَ الْمُصَنَّفُ بذكر "سَمِعَ" في هذا الباب وهو في ذلك تابعٌ لأبي علي الفارسي<sup>(٤)</sup> فإنه قال: إذا دخلت على ما لا يسمع تَعَدَّتْ إلى مفعولين<sup>(٥)</sup>.  
والجمهورُ على أن جملة "يقول" ونحوها في محل نصب على الحال من المفعول؛

(١) الزخرف ١٩.

(٢) كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ (الأنعام ١) فإنها متعدية لواحد. ينظر: شفاء العليل ٣٩٢/١.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٤) وكذلك ابن مالك وهو بذلك موافق للأخفش. ينظر: الهمع ٢١٩/٢، والتسهيل ٧١.

(٥) واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أُتِيَ لها بمفعول ثانٍ يدل على المسموع كما أن "ظَنَّ" لما دخلت على غير مظنون أُتِيَ لها بمفعول ثانٍ يدل على المظنون. الهمع ٢١٩/٢.

لأن أفعال الحواس لا تتعدى إلا إلى واحد<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup> نحو: "سمعتُ الكلامَ" و"أبصرتُ الهلالَ" و"شِمتُ الطيبَ" و"ذقتُ الطعامَ" و"لمستُ الثوبَ"<sup>(٣)</sup>. ثم مثل المصنف/ لبعض ذلك [ ٤٠ ] بقوله: تقول: "ظننتُ زيدا منطلقاً" و"حِلْتُ عمراً شاخصاً" وما أشبه ذلك.

(١) ولأنها لو تعدت لاثنتين لكانت إما من باب "أعطى" أو من باب "ظن" ويُطل الأول: كونُ الثاني فعلاً، والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب "أعطى" ويُطل الثاني أنها لا يجوز إلغاؤها، وبابُ "ظن" يجوز فيه الإلغاء.  
ينظر: شفاء العليل ٣٩٦/١، والهمع ٢١٩/٢.

### تمة:

لهذه الأفعال ثلاثة أحكام:  
الأول: الإعمال وهو الأصل كما مرَّ.  
والثاني: الإلغاء: وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بتوسطه أو تأخره. مثال التوسط: "زيدٌ ظننتُ قائمٌ". ومثال التأخر: "زيدٌ قائمٌ ظننتُ" ومنه قول أبي أسيدة الديري:  
هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا إن أيسرت غنماهما  
فلو أخر المبتدأ وأخير لنصبهما فقال: يزعمانهما سيدينا.  
الثالث: التعليق: وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً لحيِّ ما لهُ صدرُ الكلام بعده كـ"لام" الابتداءِ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ (البقرة ١٠٢)، ولام القسم كقول لبيد بن ربيعة:

ولقد علمتُ لتأتين مَنِّي  
إنَّ المنايا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا  
فلولا وجود لام القسم بعد "علمت" لنصب بها المفعولين فقال: ولقد علمت مَنِّي آتيةً. ولكن وجود اللام منع من وجود النصب في اللفظ، وهو موجود في المحل. ونحو "ما" النافية كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ (الأنبياء ٦٥).

وينظر: ابن يعيش ٨٤/٧-٨٨، والتصريح ٢٥٢/١-٢٥٨، والهمع ٢٢٧/٢ و٢٣٢.

(٢) ينظر: شرح الآجرومية للأزهري ٥٤.

(٣) قوله: "وذقت الطعام ولمست الثوب" ساقط من س.

وَلَمَّا فَرَّغَ مِنَ النَّوَاسِخِ شَرَعَ فِي التَّوَابِعِ<sup>(١)</sup> وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ<sup>(٢)</sup> وَالْعُطْفُ،  
والتوكيد، والبدل، فقال:

بابُ النَّعْتِ ثُمَّ رَسَمَهُ بِبَعْضِ خَوَاصِّهِ تَقْرِيباً عَلَى الْمُبْتَدِئِ، فَقَالَ: النَّعْتُ تَابِعٌ  
لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ إِنْ كَانَ مَرْفُوعاً، وَنَصْبِهِ إِنْ كَانَ مَنْصُوباً، وَخَفْضِهِ إِنْ كَانَ  
مَخْفُوضاً، وَتَعْرِيفِهِ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ مَعْرِفَةً، وَتَنْكِيرِهِ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ نَكْرَةً سِوَاءَ  
أَكَانَ النَّعْتُ حَقِيقِيًّا: وَهُوَ الْوَصْفُ الْجَارِي عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ حَقِيقَةً<sup>(٣)</sup>، أَوْ سَبَبِيًّا: وَهُوَ  
الْوَصْفُ الْجَارِي عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ.

ثُمَّ إِنَّ النَّعْتَ الْحَقِيقِيَّ يَتَّبِعُ مَنْعُوتَهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ:

وَاحِدٌ مِنْ وَجْهِهِ الْإِعْرَابِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ: الرِّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَرُّ.

ووَاحِدٌ مِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَوَاحِدٌ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَوَاحِدٌ مِنَ  
التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، فَكُلُّمَا كَانَ فِي الْمَنْعُوتِ أَرْبَعَةٌ مِنْ هَذِهِ الْعَشْرَةِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي

---

(١) التَّوَابِعُ جَمْعُ تَابِعٍ، عَرَفَهُ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ: هُوَ ((مَا لَيْسَ خَيْرًا مِنْ مُشَارِكٍ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ وَعَامِلِهِ  
مُطْلَقًا)) التَّسْهِيلُ ١٦٣.

فَقَوْلُهُ: مَا لَيْسَ خَيْرًا أَخْرَجَ نَحْوَ: "حَامِضٌ" فِي قَوْلِكَ: "هَذَا حَلُوٌ حَامِضٌ" لِمُشَارَكَةِ مَا قَبْلَهُ فِي  
الْإِعْرَابِ وَالْعَامِلِ وَلَيْسَ تَابِعًا بَلْ خَيْرٌ.

وَقَوْلُهُ: مِنْ مُشَارِكٍ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ وَعَامِلِهِ، أَخْرَجَ التَّمْيِيزَ نَحْوَ: "اشْتَرَيْتُ رَطْلًا عَسَلًا" فَالْعَامِلُ  
فِي "رَطْلٍ" "اشْتَرَيْتُ"، وَفِي "عَسَلٍ" "رَطْلًا". فَاخْتَلَفَ الْعَامِلُ.

وَقَوْلُهُ: مُطْلَقًا: يُخْرِجُ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَّ وَالْحَالَ وَالتَّمْيِيزَ كَمَا فِي نَحْوِ: "أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَاهِمًا"  
و"ظَنَنْتُ زَيْدًا كَرِيمًا" وَ"لَقِيتُ زَيْدًا رَاكِبًا" وَ"اشْتَرَيْتُ رَطْلًا عَسَلًا" فَكُلٌّ مِنْهَا لَا يُمَارِكُ مَا قَبْلَهُ  
مُطْلَقًا لَصَحَّةِ: "هَذَا رَطْلٌ عَسَلٌ". يَنْظُرُ: الْمُسَاعَدُ ٣٨١/٢، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ ٧٣٣/٢.

(٢) النَّعْتُ عِبَارَةٌ الْكَوْفِيِّينَ، وَرَبَّمَا قَالَهُ الْبَصْرِيُّونَ، وَالْأَكْثَرُ عَنْهُمْ الْوَصْفُ، أَوْ الصِّفَةُ. يَنْظُرُ: الْمُسَاعَدُ  
٤٠١/٢، وَالْهَمْعُ ١٧١/٥.

(٣) "حَقِيقَةٌ" سَاقِطٌ مِنْ س.

نعته الحقيقي تقولُ في النعت الحقيقي الجاري على من هو له لفظاً ومعنى، الرفع لضميره حال الرفع: "جاء زيدُ العاقلُ" فـ"جاء" فعل ماضٍ، و"زيد" فاعله<sup>(١)</sup> مرفوع به وهو منعت<sup>(٢)</sup> و"العاقل" نعت لـ"زيد" تابع له في رفعه وهو واحد من وجوه الإعراب الثلاثة، وفي تعريفه وهو واحد من التعريف والتنكير، وفي إفراده وهو واحد من الأفراد والثنية والجمع، وفي تذكيره وهو واحد من التذكير والتأنيث فهذه أربعة من عشرة موجودة<sup>(٣)</sup> في المنعوت<sup>(٤)</sup> والنعت.

وتقول في حال النصبِ "رأيتُ زيداً العاقلَ" فـ"رأيتُ" فعل وفاعل، و"زيداً" مفعول به منصوب بـ"رأى" وهو منعت، و"العاقل" نعت تابع له في نصبه وهو واحد من وجوه الإعراب الثلاثة، وفي تعريفه وهو واحد من التعريف والتنكير، وفي إفراده وهو واحد من الأفراد والثنية والجمع، وفي تذكيره وهو واحد من التذكير والتأنيث، فهذه أربعة من عشرة موجودة في المنعوت والنعت.

وتقول في حال الجر: "مررت بزيدٍ العاقلِ" فـ"مررت" فعل وفاعل و"زيد" جار ومجرور متعلق بـ"مررت" و"زيد" منعت<sup>(٥)</sup>، و"العاقل" نعت له تابع له في جرّه وهو واحد من وجوه الإعراب الثلاثة، وفي تعريفه وهو واحد من التعريف والتنكير، وتابع له في إفراده وهو واحد من الأفراد والثنية والجمع، وتابع له في تذكيره وهو واحد من التذكير والتأنيث فهذه أربعة من العشرة موجودة في المنعوت والنعت.

(١) في ع، وس "فاعل".

(٢) في س "منصوب".

(٣) "موجودة" كررت في الأصل.

(٤) في ع "النعت".

(٥) في الأصل، وع "مجرور" بدل "منعوت".



وتقول في تشنية المذكر مع التعريف: "جاء الزيدانِ العاقلانِ" [و"رأيت الزيدَينِ العاقلينِ" و"مررت بالزيدَينِ العاقلينِ"]<sup>(١)</sup> وفي جمع المذكر مع التعريف "جاء الزيدونَ العاقلونَ" و"رأيت الزيدَينِ العاقلينَ" و"مررت بالزيدَينِ العاقلينَ"، وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف "جاءت هندُ العاقلةُ" و"رأيت هنداً العاقلةَ" و"مررت بهندِ العاقلةَ"، وتقول في تشنية المؤنث مع التعريف: "جاءت الهندانِ العاقلتانِ"، و"رأيت الهندَينِ العاقلتينِ" و"مررت بالهندَينِ/العاقلتينِ".

[ ٤١ ]

وفي جمع المؤنث مع التعريف: "جاءت الهنداتُ العاقلاتُ" و"رأيت الهنداتِ العاقلاتِ" و"مررت بالهنداتِ العاقلاتِ".

هذا كله مع التعريف، وأما مع<sup>(٢)</sup> التنكير فتقول في المفرد المذكر<sup>(٣)</sup>: "جاء رجلٌ عاقلٌ" و"رأيت رجلاً عاقلاً" و"مررت برجلٍ عاقلٍ".

وتقول في تشنيته<sup>(٤)</sup> مع التنكير: "جاء رجلانِ عاقلانِ" و"رأيتُ رجلَينِ عاقلينِ" و"مررت برجلَينِ عاقلينِ" وتقول في جمعه مع التنكير: "جاء رجالٌ عقلاءُ" و"رأيت رجالاً عقلاءَ" و"مررت برجالٍ عقلاءَ".

وتقول في المفردة المؤنثة مع التنكير: "جاءت امرأةٌ عاقلةٌ" و"رأيتُ امرأةً عاقلةً" و"مررتُ بامرأةٍ عاقلةٍ"، وفي تشنيتهما مع التنكير: "جاءت امرأتانِ عاقلتانِ" و"رأيت امرأتَينِ عاقلتينِ" و"مررت بامرأتَينِ عاقلتينِ".

وتقول في جمعها مع التنكير: "جاءت نساءُ عاقلاتُ" و"رأيتُ نساءً عاقلاتٍ".

(١) من قوله: "ورأيت الزيدَينِ" إلى هنا ساقط من الأصل.

(٢) في ع "في" بدل "مع".

(٣) "المذكر" ساقط من ع، وس.

(٤) في ع "تشنية".

و"مررت بنساءٍ عاقلاتٍ".

فالنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر، وإعراب ذلك كله يبين مما مرّ فلا نطيل بذكره.

وأما النعت السببي الذي يكون رافعاً لاسم ظاهر متصل بضمير المنعوت، فيشترط فيه أن يكون تابعاً للمنعوت في اثنين من خمسة، في واحد من وجوه الإعراب الثلاثة، وفي واحد من التعريف والتكثير فكلما كان في المنعوت اثنان من هذه<sup>(١)</sup> الخمسة يجب أن يكون في النعت.

ولا يجب أن يتبعه في اثنين من الخمسة الباقية من العشرة التي هي: الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، تقول: "مررت برجلٍ قائمةٍ أُمُّهُ" فـ"قائمةٍ" نعت لـ"رجلٍ" تابع له في خفضه وهو واحد من وجوه الإعراب الثلاثة، وفي تنكيره وهو واحد من التعريف والتكثير، وفي إفراده وهو واحد من الإفراد، والتثنية، والجمع، ولم يتبعه في التذكير؛ لأن "رجلاً" مذكر و"قائمة" مؤنث، فلم يتبعه في أربعة من العشرة، و"الأُمُّ"<sup>(٢)</sup> فاعل مرفوع بـ"قائمة" وتقول: "مررت بامرأةٍ قائمٍ أبوها" فـ"قائمٍ" نعت لـ"امرأةٍ" تابع لها في الحفض، وفي التنكير، وفي الإفراد، ولم يتبعها في التأنيث؛ لأن "امرأة" مؤنث و"قائمٍ" مذكر. فلم يتبع النعت منعوته في أربعة من العشرة، و"الأب"<sup>(٣)</sup> فاعل مرفوع بـ"قائمٍ".

وهذا الذي ذكره المصنف -من أن النعت تابع لمنعوته في رفعه ونصبه إلى آخره- لازم في كل نعت حقيقياً كان أوسببياً؛ ولذلك اقتصر عليه ليشمل مُسمًى

(١) هذه "ساقط من ع، وس.

(٢) الأولى أن يقول: و"أُمُّ" على الحكاية؛ لأن المثال: "قائمة أُمُّهُ".

(٣) الأولى أن يقول: و"أبو" على الحكاية.

النعته بقسميه.

## تنبيه

يجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها بدونها<sup>(١)</sup> رفعاً بتقدير "هو"<sup>(٢)</sup> إذا كان منصوباً<sup>(٣)</sup> أو مجروراً نحو: "الحمد لله الحميد" بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: "هو الحميد"، ونصباً بتقدير: "أعني" في الإيضاح، أو "أمدح" في المدح، أو "أذم" في الذم، أو "أرحم" في الترحم<sup>(٤)</sup>، أو غير ذلك مما يناسب الصفة.

## تتمة

يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت إذا عُلِمَ<sup>(٥)</sup> لكن يكثر في المنعوت

(١) بشرط ألا يكون مجرد التأكيد نحو: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ (النحل ٥١)، أو ملتزم الذكر نحو: "جاءوا الجماء الغفير"، أو جارياً على مشار إليه نحو: "مررت بهذا الرجل" فلا يجوز القطع في شيء منها.

ينظر: شفاء العليل ٧٥٦/٢، والتصريح ١١٦/٢، والأشعوني ٦٩/٣.

(٢) فإن كان النعت المقطوع مجرد المدح أو الذم أو الترحم وجب حذف المبتدأ والفعل نحو: "الحمد لله الحميد" بإضمار "هو" وجوباً، وكقوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (المسد ٣) بإضمار "أذم" وجوباً. وإن كان لغير ذلك جاز ذكره نحو "مررت بزيد التاجر" أو "التاجر" ويجوز أن تقول: "هو التاجر" و"أعني التاجر" بذكر المبتدأ والفعل.

ينظر: أوضح المسالك ٣١٨/٣، والأشعوني ٦٩/٣-٧٠.

(٣) في س "والمنصوب بتقدير أعني إذا كان منصوباً".

(٤) في ع "الترحم".

(٥) ويشترط في حذف المنعوت أيضاً: إما كون النعت مفرداً صالحاً لمباشرة العامل نحو: ﴿أَنْ أَعْمَلَ

سَابِغَاتٍ﴾ (سبا ١١) أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بـ "مِنْ" أو "فِي" فالأول كقولهم: "مِنَّا

وَيَقِلُّ فِي النِّعَةِ<sup>(١)</sup>، فَمَنْ حَذَفَ الْمُنْعَوَاتُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ  
الطُّرُقِ﴾<sup>(٢)</sup> أَي: "حور قاصرات الطرف".

وَمَنْ حَذَفَ النِّعَةَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَا خُذْ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾<sup>(٣)</sup> أَي "كُلَّ  
سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ". وَقَوْلُ الْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسَ<sup>(٤)</sup>:

[١٩] وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرٍ / فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ<sup>(٥)</sup>

أَي: "شَيْئًا طَائِلًا"؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ أَنَّهُ أُعْطِيَ شَيْئًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: "وَلَمْ أُمْنَعِ" وَسَبَبُ

ضَعْنِ وَمِنْ أَقَامَ" أَي: "مِنْ فَرِيقِ ظَعْنٍ وَمِنْ فَرِيقِ أَقَامَ". وَالثَّانِي كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسْبٍ وَمَيْسَمِ

فَقَدْ حَذَفَ الْمُنْعَوَاتُ وَأَبْقَى النِّعَةَ وَهُوَ جُمْلَةُ "يَفْضُلُهَا" وَالْأَصْلُ: "لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ  
يَفْضُلُهَا"، فَ"أَحَدٌ" هُوَ الْمَوْصُوفُ.

يَنْظُرُ: التَّصْرِيحُ ١١٨/٢، وَالْأَشْمُونِيُّ ٧٠/٣.

(١) لِأَنَّهُ جِيءَ بِهِ فِي الْأَصْلِ لِفَائِدَةِ إِزَالَةِ الْإِشْرَاقِ أَوْ الْعُمُومِ، فَحَذَفَهُ عَكْسَ الْمَقْصُودِ. الْهَمْعُ ١٨٨/٥.

(٢) الصَّافَاتُ ٤٨.

(٣) الْكَهْفُ ٧٩.

(٤) هُوَ الْعَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسِ بْنِ أَبِي عَامِرِ السُّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو الْهَيْثَمِ. كَانَ فَارِسًا، شَاعِرًا،

سَيِّدًا فِي قَوْمِهِ، وَأُمُّهُ الْخَنْسَاءُ، وَهُوَ مَخْضَرُمٌ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ، أَسْلَمَ قَبِيلُ فَتَحَ مَكَّةَ وَكَانَ مِنْ  
الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ. تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ لِلْهَجْرَةِ.

يَنْظُرُ فِي أَخْبَارِهِ: الْأَغَانِيُّ ٥١٧١/٤، سَمَطُ اللَّالِي ٣٢، الْإِصَابَةُ ٦٣٣/٣، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١٣٠/٥.

(٥) هَذَا بَيْتٌ مِنَ الْمُتَقَارِبِ، وَقَائِلُهُ الْعَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسِ السُّلَمِيِّ، يَنْظُرُ دِيَوَانَهُ ٨٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ هُنَا حَذْفُ الصِّفَةِ وَتَقْدِيرُهَا: "شَيْئًا طَائِلًا" بِدَلِيلِ قَوْلِهِ "وَلَمْ أُمْنَعِ".

وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٣٢٢/٣، وَالْمَغْنِي ٦٢٧/٢، وَالْعَيْنِي ٦٩/٤، وَالتَّصْرِيحُ

١١٩/٢، وَالْأَشْمُونِيُّ ٧١/٣.

إنشاد<sup>(١)</sup> ذلك أن النبي ﷺ حين أعطى المؤلف قلوبهم من نفل<sup>(٢)</sup> حنين مائة مائة<sup>(٣)</sup> أعطاه أبا عيرَ فسخطها وزاد<sup>(٤)</sup> على ذلك أبياتاً آخر<sup>(٥)</sup> لا يحتملها هذا المختصر، فقال ﷺ<sup>(٦)</sup>: اقطعوا لسانه عني. فزادوه<sup>(٧)</sup> حتى رضي، و"التدرء" بضم التاء المثناة فوقانية وإسكان الدال المهملة وفتح الراء وبعدها همزة: القوة والعدة.

ولما ذكر المصنف أن النعت تابع للمنعوت في تعريفه وتنكيره احتاج إلى بيان النكرة والمعرفة والنكرة. والنكرة هي الأصل<sup>(٨)</sup>؛ لأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف

(١) في س "إنشائه".

(٢) في س "أهل" بدل "نفل".

(٣) "مائة" ساقطة من ع، وس.

(٤) في س "وذيل" بدل "وزاد".

(٥) منها قوله:

أَجْعَلُ نَهْيِي وَنَهْبَ الْغِيْبِ ————— دِ بَيْنَ عُيْنَةٍ وَالْأَقْرَعِ  
وما كان حصنٌ ولا حابسٌ      يفوقانِ مرداسَ في مجمعِ  
وما كنتُ دونَ امرئٍ منهما      ومن تضع اليوم لا يُرفعِ

ينظر ديوانه ٨٤.

(٦) قوله: "فقال ﷺ" ساقط من ع، وس.

(٧) في ع "فزاده".

(٨) هذا هو مذهب سيويه فقد قال: ((واعلم ان النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكناً؛ لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تُعرَّف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة)) اهـ. الكتاب ٢٢/١.

وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فذهبوا إلى أن المعرفة هي الأصل؛ لأن من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، ومنها ما التعريف فيه قبل التنكير كـ "مررت بزيدٍ وزيدٍ آخر".  
ينظر: الارتشاف ٤٥٩/١، الجمع ١٨٩/١.

المعرفة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج<sup>(١)</sup>، ولكن المصنف بدأ بالمعرفة، وكان الأولى أن يبدأ بالنكرة فقال: والمعرفة<sup>(٢)</sup> أي من حيث هي

(١) ولأنه لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة لها، ولأن الشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة، كالأدمي إذا ولد فإنه يسمى إنساناً أو مولوداً أو موجوداً، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية. ينظر: الأشموني ١٠٥/١.

(٢) يقول ابن مالك في شرح التسهيل ١٢٥/١: ((من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأن من الأسماء ماهو معرفة معنى نكرة لفظاً، وعكسه، وما هو في استعمالهم على وجهين:

فالأول: نحو قولهم: "كان ذلك عاماً أول"، و"أول من أمس" فإن مدلول كل واحد معين لا شياع فيه، ولكنهما لم يستعملا إلا نكرتين.

والثاني: نحو قولهم للأسد: "أسامة" فإنه يجري في اللفظ مجرى "حمزة" في منع الصرف، والاستغناء عن الإضافة، والألف واللام، وفي وصفه بالمعرفة دون النكرة، واستحسان مجيئه مبتدأ وصاحب حال وهو في الشياخ كـ"أسد".

والثالث: كـ"واحد أمه" و"عبدُ بطنه" فإن بعض العرب يجريهما معرفتين. بمقتضى الإضافة، وبعض العرب يجعلهما نكرتين ويدخل عليهما "رب" وينصبهما على الحال... فإذا ثبت كون الاسم المعرفة بهذه المثابة فأحسن ما يبين به ذكر أقسامه مستقصاة ثم يقال: وما سوى ذلك فهو النكرة.)) اهـ.

وعرفه ابن الحاجب ١٢٨/٢ بقوله: ((المعرفة ما وضع لشيء بعينه)) ١٢٨/٢. ثم ذكر أقسامها. وقال الرضي في شرح الكافية ١٢٨/٢: ((والأصرح في رسم المعرفة أن يقال: ما أشير به إلى خارج مختص بإشارة وضعية)) اهـ.

وعرفها أبو حيان بقوله: ((والمعرفة: الاسم الموضوع على أن يخص واحداً من جنسه)) الارتشاف ٤٥٩/١.

وأما النكرة فهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدّر فالأول نحو "رجل" فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً بالغاً، فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه.

خمسة<sup>(١)</sup> أشياء، بل ستة<sup>(٢)</sup> كما ستعرفه: الأول: الاسم المضممر وهو ما دل على الضمير متكلم نحو "أنا" و"نحن" أو مخاطب كـ "أنت" و"أنتِ" أو غائب كـ "هو" و"هي".

وأعرفُ المعارف الجلالة الكريمة ثم الضمير العائد إليها<sup>(٣)</sup> ثم ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب، ثم المشار إليه والمنادى فهما في رتبة، ثم الموصول وذو الأداة فهما في رتبة أيضاً، والمضاف في رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة<sup>(٤)</sup> العلم. وهذا الترتيب هو المختار وإن خالف بعضهم<sup>(٥)</sup> في ذلك.

والثاني كـ "شمس" فإنه موضوع للكوكب النهاري الذي ينسخ ظهوره وجود الليل فتحقق أن تصدق على متعدد كما أن رجلاً كذلك ولكنه لا يوجد له أفراد في الخارج، ولو وجد لكان اللفظ صالحاً لها. التصريح ٩١/١.

(١) يقول ابن مالك في شرح التسهيل ١٢٦/١: ((وأكثرهم يجعل أقسامه خمسة فيغفلون المعرف بالنداء ويعيرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول ثم يقولون والمبهم على ضربين: اسم إشارة وموصول فيؤول ذلك إلى أن أقسامه ستة)) اهـ.

(٢) بل سبعة وهي: الضمير، والعلم، والإشارة، والموصول، والمعرف بأل، والمضاف إلى واحد منها، والمنادى. وأعفل أكثرهم ذكر المنادى والمراد به النكرة المقبل عليها نحو "يا رجل" فتعريفه بالقصد. ينظر: الارتشاف ٤٦٠/١، والهمع ١٩٠/١.

(٣) في س "عليها".

(٤) من قوله: "ثم الموصول" إلى قوله: "فإنه في رتبة" ساقط من ع، وس.

(٥) فقل: أعرفها الاسم العلم؛ لأنه في أول وضعه لا يكون له مشارك به ثم المضمّر ثم المبهم ثم ما عرف بالألف واللام وهو قول أبي سعيد السيرافي. وذهب ابن السراج إلى أن الاسم المبهم -الإشارة والموصول- هو أعرف المعارف ثم الضمير ثم العلم ثم ما فيه الألف واللام. وقيل: أعرفها ما فيه "أل"؛ لأنه وضع لتعريفه أداة، وغيره لم توضع له أداة. ومذهب سيويه والجمهور أن المضمّر هو أعرفها؛ لأنه لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف. ينظر: أسرار العربية ٤٤٥، والهمع ١٩١/١.

وينظر في هذه المسألة المصادر التالية: الارتشاف ٤٥٩/١، وشرح التسهيل ١٢٧/١، وشرح المفصل ٨٧/٥، والإنصاف ٧٠٧، وائتلاف النصرة ٦٩.

والضمير: إما مستتر وهو: ما لا صورة له في اللفظ، بل ينوى ولا يكون إلا مرفوعاً وهو قسمان: واجب الاستتار وجائزه.

فالقسم الأول كالمقدر وجوباً وهو: ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك في مواضع منها المرفوع بمضارع مبدوء بالهمزة نحو "أقوم"، ومنها المرفوع بمضارع مبدوء بالنون نحو "نقوم"، ومنها المرفوع بأمر الواحد المذكر نحو "قم".

والقسم الثاني: وهو جائز الاستتار كالمقدر جوازاً وهو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل وهو المرفوع بفعل الغائب نحو: "زيد يقوم" أو بفعل الغائبة نحو "هند قامت" أو باسم الفاعل نحو "زيد قائم" أو باسم المفعول نحو: "زيد مضروب". فالضمير في هذه الأمثلة وما أشبهها مستتر جوازاً، وإذا برز انفصل تقول: "زيد ما قام إلا هو" وكذلك الباقي.

وإما ضمير بارز<sup>(١)</sup> وهو قسمان أيضاً: قسم متصل بعامله وهو<sup>(٢)</sup> الذي لا يتبدأ به ولا يلي "إلا" اختياراً، وينقسم إلى مرفوع كـ "تاء" "قمت"<sup>(٣)</sup>، وإلى منصوب نحو "كاف" "أكرمك"، وإلى مجرور نحو "هاء" "غلامه" فهذه الضمائر الثلاثة متصلة؛ لأنه لا يتبدأ بها ولا تلي "إلا" اختياراً.

وأما المنفصل<sup>(٤)</sup> فينقسم<sup>(٥)</sup> إلى مرفوع كـ "أنا" للمتكلم وحده، و"أنت" بفتح التاء للمخاطب، و"هو" للغائب. وإلى منصوب<sup>(٦)</sup> نحو "إياي" للمتكلم وحده، و"إياك"

(١) عطفاً على قوله: "والضمير إما مستتر" في بداية هذه الصفحة .

(٢) في ع، وس "وهذا".

(٣) في س "ضربت" بدل "قمت".

(٤) "وأما المنفصل" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه.

(٥) في س "وينقسم".

(٦) في س "المنصوب".



للمخاطب المذكر، و"إياه" للغائب المذكر.

فهذه<sup>(١)</sup> الضمائر أصول، ولها فروع، ففرع الأول واحد فقط وهو "نحن" وهو للمتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه حقيقة أو ادعاءً؛ لأن المتعدد فرع المفرد. وفرع الثاني أربعة وهي: "أنت" بكسر التاء للمخاطبة و"أنتم" للمخاطبين مطلقاً، و"أنتم" للمخاطبين، و"أنتن" للمخاطبات؛ لأن المؤنث فرع المذكر، والمثنى والجمع فرع المفرد.

وفرع الثالث أربعة وهي: "هي" / "لها" للغائبة<sup>(٢)</sup>، و"هما" للغائبتين مطلقاً، و"هم" [ ٤٣ ] للغائبتين، و"هن" للغائبات.

وفرع الرابع واحد وهو: إيانا.

وفرع الخامسة أربعة وهو: "إياك" بكسر الكاف و"إياكما" و"إياكم" و"إياكن". وفرع السادس أربعة أيضاً وهي: "إياها" و"إياهما" و"إياهم" و"إياهن" على ما تقدم من التفصيل<sup>(٣)</sup>.

## فائدة

الضمائر البارزة ستون ضميراً<sup>(٤)</sup>؛ وذلك لأن البارز إما متصل أو منفصل، والمتصل مرفوع، ومنصوب، ومخفوض، والمنفصل مرفوع، ومنصوب فقط، فهذه خمسة أقسام: ثلاثة للمتصل، واثنان للمنفصل، ولكل من الخمسة اثنتا عشر لفظة:

---

(١) في ع، وس "هذه".

(٢) في ع "للغائب".

(٣) في الأصل "التعليل".

(٤) يراجع صفحة ٢٤٨.

منها واحدة للمتكلم وَحْدَهُ، وواحدة له ولن معه، وخمسة للمخاطب، واحدة<sup>(١)</sup> للمذكر، وواحدة للمؤنث، وواحدة لتثنيتهما، وواحدة لجمع المذكر، وواحدة لجمع المؤنث، وخمس للغائب كذلك.

وإذا ضربنا خمسة<sup>(٢)</sup> في اثني عشر خرج منها ستون. ذكر<sup>(٣)</sup> المصنف منها اثني عشر في باب الفاعل، واثني عشر في باب المبتدأ والخبر، وأربعة وعشرين سيذكرها في باب المفعول به<sup>(٤)</sup>، ويزاد على ذلك الياء من تفعلين<sup>(٥)</sup> وأمثلتها مشهورة فلا نطيل بذكرها.

## تنبيه

المختار في "أنا" أن الضمير هو الهمزة والنون فقط، والألف زائدة لبيان الحركة، ومذهب الكوفيين أنه الأحرف الثلاثة واختاره ابن مالك<sup>(٦)</sup>. وفي "أنت" وفروعه أن الضمير نفس "أن" عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب<sup>(٧)</sup>.

---

(١) في س "وواحدة".

(٢) في الأصل "خمسة".

(٣) في ع، وس "وذكر".

(٤) ينظر ما سيأتي صفحة ٣٤٥.

(٥) زاد سيبويه في ضمائر الرفع المتصلة ياء المخاطبة في "تقومين" و"قومي". ينظر: الكتاب ١٥٥/٤.

وخالف في ذلك الأخفش والمازني ذاهيين إلى أنها حرف تأنيث كالتاء في "قامت" والفاعل مستتر

كما يستتر ضمير المفرد في "تقوم" و"قم". ينظر: الارتشاف ١/٤٦٤، والتصريح ١/١٠٤.

(٦) يراجع صفحة ٢٥٠.

(٧) يراجع الكلام على ذلك في صفحة ٢٥٠.

وفي "هو" و"هي" الجميع ضمير وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الضمير هو<sup>(١)</sup> الهاء فقط<sup>(٢)</sup> والواو والياء إشباع<sup>(٣)</sup>.

وفي "هما" و"هم" الضمير الهاء وحدها، وقيل إنه المجموع<sup>(٤)</sup>.  
وفي "هن" الهاء وحدها، والنون الأولى كالميم في "هم" والثانية كالواو في "همو"<sup>(٥)</sup>.

وفي "إياه" الضمير نفس "إيا"، وأن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة. واستشكل بأن الضمير ما دلّ على متكلم أو مخاطب أو غائب، و"إيا" على حدثها لا تدل على ذلك وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد، كما أردف الفعل المسند إلى المونث بقاء التأنيث<sup>(٦)</sup> وها هنا مذاهب آخر لا حاجة لنا بذكرها<sup>(٧)</sup>.

---

(١) "هو" ساقط من ع، وس.

(٢) "فقط" ساقط من س.

(٣) يراجع صفحة ٢٥١.

(٤) يراجع صفحة ٢٥١.

(٥) من قوله: "المختار في أنا" إلى قوله: "همو" إعادة لما ذكره صفحة ٢٥٠-٢٥١ مع شيء من التقديم والتأخير.

(٦) ينظر: التصريح ١/١٠٣.

(٧) ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من "إياك" و"إياه" و"إياي" هي الضمائر، وأن "إيا" حرف عماد، وذهب بعضهم إلى أن "إياك" بكماله هو الضمير، وذهب الخليل بن أحمد إلى أن "إيا" اسم مضمّر أضيف إلى الكاف والهاء والياء؛ لأنه لا يفيد معنى بانفراده، ولا يعلم اسم مضمّر أضيف غيره، وذهب أبو العباس الميرد إلى أنه اسم مبهم أضيف للتخصيص ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره، وذهب الزجاج إلى أنه اسم مظهر خصّ بالإضافة إلى سائر المضمّرات وأنها في موضع جر بالإضافة. وذهب البصريون إلى أن "إيا" هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب.

و الثاني من المعرفة الاسم العلم بفتح العين واللام وهو اسم يعين مسمّاه تعييناً العلم مطلقاً، فخرج بتقييد "التعين" النكرات؛ فإنها لا تعين مسمياتها، وبتقييد<sup>(١)</sup> "الإطلاق" ما عدا العلم من المعارف؛ فإن تعيينها لمسمياتها إما بقيد<sup>(٢)</sup> لفظي وهو المعرف بالصلة، و"أل"، والمضاف إليه. أو معنوي وهو اسم الإشارة والمضمر.

والعلم نوعان: إما شخصي وهو ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له سواءً أكان لعقل مذكر نحو "زيد" أو لمؤنث نحو "خُرْنق" بكسر الخاء المعجمة والنون علم منقول عن ولد الأرنب لامرأة شاعرة<sup>(٣)</sup>، أم غير عاقل: إما لمكان نحو "عَدَن" بفتح العين والبدال [المهملتين علم لبلد بساحل اليمن]<sup>(٤)</sup> و"مكة" أو لغيره كـ "قَرَن" بفتح القاف والراء اسم قبيلة من مراد منها<sup>(٥)</sup> أويس القرني<sup>(٦)</sup>، ومن قال: إنه منسوب إلى "قَرْن المنازل"<sup>(٧)</sup> بسكون الراء<sup>(٨)</sup> كالجوهري<sup>(٩)</sup>

ينظر في ذلك: تعليق الفرائد ٧٧/٢، وابن يعيش ١٠٠/٣، والرضي ١٢/٢-١٣، والإنصاف ٦٩٥/٢، والتصريح ١٠٣/١، والجمع ٢١٢/١.

(١) من قوله: "التعين" إلى قوله: "وبتقييد" ساقط من متن الأصل، وموجود في هامشه.

(٢) في ع، وس "بتقييد".

(٣) هي الخُرْنق بنت بدر بن هَفَّان بن تيم بن قيس بن ثعلبة، شاعرة من الشهيرات في الجاهلية، قيل: إنها أخت طرفة بن العبد لأمه، وقيل: إنها عمته.

ينظر: سمط اللآلي ٧٨٠، وأعلام النساء ٣٤٨/١.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من ع .

(٥) قوله: "من مراد منها" ساقط من س.

(٦) هو أبو عمرو أويس بن عامر بن جَزْء بن مالك القَرْنِي المرادي اليماني، كان قدوة زاهداً، وهو سيد التابعين في زمانه، روى عن عمر وعلي. توفي سنة سبع وثلاثين للهجرة.

ينظر: طبقات ابن سعد ١٦١/٦، والسير ١٩/٤، ولسان الميزان ٤٧١/١.

(٧) قال الجوهري في الصحاح (قرن) ٢١٨١/٦: "والقرن موضع وهو ميقات أهل نجد ومنه أويس القرني".

(٨) الجوهري لم يقل بسكون الراء بل بفتحها، ينظر: الصحاح ٢١٨١/٦.

(٩) الجوهري هو: أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي الأتراري، وأترار مدينة فاراب. كان إماماً في

فقد سَهِيَ.

و"لاحق" علم فرس<sup>(١)</sup> كان لمعاوية، و"شذقم" علم فحل من فحول الإبل كان للنعمان بن المنذر، و"هيلة" علم لعنز لبعض نساء العرب، و"واشق" علم لكلب<sup>(٢)</sup>.

هذه/ أمثلة ابن مالك في ألفيته<sup>(٣)</sup> غير "مكة" إلى سبعة أعلام وثامنها علم "كلب" [ ٤٤ ]

موازاة لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.<sup>(٥)</sup>

اللغة والأدب، وخطه يضرب به المثل، مصنف كتاب "الصحاح". أخذ العربية عن أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي وأبي إبراهيم الفارابي. توفي سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة للهجرة. ينظر في أخباره: السير ٨٠/١٧، وبغية الوعاة ٤٤٦/١.

(١) في س "الفرس".

(٢) في س "الكلب".

(٣) قال ابن مالك في ألفيته:

..... كجعفر وخرنقا

وقرن وعدن ولاحق وشذقم وهيلة وواشق

(٤) الكهف ٢٢.

(٥) ينظر: التصريح ١١٤/١.

وينقسم العلم من حيث الوضع إلى قسمين:

أحدهما: مرتجل، وهو ما استعمل من أول الأمر علماً كـ"أدد" علماً لرجل و"سعاد" علماً لامرأة. والثاني: منقول، وهو الغالب في الأعلام، وهو: ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله إما من اسم جامد والاسم الجامد إما أن يكون لحدث أي مصدر نحو "زيد" و"فضل" أو لعين أي ذات كـ"أسد"، أو يكون من وصف كـ"حارث" و"منصور"، وإما أن يكون من فعل إما ماضي كـ"شمر" أو مضارع كـ"يشكر" أو أمر كـ"اصمت". وإما أن يكون من جملة: إما فعلية نحو: "شَابَ قَرْنَاهَا" أو اسمية نحو: "زيدٌ منطلق".

وذهب سيبويه إلى أن الأعلام كلها منقولة. وذهب الزجاج إلى أنها مرتجلة.

ينظر: أوضح المسالك ١٢٣/١، والتصريح ١١٤/١.

وإما جنسي وهو: ما وضع لمعين في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه كـ"أسامة"  
علم للسبع و"ثعالة" علم<sup>(١)</sup> للثعلب.

والعلم باعتبار ذاته شخصياً كان أو جنسياً إما اسم وهو ما عدا الكنية واللقب  
وهو الغالب كما مثلنا من نحو "زيد" و"أسامة"، أو لقب وهو ما أشعر برفعة  
المسمى، كـ"زين العابدين"<sup>(٢)</sup>، أو ضعته -والوضيع الدنيء من الناس- كـ"أنف  
الناقة"<sup>(٣)</sup> و"قفة"، أو كنية وهي كل مركب إضافي صدر بأب كـ"أبي عمرو"،  
و"أبي بكر" الصديق رضي الله عنه، أو أم كـ"أم عمرو" و"أم كلثوم" بنت  
النبي ﷺ. زاد الفخر الرازي<sup>(٤)</sup> في العلم الجنسي أو "ابن" أو "بنت"

(١) "وعلم" ساقط من س.

(٢) هو لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) وهو لقب جعفر بن قريع، سُمِّيَ بذلك لأن قريعاً أباه نحر جزوراً فقسما بين نسائه فقالت أم جعفر بن  
قريع: انطلق إلى أبيك فانظر هل بقي عنده شيء؟ فأتاه فلم يجد إلا رأس الجزور فأخذ بأنفها يحمره فقبل  
له: ما هذا؟ فقال: "أنف الناقة" فسُمِّيَ به، وكانوا يفضون منه فلما مدحهم الخطيئة بقوله:

قَوْمٌ هُمُ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ وَمَنْ يُسَوِّي بَأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا

صار مدحاً لهم. ينظر: ديوان الخطيئة ١٢٨، والتصريح ١٢٠/١.

(٤) هو فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي أبو المعالي وأبو عبد الله المعروف بالفخر الرازي. من  
مصنفاته: التفسير الحافل والمطالب العالية، والأربعين في أصول الدين، وأصول الفقه. توفي بهرة سنة  
ست وستمئة للهجرة.

ينظر: البداية والنهاية ٥٥/١٣، طبقات المفسرين للداودي ٢/٢١٣، مفتاح السعاد ١٠٢/٢، تاريخ  
الحكماء للقفطي ٢٩٢، والمختصر لأبي الفداء ٣/١١٢، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي  
شبهة ٢١٥.

كـ"ابن داية"<sup>(١)</sup> للغراب، و"بنت الأرض" للحصاة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) في سـ "الداية"

(٢) "للحصاة" ساقطة من عـ.

والثالثُ من المعرفة الاسمُ المبهمُ وأراد به اسمَ الإشارة، وحدُّه: ما دلَّ على مسمى وإشارة إليه<sup>(١)</sup>. ووجهُ إبهامه عمومُه وصلاحيته للإشارة به إلى كل جنس اسم وإلى كل شخص.

والمشار إليه إما واحد أو اثنان أو جماعة، وكل واحد منها إمَّا مذكر أو مؤنث، وكل واحد من هذه الستة إما قريب المسافة أو بعيدها، وزاد بعضهم أو متوسطها<sup>(٢)</sup>. فمجموع ذلك ثمانية عشر<sup>(٣)</sup>.

وهي: للمذكر القريب "ذا" بألف ساكنة، و"ذاء" بهمزة مكسورة بعد

(١) هذا تعريف ابن مالك. قال في شرح الكافية الشافية ٣١٥/١. وقال أبو حيان في الارتشاف ٥٠٥/١: ((هو محصور فلا يحتاج إلى حد ولا رسم)).

(٢) للنحويين في أسماء الإشارة مذهبان:

أحدهما: أن لها مرتبتين: قريبة وبعيدة.

والثاني: أن لها ثلاث مراتب: قريبة وبعيدة ومتوسطة.

أما المذهب الأول فقد صححه ابن مالك. قال في شرح التسهيل ٢٤٢/١: ((وقد تقدم أن للنحويين في اسم الإشارة مذهبين: أحدهما أن له مرتبتين: بعيدة وقريبة، والثاني أن له ثلاث مراتب، والأول هو الصحيح)) اهـ. واحتج لصحته بأوجه، منها: أن المشار شبيه بالمنادى، والنحويون مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان، وأن الفراء نقل أن بني عيم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف فيقولون: "ذا" دون "ذلك". والحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان. ينظر في هذه الأوجه: شرح التسهيل ٢٤٢/١.

والرأي الثاني هو رأي ابن هشام، يقول في شرح اللمحة البدرية ٣٠٦/١: ((والمشار إليه إما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها)). وسبقه إلى ذلك ابن يعيش يقول في شرح المفصل ١٣٥/٣: ((فـ"ذا" إشارة إلى القريب بتجردها من قرينة تدل على البعد فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه؛ لأن حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر، فإذا أرادوا الإشارة إلى متنح متباعد زادوا كاف الخطاب وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه فقالوا: "ذاك"، فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا: "ذلك" واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى)) اهـ.

(٣) في ع، وس "فمجموع ذلك حيثن مجموع ثمانية عشر".



الألف<sup>(١)</sup>، و"ذائِه" بهاء مكسورة بعد الهمزة، و"ذاؤُهُ" بهاء مضمومة بعد<sup>(٢)</sup> همزة مضمومة.

وللمؤنث<sup>(٣)</sup> المفرد في القرب "ذِي" بكسر أوله وسكون ثانيه، و"ذِه"<sup>(٤)</sup> بإسكان الهاء، و"تِي" بكسر أوله<sup>(٥)</sup> وسكون ثانيه، و"تِه"<sup>(٦)</sup> بإسكان الهاء<sup>(٧)</sup>، و"تا"<sup>(٨)</sup>.

و"ذَانِ" للمثنى المذكر القريب، و"تَانِ" للمثنى المؤنث القريب بالألف فيهما رفعاً، وبالياء فيهما جرّاً ونصباً كإعراب المثنى<sup>(٩)</sup>. وهل هما مثنى حقيقة أو جيء بهما على صورة المثنى؟<sup>(١٠)</sup> رأيان<sup>(١١)</sup> والأصح الثاني<sup>(١٢)</sup>؛ لأن من شرط التثنية قبول التنكير، وأسماء الإشارة لازمة للتعريف.

و"أولاء" ممدود عند الحجازيين ومقصور عند بني تميم لجمع المذكر والمؤنث، وبلغه أهل الحجاز جاء التنزيل. قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(١٣)</sup> هذا كُلُّهُ في

(١) في س "ألف".

(٢) "بعد" كررت في ع.

(٣) في ع "ولمؤنث".

(٤) في هامش الأصل ((و"ذه" من غير إشباع و"ذهي" بالإشباع)).

(٥) "وتِي بكسر أوله" ساقط من ع.

(٦) في هامش الأصل ((و"ته" من غير إشباع و"تهي" بالإشباع)).

(٧) في ع، وس قدم الكلام عن "ته" على الكلام عن "ذه".

(٨) "تا" ساقطة من ع.

(٩) في ع، وس "على صورة المثنى".

(١٠) من قوله: "وهل هما" إلى قوله: "على صورة المثنى" ساقط من ع، وس.

(١١) في س "قولان" بدل "رأيان".

(١٢) سبق الكلام على ذلك في صفحة ١٥٧.

(١٣) البقرة ٥.

المشار إليه القريب كما تقرّر، ويجب تجرده من الكاف ويقترن بـ"هاء" التنبيه<sup>(١)</sup> جوازاً نحو "هذا زيدٌ" و"هذه هندٌ"، و"هذان" و"هاتان" و"هؤلاء".

وأما البعيد على الأول الذي هو مرتبتان<sup>(٢)</sup> فيشار إليه بالكاف الحرفية مجردة من اللام مطلقاً سواء أكان المشار إليه مفرداً أم لا. أو مقرونة باللام مبالغة في البعد إلا في ثلاث مسائل:

الأولى: في المثني مطلقاً سواء سبقه هاء التنبيه أم لا.

والثانية: في الجمع في لغة من مدّه وهم<sup>(٣)</sup> أهل الحجاز كما مرّ<sup>(٤)</sup>.

والثالثة: فيما تقدمته هاء التنبيه، بألف غير ممدودة<sup>(٥)</sup> فلا تقترن الكاف<sup>(٦)</sup>

باللام<sup>(٧)</sup> في هذه المواضع فلا يقال: "ذان لك" ولا "أولاء لك" ولا "هذا لك".

وأما على أن المراتب ثلاثة وهو ما جرى عليه ابن هشام في شرح اللوحة<sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup>

فالقربى هي المجردة من اللام والكاف، والبعدي هي المقرونة بهما، والوسطى هي المقرونة بالكاف وحدها؛ لأن زيادة الحرف<sup>(١٠)</sup> تشعر بزيادة المسافة. وقد أشبعت

---

(١) في ع "التنبيه".

(٢) في ع "مرتبان".

(٣) "وهم" ساقط من س.

(٤) ينظر الصفحة السابقة.

(٥) في ع، وس "ممدود".

(٦) في الأصل "الكلام" بدل الكاف، والصواب ما أثبتته.

(٧) في س "اللام بالكاف".

(٨) في س "اللوحة".

(٩) شرح اللوحة البدرية ٣٠٦/١، وينظر الكلام على ذلك صفحة ٢٩٩ هامش رقم ٢.

(١٠) في هامش الأصل "الحروف".

الكلام على ذلك في شرح القطر<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: مغيث الندا إلى شرح قطر الندى ٣٢٧/١.

### تقمة:

للإشارة إلى المكان ألفاظ خاصة به فلا تستعمل في غيره. فيشار إلى المكان القريب بـ"هنا" مجردة عن هاء التنبيه أو "ههنا" مقرونة بها، ويشار للبعيد بـ"هناك" مجردة عن هاء التنبيه و"ههناك" مقرونة بهاء التنبيه من غير لام. و"هنالك" مع اللام. و"هَنا" بفتح الهاء وتشديد النون، و"هِنَا" بكسر الهاء وتشديد النون. أو "هَنْتْ" بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء. أو "تَمَّ" بفتح أوله وتشديد الميم. ينظر: الأوضح ١٣٧/١، والتصريح ١٢٩/١.

والرابع من المعرفة الاسم الذي فيه الألف واللام للتعريف نحو "الرجل" المعروف [٤٥] و"الغلام"/ و"الفرس".  
بالأداة

والمعروف "أل" لا اللام وحدها وفقاً للخليل وسيبويه<sup>(١)</sup>، وليست الهمزة زائدة خلافاً لسيبويه<sup>(٢)</sup>.<sup>(٣)</sup>

وهي: إما جنسية، فإن لم تخلفها<sup>(٤)</sup> "كل" فهي لبيان الحقيقة نحو ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾<sup>(٥)</sup>، وإن خلفتها حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس نحو

(١) ينظر: الكتاب ١٤٧/٤ و ٢٢٦/٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١٤٨/٤.

(٣) في أداة التعريف أربعة مذاهب:

أحدها: أنه "أل" والألف أصلية وهو قول الخليل.

الثاني: أنه "أل" والألف زائدة لسقوطها في الدَّرَج، وهو قول سيبويه.

الثالث: أنه اللام وحدها والهمزة وصل اجْتُلبت للابتداء بالساكن وفتحت للتخفيف، ونسب إلى سيبويه.

الرابع: أنه الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد.

ينظر: الكتاب ٣٢٤/٣ و ٣٢٥/٣، و ١٤٧/٤ و ١٤٨/٤ و ٢٢٦/٤، والرضي ١٣٠/٢ و ١٣١/٢، وشرح

المفصل ١٧/٩ و ١٨/٩، والإيضاح في شرح المفصل ٢٦٩/٢، والتصريح ١٤٨/١، والهمع ٢٧١/١.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٢٥٤/١: ((على أن الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من

وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظائر)) اهـ. ثم ذكر تلك الوجوه، ومنها: تصدير

الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف، ومنها: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف

واحد ساكن ولا نظير لذلك، ومنها: افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك أيضاً، ومنها:

لزوم فتح همزة وصل بلا سبب ولا نظير لذلك.

(٤) في س "يخلفه".

(٥) الأنبياء ٣٠.

﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾<sup>(١)</sup>، وإن خلفتها مجازاً فلشمول خصائص الجنس مبالغة نحو "أنت الرجل علماً".

وإما عهديّة، والعهد: إما ذكري<sup>(٢)</sup> نحو ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾<sup>(٣)</sup> أو علمي<sup>(٤)</sup> نحو ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) النساء ٢٨.

(٢) في ع "ذكر".

(٣) "أل" التي للعهد الذكري هي التي يتقدم مصحوبها ذكر.

(٤) المزمّل ١٦.

(٥) وهي التي يتقدم مصحوبها علم.

(٦) المائدة ٣.

### تتمة:

ترد "أل" زائدة أي غير معرفة وهي نوعان:

- لازمة: كالتّي في الموصولات بناءً على أن تعريفها بالصلة نحو: الذي والتّي، وكالتّي في "اليسع" فتعريفه بالعلمية، وكالتّي في "الآن" فتعريفه بالإشارة.
- وعارضة: وهي إما خاصة بالضرورة الشعرية كقوله:

وَلَقَدْ جَنَيْتَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا      وَلَقَدْ نَهَيْتَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

فقد زاد "أل" في العلم مضطراً؛ لأن "بنات أوبر" علم كمأة صغار رديئة الطعم، والعلم لا تدخله "أل".

وإما مجوزة للمح الأصل كـ "الحارث" و"العباس" و"الضحاك"؛ لأن أصل هذه الأعلام صفات والصفة تقبل "أل"، فلما نقلت إلى العلمية لمح ذلك الأصل فدخلت "أل" ولا يجوز "المحمد" و"الصالح"؛ لأن الباب سماعي.

ينظر: الأوضح ١٨٠/١-١٨٣، والتصريح ١٥٠/١، والهمع ٢٧٧/١.

والخامس من المعرفة - وهو الذي أسقطه المصنف - الموصول وهو قسمان: الموصول حرفي، واسمي.

فالخرفي: ما أُوِّلَ مع صلته بمصدر ولم يحتج إلى عائد<sup>(١)</sup>، نحو ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أي صومكم، وليس هذا من المعارف.

وأما الموصول الاسمي وهو المراد، فهو كل اسم افتقر إلى صلة وعائد. وهو ضربان: ضرب نص في معناه لا يتجاوزه إلى غيره، وضرب مشترك بين معانٍ مختلفة بلفظ واحد.

فالضرب الأول نحو: "الذي"<sup>(٣)</sup> للمفرد المذكر عاقلاً كان أم لا. و"اللذان"

(١) وهو خمسة على الأصح، وهي: "أَنْ" و"أَنَّ" و"مَا" و"كَيْ" و"لَوْ"، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ أَنْزَلْنَا﴾ (العنكبوت ٥١)، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (البقرة ١٨٤)، وقوله تعالى: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ (ص ٢٦)، وقوله تعالى: ﴿لَكِنِّي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ (الأحزاب ٣٧)، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَذُ أَخَذْتُمْ لَوِيْعَمَرُ﴾ (البقرة ٦٩).

ينظر: شرح التسهيل ١/١٨٨، وأوضح المسالك ١/١٣٧ و١٣٨، والأشْمُونِي ١/١٧٥ و١٧٦.

(٢) البقرة ١٨٤.

(٣) ذهب يونس والفراء إلى أن "الذي" قد يقع موصولاً حرفياً فيؤول بالمصدر وخرّجوا عليه قوله تعالى: ﴿وَحُضُّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ (التوبة ٦٩) أي كخوضهم. ومنع ذلك الجمهور. فأما الآية فأجيب عنها بأنه يحتمل أن الأصل "كالذين" فحذفت النون على لغة، أو أن الأصل "كالخوض الذي خاضوه" فحذف الموصوف والعائد، أو أن الأصل "كالجمع الذي خاضوا" فأفرد أولاً باعتبار لفظ الجمع، وجمع ثانياً باعتبار معناه، ويجوز أن يكون "الذي" واحداً ويؤدي معنى الجمع فإن عاد الضمير بلفظ الواحد فنظراً إلى اللفظ وإن عاد بلفظ الجمع فبالحمل على المعنى على حد "مَنْ".

ينظر: معاني القرآن ١/٣٦٥، والارتشاف ١/٥٢١، وشرح التسهيل ١/١٨٨، وحاشية الصبان على شرح الأشْمُونِي ١/١٧٥، والمجمع ١/٢٨٥.

لثنائية<sup>(١)</sup> المذكر، و"اللتان" لثنائية المؤنث ويتلفظ بهما بالألف رفعاً<sup>(٢)</sup>، وبالياء جرّاً ونصباً كإعراب المثني، تقول: "جاءني اللذان قاما" و"اللتان قامتا" بحذف الياء من "الذي" و"التي".

ولجمع المذكر<sup>(٣)</sup> شيثان: أحدهما: "الذين" للعاقل فقط بالياء في حالة الرفع والنصب والجرّ.

والثاني: "الألى" للعاقل وغيره.

ولجمع المؤنث شيثان أيضاً: أحدهما: "اللاتي"<sup>(٤)</sup> بإثبات الياء وبحذفها. والثاني: "اللاتي" بإثبات الياء وبحذفها<sup>(٥)</sup>.

والضرب الثاني<sup>(٦)</sup>: نحو: "مَنْ"<sup>(٧)</sup> بفتح الميم وهي مختصة بالعاقل نحو قوله

---

(١) في ع "للتنائية".

(٢) "رفعاً" ساقط من ع، وس.

(٣) في ع "ولجمع الذكور المذكر".

(٤) قد يتقارض "الألى" و"اللاتي" فيقع أحدهما موقع الآخر. كقول مجنون ليلي:

مَحَا حُبُّهَا حَبَّ الْأَلَى كَنَ قَبْلُهَا      وَحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ

فأوقع "الألى" مكان "اللاتي" أي "حب اللاتي".

وكقول رجل من بني سليم:

فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمَنْ مِنْهُ      عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا

فأوقع "اللاء" مكان الألى أي: "علينا الذين قد مهدوا الحجوراً".

ينظر: التصريح ١/١٣٣، والأشموني ١/١٤٩.

(٥) من قوله: "والثاني اللاتي" إلى هنا ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه.

(٦) أي المشترك وهو ستة: "مَنْ" و"مَا" و"أَي" و"أَل" و"ذُو" و"ذَا". ينظر: الأوضح ١/١٣٩-١٤٤.

(٧) "نحو مَنْ" ساقط من س.

تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وتكون لغير العاقل إن نُزِّل منزله نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾<sup>(٣)</sup> أو اختلط به تغليبا للأفضل<sup>(٤)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٥)</sup> [فإن الأول]<sup>(٦)</sup> يشمل الملائكة والشمس، والقمر، والنجوم، وغيرها. والثاني: الآدميين، والجبال، والشجر، والدواب، وغيرها.

و"ما" الموصولة وهي لغير العاقل فقط نحو قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾<sup>(٧)</sup>.

وتكون له مع العاقل نحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٨)</sup>.

---

(١) "قوله تعالى" ساقط من ع، وس.

(٢) الرعد ٤٣.

(٣) الأحقاف ٥.

(٤) وكذلك إذا اقترن بعموم فصل بـ "من" كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ

يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ (النور ٤٥). فقد اقترنا بالعاقل في عموم

قوله: ﴿كُلٌّ دَابَّةٌ﴾ ينظر: الأوضح ١/١٥٠، والأشموني ١/١٥٢.

(٥) الحج ١٨.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٧) النحل ٩٩.

(٨) الجمعة ١، والتغابن ١.



والسادس - وهو في كلام المصنف خامس - ما أضيفَ إلى واحد من هذه المعرّف  
بالإضافة الأربعة على كلام المصنف و<sup>(١)</sup> ما أضيفَ إلى واحد من الخمسة؛ لأن النكرة إذا  
أضيفت إلى معرفة تعرّفت، تقول: "جاء غلامي" و"غلامُ زيدٍ"<sup>(٢)</sup>، و"غلامُ هندٍ"  
و"غلامُ هذا"<sup>(٣)</sup> و"غلامُ الذي في الدار" و"غلامُ القاضي".

والمضاف إلى معرفة في رتبة التعريف بحسب ما يضاف إليه<sup>(٤)</sup>. فالمضاف إلى  
العلم في رتبة العلم، وإلى اسم الإشارة في رتبته وكذا الباقي، إلا المضاف إلى الضمير  
كـ"غلامي" فهو في رتبة العلم، لا في رتبة الضمير؛ لأنك تقول: "مررت بزيد  
صاحبك" فتصف العلم بالاسم المضاف إلى الضمير، فلو كان الاسم المضاف إلى  
الضمير<sup>(٥)</sup> في رتبة الضمير<sup>(٦)</sup> لزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف وهو

(١) الواو ساقط من ع، وس.

(٢) في ع "وغلامي زيد".

(٣) قوله: "وغلام هذا" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه.

(٤) اختلف في المعرّف بالإضافة على مذاهب:

أحدهما: أنه في رتبة ما أضيف إليه مطلقاً حتى المضمّر وعليه ابن طاهر وابن خروف.

الثاني: أنه في مرتبته إلا المضاف إلى المضمّر فإنه دونه في رتبة العلم، وعليه الأندلسيون؛ لثلا ينقض  
القول بأن المضمّر أعرف المعارف فيكون أعرفها شيئين: المضمّر والمضاف إليه. وعزّي إلى  
سيويه.

الثالث: أنه دونه مطلقاً حتى المضاف لذي "أل" وعليه الميرد.

الرابع: أنه دونه إلا المضاف لذي "أل". الهمع ١٩٣/١.

وينظر: تعليق الفرائد ١٠/٢، التصريح مع حاشية يس ٩٥/١.

(٥) "إلى الضمير" ساقط من س.

(٦) قال في تعليل ذلك: ((لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف فإن اكتفى به المخاطب  
فذاك ولم يحتج إلى نعت وإلا زاده من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة)) اهـ.

ممنوع<sup>(١)</sup>.

## تنبيه

إنما قيّدت المعرفة بالحيثية المطلقة؛ لأن المعارف التي ذكرها بالنسبة إلى كونها

تنعت وينعت بها أقسام:

الأول: المضمّر لا ينعت ولا ينعت به.

الثاني: العلم ينعت ولا ينعت به.

الثالث، والرابع، والخامس: اسم الإشارة، والمعرّف بالألف واللام<sup>(٢)</sup>، والمعرّف / [٤٦]

بالإضافة ينعت وينعت به<sup>(٣)</sup>.

والاسم النكرة لا ينحصر بالعدّ بل بالحد، وحدّه: كل اسم موجود شائع في

جنسه الشامل له ولغيره لا يختص به واحد من أفراد جنسه دون آخر نحو "رجل"

فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً بالغاً، فكُلّما وجد من هذا الجنس واحد

فهذا الاسم صادق عليه، وإما شائع<sup>(٤)</sup> في جنس مقدر كـ "شمس" فإنها موضوع لما

كان كوكباً نهائياً ينسخ ظهوره وجود الليل، فحقها أن تصدق على متعدد كما

أن "رجلاً" كذلك.

وإنما تخلف<sup>(٥)</sup> ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج، ولو وجد لكان

---

(١) ينظر: حاشية يس على مجيب الندا ٢٣١/١.

(٢) "واللام" ساقط من س.

(٣) في س "بها".

(٤) في ع، وس "أو شاع".

(٥) في ع، وس "يختلف".

اللفظ صالحاً له؛ فإنه لم يوضع على أن يكون خاصاً كـ"زيد" و"عمرو" وإنما وُضِعَ وَضَعَ أسماء<sup>(١)</sup> الأجناس<sup>(٢)</sup>.

وما ذكره المصنف من حد<sup>(٣)</sup> النكرة فيه غموض على المبتدئ فوضحه بقوله:  
وتقريبه - أي الاسم النكرة - على المبتدئ كل ما<sup>(٤)</sup> أي كل اسم صلح - بفتح اللام  
وضمها - دخول الألف واللام عليه في فصيح الكلام فهو نكرة نحو "الرجل" للعاقل  
و"الفرس" لغيره؛ فإن أصلهما "رجل" و"فرس" فهما نكرتان قبل دخول "أل"  
عليهما، ومعرفتان بعد دخولها عليهما ولا يصلح في غيرهما من المعارف أن  
تقول: "الزيد" و"الهند"؛ لأنهما معرفتان بالعلمية فلا يصلح دخول الألف واللام  
عليهما.

---

(١) في س "الأسماء".

(٢) ينظر: التصريح ٩١/١.

(٣) في ع "من اسم"، وفي س "من حد اسم".

(٤) في كل من الأصل، وع، وس كُتِبَتْ "كلما" وما أثبتته هو الصواب؛ لأن "ما" موصولة فلا تقترن  
بـ"كل".

وَلَمَّا فرغ المصنف من التابع الأول وهو النعت وما يتعلق به من المعرفة والنكرة  
باب العطف  
شرع في التابع الثاني وهو العطف، فقال: باب العطف أي المعطوف وهو نوعان:  
عطف بيان، وعطف نسق.

والذي أرادته<sup>(١)</sup> هنا عطف النسق - وهو بفتح السين - بمعنى المنسوق من نسقت  
الشيء نَسَقًا بالتسكين إذا أتيت به متتابعاً - التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد<sup>(٢)</sup>  
الحروف التي وضعتها العرب للعطف<sup>(٣)</sup>، وهي ما ذكرها<sup>(٤)</sup> المصنف بقوله:  
وحروف العطف عشرة بناءً على القول بأن "إما" المكسورة الهمزة عاطفة  
والتحقيق خلافه<sup>(٥)</sup> فهي تسعة فقط وهي أي حروف العطف مختلفة المعاني:  
الأول: الواو وهي<sup>(٦)</sup> تُشَرِّك بين المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ والمعنى.  
أما تشريكها بينهما في اللفظ فلأنها تجعل الثاني تابعاً للأول في إعرابه من رفع  
ونصب وخفض وجزم.

(١) في ع "أردناه".

(٢) في ع، وس "بأحد".

(٣) هذا تعريف ابن هشام في الأوضح ٣/٣٥٣ مع بعض التصرف.

(٤) في ع، وس "وذكرها".

(٥) مذهب أكثر النحويين أن "إما" الثانية في قولك: جاءني إما زيد وإما عمرو "عاطفة وأن الواو  
زائدة. وهو مذهب سيويه ١/٢٦٨، والمبرد ٣/٢٨.

ومذهب أبي علي الفارسي وابن كيسان وابن برهان ووافقهم ابن مالك أن "إما" مثل "أو" في  
المعنى فقط والعاطف هو الواو تخلصاً من دخول عاطف على عاطف، وادّعى ابن عصفور الإجماع  
على كونها غير عاطفة.

ينظر: الإيضاح العضدي ١/٢٨٩، والجنى الداني ٥٢٨، وشرح اللمع لابن برهان ١/٢٥٨،  
وشرح الجمل ١/٢٢٣، وشرح التسهيل ٣/٣٤٤، والمغني ١/٥٩، والهمع ٥/٢٥٢-٢٥٣. وينظر  
ما سيأتي صفحة ٣١٧.

(٦) من قوله: "وهي أي حروف العطف" إلى قوله: "وهي" ساقط من ع، وس.

وأما تشريكها بينهما في المعنى فلائها تجعل الثاني تابعاً للأول في الحكم عليه نفيًا أو<sup>(١)</sup> إثباتًا. وتكون<sup>(٢)</sup> لمطلق الجمع على الصحيح<sup>(٣)</sup> لا للترتيب ولا للمعية. تقول في العطف بها "جاء زيد وعمرو"، و"رأيت زيدا وعمرا"، و"مررت بزيد وعمرو" ف"عمرو" تابع لـ"زيد" في رفعه ونصبه وخفضه، ومشارك له في حكمه. وإذا كانت لمطلق الجمع فتعطف متأخراً في الحكم على متقدم عليه نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٤)</sup>، ومقدماً<sup>(٥)</sup> في الحكم على متأخر نحو قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾<sup>(٦)</sup>، ومصاحباً للمعطوف عليه في الحكم نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) في الأصل الواو بدل "أو".

(٢) في س "وتكون أي الواو لمطلق الجمع".

(٣) خالف في ذلك قطرب والرَّبَعي والفراء وتعلب فذهبوا إلى أنها للترتيب قالوا: لأن الترتيب في اللفظ يستدعي سبباً والترتيب في الوجود صالح له فوجب الحمل عليه، ورد ذلك بلزوم التناقض في قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾ (البقرة ٥٨) مع قوله تعالى في موضع آخر ﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ (الأعراف ١٦١). والقصة واحدة.

وقال ابن كيسان هي للمعية حقيقة واستعمالها في غيرها مجاز.

ينظر: المغني ٤٦٤، والأشْمُونِي ٩١/٣، والهَمْع ٢٢٤/٥.

(٤) الحديد ٢٦.

(٥) في ع "ومتقدماً".

(٦) الشورى ٣.

(٧) العنكبوت ١٥.

### تتمة:

تخص الواو بأمور كثيرة أوصلها بعضهم إلى واحد وعشرين حكماً:

=

والثاني الفاء وهي تشرك ما بعدها مع ما قبلها في الإعراب والمعنى مع الترتيب

المعنوي، وهو: أن يكون المعطوف بها لاحقاً كقوله تعالى: ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ﴾<sup>(١)</sup>.

وقد تكون/ للترتيب الذكري، والمراد به: أن يكون المعطوف بها بعد المعطوف [٤٧]

عليه إنما هو بحسب الذكر لفظاً، لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول

وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل<sup>(٢)</sup> نحو قوله<sup>(٣)</sup> تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا

مُوسَى أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾<sup>(٤)</sup>.

وتكون مع الترتيب للتعقيب، وهو: أن يكون متصلاً بها بلا مهلة نحو: ﴿أَمَاتَهُ

فَأَقْبَرَهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

---

منها: أنها تعطف اسماً على اسم لا يكتفى الكلام به نحو "اختصم زيد وعمرو".

الثاني: عطف سببي على أجنبي في الاشتغال نحو: "زيد ضربت عمراً وأخاه".

الثالث: عطف الشيء على مرادفه كقوله تعالى: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ (المائدة ٤٨).

الرابع: عطف ما تضمنه الأول إذا كان المعطوف ذا مزية نحو قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَيَّ

الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى﴾ (البقرة ٢٣٨).

الخامس: عطف عامل قد حذف وبقي معموله نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾

(الحشر ٩).

ينظر في ذلك أوضح المسالك ٣/٣٥٦ و٣٩٧، والتصريح ٢/١٣٥-١٣٨، والهمع ٥/٢٢٥-٢٢٨.

(١) الانفطار ٧.

(٢) في س "جمع" بدل "مجمل".

(٣) في ع "كقوله".

(٤) النساء ١٥٣.

(٥) عبس ٢١.

وتعقيب كل شيء بحسبه. ألا ترى أنه يقال: "تزوج فلان فولد له" <sup>(١)</sup> إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت مدته متطاولة <sup>(٢)</sup>، تقول <sup>(٣)</sup> في العطف بها: "جاء زيد فعمره" و"رأيت زيدا فعمرأ" <sup>(٤)</sup> و"مررت بزيد فعمره" <sup>(٥)</sup> ف"عمره" تابع لـ "زيد" في إعرابه ومشارك له في حكمه مع الترتيب والتعقيب.

والثالث ثم بضم الثاء المثلثة، وهي للتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب والمعنى، وتفيد الترتيب والتراخي بين المتعاطفين تقول: "جاء زيد ثم عمرو" و"رأيت زيدا ثم عمرأ" و"مررت بزيد ثم عمرو" ف"عمره" تابع لـ "زيد" في إعرابه ومشارك له في حكمه إلا أن المعنى المنسوب إلى المعطوف متأخر عن المعنى المنسوب إلى المعطوف عليه في الزمان، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَقْبِرَ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ <sup>(٦)</sup>.

والرابع أو وهي تشارك بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب والمعنى، تقول: "جاء زيد أو عمرو" و"رأيت زيدا أو عمرأ" و"مررت بزيد أو عمرو" ف"عمره" تابع لـ "زيد" في إعرابه ومشارك له <sup>(٧)</sup> في حكمه، وهي لأحد الشيئين نحو: "جاء زيد أو عمرو"، أو <sup>(٨)</sup> الأشياء نحو: "جاء زيد أو عمرو أو بكر"، مفيدة بعد

(١) في ع، وس "فولد له ولد".

(٢) ينظر: التصريح ١٣٨/٢. وقوله: "وإن كانت مدته متطاولة" ساقط من ع، وس.

(٣) في ع، وس "وتقول".

(٤) من قوله: "في العطف" إلى "فعمرأ" ساقط من ع، وس.

(٥) "فعمره" ساقط من س.

(٦) عبس ٢١.

(٧) "له" ساقط من ع.

(٨) في ع "ولأحد الأشياء".

الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو: "تزوج زينب أو أختها"، أو الإباحة نحو "جالس العلماء أو الزهاد"<sup>(١)</sup>.

والفرق بين التخيير والإباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير وجوازه في الإباحة.

وبعد الخبر - وهو مقابل الطلب - أي الكلام الخبري الذي من شأنه أن يحتمل الصدق والكذب - للشك من المتكلم نحو قوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾<sup>(٢)</sup>، أو الإبهام على المخاطب نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

والخامس أم لطلب التعيين إذا وقعت بعد همزة دالة على أحد الشيئين المستويين نحو: "أزيد عندك أم عمرو" إذا كنت قاطعاً بأن أحدهما عنده، ولهذا يكون الجواب بالتَّعْيِينِ تقول: "زيد" أو تقول: "عمرو"، لا بـ "نعم" ولا بـ "لا"؛ لعدم التَّعْيِينِ. وتُسَمَّى "أم" هذه متصلة، وهي على نوعين:

أحدهما: أن تكون مسبوقة بهمزة يطلب بها وبـ "أم" التعيين، كما مثلنا. النوع الثاني: أن تكون مسبوقة بهمزة التَّسْوِيَةِ<sup>(٤)</sup> سواء أوجدت<sup>(٥)</sup> أم لا، وهي الداخلة على جملة بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر كقوله

(١) في ع "جالس الحسن أو ابن سيرين". بدل هذا المثال.

(٢) الكهف ١٩، والمؤمنون ١١٣.

(٣) سبأ ٢٤.

(٤) في ع "الواقعة بعد همزة".

(٥) في الأصل، وس "أوجدت لفظة".



تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> أي سواء عليهم الإنذار وعدمه. وإنما سُمِّيَتْ أم هذه متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر. والمتصلة بقسميها تشرك في الإعراب وفي المعنى نحو "سواء"<sup>(٢)</sup> جاء زيد أم عمرو" و"سواء رأيت زيدا أم عمراً" و"سواء مررت بزيد أم عمرو"، و"أجاء زيد أم عمرو؟"<sup>(٣)</sup> و"أرأيت زيدا أم عمراً؟" و"أمررت بزيد أم عمرو؟"<sup>(٤)</sup> ف"عمرو" تابع لـ"زيد" في إعرابه ومشارك له في حكمه.

وأما "أم" المنقطعة فهي / الخالية مما ذكر في المتصلة فلا يقدم<sup>(٥)</sup> عليها همزة [٤٨] يطلب بها وبـ"أم" التعيين، ولا همزة التسوية. وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين، ولا يفارقها معنى الإضراب، تقول: "جاء زيد أم عمرو" و"رأيت زيدا أم عمراً" و"مررت بزيد أم عمرو"، ومعناه<sup>(٦)</sup> "بل عمرو" وهي حينئذٍ مشركة<sup>(٧)</sup> في الإعراب دون المعنى. وسادسها إما المكسورة الهمزة المسبوقة بمثلها، مثل "أو" في معناها، تقول: "جاء إما زيد وإما عمرو" و"رأيت إما زيدا وإما عمراً" و"مررت إما بزيد وإما بعمرو" ف"عمرو" تابع لـ"زيد" في إعرابه وفي حكمه.

(١) البقرة ٦.

(٢) من قوله: "والمتصلة" إلى قوله: "سواء" ساقط من ع.

(٣) الأحسن هنا تقدم المسؤول عنه من اسم أو فعل نحو "أزيد قام أم عمرو" و"أقام زيد أم قعد" ويجوز خلاف ذلك. ينظر: رصف المباني ٩٤.

(٤) من قوله: "وأجاء زيد" إلى قوله: "أم عمرو" ساقط من ع.

(٥) في ع "تقدم".

(٦) في ع "ومعناها".

(٧) في ع "مشاركة".

وأسقط هذه من حروف العطف ابن هشام<sup>(١)</sup>، وهو مذهب أبي علي وابنني  
 كيسان<sup>(٢)</sup> وبرهان<sup>(٣)</sup> بفتح الباء الموحدة. و[أثبتها]<sup>(٤)</sup> أكثر النحويين<sup>(٥)</sup> فهي عندهم  
 في الطلب نحو: "تزوج إما هنداً وإما أختها" وفي الخبر نحو "جاءني إما زيداً وإما  
 عمرو". بمنزلة "أو" في العطف والمعنى، فتكون بعد الطلب للتخيير والإباحة، وبعد  
 الخبر للشك والإبهام وعند الأولين<sup>(٦)</sup> أنها مثل "أو" في المعنى فقط لا في العطف.  
 والسابع بل فيعطف بها بعد الإيجاب نحو: "قام زيد بل عمرو" و"رأيت زيداً بل

(١) يقول ابن هشام في أوضح المسالك ٣/٣٨٠ و٣٨٢: ((وزعم أكثر النحويين أن "إما" الثانية في  
 الطلب والخبر نحو: "تزوج إما هند وإما أختها" و"جاءني إما زيد وإما عمرو" بمنزلة "أو" في العطف  
 والمعنى، وقال أبو علي وابننا كيسان وبرهان هي مثلها في المعنى فقط، ويؤيده قولهم: إنها مجامعة  
 للواو لزوماً، والعاطف لا يدخل على العاطف.)) اهـ.

(٢) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي أخذ عن الميرد وتعلب، من تصانيفه:  
 المذهب في النحو، واللامات، والبرهان، وعلل النحو. توفي سنة تسع وتسعين ومائتين وقيل  
 عشرين وثلاثمائة للهجرة.

ينظر في ترجمته: تاريخ بغداد ١/٣٣٥، وإنباه الرواة ٣/٥٧، والبغية ١/١٨، وإشارة التعيين ٢٨٩.  
 (٣) ابن برهان هو: عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي العكري النحوي، إمام في النحو واللغة،  
 قرأ على عبد السلام البصري وأبي الحسن السمسعي. كان زاهداً، وله مصنفات، منها: شرح  
 اللمع. توفي سنة ست وخمسين وأربعمائة للهجرة.

ينظر في أخباره: إنباه الرواة ٢/٢١٣، والبداية والنهاية ١٢/٩٢، وإشارة التعيين ١٩٩، وبغية  
 الوعاة ٢/١٢٠، ودمية القصر ٢/٥٠٧.

(٤) ساقط من الأصل، وس.

(٥) مثل سيبويه في الكتاب ١/٢٦٨، والميرد في المقتضب ٣/٢٨، وأبي موسى الجزولي في المقدمة  
 الجزولية ٧٢، وابن الحاجب في الكافية ٢٢٥، والمالقي في رصف المباني ١٠٠.

(٦) يقصد: أبا علي وابن كيسان وبرهان وابن هشام.

عمرأً" و"مررت بزید بل بعمرؤ" (١) ف"عمرؤ" تابع لـ"زید" فی إعرابه دون حکمه، وهو الموصوف بالفعل دون "زید".

وبعد النفي نحو "ما جاء زید بل عمرؤ" و"ما رأیت زیداً بل عمرأً" و"ما مررت بزید بل عمرؤ" ف"عمرؤ" تابع لـ"زید" فی إعرابه دون حکمه و"عمرؤ" هو الموصوف بالفعل دون "زید".

والثامن لا فيعطف بها بعد الإيجاب نحو "قام زید لا عمرؤ" و"رأیت زیداً لا عمرأً" و"مررت بزید لا عمرؤ" ف"عمرؤ" تابع لـ"زید" فی إعرابه دون حکمه، و"زید" هو الموصوف بالفعل دون "عمرؤ". وبعد الأمر نحو: "اضرب زیداً لا عمرأً" ف"زیداً" هو المأمور بضربه دون "عمرؤ" و"عمرؤ" تابع لـ"زید" فی إعرابه.

والتاسع لكنْ بسكون النون ويعطف بها بشروط: أفراد معطوفها، وأن تُسبق بنفي أو نهي، وأن لا تقتزن بالواو -عند الأكثرين (٢)- مثالها بعد النفي نحو: "ما قام زید لكن عمرؤ" و"ما رأیت زیداً لكن عمرأً" و"ما مررت بزید لكن عمرؤ" ف"عمرؤ" تابع لـ"زید" فی إعرابه دون حکمه و"عمرؤ" هو الموصوف بالفعل دون "زید". ومثالها بعد النهي نحو: "لا تضرب زیداً لكن عمرأً" ف"زید" هو المنهي عن ضربه دون "عمرؤ" و"عمرؤ" تابع لـ"زید" فی إعرابه دون حکمه.

---

(١) في ع "بل عمرؤ".

(٢) ومنهم ابن عصفور ينظر: شرح الجمل ٢٢٤/١، وخالف في ذلك ابن كسيان فذهب إلى أنك محيّر في الإتيان بالواو. ينظر: الجنى الداني ٥٨٧ و٥٨٨، والمغني ٢٩٣/١.

وليست عاطفة إذا<sup>(١)</sup> تلتها جملة<sup>(٢)</sup>، كقول الشاعر:

[٢٠] إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ - جَع بَادِرُهُ وَهِيَ الْخِدَّةُ -

لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ<sup>(٤)</sup>

فـ"وقائعه" مبتدأ، و"تنتظر" خبره، فـ"لكن" الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء.

أَوْ تَلَّتْ وَأَوَّأْنَحُو ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ

اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>. فليس<sup>(٦)</sup> "رسول الله" معطوفاً<sup>(٧)</sup> على "أبا أحد" من عطف مفرد على مفرد، بل هو خبر لـ"كان" محذوفة أي "ولكن كان"<sup>(٨)</sup> رسول الله". أو سُبِقَتْ بِإِيجَابِ نَحْوِ: "قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو لَمْ يَقُمْ" فـ"عمرو" مبتدأ و"لم يقم" خبره، و"لكن" حرف ابتداء، ولا يجوز: "لكن عمرو" بالإفراد على أنه معطوف؛ لفوات شرطه وهو النفي والنهي.

(١) "إذا" ساقط من س.

(٢) ينظر: المغني ٢/٢٩٢، والتصريح ٢/١٤٧.

(٣) في ع "فإن وقع بعدها جملة فليست عاطفة لتلوها جملة".

(٤) هذا بيت من البسيط، وقائله زهير بن أبي سلمى. ينظر ديوانه: ٣٤، في قصيدة يمدح فيها الحارث بن ورقاء الصيداوي. وورد في الديوان برواية: "لا تخشى غوائله" أي خباثته.

والشاهد في البيت مجيء "لكن" ابتدائية لا عاطفة.

وهذا البيت من شواهد: اللمع ١٨٠، والعيني ٤/١٧٨، ومغني اللبيب ٢٩٢، والتصريح

١٤٧/٢، والأشمونى ٣/١١٠، والهمع ٥/٢٦٢، والدرر ٢/١٨٩.

(٥) الأحزاب ٤٠.

(٦) في ع "فلكن" بدل "فليس". وهو خطأ يغير المعنى المراد.

(٧) في ع "معطوف" بالرفع على أنه خبر.

(٨) "كان" ساقط من ع.

والعاشر حَتَّى وهي/ تشرُّك في الإعراب والمعنى، وقوله: في بعض المواضع أشار [٤٩] به إلى أن العطف بها قليل عند البصريين، وأنكره الكوفيون، ويحملون ما أوهم العطف<sup>(١)</sup> على أن "حتى" فيه ابتدائية وما بعدها على إضمار عامل<sup>(٢)</sup>.

وعلى إعمالها إنما تعمل بشروط أربعة:

أحدها: كون المعطوف اسماً؛ لأنها منقولة من "حتى" الجارة وهي لا تدخل على الأفعال.

والثاني: كونه ظاهراً فلا يجوز: "قام القوم حتى أنا".

والثالث: كونه بعضاً من المعطوف عليه تحقيقاً نحو: "أكلت السمكة حتى رأسها"، أو تأويلاً نحو:

[٢١] ألقى الصحيفة كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزاد حتى نعلَه ألقاهَا<sup>(٣)</sup>

فإن "الصحيفة" و"الزاد" في تأويل: ألقى ما ينقله.

أو شبيهاً بالبعض في شدة الاتصال كقولك: "أعجبتني الجارية حتى كلامها" ويمتنع "حتى ولدها"؛ لأن ولدها ليس جزءاً منها ولا شبيهاً به، وضابط ذلك أنه إن حسن الاستثناء المتصل حسن دخول حتى وإلا فلا.

(١) كلمة "العطف" ساقطة من ع.

(٢) ينظر: المغني ١/١٢٨، والجمع ٥/٢٦٠.

(٣) هذا بيت من الكامل، ينسب للمتلمس وهو في ملحقات ديوانه ٣٢٧، وقال الأستاذ عبد السلام هارون: الصحيح هو مروان بن سعد.

والشاهد فيه: كون المعطوف بـ "حتى" بعضاً من المعطوف عليه تأويلاً؛ لأن ما قبلها في تأويل: ألقى ما ينقله، والنعل بعض ما ينقله.

وهذا البيت من شواهد: الكتاب ١/٩٧، والجنى الداني ٥٤٧، وشرح التسهيل ٣/٣٥٨، والمغني ١/١٢٤، والتصريح ٢/١٤١، والأشئوني ٣/٩٧، والجمع ٥/٢٥٩، والخزانة ١/٤٤٥، و٤/١٤٠، والدرر ٢/١٦.

والرابع: أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة حسية مرجعها إلى الحس والملاحظة نحو: "فلان يهب الأعداء الكثيرة حتى الألف"، أو في زيادة معنوية مرجعها إلى المعنى نحو: "مات الناس حتى الأنبياء".

أو في نقص حسّي نحو: "المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة"، أو في نقص معنوي نحو: "غلبك الناس حتى النساء والصبيان"، وتكون للتدرّج بأن ينقضي ما قبلها شيئاً فشيئاً.

وتفيد مطلق الجمع كالواو لا الترتيب كالفاء خلافاً لابن الحاجب<sup>(١)</sup> بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: ((كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس<sup>(٢)</sup>)) ولا ترتيب في القضاء والقدر، إنما الترتيب في ظهور المتعلقات<sup>(٣)</sup>.

وهذه الحروف العشرة مع اختلاف معانيها تشترك ما بعدها لما قبلها في إعرابه فإن عطفت أنت بها على مرفوع رفعت المعطوف، أو على منصوب نصبت المعطوف، أو على مخفوض خفضت المعطوف، أو على مجزوم جزمت المعطوف. تقول في عطف الاسم على الاسم في الرفع "جاء زيد وعمرو"، وفي النصب "رأيت زيدا وعمراً"، وفي الخفض "مررت بزيد وعمرو".

وأما في الفعل فتقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع "يقوم ويقعد زيد"،

---

(١) يرى ابن الحاجب أن "حتى" تفيد الترتيب كالفاء و"ثم". يقول في الكافية ٢٢٥: ((والفاء للترتيب و"ثم" مثلها بمهلة و"حتى" مثلها...)). اهـ. قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٣٥٩: ((ومن زعم أنها [حتى] تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه، وفي الحديث: ((كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس)) وليس في القضاء ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المقضيات)) اهـ.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب القدر رقم ٢٦٥٥ باب كل شيء بقدر، ومالك في الموطأ كتاب القدر رقم ٤ باب النهي عن القول بالقدر، وأحمد في المسند ٢/١١٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٥٩.

وفي النصب "لن يقومَ ويقعدَ زيد"، وفي الجزم "لم يَقمَ ويقعدَ زيدٌ". وقسْ سائرَ حروف العطف على هذا.

### تنبيه

فهم من كونه لم يشترط<sup>(١)</sup> في العطف ما اشترط في النعت من كونه موافقاً للمنعوت في التعريف والتأكيد أنه يجوز عطف النكرة على المعرفة نحو "جاء زيد ورجل" وعطف المعرفة على النكرة نحو "جاء رجل وزيد" والمفرد على المثنى والمجموع وعكسه، والمذكر على المؤنث وعكسه، والظاهر على المضمَر والمضمَر على الظاهر.

---

(١) في ع "فهم من قوله: فإن عطفت إلخ أنه لم يشترط".

باب التوكيد  
ولما فرغ من بيان الثاني من التوابع وهو عطف النسق<sup>(١)</sup> شرع في بيان الثالث منها وهو التوكيد فقال: باب التوكيد أي: المؤكّد، بكسر الكاف من إطلاق المصدر مراداً به اسم الفاعل، ويقال فيه أيضاً: التأكيد بالهمزة، وبإبدال الهمزة ألفاً، والواو أكثر، ولذلك شاع/ استعماله بالواو عند النحاة.

[ ٥٠ ]

التوكيد بمعنى المؤكّد تابع<sup>(٢)</sup> يقرّر أمر متبوعه في النسبة والشمول<sup>(٣)</sup>. وهو على قسمين: لفظي ومعنوي:

فاللفظي هو الذي يعاد فيه المتبوع بعينه، أو بموافقه معنىً، فكل منهما يكون في الاسم نحو قول الشاعر:

[ ٢٢ ] أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاخٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ<sup>(٤)</sup>  
فانتصاب "أخاك" الأول بتقدير: "أخفظ" أو "ألزم" أو نحو ذلك. و"أخاك" الثاني تأكيد للأول.

وقولك: "حقيق جدير"؛ فإنه بمعنى حقيق.

(١) قوله: "من التوابع وهو عطف النسق" ساقط من ع.

(٢) "تابع" ساقط من ع.

(٣) ينظر: الكافية لابن الحاجب ١٣٥، والشذور ٥٥٠، وفيهما "أو الشمول".

(٤) هذا بيت من الطويل وهو لمسكين الدارمي، ينظر ديوانه ٢٩. ونسب في معجم الشواهد العربية إلى إبراهيم بن هرمة.

والشاهد فيه توكيد الاسم "أخاك" توكيداً لفظياً.

وهذا البيت من شواهد الكتاب ٢٥٦/١ منسوباً إلى مسكين، والارتشاف ٦١٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٢/١، والحماسة البصرية ٦٠/٢، والأشئوني ١٩٢/٣ مستشهداً به على نصب أخاك الأولى على الإغراء أي "ألزم أخاك"، والهمع ٢٠٧/٥، والخزانة ٦٥/٣ واستشهد به على أن "أخاك" منصوب على الإغراء وهو مكرر يريد "ألزم أخاك".



ويكون في الفعل نحو قول الشاعر:

[٢٣] فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيَعْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ<sup>(١)</sup>  
والشاهد في قوله: "أتاك أتاك" فكرر الفعل والمفعول، و"اللاحقون" فاعل "أتاك"  
الأول. وأما الثاني<sup>(٢)</sup> فلا فاعل له؛ لأنه لم يؤت به للإسناد بل لمجرد التأكيد<sup>(٣)</sup>  
وقولك<sup>(٤)</sup>: "سَكَتَ"<sup>(٥)</sup> صَمَتَ؛ فإنه بمعنى السكوت.

ويكون في الحرف نحو قول الشاعر:

[٢٤] لَا لَا أَبُوحُ يَحُبُّ بَشَنَةً - وهي عبرته - إِنَّهَا  
أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعُثُودًا<sup>(٦)</sup>  
فكرر حرف الجواب وهو "لا" مرتين.

---

(١) هذا بيت من الطويل، وهو منسوب إلى الكميّ كما في شفاء العليل ٧٤٢/٢.

والشاهد فيه: توكيد الفعل "أتاك" توكيداً لفظياً.

وهذا البيت من شواهد: الأمالي الشجرية ٢٤٣/١، وشرح التحفة الوردية ٢٨١، وشفاء العليل ٧٤٢/٢، والتصريح ٣١٨/١ مستشهداً به على أن "أتاك" الثانية لمجرد التقوية فلا فاعل له؛ لأنه ليس من التنازع، والهمع ٢٠٧/٥، واخزانة ١٥٨/٥ مستهداً به على أن المستقبل يجوز تكريره بلا فصل، والدرر ١٤٥/٢ مستشهداً به على أن ابن مالك منع التنازع في التوكيد.

(٢) في ع "أما" بدون الواو.

(٣) في ع "التوكيد".

(٤) في ع "وقوله".

(٥) "سكت" ساقط من س.

(٦) هذا بيت من الكامل، وقائله جميل بُشَنَّة، ينظر ديوانه ٧٩.

والشاهد فيه: تكرار "لا" النافية للتوكيد.

وهذا البيت من شواهد: الأوضح ٣٣٨/٣، والعيّني ١١٤/٤، والتصريح ١٢٩/٢، وحاشية يس على التصريح ١٣٠/٢، والأشْمُونِي ٨٤/٣، والهمع ٢٠٨/٥، واخزانة ١٥٩/٥.

وقولك "أَجَلَ جَيْرٍ"؛ فإن "جير" بمعنى "أجل".

وليس من التأكيد اللفظي ما كُرِّرَ في قوله تعالى: ﴿كَلا إِذَا دُكَّتِ  
الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾<sup>(١)</sup>؛ لأن معناه دكاً بعد دك، وأن الدك كُرِّرَ عليها حتى  
صارت ﴿هَبَاءً مُنْبَثًّا﴾<sup>(٢)</sup> ولا ما كرر في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رُتُكَ وَالْمَلِكُ صَفًّا  
صَفًّا﴾<sup>(٣)</sup>؛ لأن معناه أن الملائكة ينزلون فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن  
والإنس<sup>(٤)</sup>، فليس الثاني في الآيتين تأكيداً بل المراد به التكرار كما تقول: علمته  
النحو باباً باباً<sup>(٥)</sup>.

والقسم الثاني المعنوي - وسيأتي في كلامه - وكل من القسمين تابع للمؤكد -  
بفتح الكاف - في رفعه إن كان مرفوعاً وفي نصبه إن كان منصوباً، وفي خفضه إن  
كان مخفوضاً، وفي تعريفه إن كان معرفة.

(١) الفجر ٢١. وقد خالف في ذلك بعض النحويين فذهبوا إلى أن قوله تعالى: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾  
و﴿صَفًّا صَفًّا﴾ من التأكيد اللفظي. ومنهم ابن عصفور. يقول في شرح الجمل ٢٦٢/١: ((فمثاله  
[التأكيد] في المفرد قوله تعالى: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ و﴿صَفًّا صَفًّا﴾)) اهـ. وكذلك ابن عقيل يقول  
في المساعد ٣٩٦/٢: ((التوكيد اللفظي إعادة اللفظ نحو: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾)) اهـ. وكذلك  
السيوطي يقول في الهمع ٢٠٦/٥: ((الثاني من قسمي التوكيد لفظي وهو بإعادة اللفظ الأول أو  
مرادفه وهو أحسن في الضمير المتصل، والحرف مفرداً كان أم مركباً... ولو ثلاثاً نحو  
﴿دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا وَجَاءَ رُتُكَ وَالْمَلِكُ صَفًّا صَفًّا﴾)) اهـ.

(٢) الواقعة ٦.

(٣) الفجر ٢١.

(٤) ينظر: الكشف ٢٥٣/٤.

(٥) في الأصل ذكرت كلمة "باباً" ثلاث مرات.

وفهم من اقتصاره على التعريف أن التوكيد لا يكون نكرة بخلاف النعت فإنه يكون نكرة.

والمعنوي نوعان: أحدهما ما يؤكد به لرفع المحاز عن الذات ويكون بالفاظ معلومة عند العرب وهي النفس والعين خاصة، فإذا قلت: "جاء زيد" احتمل أن يكون الجائي خبره<sup>(١)</sup> أو كتابه أو غلامه، فإذا قلت: "نفسه" أو "عينه"<sup>(٢)</sup> ارتفع الاحتمال.

ولك أن تؤكد بالنفس وحدها وبالعين وحدها، وأن تجمع بينهما بشرط أن تقدم النفس وتؤخر العين في اللفظ نحو: "جاء زيد نفسه عينه"؛ لأن النفس هي الجملة، والعين مستعارة لها.

ويجمعان على وزن "أفعل" بضم العين جمع قلة وجوباً على الأفصح<sup>(٣)</sup> مع<sup>(٤)</sup> غير المفرد وهو المثني والمجموع، تقول في الثنية: "جاء الزيدان أنفسُهُما" أو "أعينُهُما" أو "أنفسُهُما أعينُهُما"، ويجوز في غير الأفصح "نفسُهُما عينُهُما" بالافراد<sup>(٥)</sup>، وفي الجمع "جاء الزيدون"<sup>(٦)</sup> أو "زيد وعمرو وبكر أنفسُهُم" أو "أعينُهُم" أو "أنفسُهُم"

(١) في ع "يخبره" بدل "خبره".

(٢) "أو عينه" ساقط من ع.

(٣) في ع "الأصح" بدل "الأفصح".

(٤) في ع "من" بدل "مع".

(٥) ينظر: التصريح ١٢١/٢، وحكى ابن كيسان عن بعض العرب "نفساهما" و"عيناها". ينظر:

الرضي على الكافية ٣٣٤/١.

(٦) في ع "الزيدان".

أعينهم"، ولا يجوز "نفوسهم" أو "عيونهم" <sup>(١)</sup> أو "نفوسهم عيونهم" <sup>(٢)</sup>. <sup>(٣)</sup>  
وفي المفرد المذكر <sup>(٤)</sup> "جاء زيد نفسه" أو "عينه" أو "نفسه عينه"، وفي  
المؤنث: "جاءت هند نفسها" أو "عينها" أو "نفسها عينها".  
وفي جمع <sup>(٥)</sup> المؤنث: "جاءت الهندات أنفسهن" أو "أعينهن" أو "أنفسهن  
أعينهن".

وقد عُلم مما/ تقرر أنه لا بد من ضمير متصل بالنفس والعين <sup>(٦)</sup> مطابق للمؤكد - [ ٥١ ]  
بفتح الكاف - إلا في التثنية على الأفصح كما مرّ.

والنوع الثاني: ما يؤكد به لدفع <sup>(٧)</sup> إرادة الخصوص بما ظاهره العموم، ويكون  
بلفظ "كل" و"أجمع" و"جَمَعَ" و"عامّة" مع قلة لغير المثني وهو الجمع والمفرد إن  
تجزأ ذلك الغير بنفسه نحو: "جاء القوم كلُّهم" أو "أجمعون" أو "جميعهم" أو  
"عامَّتُهُم"، أو تجزأ بعامله نحو: "اشتريت العبد كلّهُ" <sup>(٨)</sup> أو "جميعه" أو "عامّته".  
ولا يجوز "جاء زيد كلّهُ"؛ لأنه لا يتجزأ بذاته ولا بعامله وإنما كان ذلك لدفع

(١) في ع "أو عيونهم نفوسهم" بدل "ولا يجوز نفوسهم أو عيونهم".

(٢) "أو نفوسهم عيونهم" ساقط من ع.

(٣) ينظر: التصريح ١٢١/٢.

(٤) في ع "وفي المذكر المفرد".

(٥) في ع "الجمع".

(٦) في ع "أو العين".

(٧) في ع "توهم" بدل "لدفع".

(٨) في ع قال بعد هذا المثال: "لأنه لا يتجزأ".

ما ذكر؛ لأنك إذا قلت: "جاء القوم كلهم" <sup>(١)</sup> يحتمل <sup>(١)</sup> أنك تريد بالقوم بعضهم - كما في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ <sup>(٢)</sup> أي بعضها وهو: الأنامل - فلما قلت: "كلهم" اندفع ذلك الاحتمال.

ويجب أن تتصل <sup>(٣)</sup> "كل" و"أجمع" و"جميع" و"عامة" بضمير المؤكد لفظاً ليحصل الربط بين التابع والمتبوع، فليس من التوكيد ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ <sup>(٤)</sup> لعدم الضمير ولو كان كذلك <sup>(٥)</sup> لقال: "جميعه"، وأيضاً التوكيد بـ "جميع" قليل كما مرّ فلا يحمل عليه التنزيل <sup>(٦)</sup>، كما قاله ابن هشام في المغني <sup>(٧)</sup> بل جميعاً حال من "ما" الموصولة.

ويؤكد المثني بـ "كلا" و"كلتا" تقول: "جاء الزيدان كلاهما" و"المرأتان كلتاها" إذا اتحد معنى المسند إلى المؤكد كما في "قام الزيدان كلاهما"، فلا يؤكد بها إذا اختلف، فلا يقال: "مات زيد وعاش عمرو كلاهما".

ويؤكد بـ "أجمع" للمفرد المذكر وبـ "جمعاء" للمفرد المؤنث، وجميعهما لجمعهما فجمع "أجمع" "أجمعون" فيؤكد به جمع الذكور كما مرّ <sup>(٨)</sup>، وجمع "جمعاء"

---

(١) في ع "محتمل".

(٢) البقرة ١٩.

(٣) في ع "أن يتصل".

(٤) البقرة ٢٩.

(٥) أي لو كان توكيداً.

(٦) ينظر: التصريح ١٢٢/٢.

(٧) المغني ٥١٠/٢.

(٨) "كما مرّ" ساقط من ع.

"جَمَعَ" - بضم الجيم وفتح الميم - فيؤكد به جمع<sup>(١)</sup> الإناث.

وقد يحتاج المقام إلى زيادة التوكيد فيؤتى بألفاظ آخر معلومة، وتسمى تلك الألفاظ توابع "أجمع" وتوابع "أجمع" لا تتقدم عليه وهي أي توابع "أجمع" أكتع مأخوذ من تكتع الجلد إذا اجتمع<sup>(٢)</sup> وأبتع مأخوذ من البتّع وهو طول العنق<sup>(٣)</sup> وأبصع - بالصاد المهملة - مأخوذ من البصع وهو العرق المجتمع<sup>(٤)</sup>.

والأصل أفراد "النفس" عن "العين"، و"كل" عن "أجمع"، و"أجمع" عن توابعه، تقول في أفراد "النفس" عن "العين" في الرفع "قام زيد نفسه" وفي أفراد "كل" عن "أجمع" في النصب "رأيت القوم كلهم" وفي أفراد "أجمع" عن توابعه في الخفض "مررت بالقوم أجمعين"<sup>(٥)</sup>.

### تنبيه

هذه الألفاظ كلها يؤكد بها حالة كونها غير مضافة لضمير المؤكد؛ لأنها إنما يؤكد بها غالباً بعد "كل"، و"كل" مضافة إلى ضمير المؤكد وهذه تابعة لها، فلا يحتاج إلى إضافة، قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾<sup>(٦)</sup>. وقد يؤكد بهن استقلالاً من غير أن يتقدم عليهن "كل" نحو<sup>(٧)</sup> "جاء الجيشُ

(١) من قوله: "الذكور كما مرَّ إلى "جمع" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه، وساقط من س.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة: كع ٣٠٢/١، والقاموس المحيط ٩٧٩.

(٣) ينظر: الصحاح: بتع ١١٨٣/٣، وتهذيب اللغة: بتع ٢٨٦/٢.

(٤) ينظر: اللسان: بصع ٢٩٤/١.

(٥) من قوله: "وقد يحتاج المقام" إلى قوله: "أجمعين" نقلاً من شرح الآجرومية للأزهري ٦٤.

(٦) الحجر ٣٠، وص ٧٣.

(٧) في ع "نحو قولك".

أَجْمَعُ"، و"القبيلة جمعاء"، و"القوم أجمعون"، و"النساء جُمِعَ" <sup>(١)</sup>. قال الله <sup>(٢)</sup>  
تعالى: ﴿لَا غَوْيَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ <sup>(٣)</sup> ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ <sup>(٤)</sup>.

ولا يجوز تشية "أجمع" ولا "جمعاء" <sup>(٥)</sup> عند جمهور البصريين <sup>(٦)</sup> استغناءً بـ"كلا" و"كلتا" عن تشية "أجمع" و"جمعاء" كما استغنوا غالباً <sup>(٧)</sup> بتشية "سي" -بكسر السين المهملة <sup>(٨)</sup> وتشديد الياء <sup>(٩)</sup> - عن تشية "سَوَاء" -بالمدة- فقالوا: "سَيَّان" ولم يقولوا: "سِوَاءَان" <sup>(١٠)</sup> إلا نادراً <sup>(١١)</sup>.

وإذا اجتمعت ألفاظ التوكيد وجب ترتيبها بأن يقدم "كُلُّ" ثم "أَجْمَعُ" ثم "أَكْتَعُ" ثم "أَبْصَعُ" ثم "أُبْتَعُ"، فيجوز أن تتعدد إذا أريد التقوية لكنها بخلاف النعوت المتعددة لنعوت؛ فإنه يجوز فيها أن تتعاطف لاختلاف المعاني، ولا يجوز أن [ ٥٢ ] تتعاطف الكلمات المؤكدات بل تذكر متتابعة دون فصل على الأصح لاتحاد معناها، فنزلت منزلة الشيء الواحد والعطف يقتضي المغايرة فلا يقال: "جاء زيد نفسه

(١) في ع "جمعا".

(٢) لفظ الجلالة ساقط من ع.

(٣) ص ٨٢.

(٤) الحجر ٤٣.

(٥) في ع "جمعا".

(٦) وأما الكوفيون والأخفش فأجازوا تشيتهما فتقول على رأيهم: "جاء الزيدان أجمعان" و"الهندان جمعاوان". ينظر: شرح الكافية ٣٣٤/١، والتصريح ١٢٤/٢.

(٧) "غالباً" ساقط من س.

(٨) "المهملة" ساقط من ع.

(٩) "وتشديد الياء" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه.

(١٠) في الأصل "سَوَّان".

(١١) ينظر: التصريح ١٢٤/٢.

وعينه" لما مرّ.

ويقال في النعت: "جاء زيد العالم والصالح والورع" لما تقدم. ولا يجوز قطع ألفاظ التوكيد بخلاف النعت كما مرّ.

## تتمة

إذا أكد ضمير متصل مرفوع<sup>(١)</sup> بالنفس أو بالعين<sup>(٢)</sup> وجب توكيده أولاً بضمير منفصل<sup>(٣)</sup> نحو "قمت أنت نفسك" و"قوما أنتما أنفسكما" و"قاما هما أنفسهما" و"قوموا أنتم أنفسكم" و"قاموا هم أنفسهم" و"قمن هن أنفسهن" و"قمتن أنتن أنفسكن" كراهة إيهام<sup>(٤)</sup> الفاعلية عند إسناد الضمير لمؤنث؛ إذ لو قيل: "خرجت عيُنُها" تُوهمت الباصرة أو "نفسها" توهمت الحياة، وحمل ما ليس فيه لبس على ما ألبس.

بخلاف "قام الزيدون أنفسهم" فيمتنع الضمير المنفصل؛ لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير أقوى من الظاهر بالأعرافية فيمتنع أن يكون تكملة لما هو<sup>(٥)</sup> دونه، وبخلاف "ضربتُهم أنفسهم" و"مررت بهم أنفسهم" و"قاموا كلُّهم"،

---

(١) في ع "مرفوع متصل".

(٢) في ع "أو العين".

(٣) في ع "الضمير المنفصل".

(٤) في س "إيهام التاء الفاعلية".

(٥) في ع "لما به".



فالتوكيد<sup>(١)</sup> بالضمير المنفصل فيهن جائز لا واجب؛ لأن الضمير المؤكد في الأولين غير مرفوع، ولأن المؤكد في الثالث غير النفس والعين<sup>(٢)</sup>.

---

(١) في ع "فالتأكيد".

(٢) نقلاً من التصريح ١٢٦/٢ مع بعض التصرف.

ولمَّا فرغ المصنف من الثالث من التوابع وهو التوكيد شرع في رابعها وهو  
البدل فقال: باب البدل، وهذه<sup>(١)</sup> تسمية بصرية<sup>(٢)</sup>، وعند أهل الكوفة<sup>(٣)</sup> يُسمَّى  
بالترجمة والتبيين، قاله الأخفش، وقال ابن كيسان يُسمُّونه التكرير<sup>(٤)</sup>.

وهو لغة: العوض، واصطلاحاً هو: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة<sup>(٥)</sup> بينه  
وبين متبوعه، هذا حدُّه، وأما حكمه فإنه تابع للمبدل منه في إعرابه من رفع ونصب  
وخفض وجزم، وهذا معلوم من قوله: إذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه  
في جميع إعرابه من رفع ونصب وخفض وجزم وهو أي بدل الاسم من الاسم  
والفعل من الفعل على أربعة أقسام بل ستة كما ستعرفه:

الأول: بدل الشيء من الشيء وهو أن يكون الثاني نفس الأول نحو قوله  
تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾<sup>(٦)</sup> الآية.

(١) في س "وهو".

(٢) ينظر: الكتاب ١٥٠/١ و ٤٣١ و ٤٣٢، والمقتضب ٢٩٥/٤ و ٣٩٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٧٨/٢، ومجالس ثعلب ٢٠/١، وتوضيح المقاصد ٢٤٦/٣، والتصريح  
١٥٥/٢، والجمع ٢١٢/٥.

(٤) الحق أن الكوفيين استعملوا كلا التعبيرين. يقول الفراء في معاني القرآن

١٧٨/٢: ((وقوله: ﴿هَارُونَ أَخِي﴾ إن شئت أوقعت "اجعل" على "هارون أخى" وجعلت

"الوزير" فعلاً له، وإن شئت جعلت "هارون أخى" مترجماً عن "الوزير" فيكون نصباً بالتكرير))

اهـ. ويقول في ٢٧٩/٣: ((وقوله عز وجل: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ﴾ على التكرير)) اهـ.

(٥) هذا تعريف ابن مالك في ألفيته، قال:

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلاً

(٦) النبأ ٣١، و ٣٢.

تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup> فـ"من استطاع" بدل من "الناس" ولا فرق في ذلك البعض بين أن يكون قليلاً بالنسبة إلى الباقي من المبدل منه أو مساوياً<sup>(٢)</sup> أو أكثر منه<sup>(٣)</sup> نحو: "أكلت الرغيف ثلثه" أو "نصفه" أو "ثلثه".

ولابدّ في بدل البعض من اتصاله بضمير/ يرجع إلى المبدل منه ليربط البعض بكلمة سواء أكان مقدراً كما في الآية؛ فإن الضمير العائد على المبدل منه مقدر أي: "منهم"<sup>(٤)</sup>، أو مذكوراً كالأمثلة المذكورة.

والثالث بدل الاشتمال نحو قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

واختلف في المشتمل ماهو؟ فقليل هو الأول<sup>(٦)</sup>؛ لأن الثاني إما صفة له<sup>(٧)</sup>

(١) آل عمران ٩٧.

(٢) في ع "أو مساوياً له".

(٣) "منه" ساقط من ع.

(٤) في ع "منه".

(٥) البقرة ٢١٧.

(٦) أي المبدل منه وهو مذهب الفارسي في أحد قولي. ينظر: الإيضاح العضدي ٢/٢٩٣، ومذهب الرماني وخطّاب الماوردي. ينظر: المساعد ٢/٤٣٦، والجمع ٥/٢١٤، ومذهب الجزولي. ينظر: المقدمة الجزولية ٧٦، وصححه ابن مالك. قال في شرح التسهيل ٣/٣٢٨ ((ومذهب الفارسي هو الصحيح؛ لأن الثاني والثالث لا يطردان؛ لأن من بدل الاشتمال: "أعجبي زيد كلامه" و"فصاحته" و"كرهت عمراً ضجره" و"سأني خالد فقره" و"عرجه"، فالثاني في هذا وأمثاله غير مشتمل على الأول فلم يطرد كون الثاني مشتملاً. وأما عدم اطراد الثالث فظاهر؛ لأن من جملة بدل الاشتمال ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ والعامل فيه ليس مشتملاً على المتبوع والتابع)) اهـ.

(٧) "له" ساقط من س.

ك"أعجبتني الجارية حسنها"، أو مكتسب منه<sup>(١)</sup> صفة نحو: "سَلِمَ زيدٌ ماله" فإن الأول اكتسب من الثاني كونه مالكا، ورُدَّ بأنه يلزم منه أن تَجَوِّزَ<sup>(٢)</sup> "ضربت زيدا عبده" على الاشتمال<sup>(٣)</sup>، وهو ممنوع.

وقيل: هو الثاني<sup>(٤)</sup> بدليل "سُرِقَ زيدٌ ثوبه"<sup>(٥)</sup> ورُدَّ بـ "سُرِقَ زيدٌ فرسه"<sup>(٦)</sup>.

وقيل -وهو الأولى-: لا اشتمال لأحدهما على الآخر بل هو بدل شيء<sup>(٧)</sup> من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال<sup>(٨)</sup> نحو: "أعجبتني زيدٌ علمه" أو "حسنه" أو "كلامه". ألا ترى أن الإعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز، وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة، وكذلك "سرق زيد ثوبه" أو "فرسه"؛ فإن "زيداً" مسروق مجازاً، و"الثوب" و"الفرس" مسروقان حقيقةً.

(١) في ع "منها".

(٢) في ع "يميز".

(٣) "على الاشتمال" ساقط من ع.

(٤) أي البدل، وهو مذهب الفارسي في قوله الثاني. ينظر: المساعد ٦٢٤/٢، والتصريح ١٥٧/٢، والهمع ٢١٤/٥.

(٥) فإن الثوب يشتمل على زيد، ينظر: الهمع ٢١٤/٥.

(٦) فالثاني غير مشتمل على الأول، ينظر: الهمع ٢١٤/٥.

(٧) "شيء" ساقط من ع.

(٨) بمعنى أن الفعل يستدعيهما معاً، أحدهما على سبيل الحقيقة، والثاني على سبيل المجاز فنحو "سلب زيد ثوبه" و"أعجبتني زيد علمه" الإسناد فيهما حقيقي إلى الثاني، مجازي في الأول؛ لأن المسلوب هو الثوب، والمعجب هو "العلم" لا "زيد"، ينظر: المحصول في شرح الفصول ١٥٠/ب، والتصريح ١٨٥/٢، والهمع ٢١٤/٥. وهذا هو رأي المبرد، ينظر: المقتضب ٢٩٧/٤، ومذهب السيرافي وابن جني وابن الباذش وابن أبي العافية وابن الأبرش، ينظر: التصريح ١٥٧/٢ و١٥٨، والهمع ٢١٤/٥.

ولابدّ في بدل الاشتمال من ضمير كما في بدل البعض من الكل، إما مذكور كما في الآية المتقدمة<sup>(١)</sup> فـ"قتال" بدل اشتمال من "الشهر" والرابط بينهما الهاء المحرورة بـ"في"، وإما مقدّر كما في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ﴾<sup>(٢)</sup> فـ"النار" بدل من "الأخدود" والعائد محذوف أي: "النار فيه".

والرابع: بدل الإضراب، والخامس: بدل الغلط والسادس: بدل النسيان.  
ولفظ هذه الثلاثة لا يختلف، وإنما يختلف بحسب قصد المتكلم نحو قولك: "تصدقت بدرهم دينار" فهذا صالح للأقسام الثلاثة بحسب قصد الأول وهو المبدل منه، وقصد الثاني وهو البديل بأن تكون قصدت الإخبار بأنك تصدقت بدرهم ثم عَنْ لِكَ أن تخبر أنك تصدقت بدينار، فكل منهما مقصود، فهذا بدل إضراب ويسمى أيضاً بدل بداء بالبدال<sup>(٣)</sup> المهملة والمد.

أو قصدت<sup>(٤)</sup> الثاني فقط وسبق اللسان إلى الأول فهو بدل الغلط، أي بدل عن الغلط<sup>(٥)</sup>، لا أن البديل نفسه هو الغلط كما<sup>(٦)</sup> قد يُتوهم من ظاهر اللفظ.  
أو قصدت الأول وتَبَيَّنَ الخطأ بأن أردت الإخبار بالتصدق<sup>(٧)</sup> بالدرهم فلما نطقت به ظهر لك<sup>(٨)</sup> فساد ذلك القصد بعد الثاني، ويُسمّى بدل النسيان أي بدل

(١) وهي قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾.

(٢) البروج ٥٤ و٥٥.

(٣) "بالبدال" ساقط من ع.

(٤) في ع، وس "أو قصد".

(٥) في ع "أي بدل عن اللفظ الذي هو غلط".

(٦) في ع "لأن" بدل "كما".

(٧) في ع "التصديق".

(٨) في ع "ذلك" بدل "لك".

شيء ذكر<sup>(١)</sup> نسياناً.

وقد عَلِمَ مِمَّا تقرر أن الغلط متعلق<sup>(٢)</sup> باللسان<sup>(٣)</sup>، والنسيان متعلق<sup>(٤)</sup> بالجنان.

ثم مَثَلَ المصنف لأمثلة<sup>(٥)</sup> البديل المذكورة في كلامه مبتدئاً بالأول منها فقال: نحو قولك: "جاء زيدٌ أخوك" وإعرابه "جاء": فعل ماضٍ، و"زيد" فاعل، و"أخوك" بدل شيء من شيء ويسميه ابن مالك بالبديل المطابق<sup>(٦)</sup>.

ثم مثل للثاني بقوله: و"أكلت الرغبة ثلثه" وإعرابه "أكلت" فعل وفاعل، و"الرغبة" مفعول به، و"ثلثه" بدل من "الرغبة" بدل بعض من كل.

## فائدة

منع المحققون دخول "أل" على "كل" و"بعض"<sup>(٧)</sup>.

---

(١) من قوله: "فساد ذلك" إلى قوله: "ذكر" ساقط من ع.

(٢) في ع "يتعلق".

(٣) في س "بالنسيان".

(٤) في ع "يتعلق".

(٥) أي لأنواع أو أصناف أو أقسام البديل.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٧٦/٣-١٢٧٧، وقد علل ابن مالك هذه التسمية بقوله: ((لأنها

عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء وذلك غير مشروط؛ للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تعالى كقراءة غير نافع

وابن عامر ﴿إلى صراط العزيز الحميد﴾ اهـ.

(٧) وقد استخدمه الزجاجي في الجمل ٢٣ قال: ((وبدل البعض من الكل)) اهـ. ثم قال في

ص ٢٤ و ٢٥: ((وإنما قلنا "البعض" و"الكل" مجازاً على استعمال الجماعة له مسامحة وهو في الحقيقة

غير جائز)) اهـ.

ثم مثل للثالث بقوله: "نفعي زيد علمه"، وإعرابه "نفعي" فعل ومفعول<sup>(١)</sup>، [ ٥٤ ]  
و"زيد" فاعل، و"علمه" بدل من "زيد" بدل اشتمال.

ثم مثل للرابع بقوله: "رأيت زيدا الفرس"، وإعرابه "رأيت" فعل وفاعل  
و"زيداً" مفعول به، و"الفرس" بدل من "زيد" بدل غلط؛ وذلك لأنك أردت أن  
تقول رأيت الفرس ابتداءً فغلطت في لفظك بالفرس فأبدلت زيدا منه أي عوضت  
"زيداً" من لفظ الفرس.

هذه أقسام البدل في الاسم، وأما في الفعل فقال الشاطبي<sup>(٢)</sup>: يجري<sup>(٣)</sup> فيه  
ذلك<sup>(٤)</sup>، مثال بدل الشيء من الشيء في الفعل ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا  
يُضَاعَفْ﴾<sup>(٥)</sup>؛ فإن معنى مضاعفة العذاب هو لُقِيَ الآثام. ومثال بدل البعض من

(١) في س "فعل وفاعل ومفعول".

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي المالكي الشهير بالشاطبي، محدث فقيه  
أصولي لغوي مفسر. من مؤلفاته: شرح ألفية ابن مالك، والموافقات في أصول الأحكام. توفي سنة  
تسعين وسبعمائة للهجرة.

ينظر: معجم المؤلفين ١/١١٨، وإيضاح المكنون: ١٢٧/٢.

(٣) في ع "يجوز".

(٤) ينظر: التصريح ١/١٦١، والسجاعي في حاشيته أنكر على الشاطبي جواز إبدال الفعل من الفعل  
بدل بعض فقال ٢٨٥: ((ويستثنى مما ذكر بدل البعض فلا يكون بالفعل بالاتفاق... وتمثيل  
الشاطبي له بنحو: "إن تصلّ تسجدُ لله يرحمك" لا يُحتجُّ به على صحته؛ إذ ليس من كلام العرب)) اهـ.  
(٥) في ع ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾.

(٦) الفرقان: ٦٨ و٦٩.

الكل "إن تصلّ تسجدُ لله يرحمك" (١).

ومثال بدل الاشتمال قوله:

[٢٥] إن علي الله أن تبايعا تؤخذ كرها أو تجيء طائعا (٢)

لأن الأخذ كرهاً، والمجيء طوعاً من صفات المبايعه.

ومثال بدل الغلط: "إن تأتينا تسألنا نعطيك". هذا ملخص كلامه (٣). قال الشيخ

خالد (٤) والدرك عليه (٥).

## تتمة

أوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب أربعة وستون حاصلة من ضرب أربعة في ستة عشر؛ وذلك لأنهما إما معرفتان، أو

(١) من قوله: "ومثال بدل البعض" إلى قوله: "يرحمك" ساقط من متن الأصل وس، وموجود في هامشهما، وساقط من ع.

(٢) هذا بيت من الرجز، وقائله غير معروف.

والشاهد فيه: إبدال "تؤخذ" بالنصب من "تبايع" بدل اشتمال.

وهذا البيت من شواهد الكتاب ١٥٦/١، المقتضب ٦٣/٢، وحاشية الخضري ٧١/٢، والعيني

١٩٩/٤، والخزانة ٣٧٣/٢.

(٣) ينظر: التصريح ١٦١/٢ و١٦٢، وشرح الآجرومية للأزهري ٦٦.

(٤) هو الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري. زين الدين، من أهل مصر،

ولد بـ "جرجا" من الصعيد، تتلمذ على داود المالكي، والسنهوري، والشُّمْنِي. من مصنفاته: المقدمة

الأزهرية في علم العربية، وشرح الآجرومية، والتصريح بمضمون التوضيح، وموصل الطلاب إلى

قواعد الإعراب وغيرها. توفي سنة خمس وتسعمائة للهجرة.

ينظر: الكواكب السائرة ١٨٨/١، والضوء اللامع ١٧١/٣، والأعلام ٣٣٨/٢.

(٥) ينظر: شرح الآجرومية للشيخ خالد ص ٦٦.



نكرتان أو الأول معرفة والثاني نكرة، أو بالعكس، فهذه أربعة. وكل منها إما مضمّر وإما<sup>(١)</sup> مظهر، أو مختلفاهما، فهذه ستة عشر<sup>(٢)</sup>، وكل منها إما بدل شيء من شيء، أو بدل بعض من كل<sup>(٣)</sup>، أو بدل اشتغال، أو بدل غلط، فهذه أربعة وستون، وتفصيلها من الجواز والامتناع يعرف أكثره مما مرّ.

---

(١) في ع "أو" بدل "وإما".

(٢) "عشر" ساقط من ع.

(٣) في ع "أو بدل كل بعض من كل".

ولمّا فرغ المصنف من مرفوعات الأسماء شرع في <sup>(١)</sup> منصوباتها فقال: باب منصوبات الأسماء وتقدمت منصوبات الأفعال.

باب  
منصوبات  
الأسماء

المنصوبات من الأسماء خمسة عشر منصوباً على سبيل الإجمال والتعداد، وسيدكر لكل منها باباً على سبيل التفصيل. وهي أي منصوبات الأسماء أولها المفعول به نحو: "ضربت زيداً"، فـ"زيداً" مفعول به منصوب بـ"ضرب" وعلامة نصبه الفتحة. وثانيها المصدر نحو "ضرباً" في قولك: "ضربت ضرباً" فـ"ضرباً" منصوب بـ"ضرب" على أنه مفعول مطلق. وثالثها ظرف الزمان نحو: "صمت اليوم" فـ"اليوم" ظرف زمان منصوب بـ"صام" على أنه مفعول فيه. ورابعها ظرف المكان نحو: "جلست أمامك" فـ"أمامك" ظرف مكان منصوب بـ"جلس" على أنه مفعول فيه. وخامسها الحال نحو: "جاء زيد ركباً" فـ"راكباً" منصوب بـ"جاء" على أنه حال. وسادسها التمييز نحو "طاب محمد نفساً" فـ"نفساً" منصوب بـ"طاب" على أنه تمييز. وسابعها المستثنى نحو "قام القوم إلا زيداً" فـ"زيداً" منصوب على الاستثناء بـ"إلا". وثامنها اسم لا نحو <sup>(٢)</sup> "لا غلام سَفَرٍ حاضر" فـ"غلام" اسم "لا" منصوب بها. وتاسعها المنادى نحو "يا عبدَ اللهِ"، فـ"عبد الله" منصوب على أنه منادى. وعاشرها المفعول من أجله نحو "قام زيد إجلالاً لبكر" فـ"إجلالاً" منصوب بـ"قام" على أنه مفعول من أجله. وحادي عشرها المفعول معه نحو "سرت والنيل" فـ"النيل" منصوب بـ"سار" على أنه مفعول معه. وثاني عشرها خبر كان وأخواتها نحو "كان زيد قائماً" فـ"قائماً" خبر كان منصوب بها وثالث/ عشرها اسم إن وأخواتها نحو [ ٥٥ ] "إن زيداً قائمٌ" فـ"زيداً" اسم إن منصوب بها. ورابع عشرها مفعولا ظننت

(١) في ع "شرع من في".

(٢) "نحو" ساقط من س.

وأخواتها وهذا ساقط في غالب نسخ المتن وثابت في بعضها نحو: "ظننت زيداً قائماً"، فـ"زيداً" و"قائماً" منصوبان على أنهما مفعولاً "ظننت". وخامس عشرها التابع للمنصوب وهو أربعة أشياء: - كما مر<sup>(١)</sup> في المرفوعات - النعت نحو "رأيت زيداً العاقل" والعطف نحو "رأيت زيداً وعمراً" والتوكيد نحو "رأيت القوم كلهم" والبدل نحو "رأيت زيداً أخاك". فهذه التوابع الأربعة منصوبات على أنها تابعة لما قبلها في إعرابه.

---

(١) ينظر ما سبق صفحة ٢٨٢.

ولمّا فرغ من ذكر المنصوبات على سبيل الإجمال شرع في ذكرها على سبيل التفصيل، فذكر لكل منها باباً على الترتيب المتقدم وبدأ منها ببيان المفعول به فقال:

باب المفعول به وقدمه على غيره؛ لأن غير البصريين لا يسمي مفعولاً إلا المفعول به باب خاصة، ويقول في غيره مشبّه بالمفعول<sup>(١)</sup>، قاله ابن هشام في حواشيه<sup>(٢)</sup>.

المفعول به هو الاسم المنصوب الذي يقع به أي عليه الفعل الصادر من الفاعل نحو "ضربت زيداً" فـ"زيداً" مفعول به لأنه وقع عليه الضرب الصادر من الفاعل و"ركبت الفرس" فـ"الفرس" مفعول به؛ لأنه وقع عليه الفعل وهو الركوب. والمراد بوقوع الفعل عليه<sup>(٣)</sup> تعلقه به من غير واسطة بحيث لا يُعقل<sup>(٤)</sup> إلا به، فيشمل: "ماضرت إلا زيداً" و"لا تضرب عمراً". وخرج بـ"ما وقع عليه" بقية المفاعيل؛ لأن المفعول معه وقع معه لا عليه<sup>(٥)</sup>، والمفعول فيه وقع فيه لا عليه<sup>(٦)</sup>، والمفعول المطلق هو نفس فعل الفاعل، والمفعول له وقع لأجله<sup>(٧)</sup>. وهذا التعريف

---

(١) في ع "المفعول به".

(٢) ينظر: التصريح ٣٢٣/١. وقال السيوطي في بغية الوعاة ٦٩/٢: ((وله [أي ابن هشام] عدة حواشٍ على الألفية والتسهيل)) اهـ. ولعل المقصود هنا حواشي التسهيل؛ لأن الأزهري قد ذكره عند تعداد مصنفات ابن هشام، فقال في التصريح ٥/١: ((وحواشي التسهيل في مجلدين)) اهـ.

(٣) وقال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٤/١: ((أراد بالوقوع التعلق المعنوي للمفعول، لا الأمر الحسي؛ إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حساً كقولك: "علّمت زيداً" و"شافهته" و"خاطبته" وما أشبه ذلك. والتعلق المعنوي هو الذي يشمل الجميع فوجب حمله عليه)) اهـ.

(٤) في ع "لا يقع".

(٥) من قوله: "بقية المفاعيل" إلى "لا عليه" ساقط من ع.

(٦) في ع "الذي وقع فيه لا عليه".

(٧) في ع "وقع له ولأجله".

بالرسم تقريباً على المبتدئ.

وهو أي المفعول به قسمان قسم ظاهر وقسم مضمّر فالظاهر ما تقدم ذكره أي وهو "زيد" و"الفرس" وتقدم إعرابها والمضمّر قسمان متصل ومنفصل. فالمتصل: هو الذي لا يتقدم على عامله، ولا يفصل بينه وبينه بـ"إلا" وهو اثنا عشر ضميراً:

الأول: ضمير المتكلم وحده وهو الياء نحو "ضربني زيد" فـ"ضرب" فعل ماضٍ، والنون للوقاية تقي الفعل من الكسر<sup>(١)</sup>، والياء مفعول به في محل نصب بـ"ضرب" و"زيد" فاعل مرفوع<sup>(٢)</sup> وعلامة رفعه الضمة.

والثاني: ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه وهو النون في نحو "ضربنا عمرو" فـ"ضرب" بفتح الضاد فعل ماضٍ، والنون مفعول به في محل نصب بـ"ضرب" و"عمرو" فاعل مرفوع بـ"ضرب" وعلامة رفعه الضمة.

والثالث: ضمير المخاطب وهو الكاف في نحو "ضربك بكر" فـ"ضرب" بفتح الضاد فعل<sup>(٣)</sup> ماضٍ، والكاف مفعول به في محل نصب بـ"ضرب" و"بكر" فاعل مرفوع بـ"ضرب" وعلامة رفعه الضمة.

والرابع: ضمير المخاطبة المؤنثة، وهو الكاف في نحو "ضربك محمد" فـ"ضرب" بفتح الضاد فعل ماضٍ<sup>(٤)</sup>، والكاف المكسورة مفعول به في محل نصب بـ"ضرب" و"محمد" فاعل مرفوع بـ"ضرب" وعلامة رفعه الضمة.

---

(١) جاء "وقى" في القرآن الكريم متعدياً بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿وَقْنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (البقرة ٢٠١).

(٢) في ع "مرفوع بضرب".

(٣) "فعل" ساقط من ع.

(٤) "فعل ماضٍ" ساقط من س.

والخامس: ضمير المخاطبين<sup>(١)</sup> أو المخاطبتين، وهو الكاف في نحو "ضَرَبَكُمَا خَالِدٌ" فـ"ضرب" بفتح الضاد فعل ماض والكاف المضمومة مفعول به في محل نصب بـ"ضرب" والميم والألف علامة التثنية<sup>(٢)</sup>، و"خالد" فاعل مرفوع بـ"ضرب" وعلامة رفعه/الضمة.

[ ٥٦ ]

والسادس: الضمير لجمع<sup>(٣)</sup> المخاطبين المذكرين وهو الكاف المضمومة في نحو "ضَرَبَكُم سَالِمٌ" فـ"ضرب" بفتح الضاد فعل ماض والكاف مفعول به في محل نصب بـ"ضرب"، والميم علامة لجمع المذكر<sup>(٤)</sup>، و"سالم" فاعل مرفوع بـ"ضرب" وعلامة رفعه الضمة.

والسابع: الضمير لجمع<sup>(٥)</sup> المخاطبات المؤنثات وهو الكاف المضمومة في نحو "ضَرَبَكُن زَيْدٌ" فـ"ضرب" بفتح الضاد فعل ماض والكاف مفعول به في محل نصب بـ"ضرب"، والتون علامة لجمع النسوة و"زيد" فاعل مرفوع بـ"ضرب" وعلامة رفعه الضمة.

والثامن: الضمير للواحد<sup>(٦)</sup> المذكر الغائب، وهو الهاء في نحو "ضَرَبَهُ بَكْرٌ" فـ"ضرب" بفتح الضاد فعل ماض والهاء مفعول به في محل نصب بـ"ضرب"، و"بكر" فاعل مرفوع بـ"ضرب" وعلامة رفعه الضمة.

والتاسع: الضمير للواحدة المؤنثة الغائبة، وهو الهاء في نحو "ضَرَبَهَا خَالِدٌ"

(١) في ع "ضمير تثنية المخاطبين".

(٢) قوله: "الميم والألف علامة التثنية" ساقط من ع.

(٣) في ع "ضمير جمع".

(٤) في ع "المذكر السالم".

(٥) في ع "ضمير جمع".

(٦) في ع "ضمير الواحد".

فـ"ضرب" بفتح الضاد فعل ماض والهاء مفعول به في محل نصب بـ"ضرب"<sup>(١)</sup>،  
و"خالد" فاعل مرفوع بـ"ضرب" وعلامة رفعه الضمة.

والعاشر: الضمير المثني للغائب<sup>(٢)</sup> والغائبة وهو الهاء في نحو "ضَرَبَهُمَا قَاسِمٌ"  
فـ"ضرب" بفتح الضاد<sup>(٣)</sup> فعل ماض والهاء مفعول به في محل نصب بـ"ضرب"،  
والميم والألف علامة التثنية، و"قاسم" فاعل مرفوع بـ"ضرب" وعلامة رفعه الضمة.  
والحادي عشر: الضمير لجمع المذكورين الغائبين وهو الهاء في نحو "ضَرَبَهُمْ عَامِرٌ"  
فـ"ضرب" بفتح الضاد فعل ماض والهاء مفعول به في محل نصب بـ"ضرب"،  
و"عامر" فاعل مرفوع بـ"ضرب" وعلامة رفعه الضمة، والميم علامة لجمع الذكور.  
والثاني عشر: الضمير لجمع المؤنثات الغائبات وهو الهاء في نحو "ضَرَبَهُنَّ صَالِحٌ"  
فـ"ضرب" بفتح الضاد فعل ماض، والهاء مفعول به في محل نصب بـ"ضرب"،  
والنون علامة لجمع النسوة الغائبات<sup>(٤)</sup>، و"صالح" فاعل مرفوع بـ"ضرب" وعلامة  
رفعها الضمة.

فهذه الاثنا عشر ضميراً كلها في محل نصب لا يظهر فيها إعراب كما تقرّر؛  
لأنها مبنية.

وإنما كرّرت إعرابها ليتمرنَ المبتدئ على ذلك، والأمور بمقاصدها، فرمى يطلع  
على ذلك بعض المتعنتين فيقول: ما هذا الفث<sup>(٥)</sup> السمين<sup>(٦)</sup>.

---

(١) "بضرب" ساقط من س.

(٢) في ع "الغائب".

(٣) "بفتح الضاد" ساقط من س.

(٤) قوله: "والنون علامة لجمع النسوة الغائبات" ساقط من ع.

(٥) في ع "الدث" بالبدال.

(٦) يفهم من قوله هذا أن الفث والسمين شيء واحد، وليس كذلك إذ الفث بمعنى الأعرج وهو

ولما فرغ من المفعول الضمير المتصل بعامله شرع في المفعول المنفصل عن<sup>(١)</sup> عامله، وهو الذي يتقدم على عامله ويقع بعد "إلا" أو ما في معناها<sup>(٢)</sup>. فقال: والمنفصل اثنا عشر ضميراً أيضاً:

الأول: ضمير المتكلم وحده نحو قولك: "إِيَّائِي أَكْرَمْتُ" فـ"إِيَّائِي"<sup>(٣)</sup> مفعول به مقدم منفصل عن الفعل في محل نصب بـ"أكرم" لا يظهر فيه إعراب؛ لأنه ضمير، والياء حرف تكلم، و"أكرمْتُ" فعل وفاعل.

والثاني: ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه وهو "إِيَّائِي" في نحو "إِيَّائِي أَكْرَمْتُ" فـ"إِيَّائِي" مفعول به مقدم منفصل عن الفعل في محل نصب بـ"أكرم" لا يظهر فيه إعراب؛ لأنه ضمير، والنون المتصلة بها علامة لجمع المتكلم مع المشاركة أو التعظيم، و"أكرمْتُ" إعرابها<sup>(٤)</sup> ما مرّ.

والثالث: ضمير المفرد المخاطب المذكر وهو "إِيَّاكَ" في نحو: "إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ" فـ"إِيَّاكَ" مفعول به مقدم منفصل عن الفعل في محل نصب بـ"أكرم"، والكاف المتصلة به حرف خطاب، و"أكرمْتُ" إعرابها<sup>(٥)</sup> ما مرّ.

---

ضد السمين. يقال: "في الكلام الغث والسمين" أي الجيد والرديء. ويقال: "غُثَّكَ خَيْرٌ مِنْ سَمِينٍ غَيْرِكَ" فهما متغايران؛ لأن المعنى: قليلك إذا قنعت به خير من كثير غيرك. ينظر: المصباح المنير: غث، وجمهرة الأمثال ٧٢/٢.

(١) في ع "من" بدل "عن".

(٢) وقد يكون الفصل بحرف عطف كما في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ (المتحنة ١) وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (سبا ٢٤).

(٣) في ع "إِيَّاي".

(٤) في ع "إعرابهما".

(٥) في ع "إعرابهما".



والرابع: ضمير/ المخاطبة المؤنثة، وهو "إيا" في نحو: "إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ" فـ"إيا" مفعول [ ٥٧ ] به مقدم منفصل من الفعل في محل نصب بـ"أكرمت"، والكاف المكسورة المنفصلة حرف خطاب، وإعراب "أكرمت" ما مرّ.

والخامس: ضمير المثني المخاطب<sup>(١)</sup> مذكراً كان أو مؤنثاً وهو "إِيا" في نحو "إِيَّاكُمَا أَكْرَمْتُ" وإعراب "إِيا" ما مرّ، والكاف للخطاب، والميم والألف علامة للثنية<sup>(٢)</sup> وإعراب "أكرمت" ما مرّ.

والسادس: ضمير جمع الذكور<sup>(٣)</sup> المخاطبين، وهو "إِيا" في نحو "إِيَّاكُمْ أَكْرَمْتُ" وإعراب "إِيا" و"أكرمت" ما مرّ. والكاف فيه حرف خطاب، والميم علامة للجمع<sup>(٤)</sup>.

والسابع: ضمير جمع المؤنثات المخاطبات وهو "إِيا" في نحو "إِيَّاكنَّ أَكْرَمْتُ" وإعراب "إِيا" و"أكرمت" ما مرّ، والكاف المتصلة بـ"إيا" حرف خطاب، والنون المشددة علامة لجمع النسوة.

والثامن: ضمير المفرد المذكر الغائب، وهو "إيا" في نحو "إِيَاهُ أَكْرَمْتُ" وإعراب "إِيا" و"أكرمت" ما مرّ، والهاء المتصلة بـ"إِيا" علامة الغيبة في المذكر.

والتاسع: ضمير المفردة الغائبة وهو "إيا" في نحو: "إِيَاهَا أَكْرَمْتُ" وإعراب "إِيا" و"أكرمت" ما مرّ، والهاء المتصلة بـ"إِيا" والألف علامة التأنيث والغيبة.

والعاشر: ضمير المثني الغائب مذكراً كان أو مؤنثاً وهو "إِيا" في نحو "إِيَاهُمَا

---

(١) في ع "المخاطبين".

(٢) في ع، وس "الثنية".

(٣) في الأصل، وس "المذكر".

(٤) في ع "الجمع".

أكرمت" وإعراب "إيا" و"أكرمت" ما مرّ، والهاء علامة الغيبة، والميم والألف علامة التثنية.

والحادي عشر: ضمير جمع الذكور الغائبين وهو "إيا" في نحو "إياهم أكرمت"  
وإعراب "إيا" و"أكرمت" ما مرّ، والهاء للغيبة والميم علامة لجمع الذكور<sup>(١)</sup>.  
والثاني عشر: ضمير جمع المؤنث الغائب وهو "إيا" في نحو "إياهنّ أكرمت"  
وإعراب "إيا" و"أكرمت" ما مرّ، والهاء علامة الغيبة، والنون المشددة علامة لجمع  
النسوة الغائبات، والفاعل في هذه الأمثلة كلها في محل رفع بـ"أكرم".

---

(١) في ع "لجمع الذكور الغائبين".

ولمّا فرغ المصنف من المفعول به الذي هو أول المنصوبات<sup>(١)</sup> شرع في الثاني منها وهو<sup>(٢)</sup> المفعول المطلق فقال: باب المصدر وحده المصنف على سبيل التقريب على المبتدئ فقال: المصدر هو الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل فإذا قيل لك: صَرَفَ "ضَرَبَ" قلت<sup>(٣)</sup>: "ضَرَبَ" "يَضْرِبُ" "ضَرْباً" فـ"ضَرْباً" مصدر؛ لأنه جاء ثالثاً في تصريف الفعل، فإن "ضرب" هو الأول، و"يضرب" هو الثاني، و"ضرباً" هو الثالث.

واعلم أن المصدر ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون مرفوعاً نحو: "أعجبني ضربك" فـ"أعجبَ" فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء مفعول به في محل نصب بـ"أعجب" و"ضربك" فاعل مرفوع بـ"أعجب" والكاف مضاف إليه.

والثاني: أن يكون مجروراً نحو "عَجِبْتُ من ضربك زيداً".

والثالث: أن يكون منصوباً وهو المَبْنِيُّ له في هذا الباب.

## تنبيه

كان من حق المصنف أن يقول بدل<sup>(٤)</sup> قوله: "باب المصدر" باب المفعول المطلق<sup>(٥)</sup>؛ لأن المصدر قد يكون مرفوعاً، وقد يكون مجروراً كما مرَّ التمثيل لهما،

(١) قوله: "الذي هو أول المنصوبات" ساقط من ع.

(٢) "وهو" ساقط من ع.

(٣) في ع "فقل".

(٤) "بدل" ساقط من ع.

(٥) ويسميه سيويه: "الحدث" و"الحدثان"، ينظر: الكتاب ٣٤/١-٣٥، وابن يعيش ١١٠/١، وقال

ابن عصفور في شرح الجمل ٤٤٩/٢: ((واختلف النحويون في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً:

ويكون منصوباً على أنه مفعول مطلق، وهو مراد المصنف بقوله: المصدر.

وهو أي المصدر الذي ينصب على أنه مفعول مطلق هو الاسم الجاري على الفعل بخلاف "اغتسل غسلاً" و"توضأ وضوءاً" و"أعطى عطاءً"/؛ فإن هذه أسماء [ ٥٨ ] مصادر وليست مصادر<sup>(١)</sup>؛ لعدم جريانها على أفعالها؛ لأن الأول: قياس مصدره "الاغتسال"، والثاني: "التوضؤ"، والثالث: "الإعطاء".

ثم إن المصدر قسمان قسم لفظي وهو الذي يوافق لفظه لفظ<sup>(٢)</sup> فعله في الحروف والمعنى وقسم معنوي فإن وافق لفظه لفظ فعله فهو لفظي نحو "قتله قتلًا" فـ"قتلاً" مصدر لفظي لمشاركته "قتل" في الحروف والمعنى وهو منصوب

فمنهم من قال: إنما سمي مفعولاً مطلقاً؛ لأنه يطلق عليه لفظ مفعول، ولا يقيّد بصفة بخلاف باقي المفعولات فإنه لا يطلق عليها لفظ مفعول إلا بتقييد، فيقال: مفعول به أو فيه أو به أو من أجله أو له. ومنهم من قال: إنما سمي مفعولاً مطلقاً؛ لأنه يصل إليه الفعل بنفسه وما عدا ذلك من المفعولات إنما يصل إليه بتقدير في)) اهـ. وقال الرضي ١١٣/١: ((وإنما سمي ما نحن فيه مفعولاً مطلقاً لأنه ليس مقيداً - لكونه مفعولاً حقيقياً - بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه)) اهـ.

وعرفه ابن هشام ٢٠٥/٢ بقوله: ((وهو اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خيراً ولا حالاً)) اهـ.

ومن التعريف يفهم أقسام المفعول المطلق، وهي ثلاثة:

قسم مؤكد لعامله نحو "ضربتُ ضرباً"، وقسم مبين لنوع عامله زيادةً على التوكيد نحو "ضربت ضرباً الأمير"، وقسم مبين لعدد عامله زيادةً على التوكيد نحو "ضربت ضربتين" ينظر: التصريح ٣٢٣/١. وينظر في هذه الأقسام: الكتاب ٣٥٣٤/١، والأصول ١٦٠/١.

(١) في ع "مصدر".

(٢) "لفظ" ساقط من ع.

بـ"قتل" على أنه مفعول مطلق وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوي نحو  
 "جلست قعوداً" و"قمت وقوفاً" فـ"قعوداً" و"وقوفاً" مصدران معنويان لموافقتهما  
 "جلس" و"قام" في المعنى دون الحروف، وهما منصوبان بـ"جلس" و"قام" على  
 أنهما<sup>(١)</sup> مفعولان مطلقان.

## تنبيه

تمثيل المصنف اللفظي بالمتعدي وللمعنوي باللازم للإيضاح لا للتخصيص<sup>(٢)</sup> إذ  
 كل منهما ينصبه<sup>(٣)</sup> القاصر والمتعدي فتقول في اللفظي: "ضربته ضرباً" و"فرح زيدٌ  
 فرحاً"<sup>(٤)</sup>، وتقول في المعنوي: "قعدت جلوساً" و"أحببته مِقةً"<sup>(٥)</sup>.

وتقسيم<sup>(٦)</sup> المصدر إلى لفظي ومعنوي هو مذهب المازني<sup>(٧)</sup> القائل بأن المصدر  
 المعنوي منصوب بالفعل المذكور معه، ومذهب غيره أنه منصوب بفعل مقدر من

(١) "على أنهما" ساقط من ع.

(٢) "لا للتخصيص" ساقط من ع.

(٣) في ع "ينصبهما".

(٤) في ع "فرحت فرحاً"، وفي س "فرحت زيدا فرحاً".

(٥) في الأصل، وس "نقة" وفي ع "صفة" والصواب ما أثبتته؛ لأن المِقة بمعنى المحبة، ينظر: اللسان: ومق

٤٩٢٧ و: مقه ٤٢٤٦/٦. وينظر: أوضح المسالك ٢/٢١٣.

(٦) في ع "وتقسيمه".

(٧) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية -وقيل: ابن عدي- ابن حبيب النحوي المازني، كان إماماً

في العربية. من مصنفاته: علل النحو، والتصريف. توفي سنة تسع أو ثمان وأربعين ومائتين للهجرة.

ينظر في أخباره: بغية الوعاة ١/٤٦٣، ومعجم الأدباء ٧/١٠٧-١٢٨،

وإشارة التعيين ٦١.

لفظه، فيقدر في "جلست قعوداً" "جلست وقعدت قعوداً"<sup>(١)</sup> فالمصدر على هذا المذهب كله لفظي، والأول أظهر.

وقد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة غيره مما يدل على<sup>(٢)</sup> المصدر من صفة له كـ "سرت أحسن السير" والأصل "سرت السير أحسن السير" فحذف الموصوف للدلالة<sup>(٣)</sup> إضافة صفته إلى مثله عليه، ونابت منابه وانتصبت<sup>(٤)</sup> انتصابه.

أو من لفظ<sup>(٥)</sup> دلّ على عدد المصدر كـ "ضربته عشر ضربات" فـ "عشر" ناب عن المصدر، ومثله قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾<sup>(٦)</sup>، والأصل "فاجلدوهم جلداً ثمانين" فحذف المصدر وأنيب عنه "ثمانين" و"جلدة" تمييز. أو من لفظ دل على آله كـ "ضربته سوطاً" أو "عصى" أو نحو ذلك مما عهد الضرب به.

أو من "كل" وما في معناها مضافة إلى المصدر كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾<sup>(٧)</sup> فـ "كل" مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل "فلا

(١) من قوله: "وتقسيم المصدر" إلى قوله: "وقعدت قعوداً" نقلاً من شرح الآجرومية للأزهري ٧٤.

(٢) في س "عن" بدل "على".

(٣) في س "لدلالته".

(٤) في ع "وانتصب".

(٥) "لفظ" ساقط من ع.

(٦) النور ٤.

(٧) النساء ١٢٩.

تميلوا ميلاً كلّ الميل" (١).

أو من بعض وما (٢) في معناها (٣) مضافة إلى المصدر كقوله تعالى (٤): ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ (٥) فـ "بعض" مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل: ولو تقول علينا قولاً بعض الأقاويل.

وقد أكثرت من مثل ذلك في شرح القطر ما لا يحتمله هذا المختصر (٦).

## تتمة

اتفق النحاة على حذف عامل المصدر غير المؤكد لدليل مقالي كأن يقال: "ما جلست" فيقال: "بلى جلوساً" (٧) أو "بلى جلستين" أو حالي (٨) كقولك (٩) لمن قدم

---

(١) من قوله: "فكل مفعول مطلق" إلى "كل الميل" مكرر في ع.

(٢) في ع "أو ما".

(٣) في الأصل: "وما في بعض معناها" بزيادة كلمة "بعض".

(٤) "تعالى" ساقط من ع.

(٥) الخاقعة ٤٤.

(٦) ذكر المصنف في شرح القطر -زيادة على ذلك- ما ينوب عن المفعول المطلق من إشارة إلى المصدر كـ "ضربه ذلك الضرب"، أو من مرادف له في المعنى نحو: "شنته بغضاً" و"فرحت جذلاً" أو من مشارك له في مادته كاسم المصدر .. نحو "اغتسلت غسلاً" واسم عين ومصدر لفعل آخر، فاسم العين نحو ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً﴾ ومثال ما كان لمصدر آخر نحو ﴿وَتَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتِلاً﴾ والأصل "إنبتاً" و"تبتلاً". ينظر: مغيث النداء إلى شرح قطر الندي للشريبي ٦٢٩/٢. وفي النقل تصرف.

(٧) في ع "بلى جلوساً طويلاً".

(٨) "أو حالي" ساقط من ع.

(٩) في ع "وكقوله".

من سفر: "قدوماً مباركاً".

وأما المصدر المؤكد فقال ابن مالك في شرح كافيته<sup>(١)</sup>: إنه لا يحذف عامله؛ لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه، والحذف مناف لهما، ونازعه ابنه<sup>(٢)</sup> في ذلك.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٥٧/٢.

(٢) يقول ابن الناطم في شرحه للألفية ص ١٠٤: ((فإن أراد [أي ابن مالك] أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائماً فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه، وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم، ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد؛ لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى، ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماح كفاية؛ فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً إذا كان خيراً عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر نحو "أنت سيراً" و"ميراً" وحذفاً واجباً في مواضع سيأتي ذكرها نحو "سعيًا" و"رعيًا")). اهـ. وقال الأزهري في التصريح ٣٢٩/١ و٣٣٠: ((وأجاب الشاطبي بأن ما قاله ابن الناطم غير لازم؛ لأنه إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الإتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكد، فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض. وأما ما استدل به فلا دليل فيه؛ لأن تلك المصادر لم تأت للتأكيد أصلاً، وإنما هي مصادر جعلت بدلاً من أفعالها وعوضت منها ففائدتها النيابة عن أفعالها وإعطاؤها معانيها لا تأكيدها فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها، والشيء لا يؤكد نفسه)) اهـ.

وقال ابن عقيل في شرحه للألفية ٤٦٩/١: ((وقول ابن المصنف أن قوله: "وحذف عامل المؤكد امتنع" سهو منه، لأن قولك: "ضرباً زيداً" مصدر مؤكد وعامله محذوف وجوباً - كما سيأتي - ليس بصحيح... وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها [أي ابن الناطم] ليست من باب التأكيد في شيء؛ لأن المصدر فيها نائب مناب العامل دالّ على ما يدل عليه وهو عوض منه)) اهـ.

قال الشيخ خالد ٣٣٠/١: ((والحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد)) اهـ. وابن الناطم هو: محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الإمام بدر الدين المعروف بابن الناطم كان إماماً في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق، أخذ عن والده وممن قرأ عليه بدر الدين بن زيد. من مصنفاته: شرح ألفية والده، وشرح كافيته، وشرح لاميته، وشرح =



ولما فرغ المصنف من الثاني من المنصوبات شرع/ في الثالث والرابع منها وهما [ ٥٩ ]  
 المفعول فيه المسمّى بظرف الزمان وظرف المكان<sup>(١)</sup> فقال: باب ظرف الزمان  
 وظرف المكان وكلّ منهما يُسمّى بالمفعول فيه<sup>(٢)</sup>، والكسائي وأصحابه يُسمّون  
 الظروف صفات<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup> ولا مُشاحّة<sup>(٥)</sup> في الاصطلاح.

وبدأ المصنف بظرف الزمان فقال: ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب  
 بتقدير "في" الظرفية. خرج<sup>(٦)</sup> بذلك بقية المفاعيل؛ لأن تسلط العامل عليها ليس  
 على معنى "في". ولا بدّ من زيادة "باطراد" ليخرج ما ضمن معنى "في" بغير اطراد  
 وهو المنصوب على التوسع، نحو "دخلت الدار" و"سكنت البيت" فانتصابهما إنّما

الملحة، ومقدمة في العروض. توفي في دمشق سنة ست وثمانين وستمئة للهجرة.

ينظر في أخباره: بغية الوعاة ٢٢٥/١، والنجوم الزاهرة ٣٧٣/٧، وشذرات الذهب ٣٩٨/٥.

(١) هذه تسمية بصرية. قال سيبويه ٢١٦/١: ((هذا باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على  
 المعنى، فمن ذلك قولك: متى يسار عليه؟ وهو يجعله ظرفًا، فيقول: اليوم أو غدًا أو بعد غدٍ أو يوم  
 الجمعة...)) اهـ.

(٢) عرّف ابن هشام المفعول فيه فقال في الأوضح ٢٣٧/٢: ((ما ضمن معنى "في" باطراد من اسم  
 وقت أو اسم مكان أو اسم عرضت دلالة على أحدهما أو جارٍ مجراه)) اهـ.

(٣) في ع "موقات" بدل "صفات".

(٤) ينظر ذلك في: معاني القرآن ٣٤٥/١، والتصريح ٣٣٧/١، والكواكب الدرية ١٤/٢، وحاشية  
 الصبان على الأشموني ١٢٥/٢.

(٥) الشُّحُّ والشَّحُّ، البخل والمراد بالمشاحّة هنا المنازعة. يقال: هما يتشاحان على أمر إذا تنازعا لا يريد  
 كل واحد منهما أن يفوته. ينظر: اللسان: شح ٢٢٠٥/٤.

(٦) في ع "فخرج".

هو على التوسع<sup>(١)</sup> بإسقاط الخافض لا الظرفية<sup>(٢)</sup>؛ فإنه لا يطرد تعدي سائر الأفعال إلى "الدار" و"البيت". بمعنى "في"، لا تقول: "صليت الدار" ولا "نمت البيت". ولما عرّف المصنف ظرف الزمان ذكر منه اثنتي عشرة لفظة كلها صالحة للنصب على الظرفية:

الأولى: نحو اليوم وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ويكون نكرة منونة<sup>(٣)</sup> للنصب على الظرفية<sup>(٤)</sup> نحو "صمت يوماً"، ومعرفة نحو "صمت اليوم"، ومضافاً نحو "صمت يوم الخميس" فـ"يوم" ظرف زمان منصوب في الأمثلة الثلاثة بالفعل الذي قبله على أنه مفعول فيه.

والثانية الليلة وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، ويكون نكرة منونة نحو "اعتكفت ليلة"، ومعرفة نحو "اعتكفت الليلة"، ومضافة نحو "اعتكفت ليلة

---

(١) من قوله: "نحو دخلت الدار" إلى قوله: "على التوسع" ساقط من ع.

(٢) وهو مذهب الفارسي. قال في الإيضاح ١٨٢/١: ((وقد يتسع فيحذف حرف الجر فيصل الفعل الذي لا يتعدى إلى ما كان مخصوصاً من الأماكن)) اهـ. واختاره ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٦٨٣/٢ ونسبه إلى سيويه فقد قال في الكتاب ١٥٩/١: ((كما أجازوا قولهم: "دخلت البيت" وإنما معناه "دخلت في البيت" والعامل فيه الفعل، وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف)) اهـ. وقيل منصوب على الظرفية تشبيهاً له بالمبهم وهو مذهب الشلوين في التوضئة ٢١١ ونسبه إلى سيويه فقد قال في الكتاب ٣٥/١: ((وقد قال بعضهم: "ذهبت الشام" يُشبهُ بالمبهم إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب. وهذا شاذ؛ لأنه ليس في "ذهبت" دليل على "الشام" وفيه دليل على المذهب والمكان)) اهـ. واختاره ابن الحاجب في الكافية ١٠٠. وقيل: إنه مفعول به وهو مذهب الأخفش والجرمي والمبرد، ينظر: المقتضب ٣٣٧/٤، وشرح الكافية للرضي ١٨٦/١، وتوضيح المقاصد ٨٤/٢، والكواكب الدرية ٢١/٢، والمجمع ١٥٣/٣.

(٣) في ع "منوناً".

(٤) قوله: "لنصب على الظرفية" ساقط من ع.

الجمعة"، ف"الليلة" في الأمثلة الثلاثة ظرف زمان منصوب بالفعل الذي قبله على أنه مفعول فيه.

والثالثة غدوةً وهي من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس وتستعمل<sup>(١)</sup> نكرة منونة نحو "أزورك غدوةً"، ومعرفة غير منونة لمنعها من الصرف بسبب العلمية والتأنيث نحو: "جئتكَ غدوةً" بغير تنوين، ومضافة نحو "جئتكَ غدوةً يوم الخميس"، ف"غدوة" في الأمثلة الثلاثة ظرف زمان مفعول فيه منصوب بالفعل الذي قبله. والرابعة بكرةً وهي أول النهار ويأتي فيها ما مرَّ في "غدوة" من الأحوال الثلاثة والإعراب.

والخامسة سحراً وهو آخر الليل ويأتي فيه أيضاً ما مرَّ في "غدوة" من الأحوال الثلاثة والإعراب، لكنه إنما يكون معرفة إذا أردت به سحر يوم بعينه. والسادسة غداً وهو اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه نحو "أجيئك غداً" ف"غداً" ظرف زمان منصوب بالفعل الذي قبله على أنه مفعول فيه. والسابعة عتمةً وهي ثلث الليل الأول، ويأتي فيه ما مرَّ في "غدوة" من الأحوال الثلاثة والإعراب.

والثامنة صباحاً وهو<sup>(٢)</sup> أول النهار ويستعمل نكرة نحو "ايتوني صباحاً"، ومضافاً نحو "ايتوني صباحاً"<sup>(٣)</sup> يوم الجمعة، ف"صباح"<sup>(٤)</sup> ظرف زمان منصوب بالفعل الذي قبله على أنه مفعول فيه.

---

(١) في ع "ويستعمل".

(٢) في ع "وهي".

(٣) في ع "صبيحة".

(٤) في س "فصباحاً".

والتاسعة مساءً - بالمد- وهو من الظهر إلى غروب الشمس ويأتي فيه ما مرّ في "صباحاً".

والعاشرة أبداً<sup>(١)</sup> وهو اسم الزمان المستقبل الذي لا نهاية لمنتهاه نحو "لا أدخل الدار أبداً" أو "أبد الآبدين" ويستعمل نكرة منونة، ومضافاً كما مثلنا، فـ "أبداً" [ ٦٠ ] ظرف زمان منصوب بالفعل الذي قبله على أنه مفعول فيه.

والحادية عشر أمداً<sup>(٢)</sup> وهو اسم لزمان مستقبل، ويأتي فيه ما مرّ في "أبداً".  
والثانية عشر حيناً وهو اسم لزمان مبهم ويستعمل نكرة منونة نحو "قرأت حيناً" ومضافاً نحو "قرأت حين طلعت الشمس"، فـ "حيناً" ظرف زمان منصوب بالفعل الذي قبله على أنه مفعول فيه.

وقوله: وما أشبه ذلك أشار به إلى أن كل اسم زمان أشبه ما تقدم من أسماء الزمان يصحُّ نصبه على الظرفية سواء أكان مبهماً<sup>(٣)</sup> - وهو ما لا يصلح وقوعه جواباً لـ "متى" ولا لـ "كم" - كـ "الوقت" و"الساعة"، أو مختصاً وهو الذي يقع جواباً لـ "متى" نحو "ضحى" و"ضحوة"، أو معدوداً وهو الذي يقع جواباً<sup>(٤)</sup> لـ "كم" كـ "الأسبوع" و"الشهر" و"الحول" كـ "صمت أسبوعاً" أو "شهرًا" أو "حولاً".

(١) ينظر: الصحاح: أبدأ ٤٣٩/٢.

(٢) ينظر: اللسان: أمد ١٢٥/١.

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ١٨٤/١: ((المبهم من الزمان هو الذي لا حدّ له يحصره معرفة كان أو نكرة كـ "حين" و"زمان" و"الحين" و"الزمان")) اهـ.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وس.

باب وظرف المكان فقال: وظرف المكان، وعرفه بقوله: هو اسم المكان المنصوب بتقدير "في" أي إذا كان مبهماً<sup>(١)</sup>، فالمبهم كله صالح للنصب على الظرفية، وذكر المصنف منه<sup>(٢)</sup> ثلاث عشرة لفظة:

الأولى: نحو "أمام". بمعنى قُدَّام نحو: "جلست أمام الأمير" أي: قدامه، فـ"أمام" ظرف مكان منصوب بالفعل الذي قبله على أنه مفعول فيه.

وثانيها خَلْفَ وهو ضد قُدَّام تقول<sup>(٣)</sup>: "جلست خلفك"، ويأتي فيه ما مرَّ من الإعراب.

وثالثها قُدَّام بمعنى "أمام" نحو "جلست قُدَّام الدار"، ويأتي فيه ما مرَّ من الإعراب.

ورابعها وِرَاءَ - بالمد - بمعنى خلف نحو "جلست وراء المسجد"، ويأتي فيه ما مرَّ، وقد يأتي "وراء" بمعنى "قدام" كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ<sup>(٤)</sup> مَلِكٌ<sup>(٥)</sup>﴾ إنه بمعنى "قدام"<sup>(٦)</sup>.

وخامسها فَوْقَ لكل مكان عالٍ وهو ضد "تحت" نحو "جلست فوق السطح" وفيه من الإعراب ما مرَّ.

(١) ظرف المكان المبهم هو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمَّاه، كأسماء الجهات نحو "أمام" و"وراء" و"يمين" و"شمال" و"فوق" و"تحت" وشبهها في الشياخ كـ"ناحية" و"جانب" و"مكان"، وكأسماء المقادير كـ"ميل" و"فرسخ" و"بريد". أوضح المسالك ٢/٢٣٧.

(٢) "منه" ساقط من ع.

(٣) في ع "نحو" بدل "تقول".

(٤) في الأصل تكررت كلمة "وراءهم" مرتين.

(٥) الكهف ٧٩.

(٦) ينظر: تهذيب اللغة ١٥/٣٠٥، وجامع البيان ٢/١٦، وتفسير الرازي ٢١/١٦٠.

والسادسة تَحْتَ وهو ضد "فوق" تقول: "جلست تحت الشجرة"، والإعراب فيها على ما مرَّ<sup>(١)</sup>.

والسابعة عِنْدَ وهو للمكان القريب نحو "جلست عند زيدٍ" أي قريباً منه، فـ"عند" ظرف مكان منصوب بتقدير "في" وناصبه الفعل الذي قبله على أنه مفعول فيه.

والثامنة مَعَ اسم مكان<sup>(٢)</sup> الاجتماع نحو "جلست مع محمد" أي مصاحباً له، وفيه من الإعراب ما مرَّ.

والتاسعة إِزَاءَ -بالزاي والمد- بمعنى المقابلة نحو "جلست إزاء البيت" أي مقابلته<sup>(٣)</sup>، وفيه من الإعراب ما مرَّ.

والعاشرة حِذَاءَ -بالذال المعجمة والمد- بمعنى القرب نحو "جلست حذاء عمرو" أي قريباً منه، وفيه من الإعراب ما مرَّ.

والحادية<sup>(٤)</sup> عشرة تِلْقَاءَ بمعنى المقابلة كـ"إزاء" نحو "جلست تلقاء بكر" أي مقابله وفيه من الإعراب ما مرَّ.

والثانية عشرة هُنَا -بضم الهاء وتخفيف النون- وهو اسم إشارة للمكان القريب نحو "جلست هنا" أي في هذا المكان القريب، وفيه ما مرَّ من الإعراب<sup>(٥)</sup>.

والثالثة عشرة ثَمَّ -بالتاء المثناة المفتوحة- وهو اسم إشارة للمكان البعيد نحو

---

(١) من قوله: "والسادسة" إلى قوله: "ما مرَّ" ساقط من ع.

(٢) في ع "وهو لمكان".

(٣) في ع "مقابلة".

(٤) في ع "والحادي".

(٥) في ع "وفيه من الإعراب ما مرَّ".

"اجْلِسْ ثُمَّ" [أي] <sup>(١)</sup> في هذا المكان البعيد <sup>(٢)</sup>، وفيه ما مرّ من الإعراب <sup>(٣)</sup>.

وقوله <sup>(٤)</sup>: وما أشبه ذلك أشار به إلى أن كل اسم مكان مبهم ينصب على الظرفية نحو: "يمين" و"شمال" تقول: "جلست يمين عمرو" و"شمال زيد"، فـ"يمين" و"شمال" منصوبان على الظرفية بتقدير "في" وناصبهما الفعل الذي قبلهما على أنهما مفعولان فيه.

### تنبيه

كاسم الزمان والمكان الاسم الذي عرضت / دلالة على أحدهما، وهو أربعة: [ ٦١ ]  
أولها <sup>(٥)</sup>: أسماء العدد المميز بها كـ "سرت عشرين يوماً ثلاثين" <sup>(٦)</sup> فرسخاً،  
فـ"عشرين" مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان، و"ثلاثين" مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان؛ لأنهما مئزاً بذلك.

ثانيها: ما قيدت به كَلِيَّة أحدهما أو جزئيته كـ "سرت جميع اليوم جميع" <sup>(٧)</sup>  
الفرسخ "أو" كلّ اليوم كلّ الفرسخ "أو" بعض اليوم <sup>(٨)</sup> بعض الفرسخ "أو" نصف

(١) "أي" زيادة يطلبها المعنى وأظنها ساقطة سهواً.

(٢) قوله: "نحو اجلس ثم في هذا المكان البعيد" ساقط من ع.

(٣) في ع "وفيه من الإعراب ما مرّ".

(٤) "وقوله" ساقط من ع.

(٥) في الأصل "أولها".

(٦) في ع "وثلاثين".

(٧) في ع "وجميع".

(٨) "أو بعض اليوم" ساقط من ع.

اليوم نصف<sup>(١)</sup> الفرسخ"، فـ"جميع" و"كل" و"بعض"<sup>(٢)</sup> و"نصف" منصوبات نصب ظرف الزمان والمكان.

ثالثها: ما كان صفة لأحدهما كـ"جلست طويلاً من الدهر غربيّ الدار" إذ الأصل: زماناً طويلاً ومكاناً غريباً.

رابعها: ما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم حذف المضاف وأنيب عنه<sup>(٣)</sup> المضاف إليه بعد حذفه<sup>(٤)</sup> وهو في ظرف الزمان كثير - نحو "جئتكَ صلاةَ العصر" أو "قدومَ الحاج" والأصل: "وقتَ صلاةِ العصر"، و"وقتَ قدومِ الحاج"<sup>(٥)</sup>، فحذف المضاف - وفي ظرف المكان قليل<sup>(٦)</sup> نحو "جلست قرب<sup>(٧)</sup> زيدٍ" أي مكانَ قربه.

---

(١) في ع "ونصف".

(٢) "وبعض" ساقط من ع.

(٣) "عنه" ساقط من ع.

(٤) قال سيوييه في الكتاب ٢٢٢/١: ((هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار، وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول: "مقدم الحاج" و"خفوق النجم" و"خلافة فلان" و"صلاة العصر". فإنما هو: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام وللاختصار)) اهـ. وينظر: المقتضب ٣٣٤/٤.

(٥) ينظر: التصريح ٣٣٨/١.

(٦) قال الأزهري في التصريح ٣٣٨/١: ((وإنما كان ذلك كثيراً في ظروف الزمان وقليلاً في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد ظروف المكان منه، ألا ترى أن الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما؛ لأن الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته، بخلاف ظرف المكان؛ فإن دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي؛ إذ كل فعل لابد له من مكان يقع فيه فلم يقوَ في ذلك قوة ظرف الزمان، ولم يبلغ رتبته فكانت إقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة)) اهـ. وينظر: حاشية الصبان على الأشموني ١٣٣/٢.

(٧) في ع "قريب".



## تتمة

ما استعمل من أسماء الزمان والمكان غير ظرف، كأن ترى<sup>(١)</sup> مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه نحو "يوم" و"شهر" يُسمَّى في عرف النحويين واصطلاحهم متصرفاً، وما لا يخرج عنها نحو "سَحَر" من يوم بعينه و"قَطُّ" في استغراق الماضي، و"عَوُض"<sup>(٢)</sup> في استغراق المستقبل، أو لا يخرج عنها إلا إلى شبههما وهو الجر بـ"من" نحو "عند" فإنه لا يستعمل إلا ظرفاً نحو "جلست عندك" أو مجروراً بـ"من" نحو "خرجت"<sup>(٣)</sup> من عندك يُسمَّى في عرفهم واصطلاحهم غير متصرفٍ.

---

(١) في ع، وس "يرى".

(٢) "عوض" معناه الأبد، يُضم ويُفتح بغير تنوين، وهو للمستقبل من الزمان كما أن "قط" للماضي من الزمان؛ لأنك تقول: "عوض لا أفارقك" تريد: لا أفارقك أبداً، كما تقول في الماضي: "قط ما فارقتك". ولا يجوز أن تقول: "عوض ما فارقتك" كما لا يجوز أن تقول: "قط ما أفارقك". ينظر: الصحاح: عوض.

(٣) في س "فرحت".

باب  
الحال

ولما فرغ المصنف من الرابع من المنصوبات وهو أحد نوعي المفعول فيه شرع في الخامس منها وهو الحال لما بينهما من المناسبة في النصب على معنى "في" فقال: باب الحال<sup>(١)</sup> وألفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها: "أحوال" وفي تصغيرها: "حويلة"<sup>(٢)</sup>، ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظاً ومعنى يقال: "حال حسن" و"حسنة"، والتأنيث أفصح<sup>(٣)</sup>.

وحدّثها المصنف بقوله: هو الاسم الفضلة المنصوب بالفعل وشبهه المفسر لما انبهم من الهيئات<sup>(٤)</sup> فعلم من قوله: "الاسم" أن الحال لا يكون إلا اسماً لا فعلاً ولا حرفاً، ومن<sup>(٥)</sup> قوله: "المنصوب" أنها لا تكون مرفوعة ولا مجرورة، ومن قوله: "المفسر لما انبهم من الهيئات" أن الحال يفسر<sup>(٦)</sup> الهيئات المبهمة اللاحقة للذوات العاقلة وغيرها بخلاف التمييز فإنه مفسر لما انبهم من الذوات.

(١) قال سيويه في الكتاب ٤٤/١: ((هذا باب ما يعمل في الفعل فيتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول)) اهـ. وأما المبرد فيسمي الحال "مفعولاً فيه". قال في المختضب ١٦٦/٤: ((هذا باب من المفعول ولكننا عزلناه مما قبله؛ لأنه مفعول فيه وهو الذي يسميه النحويون احوال)) اهـ.  
(٢) ينظر: اللسان: حول ١٠٥٧/٢، وينظر: التصريح ٣٦٥/١، وحاشية الصبان على الأشموني ١٦٩/٢.

(٣) هذا في المعنى كما مثل بـ "حال حسن" و"حسنة"، وأما في اللفظ فالتذكير أفصح فيقال: "حال" بلا تاء. ينظر: حاشية يس على التصريح ٣٦٥/١، وحاشية الصبان على الأشموني ١٦٩/٢.

(٤) والحال نوعان: مؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُتَبَرِّجِينَ﴾ (التوبة ٢٥)، وكقوله تعالى: ﴿فَبَسَمَ صَلَاحِكُمْ﴾ (النمل ١٩)، ومؤسّسة: وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها نحو: "جاء زيدٌ راكباً"، والتعريف المذكور إنما هو للمؤسسة. ينظر: التصريح ٣٦٥/١، والجمع ٣٩/٤.

(٥) في ع "وفي" بدل "ومن".

(٦) في ع "تفسر".

ويجيء الحال من الفاعل نصاً<sup>(١)</sup> نحو "جاء زيد راكباً" فـ"راكباً" حال من الفاعل الذي هو "زيد" منصوب بـ"جاء" الرفع للفاعل و"زيد" الذي هو صاحب الحال قد انبهم حاله في مجيئه ففسر حاله بأنه "جاء راكباً"، ويجيء من المفعول نصاً<sup>(٢)</sup> نحو "ركبت الفرس مُسَرَّجاً" فـ"ركبت" فعل وفاعل مرفوع بالفعل و"الفرس" مفعول به منصوب بـ"ركب" و"مُسَرَّجاً" حال من المفعول به منصوب بـ"ركب"، ويجيء من الفاعل أو المفعول نحو "لقيت عبد الله راكباً" فـ"راكباً" حال محتملة لأن تكون من الفاعل وهو التاء في "لقيت" وأن تكون من المفعول الذي هو "عبد الله" وهي منصوبة بـ"لقي" مفسرة لصاحبها، ويجيء منهما معاً نحو: "لقيت زيداً/ راكبين"<sup>(٣)</sup> [ ٦٢ ] فـ"راكبين" حال مبين لهيئة الفاعل والمفعول.

وقوله: وما أشبه ذلك أشار به إلى الأمثلة المتقدمة، ولا يجيء الحال من المبتدأ على الراجح<sup>(٤)</sup>، ويجيء من المجرور بالحرف<sup>(٥)</sup> نحو "مررت بهند جالسة"، ومن المجرور بالمضاف<sup>(٦)</sup> نحو قوله تعالى ﴿يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ

(١) في ع "أيضاً" بدل "نصاً".

(٢) في ع "أيضاً" بدل "نصاً".

(٣) في س "لقيت زيداً وعبد الله راكبين".

(٤) ظاهر كلام سيبويه أن صاحب الحال في نحو "فيها قائماً رجلاً" هو المبتدأ. ينظر: الكتاب ٦٠/٢ - ٦١ و ٧٨ و ٩٠-٩١، والارتشاف ٣٤٧/٢، وصححه ابن مالك وينظر: شرح التسهيل ٣٣٣/٢، وحاشية الصبان مع شرح الأشموني ١٧٤/٢-١٧٥.

(٥) في ع "بحرف".

(٦) يشترط في مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه، فمثال الأول قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ (الحجر ٤٧) فـ"إخواناً" حال من ضمير المضاف إليه "صدور"، والصدور جزء من =

مَيْتًا<sup>(١)</sup> فـ"ميتاً" حال من "أخيه".

والغالب في الاسم الواقع حالاً أن يكون مشتقاً مفارقاً، والمراد بالمشتق ما دل على ذات باعتبار معنى فيها هو المقصود كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعال التفضيل. والمراد بالمفارق<sup>(٢)</sup> ما لم يكن ملازماً لصاحبه، ومن غير الغالب في [اعتبار]<sup>(٣)</sup> الاشتقاق أن يكون<sup>(٤)</sup> الحال جامدة مؤولة بمشتق تأويلاً لا كلفة فيه: كأن دلت على تشبيه نحو "بدت الجارية قمراً" أي مثل القمر<sup>(٥)</sup>، أو ترتيب<sup>(٦)</sup> نحو "ادخلوا رجلاً رجلاً" أي مرتبين، أو سعر<sup>(٧)</sup> نحو "بعته مدّاً بكذا" أي مسعراً، أو مفاعلة نحو "بعته الثوب يدّاً بيد" أي مقايضةً.

ومن غير الغالب في اعتبار المفارقة أن يكون الحال لازمة لا مفارقة نحو "دعوت الله سميعاً" فـ"سميعاً" حال لازمة لصاحبها، ونحو: "خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها" فـ"الزرافة" مفعول به منصوب بـ"خلق" الرفع للجلالة التي هي الفاعل، و"يديها" بدل من الزرافة بدل بعض من كل و"أطول" حال من الزرافة، و"من

---

المضاف إليه. ومثال الثاني: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ (النحل ١٢٣) فـ"حنيفاً" حال من إبراهيم والملة كالجزم من المضاف إليه. الأشموني ١٧٩/٢، وشرح ابن عقيل ٥٣٤/١ - ٥٣٥.

(١) الحجرات ١٢.

(٢) في عـ "المفارقة".

(٣) ساقط من الأصل وس.

(٤) في عـ "أن تكون".

(٥) قوله: "أي مثل القمر" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه وكذلك ساقط من ع.

(٦) في عـ "أو ترتيباً".

(٧) في عـ "أو مسعراً".

رجليها" متعلق بـ "أطول". ثم الناصب للحال في جميع أحوالها الفعل أو شبهه<sup>(١)</sup> كاسم الفاعل.

**ولا يكون الحال إلا نكرة؛ لأن الغالب كونها مشتقة كما مر، وصاحبها معرفة، فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً<sup>(٢)</sup> وحمل غيره عليه، فإن وردت بلفظ المعرفة أوّلت بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير<sup>(٣)</sup>، قالوا: "ادخلوا الأول فالأول" أي مرتبين<sup>(٤)</sup>، وقالوا: "رجع عودَه على بدئه" فـ "عود" حال من فاعل رجع المستتر فيه فيؤول بنكرة من لفظه أي "عائداً" أو من معناه أي "راجعاً"، وقالوا: "جاء وحده" فـ "وحده" حال من فاعل "جاء" المستتر فيه فيؤول بنكرة من لفظه أي متوحداً، أو من معناه أي منفرداً.**

**ولا يكون إلا بعد تمام الكلام وهو الغالب، والمراد بتمام الكلام قبل الحال: أن يأخذ الفعل فاعله أو فاعله<sup>(٥)</sup> ومفعوله كما مرّ في الأمثلة. وليس المراد أن يكون الكلام مستغنياً عن الحال من جهة المعنى كما مرّ في الأمثلة، وقد يكون محتاجاً**

---

(١) ينظر: المقتضب ٣٠٠/٤، وشرح الكافية للرضي ٢٠١/١.

(٢) في عـ "منصوب".

(٣) هذا هو مذهب الجمهور. ينظر: الكتاب ٣٧٢/١ و٣٧٣. وأجاز يونس والبغداديون أن يأتي معرفة، وأجاز الكوفيون أن يأتي على صورة المعرفة إذا كان فيها معنى الشرط، نحو: "عبد الله المحسن أفضل منه، المسيء".

ينظر: الكتاب ٣٧٧/١، وتوضيح المقاصد ١٢٨/٢، والتصريح ٣٧٤/١، والهمع ١٨/٤.

(٤) قوله: "وقالوا: ادخلوا الأول فالأول أي مرتبين" ساقط من س.

(٥) "فاعله" ساقط من ع.

إلى (١) الحال من جهة المعنى كما (٢) في قول الشاعر:

[٢٦] إِنَّمَا الْمَيْتُ مِنْ يَعِيشُ كَثِيبًا كَاسِفًا (٣) بِأُلْهِ قَلِيلَ الرِّجَاءِ (٤)

أو لا يصح الاستغناء بما قبل الحال من جهة المعنى فيقول: "إنما الميت من يعيش" ولم يذكر الحال الذي هو "كثيباً" وما بعده.

ولا يكون صاحبها إلا معرفة؛ لأنه محكوم عليه بالحال فهو كالمخبر عنه، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالباً (٥).  
ويَقَعُ نَكْرَةً بِمَسْوُوعٍ وَهُوَ: إما التخصيص أو التعميم أو التأخير.

فالأول (٦) وهو التخصيص سواء أكان بإضافة نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلْسَّائِلِينَ﴾ (٧) فـ"سواء" حال من "أربعة" وهي نكرة مخصصة

(١) "إلى" مكررة في ع.

(٢) "كما" ساقط من ع.

(٣) في ع "كاشفاً".

(٤) هذا بيت من الخفيف وقائله: عدي بن رعاء الغساني كما في الأصمعيات ١٥٢، وروايته:

إِنَّمَا الْمَيْتُ مِنْ يَعِيشُ ذَلِيلًا سَيِّئًا بِأُلْهِ قَلِيلَ الرِّجَاءِ

ونسبه البحري في الحماسة ٢١٤ وياقوت الحموي في معجم الأدباء ٩/١٢ إلى صالح بن عبد القدوس.

والشاهد فيه "كثيباً" و"كاسفاً" و"قليل" فإنها أحوال لا يستغنى عنها في الكلام فلو قال: إنما الميت من يعيش - بدون ذكر هذه الأحوال - لاختل المعنى ولما فهم المراد.

وهذا البيت من شواهد المغني ٤٦١/٢، وشرح القطر لابن هشام ٣٢٨، والخزانة ٨٣/٩ وفيه "قليل الرعاء"، والأشْمُونِي ١٦٩/٢.

(٥) ينظر: التصريح ٣٧٥/١.

(٦) في ع "والأول".

(٧) فصلت ١٠.

بإضافتها إلى "أيام"، أو بوصف كقول الشاعر:

[٢٧] نَجَّيْتَ يَا رَبُّ<sup>(١)</sup> نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلِّكَ مَاخِرَ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا<sup>(٢)</sup>

فـ"مشحوناً" حال من "فُلُّكَ" لوصفه بـ"ماخر"/ وهو بالخاء المعجمة<sup>(٣)</sup>: الذي [٦٣] يَشُقُّ الْمَاءَ شَقًّا.

والثاني وهو التعميم سواء أكان بنفي نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾<sup>(٤)</sup> فجملة "لها منذرون" حال من "قرية" وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي. أو نهي<sup>(٥)</sup> كقولهم: "لا يَبِغْ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهَلًا"<sup>(٦)</sup> فهو حال من "امرئ" الأول.

والثالث وهو التأخير نحو: "في الدار جالساً رجلٌ" فـ"جالساً" حال من

---

(١) في الأصل، وس "يا ربُّ نجيت".

(٢) هذا بيت من البسيط، وقائله عمران بن حطان كما في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٢٧. والشاهد فيه مجيء الحال "مشحوناً" من النكرة "فُلُّكَ" وساغ ذلك لأن النكرة تخصصت بالوصف "ماخر".

وهذا البيت من شواهد: التوطئة ١٣، وابن عقيل ٥٢٨/١، وأوضح المسالك ١٣١٢/٢، والتصريح ٣٧٦/١، وشفاء العليل ٥٢٥/٢، والأشْمُونِي ١٧٥/٢.

(٣) "المعجمة" ساقط من ع.

(٤) الشعراء ٢٠٨.

(٥) أو استفهام كقول رجل من طيء:

يا صاح هل حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُدْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمْلَا

فـ"باقياً" حال من "عيش" وهو نكرة وسوغ ذلك أنه مسبوق بالاستفهام.

(٦) هذا من أمثلة ابن مالك في ألفيته وهو قوله في وقوع صاحب الحال نكرة:

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يَخْصُصْ أَوْ يَبْنَ

من بعد نفي أو مضاهية كـ"لا يَبِغْ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهَلًا"

"رجل" (١).

وقد يقع صاحب الحال (٢) نكرة بلا مسوغ. روى مالك في الموطأ: ((صلى رسول الله ﷺ قاعداً وصلى وراءه رجال قياماً)) (٣) فـ"قياماً" حال من رجال وهو نكرة بلا (٤) مسوغ.

## تتمة

قد يحذف عامل الحال جوازاً إذا دل عليه دليل لفظي كقولك: "راكباً" لمن قال لك: "كيف جئت؟"، أو حالي كقولك للقادم من سفر: "مبروراً مأجوراً".  
ووجوباً (٥) إذا ضرب مثلاً كقولك لمن لا يثبت على حالة: "أتميمياً مرة

(١) زاد في التسهيل من المسوغات ثلاثة:

أحدها: أن تكون اخال جملة مقرونة بالواو نحو: ﴿أَوَكَلَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ لأن الواو ترفع توهم النعتية.

ثانيها: أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل نحو: "هذا خاتم حديد".

ثالثها: أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال نحو: "هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين".

الأشْمُونِي ١٧٦/٢، والتسهيل ١٠٩.

(٢) "الحال" ساقط من س.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأذان ٦٨٨ وفي كتاب تقصير الصلاة ١١١٣ وفي كتاب السَّهْوِ

١٢٣٦، وأخرجه مسلم في الصلاة ٤١٢، وأبو داود في الصلاة رقم ٦٠٥، وأحمد في المسند

١٤٨/٦، ومالك في الموطأ كتاب صلاة الجماعة باب صلاة الإمام وهو جالس.

(٤) في ع "من غير" بدل "بلا".

(٥) الحذف الواجب على قسمين: قياسي وسماعي. فمن الحذف القياسي حذف عامل الحال المؤكدة

لمضمون الجملة نحو "زيد أبوك عطوفاً" وكذلك الحال التي يبين بها ازدياد في المقدار أو نقص فيه

بتدريج فيها: فمثال الأول: "تصدق بدينار فصاعداً" ومثال الثاني: "اشتره بدينار فسافلاً".

=



و<sup>(١)</sup> قيسياً أخرى؟" <sup>(٢)</sup> أي "أ تتحول؟" <sup>(٣)</sup>.

والأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها<sup>(٤)</sup> جواباً نحو<sup>(٥)</sup> "راكباً" لمن قال: "كيف جئت؟"، أو مقصوداً حصرها نحو: "لم يجرى إلا راكباً"، أو نائبة عن الخبر نحو "ضربي زيدا قائماً"، أو منهيّاً عنها نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾<sup>(٦)</sup>.

ومن الحذف السماعي نحو: "هيناً لك" فعلى التأسيس يكون التقدير "ثبت لك الخير هينياً"، وعلى التأكيد يكون التقدير: "هناك ذلك هينياً". ينظر: أوضح المسالك ٣٥٨/٢، والتصريح ٣٩٣/١.

(١) الواو ساقطة من ع.

(٢) مذهب سيويه أن انتصاب "تميمياً" و"قيسياً" على المصدر لا على الحال أي "اتحول هذا التحول؟" وليس المراد: "أ تتحول حال كونك تميمياً وقيسياً؟". قال سيويه ٣٤٣/١: ((هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل بحرى الأسماء التي أخذت من الفعل. وذلك قولك: "أتميمياً مرة وقيسياً أخرى؟" وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل فقلت: "أتميمياً مرة وقيسياً أخرى؟" كأنك قلت: "اتحول تميمياً مرة وقيسياً أخرى؟" فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخرجه عنه ولكنه وبخه بذلك)) اهـ. وهو أيضاً مذهب المبرد قال في المقتضب ٢٦٤/٣: ((واعلم أن الأسماء التي لم تؤخذ من الأفعال تجرى هذه الجرى وذلك أن ترى الرجل في حال تلون وتنقل فتقول: "أتميمياً مرة وقيسياً أخرى؟"، تريد: "أتحول وتتلون؟"، وأغناه عن ذكر الفعل ما شاهدته من الحال)) اهـ. وقال ابن الحاجب في الإيضاح ٣٤٧/١: ((وقوله: "أتميمياً مرة وقيسياً أخرى؟" ذكره في الحال وليس بقوي أن يكون حالاً إذ لو كان حالاً لكان المعنى: تتحول في هذا الحالة. ولم يرد أنه يتحول في حال كونه تميمياً وإنما أراد أنه ينتقل تنقلاً متعدداً)) اهـ.

(٣) في ع "تتحول"، وفي س "يتحول".

(٤) في ع "لكونها".

(٥) في ع "ك" راكباً بدل "نحو".

(٦) النساء ٤٣.

ولما فرغ المصنف من الخامس من المنصوبات شرع في السادس منها وهو:  
التمييز؛ لمشاركته إياه<sup>(١)</sup> في التنكير، والفضلية<sup>(٢)</sup>، والتبيين، والنصب على معنى  
حرف وهو "في"<sup>(٣)</sup> في الحال<sup>(٤)</sup> و"من" في التمييز<sup>(٥)</sup>، فقال: باب التمييز وهو  
والمميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر في اللغة بمعنى واحد<sup>(٦)</sup>، وفي الاصطلاح<sup>(٧)</sup>  
ما ذكره المصنف بقوله: التمييز هو الاسم خرج بذلك الفعل والحرف المنصوب  
خرج بذلك العمدة نحو: "زيد عالم" المفسر لما انبهم<sup>(٨)</sup> من الذوات خرج بذلك  
الحال؛ لأنها ليست رافعة لإبهام<sup>(٩)</sup> اسم، وإنما هي مبينة للهيئة.  
ثم إن التمييز على ثلاثة أقسام: مفسر للنسبة وهو المحوّل<sup>(١٠)</sup> عن كونه فاعلاً في  
الأصل، ومفسر للمعدود، ومفسر للمقادير.

وقد مثل المصنف للقسم الأول بثلاثة أمثلة: الأول منها نحو قولك<sup>(١١)</sup>: "تصبّب  
زيد عرقاً" فـ"تصبّب" فعل ماضٍ، و"زيد" فاعل مرفوع به، و"عرقاً" تمييز منصوب

(١) في ع "لمشاركته إياه في المشاركة إياه".

(٢) في ع "الفضلة".

(٣) "في" ساقط من س.

(٤) "في الحال" ساقط من ع.

(٥) ينظر: الجمع ٦٣/٤.

(٦) ينظر: كشف المشكل ٤٨٤/١، وابن يعيش ٧٠/٢، والأشعري ٢٠٠/٢.

(٧) عرّفه ابن هشام في الأوضح ٣٦٠/٢ بأنه ((اسم نكرة بمعنى "من" مبين لإبهام اسم أو نسبة)) اهد.

(٨) في ع "ما أبهم".

(٩) في ع "لإبهام".

(١٠) في ع "المحوّل".

(١١) "نحو قولك" ساقط من ع.

مفسر لنسبة التَّصَبُّب<sup>(١)</sup> لذات "زيد"، ومعنى "تصبب": سَالَ. وأصل الكلام: "تَصَبَّبَ عرقُ زيدٍ"، فحوَّل الإسناد عن المضاف<sup>(٢)</sup> إلى المضاف إليه فحصل إبهام في النسبة فجيء بالمضاف الذي كان فاعلاً وجعل تمييزاً.

و<sup>(٣)</sup>المثال الثاني: "تَفَقَّأَ بكرٌ شحماً" فـ"تفقأ" فعل ماضٍ و"بكر" فاعل مرفوع به، و"شحماً" تمييز مفسر لنسبة التَّفَقُّوْ لذات بكر، ومعنى "تفقأ" امتلاً، وأصل الكلام "تفقأ شحم بكر" فعمل فيه ما عمل في المثال الأول.

والمثال الثالث "طاب محمد نفساً" وإعراب "طاب" و"محمد" ما تقدم، و"نفساً" تمييز مفسر لنسبة الطيب لذات محمد، وأصل الكلام: "طابت نفس محمد"، فعمل فيه ما عمل في ما قبله. والباعث على ذلك<sup>(٤)</sup> أن ذكرَ الشيء مُبْهِمًا ثم ذكره مفسراً أوقع في النفس<sup>(٥)</sup>.

ومثَّل للمفسر للعدد<sup>(٦)</sup> بمثالين: الأول "اشترت عشرين غلاماً" فـ"اشترت" فعل وفاعل، و"عشرين" مفعول به منصوب بـ"اشترى" وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة، و"غلاماً" تمييز مفسر لما وقع عليه<sup>(٧)</sup> "عشرين" /<sup>(٨)</sup> ومنصوب بـ"عشرين". [ ٦٤ ]

(١) في ع "تصبب".

(٢) من قوله: "لذات زيد" إلى قوله "عن المضاف" ساقط من متن الأصل وموجود في الهامش، وساقط من س.

(٣) الواو ساقطة من ع.

(٤) "على ذلك" ساقط من ع.

(٥) ينظر: شرح الأجرومية للأزهري ٧٩.

(٦) في ع "المعدود".

(٧) "عليه" ساقط من س.

(٨) في ع "عشرون".

والثاني "ملك تسعين نعجة" فـ"ملك" فعل وفاعل في محل رفع بـ"ملك" و"تسعين" مفعول به منصوب بـ"ملك"<sup>(١)</sup> وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة، و"نعجة" تمييز للإبهام الحاصل في ذات "تسعين"؛ لأن أسماء الأعداد مبهمة؛ لكونها صالحة لكل معدود. ومنه تمييز المقادير مثاله "عندي رطل"<sup>(٢)</sup> زيتاً و"منوان تمرأ" فـ"عندي" خبر مقدم، و"رطل" مبتدأ مؤخر، و"زيتاً" تمييز مفسر مقدار<sup>(٣)</sup> الرطل ومنصوب بالرطل، و"تمرأ" تمييز للمنوان<sup>(٤)</sup> منصوب به والتقدير: "رطل زيتاً" و"منوان تمرأ عندي".

وقول المصنف "زيد أكرم منك أباً وأجمل منك وجهاً" ليس من هذا القسم، وإنما هو من قسم تمييز النسبة فكان حقه أن يقدم على ذكر العدد.

وشرط نصب التمييز الواقع بعد اسم التفضيل: أن يكون فاعلاً في المعنى<sup>(٥)</sup> كما في هذين المثالين. ألا ترى أنك لو جعلت مكان اسم التفضيل فعلاً وجعلت التمييز فاعلاً وقلت: "زيد كرم أبوه" و"جمل وجهه" لصح<sup>(٦)</sup>. وإنما قلنا إنهما من تمييز

(١) في ع "ملك".

(٢) قال الفيومي في المصباح المنير: رطل: ((وكسره أشهر من فتحه)) اهـ.

(٣) في ع "لمقدار".

(٤) في الأصل "وتمرأ تمييز مفسر مقدار الرطل لمنوان" وما أثبتته من ع، وفي س "تمييز لمنوان".

والمنوان مثني "المناء" ويجمع على أمناء وفي لغة تميم "من" بالتشديد وجمعه أمنان، والمناء رطلان.

ينظر: المصباح المنير والصحاح: منا.

(٥) ومعنى كونه فاعلاً في المعنى أنه المتصف بالمعنى في الحقيقة إذ المتصف بالأحسنية في الحقيقة هو

الوجه في قولك: "زيد أحسن وجهاً". حاشية الصبان على الأشموني ١٩٨/٢. وينظر: التصريح

٣٩٨/١.

(٦) في ع "يصح".

النسبة؛ لأن الأصل: "أبو زيد أكرم منك" و"وجهه أجمل منك" فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، وجعل المضاف تمييزاً فصار: "زيد أكرم منك أباً وأجمل منك وجهاً" فـ"زيد" مبتدأ و"أكرم" خبره. و"منك" جار ومجرور متعلق بـ"أكرم" و"أباً" منصوب على التمييز و"أجمل" معطوف على "أكرم" و"منك" متعلق به و"وجهاً" تمييز.

ولا يكون التمييز إلا نكرة خلافاً للكوفيين<sup>(١)</sup> ولا حجة لهم في قول الشاعر:  
[٢٨] رأيتك لَمَّا أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيسُ عن عمرو<sup>(٢)</sup>  
لإمكان حمل "أل" على الزيادة<sup>(٣)</sup>.

### تنبيه

قد يكون التمييز غير محول عن شيء أصلاً نحو "امتلاً الإناء ماءً" و"لله درُّه

(١) ذهب البصريون إلى اشتراط تنكير التمييز، ينظر: الكتاب ٢٠٢/١ و٢٠٣، والمقتضب ٣٢٢/٣ و٥٦. وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة محتجين بظاهر البيت الذي أورده المصنف. ينظر: معاني القرآن ٧٩/١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/٢، وشفاء العليل ٥٥٨/٢، والتصريح ٣٩٤/١، والهمع ٧٢/٤.

(٢) هذا بيت من الطويل لرشيد وقيل راشد - كما في المفضليات ٣١٠-١ ابن شهاب الشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد الشكري. والمراد بالوجه: أعيان القوم. والشاهد فيه مجيء التمييز "النفس" معرفاً بـ"أل" التعريف وهذا ضرورة.

وهذا البيت من شواهد شرح الألفية لابن الناطم ٣٩، وأوضح المسالك ١٨١/١ و١٠٨/٢، وتوضيح المقاصد ٢٦٤/١، وشفاء العليل ٢٦٨/١ و٥٥٨/٢، والتصريح ١٥١/١ و٣٩٤، والأشمنوني ١٨٢/١، والهمع ٢٧٨/١ و٧٢/٤.

(٣) من قوله: "وشرط نصب التمييز" إلى قوله: "على الزيادة" نقلاً من شرح الآجرومية للأزهري ٨٠-٨١ مع تصرف يسير.

فارساً" وشبهه مما<sup>(١)</sup> يفيد التعجب؛ لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداءً كذلك، وقد يكون غير مفسر بل مؤكد لما قبله نحو قول أبي طالب:

[٢٩] ولقد علمتُ بأنَّ دين محمد من خير أديان البرية دينا<sup>(٢)</sup>

فـ"دينا" تمييز مؤكد لقوله: "من خير أديان البرية" ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾<sup>(٣)</sup>.

## تتمة

لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسماً جامداً كـ"رطل زيتاً" أو فعلاً جامداً<sup>(٤)</sup>

(١) في ع "بما".

(٢) هذا بيت من الكامل، وقائله أبو طالب عم الرسول ﷺ، ينظر ديوانه ١٣، وورد فيه صدر هذا البيت برواية: وعرضت دينا قد علمت بأنه.

والشاهد فيه: مجيء التمييز "ديناً" مؤكداً لا مفسراً لذات أو نسبة.

وهذا البيت من شواهد: شرح الكافية الشافية ١١٠٧/٢، والتصريح ٩٦/٢، والأشموني ٣٤/٣، واخزانة ٢٩٦/٣، وقد ورد فيها صدره برواية: وعرضت دينا لا محالة أنه.

(٣) التوبة ٣٥.

(٤) فإن كان العامل فعلاً متصرفاً فمذهب سيويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين منع تقديم التمييز على عامله، ينظر: الكتاب ٢٠٥/١، وابن يعيش ٧٣/٢ و٧٤. ومذهب الكسائي والمازني والميرد الجواز. قال الميرد في المقتضب ٣٦/٣: ((واعلم أن التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرف الفعل فقلت: "تفقات شحماً" و"تصببت عرقاً" فإن شئت قدمت فقلت: "شحماً تفقات" و"عرقاً تصببت" وهذا لا يجيزه سيويه)) اهـ. وقال: ((وتقول: ركباً جاء زيد؛ لأن العامل فعل فكذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً وهذا رأي أبي عثمان المازني)) اهـ. ووافقهم ابن مالك. قال في التسهيل ١١٥: ((ولا يمنع تقديم التمييز على عامله إن كان فعلاً متصرفاً وفاقاً للكسائي والمازني والميرد)) اهـ. ينظر: شرح عمدة الحفاظ ٤٧٦.

=

نحو "ما أحسنه رجلاً"؛ لأن الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه<sup>(١)</sup>.<sup>(٢)</sup>

ويموز جر التمييز بـ "من" إلا في ثلاث<sup>(٣)</sup> مسائل:

الأولى: تمييز العدد كـ "عشرين درهماً"، الثانية: المحوّل عن المفعول كـ "غرسْتُ الأرضَ شجراً"، الثالثة: ما كان فاعلاً في المعنى إن كان محولاً<sup>(٤)</sup> عن الفاعل صناعة<sup>(٥)</sup> كـ "طاب زيد نفساً إذ<sup>(٦)</sup> أصله: "طابت نفس زيد"<sup>(٧)</sup>.

---

وينظر في المسألة: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٣ و٢٨٤، وشفاء العليل ٥٥٩/٢، والتصريح ٤٠٠/١، والأشموني ٢٠٠/٢.

(١) "عليه" ساقط من ع.

(٢) ينظر: التصريح ٤٠٠/١.

(٣) في ع "ثلاثة".

(٤) في ع "محولاً".

(٥) بخلاف ما إذا كان فاعلاً في المعنى ولم يكن محولاً نحو: "لله درّه فارساً"، فيجوز جرّه بـ "من"، فتقول: "لله درّه من فارس". ينظر: التصريح ٣٩٩/١.

(٦) في س "أو" بدل "إذ".

(٧) ينظر: التصريح ٣٩٩/١. وفي س "طاب أصل زيد".

ولما فرغ من السادس<sup>(١)</sup> من المنصوبات وهو التمييز شرع في السابع منها وهو:  
الاستثناء فقال: باب الاستثناء وهو كما في التسهيل<sup>(٢)</sup>: المخرج تحقيقاً أو تقديرًا  
من مذكور أو متروك بـ"إلا" أو ما في معناها بشرط الفائدة.

فقوله<sup>(٣)</sup>: "المخرج": جنس يشمل المخرج بالبدل نحو "أكلت الرغيف ثلثه"،  
وبالغاية نحو ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾<sup>(٤)</sup>، وبالاستثناء<sup>(٥)</sup>.

[ ٦٥ ]

وقوله: "إلا أو ما في معناها" / أخرج ما عدا الاستثناء.  
وقوله: "تحقيقاً أو تقديرًا" يشمل قسمي المتصل والمنقطع.  
وقوله: "من مذكور أو متروك" يشمل قسمي التام والمفرغ<sup>(٦)</sup>.  
وقوله: "بشرط الفائدة" احتراز به عن نحو "جاءني ناس إلا زيد" أو "جاءني القوم  
إلا رجلاً"؛ لأنه لا يفيد.

وحروف الاستثناء أي أدوات ثمانية وسمّاها حروفاً تغليباً فإنها تنقسم إلى أربعة  
أقسام:

الأول: حرفان: وهما "إلا" و"حاشا"<sup>(٧)</sup> ويقال فيها "حاش" بحذف الألف

(١) في الأصل "من المنصوب السادس".

(٢) ينظر: التسهيل ١٠١ وفيه: "أو ما بمعناها" وفي هامشه "أو بما في معناها" في إحدى النسخ.

(٣) في ع "فقول".

(٤) البقرة ١٨٧.

(٥) نحو "جاء القوم إلا زيداً".

(٦) من قوله: "وقوله من مذكور" إلى قوله: "والمفرغ" ساقط من ع، وس.

(٧) عند سيبويه، ينظر: الكتاب ٣٤٩/٢. وذهب الكوفيون إلى أن "حاشا" فعل ماضٍ لتصرفها والتعلق بها

وذلك من خواص الأفعال. وذهب المبرد والجرمي والأخفش إلى أنها تكون حرف جر كما ذكر سيبويه

وقد تكون فعلاً من "حاشيت" فت نصب ما بعدها، ينظر: المقتضب ٣٩١/٤، والإنصاف ٢٧٨/١، وابن

يعيش ٤٨/٨، واتلاف النصرة ١٧٧.



الأخيرة، و"حشا" بحذف الأولى.

والثاني: فعلان: وهما "ليس" و"لا يكون".

والثالث: اسمان: وهما "غير" و"سوى" بلغاتها، فإنه يقال فيها<sup>(١)</sup>: "سوى" كـ"رضى" و"سوى" كـ"هدى" و"سواء" بفتح السين والمد وهذه أغربها.

والرابع: متردد<sup>(٢)</sup> بين الفعلية والحرفية وهما: "خلا" و"عدا".

ثم إن المصنف ذكرها على سبيل الإجمال بقوله<sup>(٣)</sup>: وهي "إلا" و"غير" و"سوى" كـ"رضى" و"سوى" كـ"هدى" و"سواء" بالمد كـ"سماء" و"خلا" و"عدا" و"حاشا".

ثم ذكرها على سبيل التفصيل وبدأ بـ"إلا"، وذكر لها ثلاث حالات؛ لأنها أم الباب، وبدأ بالحالة الأولى منها فقال: فالمستثنى بـ"إلا" ينصب وجوباً إذا كان الكلام قبلها تاماً وهو: ما كان المستثنى منه مذكوراً موجباً - بفتح الجيم - وهو الذي لم يسبق بنفي أو شبهه وهو النهي والاستفهام سواء أكان الاستثناء متصلاً وهو: أن يكون المستثنى بعض المستثنى منه حقيقة نحو قولك "قام القوم إلا زيداً" و"رأيت القوم إلا زيداً" و"مررت بالقوم إلا زيداً"، ومثله "خرج الناس إلا عمراً". والمستثنى بـ"إلا" منصوب لا غير، وناصبه "إلا" لا غيرها على الراجح<sup>(٤)</sup> سواء أرفعت المستثنى منه أم نصبت أم خفضته.

(١) "فيها" ساقط من ع.

(٢) في ع "مترددان".

(٣) "بقوله" ساقط من ع.

(٤) وهناك أقوال أخرى، ينظر ما سيأتي في صفحة ٣٨٣.

أم منقطعاً<sup>(١)</sup>: وهو أن لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه حقيقة نحو "قام القوم إلا حماراً" و"رأيت القوم إلا حماراً" و"مررت بالقوم إلا حماراً" فالمستثنى في هذه المثل منصوب لا غير.

ولا يردّ على ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> بالرفع؛ لأن "إلا" فيه ليست للاستثناء، وإنما هي بمعنى "غير"<sup>(٣)</sup> فهي صفة لـ "آلهة" ولكن نُقل الإعراب منها<sup>(٤)</sup> إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف.

وسواء أتأخر المستثنى عن المستثنى منه كما مرّ أم تقدم نحو "قام إلا زيداً" و"إلا حماراً القوم".

---

(١) عطفاً على قوله: "سواء أكان الاستثناء متصلاً".

(٢) الأنبياء ٢٢.

(٣) قال ابن هشام في المغني ٧٠/١: ((فلا يجوز في "إلا" هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى؛ إذ التقدير حيثئذ: "لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا"، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ؛ لأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه فلو قلت: "قام رجال إلا زيداً" لم يصح اتفاقاً)) اهـ وما ذكره ابن هشام هو مذهب سيويه، ينظر: الكتاب ٣٣١/٢ و٣٣٢. ثم قال ابن هشام بعد ذلك: ((وزعم المبرد أن "إلا" في هذه الآية للاستثناء وأن ما بعدها بدل محتجاً بأن "لو" تدل على الامتناع وامتناع الشيء اتفاقاً)) اهـ. فكلام ابن هشام يفيد أن المبرد مخالف لسيويه وما في المقتضب ٤٠٨/٤ يفيد موافقته له حيث قال: ((هذا باب ما تقع فيه "إلا" وما بعدها نعتاً بمنزلة "غير" وما أضيفت إليه، وذلك قولك: "لو كان معنا رجل إلا زيداً هلكنا"، قال الله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ المعنى والله أعلم: لو كان فيهما آلهة غير الله)) اهـ. وينظر: تعليق عزيمة في حاشية المقتضب ٤٠٨/٤، وينظر ابن يعيش ٨٩/٢.

(٤) في الأصل، وس "هنا" بدل "منها" وفي ع ما أثبتته.

## تنبيه

اختلف في ناصب المستثنى بـ "إلا" على أقوال<sup>(١)</sup> أصحابها

(١) ثمانية، وهي:

الأول: أنه نفس "إلا" وحدها، وإليه ذهب ابن مالك في التسهيل ١٠١ ونسبه لسيبويه والميرد. لكن كلام سيبويه يفيد أن ناصب المستثنى هو ما قبل "إلا". قال في الكتاب ٣١٠/٢: ((والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل "عشرون" فيما بعدها إذا قلت عشرون درهماً)) اهـ. وقال ٣٣١/٢: ((وكان العامل فيه ما قبله من الكلام، كما أن "الدرهم" ليس بصفة لـ "العشرين" ولا محمول على ما حُمِلت عليه وعمل فيها)) اهـ. وكلام الميرد يفيد أن العامل في المستثنى هو الفعل المحذوف و"إلا" بدل منه. قال في المقتضب ٣٩٠/٤: ((وذلك لأنك لما قلت: "جاءني القوم" وقع عند السامع أن زيداً فيهم فلما قلت: "إلا زيداً" كانت "إلا" بدلاً من قولك "أعني زيداً" واستثنى فيمن جاءني زيداً فكانت بدلاً من الفعل)) اهـ. وينظر تعليق عزيمة في الصفحة نفسها.

الثاني: أنه بما قبل "إلا" من فعل ونحوه من غير أن يعدى إليه بواسطة "إلا" وعُزِي لابن خروف لانتصاب "غير" به بلا واسطة إذا وقعت موقع "إلا".

الثالث: أنه بما قبل "إلا" معدى إليه بواسطة السيرافي وابن الباذش والفارسي.

الرابع: تمام الكلام كما انتصب "درهماً" بعد "عشرين" فالعامل فيه ما قبله من الكلام بدليل قولهم: "القوم إخوتك إلا زيداً" وليس ههنا فعل ولا ما يعمل عمله.

الخامس: أنه بـ "أن" مقدرة بعد "إلا" والتقدير: "إلا أن زيداً لم يقم"، وعليه الكسائي.

السادس: أنه بـ "إن" المخففة رُكِبَتْ "إلا" منها ومن "لا" وعليه الفراء.

السابع: أنه انتصب لمخالفة الأول لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول أو عكسه وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور.

الثامن: أنه بـ "استثنى" مضمراً وعليه الزجاج.

ينظر في ذلك: الإنصاف ٢٦٠/١، والتبيين ٣٩٩، والجنى ٥١٦، وشرح التسهيل ٢٧٧/٢، وابن يعيش ٧٦/٢، والاستغناء في أحكام الاستثناء ١٤٤، وشرح الرضي ٢٢٦/١، وشرح الجمل ٢٥٢/٢، وشفاء العليل ٤٩٩/١، والتصريح ٣٤٩/١، والهمع ٢٥٢/٣.

أنه<sup>(١)</sup> نفس "إلا" وحدها<sup>(٢)</sup> كما مرَّ.

ثم ذكر الحالة الثانية لـ "إلا" بقوله: وإن كان الكلام أي قبل "إلا" منفيًا بأن تقدم عليه نفي أو شبهه وكان تامًّا بأن ذكر المستثنى منه جاز فيه أي المستثنى البدل من المستثنى منه<sup>(٣)</sup> بدل بعض من كل<sup>(٤)</sup> عند البصريين<sup>(٥)</sup>، وعطف نسق عند الكوفيين؛ لأن "إلا" عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة<sup>(٦)</sup>، قاله أبو حيان<sup>(٧)(٨)</sup>.

---

(١) "أنه" ساقط من ع.

(٢) "وحدها" ساقط من ع.

(٣) "منه" ساقط من ع.

(٤) ولا يحتاج هنا إلا ضمير رابط؛ لأن "إلا" قرينة على أن الثاني كان بعض ما يتناوله الأول لولاها. ينظر حاشية الصبان على الأشموني ١٤٥/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٣١١/٢، المقتضب ٣٩٤/٤، وكذلك عند الفراء ينظر: معاني القرآن ٨٩/١ و ١٦٦/١.

(٦) أثبت الكوفيون والأخفش لـ "إلا" معنى العطف كالواو وخرجوا عليه قوله تعالى: ﴿إِلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (البقرة ١٥٠) أي: "ولا الذين ظلموا"، وأوله الجمهور على الاستثناء المنقطع ومنعوا أن تكون عاطفة لأن "إلا" للاستثناء والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر. ينظر: معاني القرآن ٨٩/١، والإنصاف ٢٦٦/١ والتبيين ٤٠٣، والمغني ٧٣/١، والجمع ٢٧٤/٣.

(٧) ينظر: النكت الحسان ١٠٦ و ١٠٧، وقال بعد ذلك: ((وهذا مذهب حسن سهل)) اهـ.

(٨) أبو حيان هو: أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي. أخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع، والعربية عن أبي الحسن الأبهدي وأبي جعفر بن الزبير وابن أبي الأحوص وابن الضائع. من مصنفاته البحر المحيط، والتذيل والتكميل في شرح التسهيل، وارتشاف الضرب من لسان العرب. توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة للهجرة.

ينظر في أخباره: فوات الوفيات ٧١/٤، ومعرفة القراء ٧٢٣/٢، وطبقات الشافعية ٢٧٦/٩، وبغية الوعاة ٢٨٠/١.

مثال النفي قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر<sup>(٣)</sup> فـ"قليل" بدل من الواو في "فعلوه" بدل بعض من كل عند البصريين وهو في نية تكرار العامل، والتقدير: "ما فعلوه إلا فعله قليل منهم"، وعطف نسق عند الكوفيين.

وشبه النفي النهي والاستفهام، ومثال النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾<sup>(٤)</sup> بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير<sup>(٥)</sup>.

[ ٦٦ ]

ومثال الاستفهام<sup>(٦)</sup> قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾<sup>(٧)</sup> بالرفع في قراءة الجميع.

وجاز أيضاً نصب يالا على الاستثناء وهو عربي جيد<sup>(٨)</sup>، وقد قرئ به في السبع في "قليل" وفي "امرأتك".

ومثل المصنف للشيثيين بقوله: نحو "ما قام القوم إلا زيد" بالرفع على البدل و"إلا زيدا" بالنصب على الاستثناء، ونحو قولك: "ما مررت بالقوم إلا زيد" بالجر على البدل، و"إلا زيدا" بالنصب على الاستثناء ونحو "ما رأيت القوم إلا زيدا"

(١) "قوله تعالى" ساقط من ع.

(٢) النساء ٦٦.

(٣) ينظر: المبسوط ١٨٠، النشر ٢/٢٥٠، السبعة ٢٣٥.

(٤) هود ٨١.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠٥/٢، والإتحاف ١٣٣/٢، والمحزر الوجيز ٢٠٠/٩.

(٦) من قوله: "ومثال النهي" إلى قوله: "ومثال الاستفهام" ساقط من ع.

(٧) الحجر ٥٦.

(٨) حكاية سيويه عن يونس وعيسى عن بعض العرب الموثوق بعريتهم. ينظر: الكتاب ٣١٩/٢.

بالنصب لا غير، سواء أ جعلته بدلاً من المنصوب أم<sup>(١)</sup> منصوباً بإلا على الاستثناء، ويظهر أثر الاحتمالين في الناصب له ماهر، وفي تقدير الضمير وعدمه، فعلى تقدير أن يكون بدلاً فالناصب له "رأيت" مقدراً بناءً على أن البدل على نية تكرار العامل وهو الأصح، ويجب تقدير الضمير معه على ما مر<sup>(٢)</sup>.

وعلى تقدير أن يكون منصوباً على الاستثناء يكون الناصب له "إلا" على الأصح عند ابن مالك<sup>(٣)</sup>، ولا يحتاج إلى ضمير.

ثم ذكر الحالة الثالثة لـ "إلا" بقوله: وإن كان الكلام ناقصاً بأن لم يذكر المستثنى منه وتقدم عليه نفي أو شبهه كان المستثنى على حسب العوامل المقتضية له من رفع ونصب وخفض، وألغي عمل "إلا"، فإن كان ما قبل "إلا" يطلب فاعلاً رفعت<sup>(٤)</sup> المستثنى على الفاعلية نحو "ما قام إلا زيد" فـ "زيد" مرفوع على الفاعلية بـ "قام" و "إلا" ملغاة كما تقول: "قام زيد"، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾<sup>(٥)</sup> كما تقول: "أمرنا واحدة" وإن كان ما قبل "إلا" يطلب منصوباً نصبت<sup>(٦)</sup> المستثنى على المفعولية نحو "ما ضربت إلا زيداً" فـ "زيداً" منصوب على

(١) في ع "أو" بدل "أم".

(٢) ينظر: شرح الآجرومية للأزهري ٨٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢٧١/٢.

(٤) في ع "رفعه".

(٥) القمر ٥٠.

(٦) في ع "نصب".

المفعولية بـ "ضربت" <sup>(١)</sup> و "إلا" ملغاة <sup>(٢)</sup>، كما تقول: "ضربت زيدا". وإن كان ما قبل "إلا" يطلب جاراً ومجروراً يتعلق <sup>(٣)</sup> به خفضت <sup>(٤)</sup> المستثنى بحرف جر نحو "ما مررت إلا بزيد" فـ "زيد" مخفوض بالباء متعلق بـ "مر" و "إلا" ملغاة، كما تقول: "مررت بزيد". ويسمى <sup>(٥)</sup> هذا الاستثناء مفرغاً؛ لأن ما قبل "إلا" تفرغ لطلب ما بعدها، ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره، والاستثناء في الحقيقة كما قال الشيخ خالده: ((من عام محذوف وما بعد "إلا" بدل من ذلك المحذوف، والتقدير في حال الرفع "ما قام أحد إلا زيد" وفي النصب "ما رأيت أحداً إلا زيدا" وفي الجر "ما مررت بأحد إلا بزيد" إلا أنهم حذفوا المستثنى منه وأشغلو <sup>(٦)</sup> العامل بالمستثنى وسموه استثناءً مفرغاً)) <sup>(٧)</sup>.

وأما المستثنى بـ "غير" و "سوى" - بكسر السين - و "سوى" - بضمها مع القصر فيهما - و "سواء" - بالمد، وفتح السين أفصح من كسرهما - فهو مجرور بإضافة "غير" و "سوى" و "سوى" و "سواء" إليه لا غير أي لا يجوز فيه غير الجر.

وإعراب كل واحد من هذه الأربعة <sup>(٨)</sup> كإعراب المستثنى بـ "إلا" فيجب فيه النصب في الاستثناء من التام الموجب، ويجوز فيه الإتيان والنصب في الاستثناء من

(١) في ع بـ "ضرب".

(٢) "وإلا ملغاة" ساقط من ع.

(٣) في ع "تعلق".

(٤) في ع "خفضه".

(٥) في ع "وسمى".

(٦) في ع "واستعملوا".

(٧) من التصريح ٣٤٨/١ مع تصرف يسير.

(٨) وهي: المستثنى بـ "غير" و "سوى" و "سوى" و "سواء".

التام المنفي<sup>(١)</sup>، ويجرى على حسب العوامل في الناقص المنفي.

تقول في الاستثناء من التام المثبت في حال / رفع المستثنى منه "قام القوم غير زيد" [ ٦٧ ]  
أو "سوى زيد" - بكسر السين -، أو "سوى زيد" - بضم السين - أو "سواء زيد"  
- بفتح السين مع المد - فكل واحد من هذه الأربعة منصوب، بفتحة ظاهرة فيما  
يظهر إعرابه، ومقدرة فيما يقدر إعرابه.

وتقول في حال نصب المستثنى منه: "رأيت القوم غير زيد" أو "سوى زيد" -  
بحركات "سواء" المتقدمة - فكل واحد من هذه الأربعة منصوب، بفتحة ظاهرة فيما  
يظهر إعرابه، ومقدرة فيما يقدر إعرابه<sup>(٢)</sup>.

وتقول في حال جر المستثنى منه: "مررت بالقوم غير زيد" أو "سوى زيد" -  
بلغاتها المتقدمة -، فكل واحد من هذه الأربعة منصوب، بفتحة ظاهرة فيما يظهر  
إعرابه، ومقدرة فيما يقدر إعرابه كالمستثنى بـ "إلا"، إلا أن نصب كل واحد من  
هذه الأدوات على الحال، ونصب المستثنى بـ "إلا" على الاستثناء، والمستثنى بهذه  
الأربعة مجرور لا غير كما مر<sup>(٣)</sup>.

وتقول في المستثنى من التام المنفي في حال رفع المستثنى منه "ما قام القوم غير  
زيد" أو "سوى زيد" - بلغاتها المتقدمة - فكل واحد من هذه الأربعة<sup>(٤)</sup> يجوز<sup>(٥)</sup>  
نصبه كالمستثنى بـ "إلا" من التام المنفي إلا أن نصب المستثنى بـ "إلا"<sup>(٦)</sup> على

---

(١) من قوله: "الموجب ويجوز فيه الاتباع" إلى قوله: "المنفي" ساقط من س.

(٢) من قوله: "وتقول في حال نصب" إلى قوله: "يقدر إعرابه" ساقط من ع.

(٣) قوله: "كما مر" ساقط من ع.

(٤) من قوله كما مر" إلى قوله: "هذه الأربعة" ساقط من ع.

(٥) في ع "لا يجوز".

(٦) من قوله: "من التام" إلى قوله: "بـ إلا" ساقط من ع.



الاستثناء، ونصب كل واحد من هذه الأربعة على الحال وعلامة النصب في كل واحد من الأربعة فتحة، ظاهرة فيما يظهر إعرابه ومقدرة فيما يقدر إعرابه، ويجوز في كل واحد من هذه الأربعة إبداله بالرفع مما قبله بدل بعض من كل<sup>(١)</sup> كالمستثنى بـ"إلا" من التام المنفي وعلامة الرفع في كل واحد من الأربعة ضمة<sup>(٢)</sup>، ظاهرة فيما يظهر إعرابه ومقدرة فيما يقدر إعرابه، ويأتي في ذلك بقية الأحكام المتقدمة<sup>(٣)</sup>، وأمثله واضحة فلا نطيل بذكرها.

وأما المستثنى بـ"خلا" و"عدا"<sup>(٤)</sup> و"حاشا"<sup>(٥)</sup> فإنه يجوز جرّه على تقدير الحرفية ونصبه على تقدير الفعلية، نحو "قام القوم خلا زيدا" بالنصب على أن "خلا" فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه و"زيداً" مفعول به و"خلا زيدا" بالجر على أن "خلا" حرف جرّ و"زيد" مجرور به.

و"عدا عمراً" بالنصب على أن "عدا" فعل ماض، وفاعله مستتر فيه، و"عمراً" مفعول به، و"عدا عمرو" بالجر على أن "عدا" حرف جر، و"عمرو" مجرور بـ"عدا". و"حاشا زيدا" بالنصب، وحاشا زيدا بالجر، وإعرابه على وزن<sup>(٥)</sup> ما تقدم

(١) في س "الضمة".

(٢) "المتقدمة" ساقط من س.

(٣) الجر بـ "خلا" و"عدا" قليل. قال ابن هشام في شرح اللوحة ١٨١/٢: ((والأكثر نصب المستثنى بهما، ويجوز الجر ولم يحفظه سيويه وإنما حفظه الأخفش، ومن شواهده: قول الشاعر:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالكا

وقول الآخر: أبحنا حيهم قتلاً وأسرّاً عدا الشمطاء والطفل الصغير)) اهـ.

وينظر: المغني ٤٤٢/٢، والتصريح ٣٦٣/١، والأشعراني ١٦٣/٢، والهمع ٢٨٤.

(٤) ينظر الكلام على "حاشا" صفحة ٣٨٠ هامش رقم ٧.

(٥) "وزان" ساقط من ع.

في "خلا" و"عدا".

## تتمة

يستثنى بـ "ما خلا" و "ما عدا" و "ليس" و "لا يكون" نواصب للمستثنى فقط.

أما "ما خلا" و "ما عدا" فإنه لما اتصل بهما "ما" المصدرية تعين النصب لتعين<sup>(١)</sup> الفعلية<sup>(٢)</sup> حيثنذ<sup>(٣)</sup> كقول لبيد<sup>(٤)</sup>:

[٣٠] أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ .....<sup>(٥)</sup>

أي: ذاهب وفان، أخذاً من قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾<sup>(٦)</sup>.  
وقول الشاعر:

---

(١) في ع "لتعين".

(٢) وهو مذهب البصريين، ينظر: الكتاب ٣٤٩/٢، والمقتضب ٤٢٧/٤.

(٣) في الأصل، وس يُعبر عن كلمة "حيثنذ" بالخرف "ح" اختصاراً.

(٤) هو الصحابي لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، كنيته أبو عقيل، من المخضرمين، أدرك الإسلام وقدم

على رسول الله ﷺ في وفد بني كلاب وهو أحد أصحاب المعلقات. توفي سنة ٤١ هـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ينظر في ترجمته: الإصابة ٦٧٥/٥-٦٨٠، والاستيعاب ٣/١٣٣٥-١٣٣٨، الشعر والشعراء ١٩٤/١-٢٠٤.

(٥) هذا صدر بيت من الطويل، وتمامه:

وكل نعيمٍ لا محالة زائلٌ .....

والشاهد فيه: نصب لفظ الجلالة على أن "خلا" فعل بدليل دخول "ما" المصدرية.

وينظر هذا البيت في: ديوان لبيد ١٣٢، ونهاية الأرب ١٢٨/٧، وديوان المعاني ١١٨/١، وسمط

اللالي ٢٥٣، والتصريح ٢٩/١، والأشئوني ٢٨/١، والهمع ٤/١ و ٢٨٧/٣، والخزانة ٢٥٣/٢.

(٦) القصص ٨٨.

[٣١] تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مَوْلَعٌ<sup>(١)</sup>

وقد يجران على تقدير "ما" زائدة<sup>(٢)</sup>، كما جرى عليه ابن مالك في ألفيته<sup>(٣)</sup>.

وأما "ليس" و"لا يكون" فالمستثنى منصوب بهما على أنه خبر لهما واسمهما

مستتر فيهما نحو: "قاموا ليس زيدا" و"لا يكون"<sup>(٤)</sup> بكراً، وفي الحديث: ((ما أنهر الدم [ ٦٨ ]

وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السنّ والظفر))<sup>(٥)</sup> بنصبهما.

(١) هذا بيت من الطويل، وقائله غير معروف.

والشاهد فيه: "ما عداني" حيث يتعين فيها أن تكون فعلاً لأنها سبقت بـ"ما" المصدرية، ولجيء  
نون الوقاية قبل ياء المتكلم.

وهذا البيت من شواهد: أوضح المسالك ١٠٧/١ و ٢٩٠/٢، والتصريح ١١٠/١ و ٣٦٤،

والأشموني ١٦٤/٢، والهمع ٢٨٧/٣، والدرر ١٩٧/١.

(٢) وبه قال الجرمي والرّبيعي والكسائي والفارسي وابن جني. قال ابن هشام في المغني ١٣٤/١: ((فبان

قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن "ما" لا تزداد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ﴿فَبِمَا

رَحْمَةٍ﴾ وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه)) اهـ. وينظر: التصريح

٣٦٥/١، والأشموني ١٦٤/٢، والهمع ٢٨٧/٣.

(٣) قال ابن مالك في ألفيته:

وَأَجْرُزُ بِسَابِقِي "يَكُونُ" إِنْ تُرِدُ      وبعد "ما" انصَبَ وَأَنْجَرَارٌ قَدْ يَرِدُ

(٤) "يكون" ساقط من ع.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الشركة ٢٤٨٨ وفي كتاب الجهاد والسير رقم ٣٠٧٥، وأخرجه مسلم

في الأضاحي رقم ١٩٦٨، والترمذي في الأحكام رقم ١٤٩١، وأبو داود في الأضاحي رقم

٢٨٢١، والنسائي كتاب الضحايا رقم ٤٤٠٣ و ٤٤٠٤ و ٤٤٠٩.

ولمَّا فرغَ المصنّف من الكلام على السابع من المنصوبات شرع في الثامن منها وهو اسم "لا" المنصوب بها فقال: باب لا <sup>(١)</sup> النافية للجنس وتسمّى "لا" التبرئة <sup>(٢)</sup>؛ لأنها تدل على نفي الجنس فكأنها تدل على البراءة منه.

وإنّما عملت "لا" لمشابتها "إن" في دخولها على الجملة الاسمية، وفي أنها لتأكيد النفي كما أن "إن" لتأكيد الإثبات، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، وفي أن لها صدر الكلام <sup>(٣)</sup>. ولكونها <sup>(٤)</sup> عملت بطريق الحمل تخلفت <sup>(٥)</sup> رتبته عنها فلا يكون اسمها إلا نكرة، ولا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولا يُنَوَّن اسمها، بخلاف "إن" في ذلك <sup>(٦)</sup>.

وقد نبّه المصنّف على بعض ذلك بقوله: اعلم - بكسر الهمزة فعل أمر من "تعلم" - أن "لا" تنصب النكرات وجوباً لفظاً أو محلاً بغير تنوين إذا باشرت "لا" النكرة بأن لم يفصل بينهما بفواصل <sup>(٧)</sup> ولم تتكرر "لا" فتتصب النكرة لفظاً إذا

(١) ينظر في الكلام على "لا": الكتاب ٢٧٤/٢، والمقتضب ٣٥٧/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/٢، والمقرب ١٨٩/١، والرضي ١١١/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢١٥/١، ومعاني الحروف ٨١، وابن يعيش ٢١٥/١، والمغني ٢٣٧/١، ورصف المباني ٢٥٧، وأسرار العربية ٢٤٦.

(٢) قال الأزهرى في التصريح ٢٣٥/١: ((وحق "لا" التبرئة أن تصدق على "لا" النافية كائنة ما كانت؛ لأن كلّ من برأته فقد نفيت عنه شيئاً ولكنهم خصّوها بالعاملة عمل "إن"؛ فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص)) اهـ. وينظر: الهمع ١٩٤/٢.

(٣) ينظر: التصريح ٢٣٥/١.

(٤) في ع "ولكنها".

(٥) في ع "أعطيت".

(٦) ينظر: المغني ٢٣٧/١.

(٧) في ع "فاصل".

كانت النكرة مضافة لمثلها نحو: "لا صاحب علم ممقوت" فـ "صاحب علم" اسمها وهو منصوب، و"ممقوت" خبرها وهو مرفوع بها.

وتُنصب النكرة محلاً إذا كانت النكرة مفردة عن الإضافة وشبهها نحو "لا رجل في الدار" فـ "لا" حرف نفي و"رجل" اسمها مبني معها على الفتح<sup>(١)</sup> وموضعه نصب بـ "لا" و"في الدار" خبرها.

وذهبت طائفة من البصريين<sup>(٢)</sup> إلى أن "رجل" ونحوه منصوب لفظاً من غير تنوين وهو ظاهر كلام المصنف ونسب إلى سيويه<sup>(٣)</sup>.

هذا إذا باشرت "لا" النكرة فإن لم تباشرها بأن فصل بينهما بفاصل نحو ﴿لَا قِيَمًا غَوْلًا﴾<sup>(٤)</sup> أو دخلت على معرفة نحو "لازيد في الدار" وجب الرفع على الابتداء ووجب عند غير المبرد وابن كيسان<sup>(٥)</sup> تكرار "لا" نحو "لا في الدار رجل ولا امرأة" ونحو "لازيد في الدار ولا عمرو"<sup>(٦)</sup>.

(١) فحركة اسمها حركة بناء وهو مذهب أكثر النحويين من البصريين.

(٢) منهم الزجاجي والجرمي والسيّري والرّماني فذهبوا إلى أن حركة اسمها حركة إعراب، وسقط التنوين تخفيفاً؛ لأن "لا" جعلت مع ما بعدها شيئاً واحداً فطال الاسم فخفف بحذف التنوين، وذلك فاسد؛ لأنها لو كانت إعراباً لم يجوز نعت الاسم على اللفظ وعلى الموضع كما لم يجوز ذلك في "إن" وأخواتها. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٠، والجمع ٢/١٩٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٢٧٤.

(٤) الصافات ٤٧.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٥/٢.

(٦) من قوله: "بكسر الهمزة فعل أمر" إلى قوله: "ولا عمرو" نقلاً من شرح الآجرومية للأزهري

٨٤-٨٥ مع تصرف يسير

فإن تكررت "لا" مباشرة<sup>(١)</sup> النكرة جاز إعمالها وإلغاؤها فإن شئت قلت على الإعمال في قول المصنف: لارجل في الدار ولا امرأة بفتح "رجل" ورفع "امرأة" ونصبهما وفتحهما<sup>(٢)</sup>.

وإن شئت قلت على الإلغاء "لارجل في الدار ولا امرأة" برفع رجل ورفع امرأة وفتحهما.

والحاصل أن للنكرة بعد "لا" الثانية خمسة أوجه: ثلاثة بعد فتح النكرة الأولى، واثنان بعد رفعها، ونظير ذلك: "لاحول ولا قوة إلا بالله" فلك فتح الأول على الإعمال وفي الثاني ثلاثة أوجه:

أحدها: الفتح على الإعمال وهو الأصل فيها<sup>(٣)</sup> كقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّبِعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ﴾<sup>(٤)</sup> بفتحهما في قراءة أبي عمرو وابن كثير<sup>(٥)</sup>.

وثانيهما: النصب نحو قول الشاعر:

[٣٢] لا نسب اليوم ولا خلة<sup>(٦)</sup> .....

(١) في ع، وس "مع مباشرة".

(٢) في س "ورفعهما ونصبهما".

(٣) في ع "فيها".

(٤) البقرة ٢٥٤.

(٥) في ع "ابن كيسان" بدل "ابن كثير". والصواب ما أثبتته. أما الباكون فقرعوا بالرفع والتنوين.

ينظر: السبعة ١٨٧، وتفسير القرطبي ٢٦٦/٣، والكشف ٣٠٥/١، والنشر ٢١١/٢.

(٦) هذا صدر بيت من السريع ونسبه سيبويه لرجل من بني سليم وهو أنس بن العباس بن مرداس،

وقيل لأبي عامر جد العباس بن مرداس. وعجز البيت:

أتسع الخرق على الرافع .....

والشاهد فيه نصب "خلة" وقد ذكر الشارح توجيهه.

بنصب "خلة" على جعل لا زائدة مؤكدة، وعطف الاسم بعدها على محل اسم  
"لا" قبلها فإن محله النصب<sup>(١)</sup>.

وثالثها: الرفع، كقوله:

[٣٣] هذا لَعَمْرُكُم الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ

لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أب<sup>(٢)</sup>

برفع "أب"<sup>(٣)</sup>، وذلك على زيادة "لا" الثانية وعطف اسمها<sup>(٤)</sup> على محل "لا"

الأولى مع اسمها؛ فإن موضعها رفع على الابتداء<sup>(٥)</sup>.

---

وهذا البيت من شواهد: الكتاب ٢/٢٨٥، والأصول ١/٤٠٣ برواية: "اتسع الفتق على الراتق".  
والارتشاف ٢/١٧٢، وابن يعيش ٢/١٠١، والتصريح ١/٢٤١، وشرح الجمل ٢/٢٧٥،  
والأشموني ٢/٩، والهمع ٥/٢٨٨.

(١) في ع "نصب".

(٢) هذا بيت من الكامل، نسبه سيويه لرجل من بني مذحج وقيل: لرجل من بني عبد مناة وقيل: لابن  
أحمر الكنانى كما في المؤتلف والمختلف ٤٥ وقيل: همام بن مرة، وقيل: حمزة بن عامر، وقيل غير  
ذلك.

والشاهد فيه: رفع كلمة "أب" وقد وجهه الشارح بعد ذكره.

وهذا البيت من شواهد: الكتاب ٢/٢٩٢، والمقتضب ٤/٣٧١، وابن يعيش ٢/١١٠،  
واللامات للزجاجي ١٠٧، والتصريح ١/٢٤١، والأشموني ٢/٩، والهمع ٥/٢٨٨. وفي شرح  
الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٥، والدرر ٢/١٩٨ برواية:

هذا وجدكم الصغار بعينه

(٣) قوله: "برفع أب" ساقط من ع.

(٤) في ع "الاسم".

(٥) في ع "بالابتداء".

ولك رفع الأول على الابتداء<sup>(١)</sup>، ويجوز/ لك حيثن<sup>(٢)</sup> فتح اسم "لا" الثانية على [ ٦٩ ]  
إعمالها نحو ﴿لَا لَغْوَ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup> أو رفعه على إلغائها وعطف الاسم<sup>(٤)</sup>  
بعدها على ما قبلها ويمتنع النصب لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً أو محلاً<sup>(٥)</sup>.

## تتمة

في إعراب "لا إله إلا الله" "لا" حرف نفي و"إله" اسمها و"إلا الله" بدل من  
موضع "لا" مع اسمها فإن موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه، لا بدل من لفظ  
الاسم الواقع بعد "لا" وليس هو خيراً لـ "لا"؛ لأن "لا" لا تعمل في معرفة كما مر<sup>(٦)</sup>  
وخبر لا محذوف تقديره: لا إله في الوجود أو موجود.

(١) "على الابتداء" ساقط من ع.

(٢) "حيثن" عبّر عنها بأخرف "ح" في الأصل وس.

(٣) الطور ٢٣. قرأ الجمهور برفعهما مع التنوين، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتحهما مع طرح التنوين.

ينظر: غيث النفع ٣٥٩، وأخوة لابن خالويه ٣٣٤. ولم يقرأ -حسب علمي- أحد القراء التي

ذكرها الشارح وهي رفع الأول وفتح الثاني.

(٤) في ع "اسم".

(٥) في ع "ومحلاً".

(٦) "كما مر" ساقط من ع.



باب المنادى  
ولما فرغ من الثامن من المنصوبات وهو اسم "لا" شرع في التاسع منها وهو المنادى فقال: باب المنادى.

المنادى<sup>(١)</sup> اسم مفعول من ناديته فهو منادى.  
والنداء - بكسر النون وضمها - لغة: مطلق الدعاء. وفي الاصطلاح: الدعاء بحرف مخصوص، وهي ثمانية:  
الهمزة و"أي" - مقصورتان وممدودتان - و"يا" و"أيا" و"هيا" و"وا".  
إذا علمت ذلك فالمنادى له اعتباران: اعتبار من جهة ذاته، واعتبار من جهة لفظه.

أما اعتباره من جهة ذاته فهو قريب وبعيد ومندوب.  
فالهمزة المقصورة للقريب إلا أن ينزل منزلة البعيد - كالساهي - فله بقية الأحرف كما أنها للبعيد.  
وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد تأكيداً، وعلى منع العكس<sup>(٢)</sup>، قاله بدر الدين بن مالك<sup>(٣)</sup>.

وتتعين "يا" في نداء اسم الله تعالى، وفي باب الاستغاثة، وتتعين هي و"وا"<sup>(٤)</sup> في الندبة، لكن إنما يندب بـ"يا" عند أمن اللبس بالمنادى.

ويجوز حذف حرف النداء نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾<sup>(٥)</sup> إلا

(١) "المنادى" ساقط من ع.

(٢) في ع "عكسه".

(٣) ينظر: شرحه للألفية ٢٢٠.

(٤) في ع "وتتعين هي أولاً".

(٥) يوسف ٣٩.

في مسائل:

المنادى البعيد كـ"يا زيد"، والمستغاث كـ"يا لله"، والمندوب كـ"يا عمراً"<sup>(١)</sup>؛ لأن المراد<sup>(٢)</sup> فيهن إطالة الصوت، والحذف ينافيه<sup>(٣)</sup>، واسم الجنس غير المعين كقول الأعمى: "يا رجلاً خذ بيدي"، والمضمر<sup>(٤)</sup> نداؤه شاذ<sup>(٥)</sup>، واسم الله تعالى إذا لم يُعوّض في آخره الميم المشددة<sup>(٦)</sup>.

وأما اعتباره<sup>(٧)</sup> من جهة لفظه فهو خمسة أنواع:

النوع الأول: المفرد العلم، والمراد<sup>(٨)</sup> بالمفرد هنا وفي باب "لا" السابق ما ليس

---

(١) في ع "يا عمرو".

(٢) في ع "لأن المقصود".

(٣) قال سيويه ٢٣١/٢: ((وأما المستغاث به فـ"يا" لازمة له؛ لأنه يجتهد فكذلك المتعجب منه وذلك "يا للناس" و"يا للماء" وإنما اجتهد لأن المستغاث عندهم متراخ أو غافل والتعجب كذلك، والندبة يلزمها "يا" و"وا"؛ لأنهم يحتلطون ويدعون ما قد فات وبعُد عنهم)) اهـ وينظر: ابن يعيش ١٦/٢.

(٤) في س "والمقصور".

(٥) أما ضمير الغيبة والتكلم فلا تنهما يناقضان النداء إذ هو يقتضي الخطاب. وأما ضمير المخاطب فقد اختلف في ندائه على أقوال: فقيل: لا يجوز ألبته واختاره أبو حيان، وقيل: إنه مقصور على الشعر وهو قول ابن عصفور، وقيل: يجوز باطراد وهو ظاهر كلام الناظم. ينظر: شرحه للألفية ٢٢٠. ينظر: التصريح ١٦٤/٢، والأشموني ١٣٥/٣، والجمع ٤٦/١.

(٦) قال سيويه ١٩٥/٢: ((واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام ألبته إلا أنهم قد قالوا: "يا الله اغفر لنا" وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف)) اهـ. وينظر: الكتاب ١٩٦/٢.

(٧) في ع "باعتباره".

(٨) في ع "وأراد".

مضافاً ولا شبيهاً به، فهذا يُبنى على ما يرفع به من حركة أو حرف، لو كان معرباً، كـ"يا زيد" فهو مبني على الضم؛ لأنه لو كان معرباً لكان مرفوعاً بالضم، ومثله "يا رجال"، و"يا هندات"، و"يا هنود" و"يا رجل" لمعَّين لأنه مفرد معرّف بالإقبال عليه، ونحو "يا زيدان" يبنى على الألف؛ لأنها علامة رفعه لو كان معرباً نحو "جاء الزيدان"، ونحو "يا زيدون" يبنى على الواو؛ لأنها علامة رفعه لو كان معرباً نحو "جاء الزيدون".

وأما ما كان مبنياً قبل النداء كـ"سيويهِ" و"حَذَامٍ" في لغة أهل<sup>(١)</sup> الحجاز، أو كان مقصوراً كـ"الفتى" أو منقوصاً كـ"القاضي" فتقدر<sup>(٢)</sup> فيه الضمة في آخره، ويظهر أثر ذلك التقدير في تابعه<sup>(٣)</sup> فتقول: "يا سيويهِ العالمُ" برفع العالم<sup>(٤)</sup> مراعاةً للضمة<sup>(٥)</sup> المقدرة وبنصبه مراعاةً لمحلّه كما تفعل في تابع ما جدد بناؤه<sup>(٦)</sup> نحو "يا زيد الفاضل" برفع الفاضل ونصبه.

والنوع الثاني: النكرة المقصودة بالنداء دون غيرها وهي أيضاً تُبنى على ما يرفع

(١) "أهل" ساقط من س.

(٢) في ع، وس "فيقدر".

(٣) يجوز في تابع المنادى المبني على الضم الرفع والنصب إذا كان مفرداً نحو: "يا زيدُ الظريفُ"، أو مضافاً لمصاحب لأل، نحو: "يا زيد الكريم الأب".

وحكم عطف البيان والتوكيد حكم الصفة، فتقول: "يا رجلُ زيدٌ" و"زيداً" و"يا تميمُ أجمعون" و"أجمعين".

أما المضاف غير المصاحب لأل، فيجب فيه النصب، نحو "يا زيد صاحبَ عمرو" ينظر: شرح ابن عقيل ٢٢٥/٢-٢٢٦.

(٤) من قوله: "فتقدر فيه" إلى "برفع العالم" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه.

(٥) من قوله: "فتقدر فيه الضمة" إلى قوله: "مراعاةً للضمة" ساقط من س.

(٦) في ع "كما يفعل في تابع المفرد وبناؤه".

به لو كان معرباً فنحو "يا رجل" لمعين يُبنى على<sup>(١)</sup> الضمة؛ لأنها علامة رفعه لو كان معرباً نحو "جاء رجل"، ونحو "يا رجلان" لمعينين، يبنى على الألف؛ لأنها [٧٠] علامة رفعه لو كان معرباً نحو "جاء رجلان" فأجريت النكرة في هذه الأمثلة بحرى العلم في بنائها على علامة الإعراب. وقول المصنف في هذين النوعين: إنهما يبنيان على الضم، أو على نائبه<sup>(٢)</sup> كما مرّ. وإنما ترك التنبيه على نائب الضم اختصاراً ولأن<sup>(٣)</sup> نداء المثني والجمع لم يكثر كنداء المفرد.

والنوع الثالث: النكرة غير المقصودة بالذات وإنما المقصود واحد من أفرادها كقول الواعظ: "يا غافلاً والموت يطلبه" إذا لم يقصد غافلاً بعينه. هذا كله في المفرد<sup>(٤)</sup>؛ لأن المراد بالمفرد في هذا الباب ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف<sup>(٥)</sup>.

والنوع الرابع: المضاف إلى غيره نحو "يا غلام زيد"، فهذا يجب نصب لفظه. والنوع الخامس: التشبيه<sup>(٦)</sup> بالمضاف وهو: ما اتصل به شيء من تمام معناه إما بعمل أو بعطف، فهذا يجب نصب لفظه أيضاً.

فالعمل<sup>(٧)</sup> نحو "يا حسناً وجهه" فـ "حسناً" لفظه منصوب على النداء،

(١) من قوله: "ما يرفع به" إلى قوله: "ينى على" ساقط من ع.

(٢) والمراد به ألف التثنية وواو الجماعة.

(٣) في ع "أو لأن".

(٤) في ع "المفردات".

(٥) من قوله: "لأن المراد" إلى قوله: "ولا شبيهاً بالمضاف" ساقط من س.

(٦) في ع "التشبيه".

(٧) في ع "بالعمل".

و"الوجه"<sup>(١)</sup> مرفوع به على الفاعلية و متمم<sup>(٢)</sup> لمعناه. ونحو "يا طالعاً جبلاً" فـ"طالعاً" لفظه منصوب على النداء، و"جبلاً" منصوب به على المفعولية<sup>(٣)</sup>، وفاعله ضمير مستتر فيه. ونحو "يا ماراً بزید" فـ"ماراً" لفظه منصوب<sup>(٤)</sup> على النداء<sup>(٥)</sup>، و<sup>(٦)</sup>"بزید" جار ومجرور متعلق به في محل نصب.

وأما العطف<sup>(٧)</sup> فنحو "يا ثلاثة وثلاثين" فيمن سميته بذلك فـ"ثلاثة" لفظه منصوب على النداء<sup>(٨)</sup>، و"ثلاثين" معطوف عليه متمم لمعناه.

ثم إن المصنف يبين حكم النوعين الأولين بقوله: فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبيان على الضم من غير تنوين أي في حالة الاختيار ثم مثل للمفرد<sup>(٩)</sup> العلم بقوله: نحو "يا زيد" وللنكرة<sup>(١٠)</sup> المقصودة بقوله<sup>(١١)</sup>: "يا رجل" أي<sup>(١٢)</sup> لمعين. هذا إذا<sup>(١٣)</sup> لم تكن النكرة المقصودة موصوفة، فإن كانت موصوفة فالعرب تؤثر

(١) الأولى أن يقول: و"وجه".

(٢) في س "وتتميم".

(٣) في س "على المفاعلية".

(٤) "منصوب" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه.

(٥) قوله: "على النداء" ساقط من ع.

(٦) في ع "أو" بدل الواو.

(٧) "وأما العطف" ساقط من س.

(٨) من قوله: "فيمن سميته" إلى قوله: "على النداء" ساقط من س.

(٩) "للمفرد" تكررت في الأصل.

(١٠) في س "والنكرة".

(١١) "بقوله" ساقط من ع.

(١٢) "أي" ساقط من ع.

(١٣) في ع "إن" بدل "إذا".

نصبها على ضمها يقولون: "يا رجلاً عالماً أقبل"، ومنه الحديث: ((يا عظيمًا يُرجى لكل عظيم))<sup>(١)</sup>. نقله ابن مالك عن الفراء وأقره<sup>(٢)</sup>.<sup>(٣)</sup>

ثم بين حكم بقية الأنواع، وهي الثلاثة الباقية بقوله: والثلاثة الباقية وهي النكرة غير المقصودة والمضاف والشبيه بالمضاف بقوله<sup>(٤)</sup>: منصوبة لا غير أي فلا يجوز فيها غير النصب وتقدمت أمثلة ذلك.

### تنبيه

ما ذكره<sup>(٥)</sup> المصنف في المضاف إلى غير ياء المتكلم، وأما هو<sup>(٦)</sup> فينقسم إلى أربعة

(١) رواه الدارقطني في كتاب النزول رقم ٩٢ بلفظ "يا عظيم رجاء لكل عظيم اغفر الذنب العظيم" ورواه أيضاً البيهقي في الجامع لشعب الإيمان ٤٢١/٧، وذكر الحديث ابن الجوزي في العلل المتناهية ٦٨٠، ٦٧/٢ رقم ٩١٧ من طريق عمر بن هاشم البيروتي عن سليمان بن أبي كريمة قال ابن عدي: أحاديث سليمان بن أبي كريمة مناكير. ولهذا قال ابن الجوزي بعد إيراده لهذا الحديث: هذا حديث لا يصح. وذكره السيوطي في الدر المنثور ٢٧/٦ عن البيهقي. والحديث ضعيف.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٩٢/٣: ((ويجوز في المفرد المعرف بالقصد والإقبال إجراؤه مجرى العلم المفرد في البناء، وإجراؤه مجرى النكرة في النصب. قال الفراء: النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها، يقولون: "يا رجلاً كريماً أقبل" فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما ينصبون. قلت: ويؤيد قول الفراء ما روي من قيل النبي ﷺ في سجوده: "يا عظيمًا يرجى لكل عظيم") اهـ. وينظر: معاني القرآن ٣٧٥/٢ و ٣٧٦.

(٣) من قوله: "هذا إذا لم تكن النكرة" إلى قوله: "وأقره" نقلاً من شرح الآجرومية للأزهري ٨٦ مع تصرف يسير.

(٤) في ع "وقوله".

(٥) في ع "ذكر".

(٦) أي: المضاف إلى ياء المتكلم.

أقسام:

القسم الأول: ما فيه سِتُّ لغات وهو الصحيح الآخر تقول: "يا غلامٌ" مريداً به

الإضافة إلى ياء المتكلم بالحركات الثلاث<sup>(١)</sup> على الميم.

أما الكسر<sup>(٢)</sup> فكقوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾<sup>(٣)</sup> اكتفاءً بالكسرة عن الياء.

وأما الفتح فكقول الشاعر:

[٣٤] ولستُ براجعٍ ما فَاتَ مِنِّي      بلهفَ ولا بليتَ ولا لَوَ أَنِي<sup>(٤)</sup>

ف"لهف" منادى سقط منه حرف النداء والأصل: "يا لهفا"<sup>(٥)</sup> فحذف الألف

المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة عنها. وأما الضم فكما<sup>(٦)</sup> تضم المفردات في

غير الإضافة، قرئ شاذاً<sup>(٧)</sup> ﴿رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾<sup>(٨)</sup> بضم "الرب" والأصل:

(١) في ع "الثلاثة".

(٢) في ع "بالكسر".

(٣) الزمر ١٦.

(٤) هذا بيت من الوافر، وقائله غير معروف.

والشاهد فيه: "بلهف" حيث اكتفى بفتح آخره والأصل: "يا لهفا" وهذه لغة من لغات المنادى

المضاف إلى ياء المتكلم الصحيح الآخر.

وهذا البيت من شواهد: المحتسب ٢٧٧/١، والخصائص ١٣٥/٣ مستشهداً به في باب إنابة

الحرف عن الحرف والحركة عن الحركة فـ"بلهف" يريد بها: بلهفى. والإنصاف ٣٩٠/١ و ٤٤٩،

والتصريح ١٧٧/٢، وشفاء العليل ٧٢٩/٢، والأشئوني ٢٨٢/٢. وقد ورد في الخصائص برواية:

فلست بمدرّك ما فات مني.

(٥) في ع "يا لهف".

(٦) في ع "فكا".

(٧) التصريح ١٧٨/٢.

(٨) يوسف ٣٣.

"يا ربي" (١) فحذفت الياء تخفيفاً وبُني على الضم تشبيهاً بالنكرة المقصودة.

وبالياء مفتوحة كقوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ (٢) وساكنة كقوله

تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ (٣) وبالألف نحو ﴿يَا حَسْرَتِي﴾ (٤) والأصل يا

حَسْرَتِي. فهذه/ ست لغات أفصحها حذف الياء والاستغناء بالكسرة عنها. [ ٧١ ]

والقسم الثاني: ما فيه لغة واحدة وهو المنادى المعتل بالألف أو الياء فإن ياءه

واجبة الثبوت والفتح نحو: "يا فتّاي" و"يا قاضي" فلا يجوز حذفها؛ للإلباس. ولا

إسكانها؛ لئلا يلتقي ساكنان، ولا تحريكها بالضم أو الكسر لثقلهما على الياء.

والقسم الثالث: ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه بالفعل المضارع في كونه بمعنى

الحال أو الاستقبال نحو "يا مكرمي" و"يا ضاربي" فإن ياءه ثابتة لا غير مفتوحة وساكنة.

والقسم الرابع: ما فيه ثمان لغات (٥) وهو "الأب" و"الأم" ففيه اللغات الست

المتقدمة ولغتان أخريان، تقول: "يا أبت" و"يا أُمّت" بتاء تأنيث عوضاً عن ياء المتكلم.

---

(١) في ع "يا رب".

(٢) الزمر ٣٥.

(٣) الزخرف ٦٨.

(٤) الزمر ٥٦ وهي بتمامها ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّآخِرِينَ﴾ وقد كتبت في ع "يا حسرة".

(٥) بل عشر فيضاف إلى الثمانية المذكورة: أن تعوض تاء التأنيث من ياء المتكلم وتضمها، فقد حكى سيويه عن الخليل أنه سمع "يا أُمّت" بالضم. والعاشرة من اللغات: الجمع بين التاء والألف نحو "يا أبتا" و"يا أمتا" ينظر: التصريح ١٧٨/٢.



وتقول في المضاف إلى المضاف<sup>(١)</sup> إلى ياء المتكلم<sup>(٢)</sup> إذا كان "ابن عم" أو "ابن أم": "يا ابن أم"<sup>(٣)</sup> و"يا بن عم"<sup>(٤)</sup> بفتح وكسر على التاء<sup>(٥)</sup> في الأول وعلى الميم في الثاني.

---

(١) قوله: "إلى المضاف" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه.

(٢) قوله: "إلى ياء المتكلم" ساقط من ع.

(٣) في ع "أمي".

(٤) في ع "عمي".

(٥) في ع، وس "على الياء".

ولما فرغ المصنف من الكلام على<sup>(١)</sup> التاسع من المنصوبات وهو المنادى شرع في  
باب العاشر منها وهو المفعول من أجله فقال: باب المفعول من أجله ويقال: لأجله،  
المفعول ويقال: له. وحده المصنف بقوله: وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بياناً لسبب  
من أجله وقوع الفعل فاحتز بالاسم عن الفعل والحرف وبالمَنْصُوب عن المرفوع والمجرور.  
لكن "المنصوب" حكم من أحكامه فكان الأولى عدم ذكره في التعريف، ولكن  
ذكره تقريباً على المبتدئ كما مر في نظائره.

وقوله: "بياناً لسبب وقوع الفعل" أشار به إلى أن المفعول من أجله يبيّن<sup>(٢)</sup>  
السبب الذي وقع الفعل من أجله.

وقد علمت أن حكمه النصب لكن بشروط:

الشرط<sup>(٣)</sup> الأول: أن يكون مصدراً<sup>(٤)</sup> يشعر بالعلية<sup>(٥)</sup>، والذوات لا تكون عللاً  
للأفعال غالباً فلا يجوز "جئتكَ السمن والعسل"<sup>(٦)</sup> بالنصب؛ لأنه اسم عين لا مصدر.

(١) قوله: "الكلام على" ساقط من غ.

(٢) في غ "مبين".

(٣) "الشرط" ساقط من الأصل، وس.

(٤) وهو رأي الجمهور، وأجاز يونس: "أما العبيد فذو عبيد" بالنصب بمعنى: مهما يذكر شخص لأجل  
العبيد فالمذكور ذو عبيد. فـ"العبيد" علة للذكر وأنكره سيويه. قال ٣٨٩/١: ((وزعم يونس أن  
قوماً من العرب يقولون: "أما العبيد فذو عبيد" و"أما العبد فذو عبد" يجرونه مجرى المصدر سواءً  
وهو قليل خبيث)) اهـ. وأوله الزجاج بتقدير: أما تملك العبيد، فالمفعول له هو المصدر المحذوف  
وهو "تملك" أي: مهما يذكر شخص من أهل تملك العبيد فذو عبيد. ينظر: التصريح مع حاشية  
يس ٣٣٤/١، الأشموني ١٢٢/٢، الهمع ١٣١/٣.

(٥) في غ "العلة".

(٦) في س "والفصيل" بدل "والعسل".

الشرط الثاني: أن يكون علة؛ لأنها الباعث على<sup>(١)</sup> الفعل كـ "قعدت عن الحرب جُبناً"<sup>(٢)</sup>، خرج بذلك بقية المفاعيل إذ لا تعليل له<sup>(٣)</sup> فيها.

الشرط الثالث: أن يكون وقت الفعل المعلل -بفتح اللام الأولى- والمصدر المعلل -بكسرها- واحداً فلا يجوز: "تأهبت اليوم للسفر غداً"؛ لأن زمن التأهب [سابق على]<sup>(٤)</sup> زمن السفر.

الشرط الرابع: أن يكون فاعل الفعل، وفاعل المصدر واحداً فلا يجوز: "جئتكَ محبتك إياي"؛ لأن فاعل المحي المتكلم وفاعل المحبة المخاطب.

الشرط الخامس: أن يكون قلباً فلا يجوز "جئتكَ"<sup>(٥)</sup> قراءة للعلم من أفعال اللسان، ولا "قتلاً للكافر" من أفعال اليد<sup>(٦)</sup>.

واكتفى المصنف عن ذكر هذه الشروط بمثالين: ذكر المثال الأول منها بقوله<sup>(٧)</sup>:  
نحو قولك: "قام زيدٌ إجلالاً لعمرُو" فـ "إجلالاً" مصدر منصوب ذكر علة وسبباً  
لوقوع الفعل الصادر من زيد؛ فإن سبب قيام زيد لعمرُو هو إجلاله<sup>(٨)</sup> وتعظيمه.

(١) "على" ساقط من ع.

(٢) في ع "حيناً".

(٣) "له" ساقط من ع.

(٤) في الأصل، و ع، و س "متأخر عن" وما أثبتته هو الصواب.

(٥) "جئتكَ" ساقط من ع.

(٦) وأجاز الفارسي: "جئتكَ ضربَ زيدٍ" التصريح ٣٣٥/١. ولعل منه قول الكميت:

طربت، وما شوقاً إلى البيض أطرب

ولا لعباً مني، وذو الشيب يلعب؟

(٧) في ع "فقال".

(٨) في ع "وهو مثال إجلاله".

وإعراب "قام زيد" فعل وفاعل و"إجلالاً" مفعول لأجله و"لعمرو" متعلق بـ"إجلالاً".

وذكر المثال الثاني بقوله: و"قَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ" فـ"ابتغاء" مصدر منصوب ذكر علة لبيان سبب<sup>(١)</sup> القصد.

وإعرابه: "قصدتك" فعل وفاعل ومفعول، و"ابتغاء" مفعول لأجله، و"معروفك" مضاف إليه.

ونبه أيضاً بهذين المثالين على أنه لا فرق / في ذلك<sup>(٢)</sup> بين الفعل المتعدي واللازم، [ ٧٢ ] ولا بين المصدر المضاف وغيره. فإن فَقَدَ المَعْلُلَ - بكسر اللام الأولى - من شروط جواز النصب شرطاً منها وجب جرُّه بحرف التعليل وهو<sup>(٣)</sup> الباء واللام و"في" و"من" فقط.

فمثال فقد الشرط الأول وهو المصدر قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾<sup>(٤)</sup> فإن المخاطبين هم العلة في الخلق، وخفض ضميرهم بلام العلة؛ لأنه ليس مصدراً<sup>(٥)</sup>.

ومثال فقد الشرط الثاني وهو كونه عِلَّةً "قتلته صبراً" لكن هذا يمتنع جرُّه بحرف التعليل؛ لأن الجر به يفيد العِلَّةَ<sup>(٦)</sup>، والغرض عدمها<sup>(٧)</sup>.

(١) "سبب" ساقطة من ع.

(٢) قوله: "في ذلك" ساقط من ع.

(٣) في ع "وهي".

(٤) البقرة ٢٩.

(٥) في ع "لأنه ليس له مصدر".

(٦) في س "العلة".

(٧) ينظر: التصريح ١/٣٣٦.

ومثال فقد الشرط الثالث وهو الاتحاد في الوقت قوله:

[٣٥] ..... وقد نَضَّتْ لنوم ثيابها ..... (١)

فالنوم وإن كان علةً لخلع الثياب لكنَّ وقت الخلع سابق على وقت النوم فلما اختلفا في الوقت جُرَّ باللام.

ومثال فقد الشرط الرابع وهو الاتحاد في الفاعل قوله:

[٣٦] وإني لتَعْرُونِي لذكراك هِزَّةٌ كما انتفض العصفورُ بَلَّله القطر (٢)

(١) هذه قطعة بيت من الطويل، وقائله أمرؤ القيس. ينظر ديوانه ١٤. وهو بتمامه:

فجئتُ وقد نَضَّتْ لنوم ثيابها لدى السَّترِ إلا لَيْسَ المتفضِّلُ

ومعنى "نضت" أَلْقَتْ عنها. والمتفضل هو الذي يبقى بثوب واحد.

والشاهد: قوله: "لنوم" حيث جرّه باللام ولم ينصبه على أنه مفعول له لأنه فقد شرطاً وهو الاتحاد في الوقت فوقت الخلع سابق على وقت النوم.

ينظر هذا البيت في: السبع الطوال ٥١، وأوضح المسالك ٢٢٦/٢، والمقرب ١٦١/١، وشرح عمدة الحفاظ ٤٥٣، والتصريح ٣٣٦/١، والأشْمُونِي ١٢٤/٢، والهمع ١٣٢/٣، والدرر ١١٦/١.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وقائله مجنون ليلي، ينظر ديوانه ١٠٢ وفيه:

..... وإني لتَعْرُونِي لذكراك نَفْضَةٌ

ونسب إلى صخر الهذلي ينظر: شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، ولكنه برواية:

..... إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها

والشاهد فيه: "لذكراك" إذ جرّه باللام ولم ينصبه على أنه مفعول له لأنه فقد شرطاً وهو الاتحاد في الفاعل.

وهذا البيت من شواهد: أوضح المسالك ٢٢٧/٢، والمقرب ١٦٢/١، والإنصاف ٢٥٣/١، وابن يعيش ٦٧/٢، والتصريح ٣٣٦/١، والأشْمُونِي ١٢٤/٢، والدرر ١٦٦/١. وقد استشهد به كل من ابن الأنباري وابن يعيش على أن "بَلَّله القطر" في موضع حال فيجوز وقوع الماضي حالاً سواء سبق به "قد" أم لا.

فالذكرى علة عروّ الهزة وفاعلها<sup>(١)</sup> مختلف ففاعل "العرو" "الهزة"، وفاعل الذكرى<sup>(٢)</sup> هو المتكلم؛ لأن المعنى: "لذكرى إياك" فلذلك جرّ باللام. والهزة بالكسر: النشاط والارتياح<sup>(٣)</sup>.

ومثال فقد الشرط الخامس وهو كونه قلبياً قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾<sup>(٤)</sup> أي: فقر، وهو علة للقتل وليس قلبياً فلذلك جرّ بـ "مِنْ" التعليلية. وذكرت زيادة على ذلك<sup>(٥)</sup> في شرح القطر<sup>(٦)</sup> لا يحتملها هذا المختصر.

(١) في ع "فاعلها".

(٢) في س "الذي" بدل "الذكرى".

(٣) قوله: "والارتياح" ساقط من ع.

(٤) الأنعام ١٥١. وقال تعالى في سورة الإسراء ٣١: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾ فنصب "خشية" لكونها مصدراً.

(٥) في ع "وذكرت على ذلك زيادة".

(٦) ينظر: شرحه للقطر المسمى بـ مغيث الندا إلى شرح قطر الندى ٦٣٧/٢.

وملخصه أنه يجوز جرّ المستوفي للشروط بكثرة: إن كان مقروناً بـ "أل" وبقلة إن كان مجرداً، مثال قلة الأول قول الشاعر:

لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ      وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

فالكثير أن يقول: "لا أقعدُ للجبين".

ومثال قلة الثاني قوله:

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةِ ضِيكُم جَبْرًا      وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ

والكثير "رغبة" بالنصب.

باب  
المفعول  
مع  
لما فرغ المصنف من الكلام على العاشر من المنصوبات شرع في الحادي عشر<sup>(١)</sup> منها وهو المفعول معه فقال: باب المفعول معه<sup>(٢)</sup>، وإنما أخره عن المفاعيل لاختلافهم فيه هل هو قياسي<sup>(٣)</sup> - دون غيره - ولوصول العامل إليه بواسطة حرف دون غيره.

وحده المصنف بقوله: وهو الاسم المفرد المنصوب أي الفضلة بعد واو أريد بها التنخيص على المعية الذي يذكر لبيان من فُعل معه الفعل فلا بد أن تكون<sup>(٤)</sup> تلك الواو مسبوقه بجملة ذات فعل<sup>(٥)</sup> - فعلية - أو ما في معناه<sup>(٦)</sup>: فيه حروف الفعل ومعناه<sup>(٧)</sup> كاسم الفاعل والمفعول، أي بجملة ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه<sup>(٨)</sup>.

(١) قوله: "في الحادي عشر" ساقط من ع.

(٢) سَمَاهُ سَبِيوِيَه مَفْعُوْلًا مَعَهُ وَسَمَاهُ أَيْضًا مَفْعُوْلًا بِهِ، ينظر: الكتاب ٢٩٧/١. وينظر في باب المفعول معه: الكتاب ٢٩٧/١ و٢٩٨، والمقتصد ٦٥٩/١، والإيضاح في شرح المفصل ٣٢٣/١، وابن يعيش ٤٨/٢، وشفاء العليل ٤٨٩/١، والتصريح ٣٤٢/١، والأشْمُونِي ١٣٤/٢، والهمع ٢٣٥/٣. (٣) اختلف في المفعول معه أقياسي هو أم سماعي، فذهب الجمهور إلى أنه مقيس لكثرة ما جاء منه قال الأشْمُونِي: ((وهو ما اقتضاه إيراد الناظم)) اهـ. وعلق عليه الصبان في حاشيته قال: ((حيث يوّب له مع الأبواب القياسية ولم يُنسبْه على كونه سماعياً)) اهـ. الأشْمُونِي مع حاشية الصبان ١٤١/٢ وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه سماعي؛ لأنه شيء وقع موقع غيره فلا يصار إليه إلا بسماع من العرب. ينظر: المقتصد ٦٦٣/١، وابن يعيش ٥٢/٢، وحاشية يس على التصريح ٣٤٤/١، والأشْمُونِي ١٤١/٢، والهمع ٢٣٥/٣.

(٤) في ع "يكون".

(٥) قوله: "ذات فعل" ساقط من متن ع وموجود في هامشه.

(٦) في معناها "ساقط من س."

(٧) في ع "أو ما فيه حروف الفعل ومعناه".

(٨) في هامش ع "وحروف الفعل".

فالفعل<sup>(١)</sup> كـ "سرت والنيل"، وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه نحو "أنا سائر والنيل" فيصدق على "النيل" في المثالين أنه اسم؛ لدخول "أل" عليه، وأنه فضلة؛ لأنه منصوب، وأنه مسبوق بواو [و]<sup>(٢)</sup> تلك الواو بمعنى "مع". والواو مسبوقة بجملة ذات فعل وهو "سرت" في المثال الأول، وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو "سائر" في المثال الثاني.

فخرج بـ "الاسم" نحو "لا تأكل السمك"<sup>(٣)</sup> وتشرب اللبن" بنصب "تشرب". وبـ "مفرد" نحو "سرت والشمس طالعة" برفعهما فإن الواو وإن كانت بمعنى "مع" فيهما، إلا أنها داخلية<sup>(٤)</sup> في المثال الأول في اللفظ على فعل، وفي الثاني على جملة. وبـ "فضلة" نحو "اشترك زيد وعمرو" فإنه عمدة. وبقوله: "الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل" بقية المفاعيل. وبـ "بعد واو" نحو "جئت مع زيد"؛ فإنه بعد "مع" لا الواو التي بمعنى "مع". وبـ "أريد بها التنصيص على المعية" نحو "رأيت زيدا وعمراً" إذا أريد مجرد العطف أو قبله أو بعده. وبـ "مسيبقة/ بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه" نحو [ ٧٣ ] "كل رجل وضيعته" فلا يجوز معه النصب على المفعولية<sup>(٥)</sup> معه لعدم سبق شيء من ذلك.

ثم إن المفعول معه نوعان:

أحدهما: ما يجوز رفعه ونصبه، وقد مثل المصنف له بقوله: نحو "جاء الأمير

(١) "فالفعل" ساقط من س.

(٢) الواو زيادة من ع، وس.

(٣) في ع "السمكة".

(٤) في ع "إنها داخلت".

(٥) وجوز الصيمري النصب بلا تأويل، وجوز بعضهم النصب على تأويل ما قبل الواو أنه جملة حذف ثاني

جزءها والتقدير: كل رجل كائن وضيعته. ينظر: التبصرة ٢٥٧/١، الهمع ٢٤١/٣، التصريح ٣٤٣/١.



والجيشَ" فـ"جاء" فعل ماضٍ، و"الأمير" فاعل، والواو واو المعية، و"الجيش" مفعول معه، وصدق عليه أنه اسم منصوب قد ذكر لبيان مَنْ<sup>(١)</sup> صاحب الأمير في المحي، بعد أن كان من فعل معه الفعل محتملاً لأن يكون الجيشَ وغيره.

هذا إذا نصبته<sup>(٢)</sup>، ويجوز لك<sup>(٣)</sup> أيضاً فيه الرفع عطفاً على فاعل الفعل الذي هو الأمير، والواو حينئذٍ لمجرد العطف لا للمعية، والتقدير "جاء الأمير وجاء الجيش".

وثانيهما: ما يتعين فيه النصب، وقد مثل له المصنف بقوله: "استوى الماء والخشبة"<sup>(٤)</sup> فـ"استوى" فعل ماضٍ و"الماء" فاعله، و"الخشبة" اسم يتعين نصبه على أنه مفعول معه، ولا يصح رفعه عطفاً على فاعل الفعل الذي هو الماء؛ لأن الخشبة لا تستوي مع الماء، وإنما يستوي الماء معها أي: يصل إليها، ومن هذا أيضاً قول القائل: "لا تنه عن القبيح وإتيانه" بنصب "إتيان" وجوباً؛ لأن المعنى: "لاتنه عن القبيح مع إتيانك إياه"، ولو عطفت لكان المعنى: "لا تنه عن القبيح ولا تنه<sup>(٥)</sup> عن إتيانه"، وهو خلاف المعنى المراد، بل فيه الأمر بتقرير<sup>(٦)</sup> القبيح و<sup>(٧)</sup> إتيانه والسكوت عليه لما فيه من النهي عن ذلك.

ومنه أيضاً "مات زيد وطلوع الشمس" بنصب "طلوع" وجوباً؛ لأن المعنى: "مات زيد مع طلوع الشمس"، ولو عطفت لكان المعنى: "مات زيد ومات طلوع

(١) "من" ساقط من س.

(٢) قوله: "نصبته" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه.

(٣) في ع "ذلك" بدل "لك".

(٤) ينظر: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١٩٦/١.

(٥) "تنه" ساقط من س.

(٦) في ع "بتقدير".

(٧) في ع "مع" بدل الواو.

الشمس"، والطلوع لا يقوم<sup>(١)</sup> به الموت. وقد يترجح العطف في نحو "قام زيد وعمر"؛ لأنه الأصل وقد أمكن بلا ضعف في اللفظ ولا في المعنى.

وقد<sup>(٢)</sup> يتعين العطف في نحو "اشترك زيد وعمر"؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه؛ لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين.

ولما فرغ المصنف من الحادي عشر من المنصوبات شرع فيما بقي منها فقال: وأما خبر كان وخبر أخواتها نحو "كان زيد عالماً"، واسم إن واسم أخواتها نحو "إن زيدا عالماً"، ومفعولاً<sup>(٣)</sup> "ظننت" نحو "ظننت زيدا قائماً"<sup>(٤)</sup> فقد تقدم ذكرها في المرفوعات استطراداً عقب باب المبتدأ والخبر فلا حاجة<sup>(٥)</sup> لنا إلى إعادتهما<sup>(٦)</sup> هنا.

وكذلك التوابع المنصوبة<sup>(٧)</sup> وهي أربعة: النعت: نحو "رأيت زيدا الفاضل"، والعطف: نحو "رأيت زيدا وعمرأ"، والتوكيد: نحو "رأيت زيدا نفسه"، و"البدل": نحو "رأيت زيدا أخاك" فقد تقدمت هناك أي<sup>(٨)</sup> في أبواب أربعة عقب النواسخ أي فلا حاجة لنا أيضاً إلى إعادتها.

وهذه الأبواب الأربعة وهي: خبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها،

---

(١) في ع "لا يقول".

(٢) في الأصل زاد كلمة سهواً بين "قد" و"يتعين" وهي "تنعطف".

(٣) في ع "ومفعولي".

(٤) في س "عالماً" بدل "قائماً".

(٥) في الأصل، وس "أي فلا حاجة" بزيادة "أي".

(٦) في ع "إعادتها".

(٧) في ع "للمنصوب".

(٨) "أي" ساقط من ع.

ومفعولا<sup>(١)</sup> "ظننت"، وتوابع المنصوب مكملة للمنصوبات الخمسة عشر التي  
ترجم<sup>(٢)</sup> عليها المصنف رحمه الله تعالى ورضي عنه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) في ع، وس "ومفعولي".

(٢) في س "وعدهم" بدل "ترجم".

(٣) في ع "ورضي الله عنه".

باب مخفوضات الأسماء بإضافة المخفوضات إلى الأسماء إضافة بيانية<sup>(١)</sup> لا للاحتراز عن الفعل؛ فإنه لا خفض فيه، والتقدير: باب المخفوضات التي هي الأسماء، وهي خاتمة الكتاب ختم الله تعالى<sup>(٢)</sup> لنا ولأهلينا<sup>(٣)</sup> ولحبيينا وجميع المسلمين بخير أمين.

المخفوضات<sup>(٤)</sup> المشهورة على ثلاثة أقسام<sup>(٥)</sup>، قسم مخفوض بالحرف نحو "جلست في الدار" وقسم مخفوض بالإضافة نحو "غلام زيد"، وهذا ضعيف والصحيح أنه مخفوض بالمضاف لا بالإضافة<sup>(٦)</sup>. وقسم مخفوض بالتبعية على رأي الأخفش<sup>(٧)</sup>، وهو مراد المصنف بقوله: وتابع للمخفوض نحو "مررت بزيد الفاضل"<sup>(٨)</sup>. وهذا ضعيف أيضاً. وقد اجتمعت الثلاثة في البسمة<sup>(٩)</sup>.

(١) "بيانية" ساقط من ع.

(٢) "تعالى" ساقط من ع.

(٣) في ع "ولأهلنا".

(٤) في ع "والمخفوضات".

(٥) وهناك قسم رابع وهو المخفوض بالمجاورة وقد أثبتته الجمهور من البصريين والكوفيين، ويكون في النعت قليلاً كقوله: "هذا جحرٌ ضبٌ حربٍ" ويكون في التوكيد نادراً كقوله:

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم

بحرٌ "كلهم" على المجاورة وإلا لقال: كلهم؛ لأنه تركيد لـ "ذوي" لا للزوجات وإلا لقال: "كلهن".

وينظر: معاني القرآن، ٧٤/٢-٧٥، وشفاء العليل ٧٤٨/٢، والمغني ٦٨٢/٢، والهمع ٣٠٤/٤. قال

أبوحيان: ومنه قراءة الأعشى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ بخفض المتين. ينظر: التذييل

والتكميل ١١٧/٢ ب.

(٦) ينظر ما سيأتي صفحة ٤٢٢.

(٧) ينظر: الهمع ١٥٣/٤.

(٨) في ع "العاقل".

(٩) ينظر ما سبق صفحة ١٠٩.

فأما<sup>(١)</sup> المخفوض بالحرف<sup>(٢)</sup> وهي عشرون حرفاً: ثلاثة مضت في الاستثناء وهي: "خلا" و"عدا" و"حاشا"<sup>(٣)</sup>.

وثلاثة شاذة: إحداها: "متى" في لغة هذيل<sup>(٤)</sup>، وهي بمعنى "من" الابتدائية، سمع من بعضهم: "أخرجها متى كُمه".

والثانية: "لعل" في لغة عُقيل<sup>(٥)</sup>، قال قائلهم:

[٣٧] لَعَلَّ اللَّهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا .....<sup>(٦)</sup>

يجر الهاء من الجلالة الكريمة.

والثالثة: ["كي" الداخلة على]<sup>(٧)</sup> "أن" المصدرية وصلتها نحو "جتك كي

---

(١) في ع "وأما".

(٢) في ع "بالحروف".

(٣) ينظر ما سبق صفحة ٣٨٩.

(٤) كقول شاعرهم أبي ذؤيب الهذلي في وصف السحاب:

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لُجج خضر لمن نبيج

وينظر: المغني ٣٣٤/١، وشفاء العليل ٦٧٩/٢، والتصريح ٢/٢.

(٥) ينظر: المغني ٢٨٦/١، والجني الداني ٥٨٢، وشفاء العليل ٦٧٩/٢.

(٦) هذا صدر بيت من الوافر وعجزه:

بشيء أن أمكم شريم .....

والشريم والشروم: المرأة المفضاة وهي التي اتحد مسلكها.

والشاهد فيه: أنه استعمل "لعل" حرف جر. فجرَّ به لفظ الجلالة.

وهذا البيت من شواهد: المقرب ١٩٣/١، والتصريح ٢/٢، والأشمونى ٢٠٤/٢، والخزانة

٤٢٢/١٠ وفيه "لعاء الله" والشاهد فيه أن "لعاء" لغة في "لعل" و٤٢٣.

(٧) ما بين المعقوفين إضافة مني يطلبها المعنى؛ لأن "أن" المصدرية ليس من استعمالاتها أن تكون حرف

جرّ ألبته. وإنما ذلك لـ "كي" فيجر بها "أن" المصدرية وصلتها كقول جميل:

فقال: أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تغرّ وتخذعاً

تكرماني" إذا قُدِّرَت "أن" بعدها.

والأربعة عشر الباقية قسمان: سبعة تجرّ الظاهر والمضمر وقد أشار<sup>(١)</sup> إليها<sup>(٢)</sup> المصنف بقوله: فهو ما يخفض بـ"من" وهي أم حروف الخفض نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾<sup>(٣)</sup>، و"إلى" نحو قوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، و"عن" نحو قوله تعالى: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾<sup>(٧)</sup> و"على" نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾<sup>(٨)</sup> و"في" نحو

ويجرّ بها "ما" المصدرية وصلتها كقول النابغة:

إذا أنت لم تنفع فضرّ فإنما يرجى الغنى كيما يضرّ وينفع

ويجرّ بها "ما" الاستفهامية نحو "كيمة".

ينظر فيها: المعني ١/١٨٢، والجنى الداني ٢٦١، والتصريح ٣/٢، والأشعوني ٢/٢٠٤.

(١) في ع "وهي قد أشار".

(٢) "إليها" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه.

(٣) الأحزاب ٧.

(٤) المائدة ٤٨.

(٥) الأنعام ٦٠ ويونس ٤.

(٦) الانشقاق ١٩.

(٧) المائدة ١١٩.

(٨) المؤمنون ٢٨.

قوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهَى<sup>(٢)</sup> الْأَنْفُسُ﴾<sup>(٣)</sup>.

والباء كما سيأتي في كلامه نحو قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(٥)</sup>

﴿وَوَءَامِنُوا بِهِ﴾<sup>(٦)</sup>. واللام كما سيأتي في كلامه أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي

السَّمَاوَاتِ﴾<sup>(٧)</sup> ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾<sup>(٨)</sup>.

وسبعة تختص بالظاهر وتنقسم أربعة أقسام:

ما لا يختص بظاهر بعينه وهي: "حتى" و"الكاف" و"الواو"، وما يختص بالزمان

وهي: "مذ" و"منذ" - كما سيأتي في كلامه -، وما يختص بالنكرات وهو رُبُّ نحو

"رُبُّ رَجُلٍ"، وقد تدخل في الكلام على ضمير غيبة ملازم للإفراد والتذكير

والتفسير بتمييزه بعده مطابق للمعنى، قال الشاعر:

---

(١) الذاريات ٢٠.

(٢) هذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي وعاصم ويعقوب. وقرأ نافع وابن عامر وحفص بالهاء "تشتهيه".

ينظر: الكشف ٢/٢٦٢، وتفسير الطبري ٥٨/٢٥، ومجمع البيان للطبرسي ٥٥/٩، وغيث النفع للصفاقسي ٣٤٩.

(٣) الزخرف ٧١.

(٤) قوله: "نحو قوله تعالى" ساقط من ع.

(٥) النساء ١٧٥.

(٦) الأعراف ١٥٧.

(٧) وردت هذه الآية في عدة مواضع من القرآن الكريم أولها سورة البقرة من الآية ٢٨٤.

(٨) وردت هذه الآية في عدة مواضع من القرآن الكريم أولها سورة البقرة من الآية ١١٦.

[٣٨] رَبُّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يورثُ الحمد<sup>(١)</sup> دائباً فأجابوا<sup>(٢)</sup>

وما يختص بـ"الله" و"رَبَّ" مضافاً للكعبة، أو لياء المتكلم وهو "التاء"<sup>(٣)</sup> كما سيأتي في كلامه نحو ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> و"تَرَبُّ الكعبة" و"تَرَبِّي لأفعلن" ونذر "تالرحمن" و"تحياتك"<sup>(٥)</sup>.

ولم يذكر المصنف [ذلك]<sup>(٦)</sup> على هذا الترتيب بل قال بعد و"رَبَّ": والباء وقد تقدم مثالها، والكاف نحو "زيد كالأسد"، واللام وقد مرَّ مثالها، وما يختص بحروف القسم أي اليمين وهي الواو نحو "والله" والباء نحو "بالله" والتاء نحو "تالله" - وقد مرَّ ما يختص به - وبواو "رَبَّ" نحو "وليل" أي: ورُبَّ ليل<sup>(٧)</sup>.<sup>(٨)</sup> وبـ"مذ" و"منذ" ولا يجران إلا اسماً ظاهراً ويختصان<sup>(٩)</sup> بالزمان حاضراً كان نحو

(١) في ع "أخذ".

(٢) هذا بيت من الخفيف، ولم أعثر على قائله.

والشاهد فيه: دخول "رُبَّ" على ضمير الغائب.

وهذا البيت من شواهد: الارتشاف ٤٦٣/٢، والمغني ٤٩١/٢، والتصريح ٤/٢، العيني

٢٥٩/٣، الأشموني ٢٠٨/٢، الهمع ١٨٠/٤.

(٣) في ع "الياء".

(٤) الأنبياء ٥٧.

(٥) هذا المثال فيه حلف بغير الله وهو "الحياة" وهذا غير جائز شرعاً، وأما تعبيره بأنه نادر فبالنسبة إلى الصناعة النحوية.

(٦) "ذلك" زيادة من ع.

(٧) من قوله: "وهي الواو" إلى قوله: "ورب ليل" ساقط من ع.

(٨) يلمح بذلك إلى قول امرئ القيس:

وليلٍ كمَوجِ البحرِ أرخى سُدُولَهُ

(٩) في الأصل، وس "مختصاً".



"ما رأيته مذ يومنا"<sup>(١)</sup> أو "منذ يومنا" والتقدير حيثئذ<sup>(٢)</sup>: "ما رأيته في / يومنا". أو [ ٧٥ ]  
ماضياً نحو "ما رأيته مذ يوم الخميس"، أو "منذ يوم الخميس" والتقدير: "ما رأيته من  
يوم الخميس"<sup>(٣)</sup>.

ولم يذكر المصنف هنا<sup>(٤)</sup> من حروف الجر "خلا" و"عدا" و"حاشا" لاستغائه عن  
ذكرها هنا بذكرها في أول الكتاب، وفي باب الاستثناء.  
ومعاني هذه الحروف كثيرة وقد ذكرت أكثرها في "شرح القطر"<sup>(٥)</sup> وذكرت  
فيه أنها تنقسم إلى أربعة أقسام<sup>(٦)</sup>:

قسم يستعمل حرفاً واسماً وهو: "مذ" و"منذ" و"عن" وكاف التشبيه.  
وقسم يستعمل حرفاً وفِعْلاً وهو "حاشا" و"خلا" و"عدا".  
وقسم يستعمل حرفاً واسماً وفِعْلاً وهو<sup>(٧)</sup>: "على" فقط<sup>(٨)</sup>.  
وقسم يستعمل حرفاً فقط وهو باقي الحروف.

---

(١) في ع "مذ يومين".

(٢) "حيثئذ" ساقط من ع.

(٣) قوله: "والتقدير: ما رأيته من يوم الخميس" ساقط من س.

(٤) "هنا" ساقط من ع.

(٥) ينظر: شرح القطر للشريبي ق ٨٤ / أ.

(٦) ينظر: شرح القطر للشريبي ق ٨٧ / ب.

(٧) من قوله: "حاشا" و"خلا" إلى قوله: "وهو" ساقط من ع.

(٨) "فقط" ساقط من س.

وأما ما يخفض بالإضافة -وقد مرَّ أن الراجح أن الخفض<sup>(١)</sup> بالمضاف<sup>(٢)</sup> لا  
بالإضافة- فنحو قولك: "غلام زيد" فـ"زيد" مخفوض بالمضاف الذي هو "غلام" لا  
بالإضافة خلافاً لأبي حيان<sup>(٣)</sup> وللمصنف، ولا بمعنى اللام خلافاً للزجاج<sup>(٤)</sup>، ولا  
بحرف مقدّر ناب عن المضاف خلافاً لبعضهم<sup>(٥)</sup>.

والإضافة لغة: مطلق الإسناد، واصطلاحاً: إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني  
من الأول منزلة تنوينه، وهو أي المخفوض بالإضافة على قسمين:

الأول: ما يقدر باللام التي للملْك نحو "غلام زيد" أو الاختصاص كـ"سرج  
الدابة" و"باب الدار"، وهذا القسم أكثر ولذلك اقتصر عليه الزجاج<sup>(٦)</sup>.

والقسم الثاني: ما يقدر بـ"من" البَيانية، وهذا القسم<sup>(٧)</sup> كثير، وضابطه: أن  
يكون المضاف بعض المضاف إليه ويصلح المضاف إليه<sup>(٨)</sup> للإخبار به عن المضاف  
نحو "ثوب خز" و"خاتم حديد"؛ لأنَّ الثوب بعض الخز، والخز: نوع من الحرير،

---

(١) قوله: "أن الخفض" ساقط من ع.

(٢) وهو مذهب سيويه وجمهور البصريين ومن أدلتهم: اتصال الضمير بالمضاف، والضمير إنما يتصل  
بعامله. ينظر: الكتاب ٤١٩/١، والارتشاف ٥٠١/٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٣٧/٢.

(٣) ينظر: النكت الحسان ١١٧، وكذلك هو مذهب كل من السهيلي ينظر: أماليه ٥٠ و٢٠،  
والأخفش ينظر: الهمع ٢٦٥/٤.

(٤) ينظر: الأشموني ٢٣٧/٢، والتصريح ٢٤/٢، والهمع ٢٦٥/٢، واختار ذلك ابن الحاجب، ينظر:  
الكافية ١٢١.

(٥) ومنهم: ابن الباذش ينظر: التصريح ٢٥/٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٣٧/٢.

(٦) ينظر: التصريح ٢٥/٢.

(٧) "القسم" ساقط من ع.

(٨) قوله: "ويصلح المضاف إليه" ساقط من متن الأصل وموجود أسفل منه، وساقط من س.

و"الخاتم" بعض جنس الحديد، ويقال: "هذا الثوب خز" و"هذا الخاتم حديد"<sup>(١)</sup> بخلاف "ثوب زيد" و"غلامه" مما الإضافة<sup>(٢)</sup> فيه تفيد الملك، ونحو "حصير المسجد" و"قنديله" مما الإضافة<sup>(٣)</sup> فيه تفيد الاختصاص؛ لانتفاء الشرطين؛ فإن المضاف في هذه الأمثلة ليس بعض المضاف إليه، ولا يصح الإخبار فيها بالمضاف إليه عن المضاف.

وبخلاف نحو "يوم الخميس"؛ لانتفاء الشرط الأول؛ فإن اليوم - وإن صح الإخبار عنه بـ "الخميس" - ليس بعضه وبخلاف نحو "يد زيد"؛ لانتفاء الشرط الثاني؛ فإن اليد - وإن كانت بعض زيد لكنها لا يصح أن يخبر عنها بـ "زيد".

وما أشبه ذلك من أمثلة هذين القسمين. وأما تابع المخفوض فقد تقدم في المرفوعات فليراجع.

## تنبيه

سكت المصنف عن قسم آخر، وهو: ما يقدر بـ "في"<sup>(٤)</sup> الدالة على الظرفية. وهذا القسم قليل ولهذا لم يذكره إلا طائفة قليلة وتبعها<sup>(٥)</sup> ابن مالك<sup>(٦)</sup>.

(١) ويجوز نصبه إما على الحال وهو مذهب سيويه. ينظر: الكتاب ١١٨/٢. وأما على التمييز وهو مذهب المبرّد واختاره ابن مالك، ينظر: المقتضب ٢٧٢/٣، والتسهيل ١١٤.

(٢) في ع "فالإضافة".

(٣) في ع "فالإضافة".

(٤) قال ابن الناطم في شرحه للألفية ١٤٧: ((والذي عليه سيويه وأكثر المحققين أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو بمعنى "من". وموهم الإضافة بمعنى "في" محمول على أنها فيه بمعنى اللام على المجاز وينظر: الأشموني ٢٣٨/٢.

(٥) في ع "وتبعهم".

(٦) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢٢١/٣: ((وقد أغفل النحويون التي بمعنى "في" وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَصَّامُ﴾)) اهـ. ثم أورد أمثلة كثيرة من القرآن، =

وضابطه: أن يكون<sup>(١)</sup> المضاف إليه ظرفاً للمضاف سواء أكان زمانياً نحو ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾<sup>(٢)</sup> أم مكانياً نحو ﴿يَا صَاحِبِ السَّجْنِ﴾<sup>(٣)</sup>؛ إذ التقدير: "مكر في الليل"، و"يا صاحبان"<sup>(٤)</sup> في السجن". بخلاف نحو "ثوب زيد" و"غلامه"؛ لفقدان الشرط المذكور؛ لأن ذلك إنما<sup>(٥)</sup> يفيد الملك كما مر<sup>(٦)</sup>.

وتسمى هذه الإضافة بأقسامها الثلاثة محضة؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال، ومعنوية؛ لأنها مفيدة لتعريف الاسم المضاف بالمضاف إليه فيما<sup>(٧)</sup> إذا أضيف إلى معرفة كـ<sup>(٨)</sup> "غلام زيد"، أو تخصيص المضاف بالمضاف إليه/ فيما إذا أضيف<sup>(٩)</sup> إلى [ ٧٦ ] نكرة نحو "جاءني غلام امرأة"؛ لأن كلاً من التعريف والتخصيص أمر معنوي.

والشعر وأقوال العرب وأشعارها. ثم قال بعد إيراد الشواهد: ((فلا يخفى أن معنى "في" في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره. وأن اعتبار معنى غيره ممتنع، أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه فصَحَّ ما أردناه والحمد لله)) اهـ.

(١) "يكون" ساقط من س.

(٢) سبأ ٣٣.

(٣) يوسف ٤١.

(٤) في الأصل وع "يا صاحباي في السجن".

(٥) في الأصل "إما".

(٦) ينظر صفحة ٤٢٢.

(٧) في س "وما" بدل "فيما".

(٨) في ع "نحو" بدل الكاف.

(٩) من قوله: "أو تخصيص" إلى قوله: "أضيف" ساقط من ع.

وأما الإضافة اللفظية فتكون<sup>(١)</sup> بإضافة الوصف العامل من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة إلى معموله.

مثال الأول: قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾<sup>(٢)</sup> فـ"بالغ" اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو "الكعبة" فجُرَّتْ بإضافة عاملها إليها.

ومثال الثاني: "معمور الدار" فأضيف في ذلك اسم المفعول إلى معموله وهو نائب الفاعل فتخصص.

ومثال الثالث: "حسن الوجه" فأضيف في ذلك الصفة المشبهة إلى معمولها فتخصص.

وإنما سميت لفظية؛ لإفادتها أمراً لفظياً؛ لأنها جيء بها لمجرد التخفيف في اللفظ بحذف نون تلي الإعراب أو التنوين فلا تفيد<sup>(٣)</sup> تعريفاً، ولا تخصيصاً.

## خاتمة

قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه وبالعكس. وشرط ذلك في صورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف إليه مع صحة المعنى في الجملة.

فمن الأول قولهم: "قُطِعَتْ بعض أصابعه" فـ"بعض" نائب فاعل "قطعت" وأنث الفعل المسند إليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهي "الأصابع". ومن

---

(١) في ع "تكون".

(٢) المائدة ٩٥.

(٣) في ع "يفيد".

ذلك قراءة الحسن البصري وهي قراءة شاذة<sup>(١)</sup> ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾<sup>(٢)</sup> بالتاء  
المنشأة فوق.

ومن الثاني قول الشاعر:

[٣٩] إِنْ أَرَاةَ الْعَقْلَ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوَى

وعقلٌ عاصي الهوى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا<sup>(٣)</sup>

فذكر "مكسوف" مع أنه خبر عن مؤنث وهو "إنارة" إلا أنها اكتسبت التذكير  
من إضافتها إلى العقل<sup>(٤)</sup>.

ومحتملة<sup>(٥)</sup> ﴿إِنَّ رَحِمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(٦)</sup> ويَعْدُهُ ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ

---

(١) وهي قراءة مجاهد وأبي رجاء والحسن وقتادة وابن كثير وهذه القراءة حملاً على المعنى؛ لأن بعض  
السيارة سيارة وأما القراءة بالياء فحملاً على لفظ "بعض" ينظر: شواذ القرآن ٦٢، والإتحاف  
١٤١/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٦/٢، وتفسير الرازي ٩٦/١٨.

(٢) يوسف ١٠.

(٣) هذا بيت من البسيط قال فيه العيني ٣٩٦/٣: ((قائله من المولدين)). ولم يُنسب لمعين.

والشاهد فيه ما أوضحه الشارح.

وهذا البيت من شواهد: الأشباه والنظائر ٢٦٣/٥، وأوضح المسالك ١٠٥/٣، ومغني اللبيب  
٥١٢/٢، والتصريح ٣٢/٢، والأشموني ٢٤٨/٢.

(٤) من قوله: "قد يكتسب المضاف" إلى قوله: "من إضافتها إلى العقل" نقله من التصريح ٣١/٢-٣٢  
مع التصرف عن طريق الحذف فما بين قوله "بالتاء المنشأة فوق" وقوله "ومن الثاني" حذفت سبعة  
أسطر.

(٥) في ع "ويحتمل".

(٦) الأعراف ٥٦.

قريب ﴿١﴾ (٢) فذكر "قريب" (٣) حيث لا إضافة (٤). وذكر الفراء (٥) أنهم التزموا تذكير "قريب" إذا لم يُرد قرب النسب قصداً للفرق. وإياك أن تظن أن التذكير لكون التانيث مجازياً؛ لأن ذلك وهم؛ لوجوب التانيث في نحو "الشمس طالعة". وإنما يفرق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا المضميرين (٦)، كما قاله ابن هشام في مغنيته (٧).

أغنانا الله تعالى من فضله وكرمه، وختم بالصالحات أعمالنا بمحمد وآله (٨).

(١) الشورى ١٧.

(٢) قوله: "ويبعده ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾" ساقط من متن الأصل وموجود في هامشه بعبارة: "وتبعد أن الساعة قريب" وكذلك في س، والتصويب من المغني ٥١٢/٢.

(٣) في ع "القريب".

(٤) في ع "حيث أضاف الرحمة إلى الله" ولا تناقض بين العبارتين لأن قوله: "ويبعده ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾" ساقط من ع فالكلام إذاً على قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ وأما عبارة الأصل وهي "فذكر "قريب" حيث لا إضافة" أي لا إضافة في الآية الثانية وهي قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾.

(٥) معاني القرآن ٣٨٠/١.

(٦) من قوله: "ومحتملة" إلى قوله: "لا المضميرين" منقول من المغني مع بعض التصرف. وقول الشارح: "وإياك أن تظن أن التذكير لكون التانيث مجازياً؛ لأن ذلك" مكانه في المغني ((وأما قول الجوهري: "إن التذكير لكون التانيث مجازياً فوهم)) اهـ.

(٧) ينظر: المغني ٥١٢/٢-٥١٣.

(٨) هذا فيما يظهر توسل من المؤلف بالنبي ﷺ وآله. وأمر التوسل زلّ فيه من زلّ من العلماء الذين لم يُفرّقوا بين ما يجوز منه وما لا يجوز، وسأوضح بإيجاز ما يقتضيه المقام فأقول:

للمسلم أن يتوسل بالأعمال الصالحة لإجابة الدعاء كما فعل الثلاثة الذي انطبق عليهم الغار، وللمسلم أن يتوسل بالإيمان وبطاعة الله تعالى ليدخل الجنة كما في دعاء المؤمنين ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا

منادياً ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنّا ربّنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفرّ عنا سيئاتنا وتوفّنا مع الأبرار ﴿آل عمران ١٩٣﴾ فإنهم قدّموا ذكر الإيمان على الدعاء. وللمسلم أن يتوسل بإيمانه بالرسول ومحبتهم وطاعتهم وموالاتهم وتعزيرهم وتوقيرهم ومعاداة من عاداهم. أما أن يتوسل بذواتهم أو أن يسأل الله تعالى بهم بعد موتهم فليس بجائز؛ لأن الله تعالى لم يجعل ذلك سبباً لإجابة الدعاء، ومن هذا نفهم لماذا عدل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم عن التوسل بالنبي ﷺ بعد موته إلى التوسل بعمّه العباس رضي الله عنه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وأجمعوا على أن الصحابة كانوا يستشفعون به ويتوسلون به في حياته بمحضته كما ثبت في صحيح البخاري عن أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال: "اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فستقينا وإنا نتوسل إليك بعمّ نبينا فاستقنا" البخاري باب سؤال الإمام الاستسقاء إذا قحطوا.

وقال ابن تيمية في الموضع نفسه: ((وأما إذا لم نتوسل إليه سبحانه بدعائهم ولا بأعمالنا ولكن توسلنا بنفس ذواتهم لم يكن نفس ذواتهم سبباً تقتضي إجابة دعائنا فكنا متوسلين بغير وسيلة، ولا ريب أن لهم عند الله الجاه العظيم لكن ما لهم عند الله من المنازل والدرجات أمر يعود نفعه إليهم ونحن ننتفع من ذلك باتباعنا لهم ومحبتنا لهم فإذا توسلنا إلى الله تعالى بإيماننا بنبيه ومحبتهم وموالاتهم واتباع سنته فهذا من أعظم الوسائل)) ينظر: قاعدة جلية في التوسل والوسيلة لابن تيمية ١٢٢ و١٢٦ و١٤١.



وهذا آخر ما يسره الله تعالى من "نور السجّة في حلّ ألفاظ الآجرومية". وقد جاء هذا الشرح بحمد الله تعالى محرراً لدلائل هذا الفن، مظهرًا لإعراب ودقائق استعمل الفكر فيها إذا الليل جنّ، فإن<sup>(١)</sup> ظفرت فيه بفائدة شاردة فادعُ لي بحسن الخاتمة، وإن ظفرت بعثرة<sup>(٢)</sup> فاعذرني، فإن العذر عند خيار الناس مقبول، واللفظ من شيم السادات مأمول.

وأنا أسأل الله تعالى أن يجعله لوجهه<sup>(٣)</sup> خالصاً<sup>(٤)</sup>، وأن ينفعني به<sup>(٥)</sup> حين يكون الظل في الآخرة قالصاً<sup>(٦)</sup>، وأن يصبّ عليه قبول القبول كما صبّ على أصله فإنه أكرم مسؤول وأعزّ مأمول، وأن يكفيننا شرّ الحُسّاد، وأن لا يفضحنا يوم المعاد بمنّه وكرمه إنه<sup>(٧)</sup> كريم جواد، وأن يفعل ذلك بوالدينا وإخواننا وأحبابنا وسائر المسلمين والمسلمات، إنه قريب مجيب الدعوات.

والحمد لله الذي هدانا لهذا ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ / <sup>(٨)</sup>. [ ٧٧ ]

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته صلاة وسلاماً دائماً دائمين متلازمين إلى يوم الدين.

(١) في ع "وإن".

(٢) في ع "بعثرة قلم".

(٣) في ع "لوجهه الكريم".

(٤) "خالصاً" ساقط من ع.

(٥) في ع "وأن ينفعني به في الدنيا والآخرة والمسلمين أجمعين".

(٦) قوله: "حين يكون الظل في الآخرة قالصاً" ساقط من ع.

ومعنى "قالصاً": أي ناقصاً. ينظر: اللسان: قلص ٣٧٢١/٥.

(٧) في ع "فإنه".

(٨) الأعراف ٤٣.

وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم/.

تمت بحمد الله تعالى وحسن توفيقه نهار الأربعاء تسعة عشر يوماً مضت من شهر شعبان المعظم قدره سنة ١٠٤٦ والله أعلم. على يد العبد الحقير زين الدين بن علوي الدين الشهير بنسبه المبارك بالكُفيري، الإمام بجامع حسّان. ختم الله له بالإحسان وحماه ووقاه بفضله شر كل شيطان، وحشره في زمرة حبيب الرحمن إنه كريم منان، وفعل مثل ذلك بوالديه ومشايخه وإخوانه وأحبابه وجميع المسلمين أجمعين آمين. والحمد لله رب العالمين. <sup>(١)</sup>.

(١) - ختام س: ووافق الفراغ من هذا الشرح المبارك في ليلة الأربعاء يوم عشرين في شهر شعبان المعظم من شهور سنة ١٠٤٧. أحسن الله ختامها وقدر في خير تمامها على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى عفو ربه الجواد: العطار.

- ختام ع: تم الكتاب بعون الملك الوهاب على يد أضعف العباد وأحقرهم وأحوجهم إلى رحمة ربه الملك الجواد، السيد أبو بكر بن عبد القادر غفر الله لهما ولوالديهما ولمن كتبه ولمن كتب ولمن قرأ فيه ولمن طالع فيه ولمن نظر في هذا الكتاب ولمن دعا لكتابه بالمغفرة ولكل المسلمين آمين. وذلك في نصف جمادى الأول سنة ١١٣٢ هـ ولقد كتبت هذه النسخة على العجل فرحم الله من أصلح ما فيها من الخلل ولكل المسلمين تم الكتاب بعون الله.

الفهارس

الآية	رقمها	الصفحة
<b>سورة البقرة</b>		
﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	٥	٣٠٠
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تَذَرَهُمْ﴾	٦	٣١٦
﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾	١٩	٣٢٨
﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾	٢٤	١٦٧
﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾	٢٩	٤٠٨، ٣٢٨
﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾	٣٧	٢٢٥
﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوَهُ أَبَدًا﴾	٩٥	١٥٣
﴿مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾	١٠٦	٢٠٩
﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾	١١٦	٤١٩
﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾	١٨٤	٢٤٤، ١٨٧
﴿اتَّعُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾	١٨٧	٣٨٠
﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾	٢٠٣	١٢٤
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾	٢١٧	٣٣٥
﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَتَّبْنَ﴾	٢٢٨	١٨٣
﴿وَلَوْ لَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾	٢٥١	٢٢٤
﴿فَفَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾	٢٥٣	١٢٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾	٢٥٤	١٨٧
﴿لَا يَبِيعُ فِيهَا وَلَا خَلَّةٌ﴾	٢٥٤	٣٩٤
﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾	٢٨٤	٤٢٩
﴿إِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْضَوْهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾	٢٨٤	٢١٦
﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾	٢٨٦	٢٠٨
<b>سورة آل عمران</b>		
﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	٩٧	٣٣٥
﴿مَا كَانَ لِلَّهِ لِيَذِرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	١٧٩	١٩٦
﴿لَتُبْلَوْنَ﴾	١٨٦	١٣٣
<b>سورة النساء</b>		
﴿مِثْنَى وَثِلَاتٍ وَرَبَاعٌ﴾	٣	١٦٣
﴿وَلَهُ أَخٌ﴾	١٢	١٤٨
﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ﴾	٢٣	١٤٨
﴿كَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾	٢٧	٢٦١
﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾	٢٨	٣٠٤
﴿يَلِيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾	٧٣	٢٠١
﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾	١٢٣	٢١٠

الصفحة	رقمها	الآية
٢٧٩	١٢٥	﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾
٣٥٤	١٢٩	﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾
٣١٣	١٥٣	﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرْنَا اللَّهُ جَهْرَةً﴾
١٩٦	١٦٨	﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾
<b>سورة المائدة</b>		
٣٠٤	٣	﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾
٢٢٤	١٩	﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾
١٤٩	٢٣	﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾
٤١٨	٤٨	﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾
٤٢٥	٩٥	﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾
٤١٨	١١٩	﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾
<b>سورة الأنعام</b>		
٤١٨	٦٠	﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾
٤١٠	١٥١	﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾
<b>سورة الأعراف</b>		
٤٢٩	٤٣	﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا هِدَايَا اللَّهِ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿تبارك الله﴾	٥٤	٢٢٢
﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾	٥٦	٤٢٦
﴿مَهْمَا تَأْتَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾	١٣٢	٢١١
﴿لَنْ تَرَانِي﴾	١٤٣	١٥٥
﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾	١٤٤	٢٥٦
﴿وَأَمِنُوا بِهِ﴾	١٥٧	٤١٩
<b>سورة التوبة</b>		
﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾	٣٥	٣٧٨
﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾	١٠٨	١٢٢
<b>سورة هود</b>		
﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾	١٢	٢٥٦
﴿وَلَا يُلَفِّتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ﴾	١٨٠	٣٨٥
<b>سورة يوسف</b>		
﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾	١٠	٤٢٦
﴿لَيْسَ جَنًّا وَلِيَكُونَ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾	٣٢	١٨٤
﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾	٣٣	٤٠٣
﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾	٣٩	٣٩٧
﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾	٧٨	١٤٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾	٩٦	١٨٩
<b>سورة الرعد</b>		
﴿حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ﴾	٣١	١٩٧
﴿أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾	٣٥	٢٥٧
﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾	٤٣	٣٠٧
<b>سورة ابراهيم</b>		
﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهُ﴾	٢-١	٣٣٤
<b>سورة الحجر</b>		
﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ﴾	٧٧	٢٠٧
﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾	٥٦	٣٨٥
<b>سورة النحل</b>		
﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ﴾	٤٤	١٢٥
﴿مُخْتَلَفٌ أَلْوَانُهُ﴾	٦٩	٢٢٢
﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ مَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾	٩٩	٣٠٧
<b>سورة الإسراء</b>		
﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	١	١٢٢
﴿وَإِنْ عَدْتُم عَدُونَا﴾	٢	٢١٦



الآية	رقمها	الصفحة
﴿مَحْظُورًا ۝ انْظُرْ﴾	٢٠-٢١	١١٠
﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾	٥٠	٢٦٦
﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾	١١٠	٢١٣
<b>سورة الكهف</b>		
﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾	١٩	٣١٥
﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةَ وَثَاثُمِمْ كُلِّهِمْ﴾	٢٢	٢٩٦
﴿فَارَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾	٧٩	١٨٧
﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلَكٌ﴾	٧٩	٣٦١
<b>سورة مريم</b>		
﴿فَكُلِّي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾	٢٦	١٧٩
﴿فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾	٢٦	١٥٣
﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا﴾	٧٤	٢٤٨
<b>سورة طه</b>		
﴿لَنْ نَبْرَحَ﴾	٩١	١٨٩
<b>سورة الأنبياء</b>		
﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾	٣٠	٣٠٣

الآية	رقمها	الصفحة
<b>سورة الحج</b>		
﴿يَسْجُدْ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ﴾	١٨	٣٠٧
﴿لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾	٢٢	١٩٥
﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذَبَابًا﴾	٧٣	١٥٣
<b>سورة المؤمنون</b>		
﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفَلَكَ﴾	٢٧	١٨٩
﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكَ تُحْمَلُونَ﴾	٢٨	٤١٨
<b>سورة النور</b>		
﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾	٤	٣٥٤
<b>سورة الفرقان</b>		
﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يَضَاعَفْ﴾	٦٨-٦٩	٣٣٩
<b>سورة الشعراء</b>		
﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾	٨٢	١٨٧
﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذَرُونَ﴾	٢٠٨	٣٧١
<b>سورة النمل</b>		
﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾	٣٠	١٢٣
<b>سورة القصص</b>		
﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾	٨٨	٣٩٠

الآية	رقمها	الصفحة
<b>سورة العنكبوت</b>		
﴿فَأُنْجِيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾	١٥	٣١٢
﴿ثُمَّ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾	٤٤	١٥٦
﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾	٥١	٢٢٣
<b>سورة الروم</b>		
﴿وَيَوْمَ يُبْذَرُ الْفَرِحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾	٤	١١٤
<b>سورة الأحزاب</b>		
﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾	٤٠	٣١٩
<b>سورة سبأ</b>		
﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾	٣٣	٤٢٤
<b>سورة فاطر</b>		
﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾	٣	٢٤٥
﴿لَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾	٣٦	١٩٩
<b>سورة الصافات</b>		
﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾	٤٧	٣٩٣
﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرَفِ﴾	٤٨	٢٨٧
<b>سورة ص</b>		
﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾	٤٤	٢٧٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لَا غَوْبَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾	٨٢	٣٣٠
<b>سورة الزمر</b>		
﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾	١٦	٤٠٣
﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾	٣٥	٤٠٤
﴿يَا حَسْرَتِي﴾	٥٦	٤٠٤
﴿تَأْمُرُونِي﴾	٦٤	١٦٧
<b>سورة فصلت</b>		
﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّابِلِينَ﴾	١٠	٣٧٠
<b>سورة الشورى</b>		
﴿وَكَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾	٣	٣١٢
﴿أَنَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾	١٧	٤٢٦
﴿مَنْ كَانَ يَرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾	٢٠	٢١٦
<b>سورة الزخرف</b>		
﴿وَجْعَلُوا الْمُلْكَ الَّذِينَ عَمَّ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاءً﴾	١٩	٢٨٠
﴿يَا عِبَادِيَ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾	٦٨	٤٠٤
﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهَى الْأَنْفُسُ﴾	٧١	٤١٩
﴿لِيَقْضَ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾	٧٧	٢٠٧

الآية	رقمها	الصفحة
<b>سورة الأحقاف</b>		
﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾	٥	٣٠٧
<b>سورة محمد</b>		
﴿وَإِنْ تَوَمَّنَا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ﴾	٣٦	٢٠٩
<b>سورة الحجرات</b>		
﴿أَيُّحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾	١٢	٣٦٧
<b>سورة الفتح</b>		
﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٣٨	٢٢٤
<b>سورة الذاريات</b>		
﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ﴾	٢٠	٤١٩
﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾	٢٥	٢٥٨
<b>سورة الطور</b>		
﴿لَا لَغْوَ فِيهَا وَلَا تَأْنِيمُ﴾	٢٣	٣٩٦
<b>سورة النجم</b>		
﴿وَالنَّجْمِ﴾	١	١٢٦
<b>سورة القمر</b>		
﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾	٥٠	٣٨٦

الآية	رقمها	الصفحة
<b>سورة الرحمن</b>		
﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾	٢٦	١٢٣
<b>سورة الواقعة</b>		
﴿هَبَاءٌ مُنَبِّئًا﴾	٦	٣٢٥
<b>سورة الحديد</b>		
﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾	٢٦	٣١٢
<b>سورة المجادلة</b>		
﴿وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾	١٨	٢٧٥
<b>سورة الممتحنة</b>		
﴿فَإِنْ عَلِمْتُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾	١٠	٢٧٨
<b>سورة الجمعة</b>		
﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾	١	٣٠٧
<b>سورة المنافقون</b>		
﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقَ﴾	١٠	٢٠٠
<b>سورة الطلاق</b>		
﴿لِيَنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾	٧	٢٠٧
<b>سورة الحاقة</b>		
﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾	٤٤	٣٥٥

الآية	رقمها	الصفحة
<b>سورة المعارج</b>		
﴿إِنَّهُمْ يَرُونَهُ بَعِيدًا﴾	٦	٢٧٨
<b>سورة المزمل</b>		
﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾	١٦	٣٠٤
<b>سورة النبأ</b>		
﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾	٣٢-٣١	٣٣٣
<b>سورة عبس</b>		
﴿أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ﴾	٢٢-٢١	٣١٣
<b>سورة الانفطار</b>		
﴿خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ﴾	٧	٣١٣
<b>سورة الانشقاق</b>		
﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَن لَّنْ يَحُورَ﴾	١٤	٢٧٤
<b>سورة البروج</b>		
﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿٥﴾ النَّارِ﴾	٥-٤	٣٣٧
<b>سورة الفجر</b>		
﴿كَأَلَا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾	٢١	٣٢٥
﴿وَجَاءَ رُبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾	٢١	٣٢٥

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الشرح		
﴿ألم نشرح لك﴾	١	٢٠٤
سورة العلق		
﴿لنسفعا﴾	١٥	١١٠
سورة الإخلاص		
﴿لم يلد ولم يولد ﴿ ولم يكن له كفواً أحد﴾	٣-٤	٢٠٣، ١٨٧



الصفحة	الحديث
٢١٩	إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس
٣٧٢	صلى رسول الله ﷺ قاعداً وصلى وراءه رجال قياماً
٩٨	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أجزم
٣٢١	كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس
١١٨	ليس من أمير امصيام في امسفر
٣٩١	ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السنّ والظفر
٤٠٢	يا عظيماً يرجى لكل عظيم

# فهرس الشعر والرجز

الصفحة	بحره	البيت
		حرف الهمزة
٣٧٠	الخفيف	إنما الميت من يعيش كثيراً كاسفاً باله قليل الرجاء
		حرف الباء
٢٧٧	الخفيف	زعمتني شيخاً ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب ديباً
٤٢٠	الخفيف	ربه فتية دعوت إلى ما يورث الحمد دائماً فأجابوا
٣٩٥	الكامل	هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب
		حرف الحاء
٣٢٣	الطويل	أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح
		حرف الدال
٢٧٨	الوافر	رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرهم جنوداً
٣٢٤	الكامل	لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي موثقاً وعهوداً
		هل تعرفون لباناتي فأرجو أن
٢٠٠	البسيط	تقضى فيرتد بعض الروح للجسد
٢١٧	الخفيف	من يكدني بسوء كنت منه كالشجا بين حلقة والوريد
		حرف الراء
		إنارة العقل مكسوف بطوع هوى
٤٢٦	البسيط	وعقل عاصي الهوى يزداد تنويراً
٣١٩	البسيط	إن ابن ورقاء لا تخشى بواده لكن وقائعه في الحرب تنتظر
		وإني لتعروني لذكراك هزة
٤٠٩	الطويل	كما انتفض العصفور بالله القطر

البيت	بحره	الصفحة
لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى	البسيط	٢٠٥
فما انقادت الآمال إلا لصابر رأيتك لما أن عرفت وجوهنا	الطويل	٢٠٢
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو حرف السين	الطويل	٣٧٧
فأين إلى أين النجاة ببغلي أتاك أتك اللاحقون احبس احبس	الطويل	٣٢٤
حرف العين		
إن على الله أن تبايعا تؤخذ كرهاً أو تجيء طائعاً	الرجز	٣٤٠
يابن الكرام ألا تدنو فتبصرما حدثوك فما راء كمن سمعا	البسيط	٢٠٠
تمل النسدامى ماعداني فإني بكل الذي يهوى نديمي مولع	الطويل	٣٩١
لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع	السريع	٣٩٤
وقد كنت في الحرب ذا تدرا فلم أعط شيئاً ولم أ منع	المتقارب	٢٨٧
حرف الفاء		
ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف	الوافر	١٨٧
حرف الكاف		
أبيت أبكي وتبتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي	الرجز	٧١

البيت	بحره	الصفحة
<b>حرف اللام</b>		
ضعيف النكاية أعداءه يحال الفرار يراخي الأجل حسبت التقى والجود خير تجارة	المتقارب	٢٧٦
رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً	الطويل	٢٧٥
ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل	الطويل	٣٩٠
دعاني الغواني عمهن وخلتني لي اسم فلا أدعى به وهو أول ما أنت بالحكم الرضى حكومته	الطويل	٢٧٦
ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل	البسيط	١١٩
إذا النعجة العجفاء كات بقفرة فأيان ما تعدل به الريح تنزل	الطويل	٢١٤
فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى السر إلا لبسة المتفضل	الطويل	٤٠٩
واستغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل	الكامل	٢١٨
<b>حرف الميم</b>		
لعل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم	الوافر	٤١٧
<b>حرف النون</b>		
رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن نجيت يا رب نوحاً واستجبت له	الرملي	١٩٩
في فلك ماخر في اليم مشحونا	البسيط	٣٧١
ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديناً	الكامل	٣٧٨
ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو أني	الوافر	٤٠٣

الصفحة	بحره	البيت
١٢٤	الطويل	ألا رب مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى
٢٥٧	الطويل	وكل امرئ والموت يلتقيان حرف الهاء
٣٢٠	الكامل	ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

# فهرس الأقوال والأمثال

الصفحة	القول أو المثل
٣٧٢	أتميمياً مرة وقيسياً أخرى
٣٦٩	ادخلوا الأول فالأول
٤١٧	أخرجها متى كمّه
١١٩	أل فعلت
٤٢٣	استوى الماء والخشبة
٣٦٩	جاء وحده
٣٦٨	خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها
٢٢٤	خرق الثوب المسمار
٣٦٩	رجع عوده على بدئه
٤٢٥	قطعت بعض أصابعه
١٥٨	القلم أحد اللسانين
٢٢٥	كسر الزجاج الحجر
٣٧٧	لله درّه فارساً
٢٥٩	نسخت الشمس الظل



# فهرس الأعلام

الصفحة	العلم
	حرف الهمزة
٩٥	ابن آجروم
١٢٥	آدم عليه السلام
١١٨	أحمد بن حنبل
٣٣٣	الأخفش
٢٩٥	أويس القرني
	حرف الباء
٣٩٧-٣٥٦	بدر الدين بن مالك
٣١٧	ابن برهان
٢٩٧	أبوبكر الصديق
	حرف الجيم
٢١٩	ابن الجوزي
٢٩٥	الجوهري
	حرف الحاء
٣٢١	ابن الحاجب
٣٨٤	أبو حيان
	حرف الخاء
٣٨٧-٣٤٠	خالد الأزهرى
٢٩٥	خرنق
٣٠٣	الخليل

العلم	الصفحة
حرف الزاي	
الزجاج	٤٢٢
الزجاجي	٢٦٠
الزخشي	١٥٣
زين العابدين	٢٩٧
حرف السين	
سيويه	١٧٨-١٩٠-٣٠٣-٣٩٣
حرف الشين	
الشاطبي	٣٣٩
الشافعي	٩٦
الشريبي	٩٥
شعيب عليه السلام	١٦٣
حرف الصاد	
صالح عليه السلام	١٦٣
حرف الطاء	
أبو طالب	٣٧٨
حرف العين	
عائشة رضي الله عنها	٢١٩
العباس بن مرداس	٢٨٧
أبو عمرو بن العلاء	٣٨٥-٣٩٤

العلم	الصفحة
حرف الفاء	
الفارسي	٣١٧-٢٨٠-٢٥١
الفخر الرازي	٢٩٧
الفراء	٤٢٧-٤٠٢-٢٥٠-١٠٥
الفرزدق	١١٨
حرف القاف	
قطرب	١١٩
حرف الكاف	
ابن كثير	٣٩٤-٣٨٥-٢٢٥
ابن كيسان	٣٩٣-٣٣٣-٣١٧-٢٥٠
حرف اللام	
ليد	٣٩٠
حرف الميم	
المازني	٣٥٣
الإمام مالك	٣٧٢
ابن مالك	-٢١٩-١٦٢-١٢٩-١١٩-١٠٠
	-٣٣٨-٢٩٦-٢٩٣-٢٥٠-٢٣٤
	٤٢٣-٤٠٢-٣٩١-٣٥٦
المبرد	٣٩٣
محمد ﷺ	١٦٣

الصفحة	العلم
٢٩٦	معاوية
	حرف النون
٣٦٢	ابن النحاس
٢٩٦	النعمان بن المنذر
	حرف الهاء
٩٩-١١٤-١٥٠-٣٠١-٣١٧-	ابن هشام
٣٢٨-٣٤٤-٤٢٧	
١٦٣	هود عليه السلام

الكتاب	الصفحة
ألفية ابن مالك	٣٩١
التسهيل لابن مالك	٣٨٠
جامع المسانيد لابن الجوزي	٢١٩
حواشي ابن هشام	٣٤٤
شرح قطر الندى للشربيني	٩٦-١١٥-١٥٩-١٦٣-٢١٤-
	٣٠٢-٣٥٥-٤١٠-٤٢١
شرح الكافية لابن مالك	٣٥٦
شرح اللمحة البدرية لابن هشام	١٥٠-٣٠١
مسند الإمام أحمد	١١٨
مغني اللبيب لابن هشام	١٤-٣٢٨-٤٢٧
موطأ مالك	٣٧٢

# فهرس المطادر والمراجع

## أ- فهرس المصادر المخطوطة

- التذييل والتكميل في شرح التسهيل.
- لأبي حيان، منه مصورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، برقم ٤٤٦٩/ف.
- شرح الآجرومية.
- لأبي الفرج المقدسي المعروف بالحلاوي، منه نسخة بمكتبة عارف حكمت برقم ١٥٧٩ عام ٩٦-١٥٠٤ خاص.
- شرح الآجرومية.
- للشيخ خالد الأزهرى، منه مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم ٥١٥٣/ف.
- شرح القطر = مغيث الندا إلى شرح قطر الندى.
- للخطيب الشرييني، نسخة مصورة والأصل بدار الكتب الظاهرية بدمشق برقم ٨٤١٣.
- شرح اللمع.
- لابن خباز، منه مصورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، برقم ٨٢٠٣/ف.
- الفوائد العبدية.
- لمصطفى المستاري، نسخة خطية في مكتبة عارف حكمت برقم ١٠٠/٤١٥.
- المحصول في شرح الفصول.
- لابن إياز، نسخة خطية في مكتبة عارف حكمت برقم ١٧٥/٤١٥.



## ب- فهرس المصادر والمراجع المطبوعة

القرآن الكريم

- اتلاف النصرة في اختلاف نخاة الكوفة والبصرة.  
لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق الدكتور/ طارق الجنابي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر.  
للشيخ أحمد بن محمد البناء، تحقيق الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب.  
لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل.  
لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- الأزهية في علم الحروف.  
لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، طبع مجمع اللغة العربية في دمشق، ١٣٩١هـ.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء.  
تأليف شهاب الدين القرافي، تحقيق الدكتور/ طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد.

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب.
- لابن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.
- أسرار العربية.
- تأليف أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة التزقي، دمشق ١٣٧٧هـ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين.
- تأليف عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدكتور/ عبد المجيد دياب، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو.
- للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- الإصابة في تمييز الصحابة.
- لابن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة.
- الأصمعيات.
- لأبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة.
- الأصول في النحو.
- لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- أعجب العجب في شرح لامية العرب.
- لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم حور، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

- إعراب القرآن.
- لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد.
- الأعلام.
- لخير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة.
- أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام.
- تأليف عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٣٩٧هـ.
- الأغاني.
- لعلي بن الحسين أبي الفرج الأصفهاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الشعب، القاهرة.
- الاقتراح في علم أصول النحو.
- للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الطبعة الثانية.
- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع.
- لمحمد الشربيني الخطيب، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- الألفاظ الفارسية المعربة.
- تأليف أدي شير، بيروت ١٩٠٨م.
- الأمالي.
- لأبي عبد الله محمد بن عباس بن محمد اليزيدي، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبّي، القاهرة.
- أمالي السهيلي.
- لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، تحقيق محمد إبراهيم البناء، مطبعة السعادة.

- الأمالي الشجرية.
- لهبة الله بن علي بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري، دائرة المعرفة، بيروت، لبنان.
- أمالي المرتضي = غرر الفوائد ودرر القلائد.
- للشريف المرتضي علي بن الحسين العلوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة.
- لجمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طباعة ونشر دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- الأنساب.
- للإمام أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بجيدرabad، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.
- تأليف الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، دار الفكر للطباعة والنشر.
- الأنموذج في النحو = نزهة الطرف في علم الصرف.
- لأحمد بن محمد الميداني، الطبعة الأولى، مطبعة الجوائب في القسطنطينية.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
- لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة النصر بمصر، الطبعة الرابعة ١٣٧٥هـ.

- الإيضاح العضدي.
- لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور/ شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر،  
الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.
- الإيضاح في علل النحو.
- لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور/ مازن مبارك، دار النفائس بيروت،  
الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.
- لإسماعيل باشا بن محمد أمين الباباني، مكتبة المثني، بيروت.
- البحر المحيط.
- لأبي حيان الأندلسي، مطابع النصر الحديثة، الرياض.
- بدائع الزهور في وقائع الدهور.
- تأليف محمد بن أحمد بن إياس الحنفي المصري، مطابع الشعب ١٩٦٠م.
- البداية والنهاية.
- للحافظ ابن كثير القرشي، مطبعة مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الثالثة  
١٩٧٨م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع.
- لمحمد بن علي الشوكاني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- البرهان في علوم القرآن.
- للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،  
دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي.
- لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق الدكتور/ عياد بن عيد الشبيبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز.
- تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، القاهرة ١٣٨٩هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.
- للمحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، الطبعة الأولى.
- تاج العروس من جواهر القاموس.
- للإمام اللغوي محمد مرتضى الزبيدي، دار ليبيا للنشر، بنغازي.
- تاريخ الأدب العربي.
- تأليف أحمد حسن الزيات، دار الثقافة، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة والعشرون.
- التاريخ الإسلامي - العهد العثماني.
- تأليف محمود شاكر، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- تاريخ بغداد.
- للمحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- تاريخ الحكماء.
- لجمال الدين علي بن يوسف القفطي، مكتبة المثنى، بغداد.

- تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية.  
تأليف الدكتور علي حسون، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الأولى  
١٤٠٠هـ.
- تاريخ الدولة العلية العثمانية.  
تأليف الأستاذ محمد فريد بيك المحامي، تحقيق الدكتور إحسان حقي، دار  
النفائس، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار.  
للشيخ عبد الرحمن الجبرتي، دار فاس، بيروت.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين.  
تأليف أبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار  
الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد.  
لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق وتعليق الدكتور/  
عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.  
لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة.
- التصريح بمضمون التوضيح.  
للشيخ خالد الأزهرى، وبهامشه حاشية الشيخ يس الحمصي دار الفكر.
- التعريفات.  
تأليف الشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة  
الأولى ١٤٠٣هـ.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد.
- تأليف الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني، تحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- تفسير الرازي = التفسير الكبير.
- للإمام فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.
- تهذيب التهذيب.
- لابن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ.
- تهذيب اللغة.
- لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق يعقوب عبد النبي وآخرين، مطابع سجل العرب، القاهرة.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.
- للمرادي، شرح وتحقيق الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية.
- التوطئة.
- لأبي علي الشلوين، دراسة وتحقيق الدكتور/ يوسف أحمد، مطابع سجل العرب، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
- الجامع لأحكام القرآن.
- لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٦٦م.
- الجمل في النحو.
- لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.



- جمهرة الأمثال.
- لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، ضبطه وكتب هوامشه الدكتور/ أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني.
- للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك.
- للشيخ محمد الدمياطي الخضري، دار إحياء الكتب العربية.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب.
- للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة.
- حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك.
- للشيخ أحمد السجاعي، مطبعة الحلبي، القاهرة.
- الحجة في القراءات.
- لابن خالويه، تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.
- حروف المعاني والصفات.
- لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود، دار العلوم ١٤٠٢هـ.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة.
- للمحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ.

- الحماسة البصرية.
- لصدر الدين علي بن الحسن البصري، تصحيح وتعليق الدكتور/ مختار الدين أحمد، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد، الطبعة الأولى.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب.
- تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الثانية.
- الخصائص.
- لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى بيروت، الطبعة الثانية.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر.
- تأليف المحبّي محمد أمين بن فضل الله، مكتبة خياط، بيروت، لبنان.
- دائرة المعارف الإسلامية.
- ترجمة أحمد الشنتناوي، وآخرين، مراجعة الدكتور/ محمد مهدي علام، دار الفكر.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة.
- لأحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية.
- تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.
- لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

- دمية القصر وعصرة أهل العصر.
- لأبي الحسن الباخري، تحقيق الدكتور/ سامي المكي العاني، دار العروبة، الكويت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- ديوان امرئ القيس.
- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطابع دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.
- ديوان جميل بثينة.
- جمع وتحقيق الدكتور/ حسين نصار، دار مصر للطباعة.
- ديوان خدّاش بن زهير العامري، شعر خدّاش بن زهير.
- جمع الدكتور/ يحيى الجبوري، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- ديوان أبي زبيد الطائي، شعراء إسلاميون.
- جمع الدكتور/ فوزي القيسي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية.
- ديوان زهير بن أبي سلمة.
- دار صادر، بيروت.
- ديوان شيخ الأباطح أبي طالب.
- جمع أبي هفان عبد الله بن أحمد العبدى، تعليق محمد صادق آل بحر العلوم، المكتبة المرتضوية، النجف، ١٣٥٦هـ.
- ديوان العباس بن مرداس السملّي.
- جمع وتحقيق الدكتور/ يحيى الجبوري، بغداد ١٣٨٨هـ.
- ديوان لبّيد بن ربيعة العامري.
- دار صادر، بيروت.

- ديوان مسكين الدارمي.
- جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري، بغداد، الطبعة الأولى.
- ديوان النمر بن تولب = شعر النمر بن تولب.
- وضعه الدكتور/ نوري حمودي القيسي، بغداد ١٩٦٩م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني.
- لأحمد المالقي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق.
- السبعة في القراءات.
- لابن مجاهد، تحقيق الدكتور/ شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.
- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض كلام ربنا الحكيم الخبير.
- للشيخ الخطيب الشربيني.
- سر صناعة الإعراب.
- لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور/ حسن هنداي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي.
- لأبي عبيد البكري الأونبي، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الحديث، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.
- سنن أبي داود.
- للمحافظ أبي داود سليمان السجستاني، المكتبة الإسلامية، استانبول.
- السنن الكبرى.
- للمحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار المعرفة، بيروت.

- سنن ابن ماجة.
- للمحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي،  
مطبعة الحلبي، القاهرة.
- سنن النسائي.
- للمحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ترقيم عبد الفتاح أبي غدة،  
دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.
- سير أعلام النبلاء.
- لشمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة  
الأولى ١٤٠١هـ.
- شاعرات العرب.
- جمع وتحقيق عبد البديع صقر، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب.
- لعبد الحي بن العماد الحنبلي، دار المسيرة ، بيروت.
- شرح الآجرومية.
- للشيخ أحمد بن علي الرملي، تحقيق الدكتور/ علي موسى الشوملي، دار أمية،  
الرياض.
- شرح أشعار الهذليين.
- لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة  
المدني، القاهرة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.
- ومعه شرح الشواهد للعيني، مؤسسة اليف أوفست ، استانبول.

- شرح ألفية ابن مالك.
- لابن الناظم بدر الدين بن مالك، دار السرور، بيروت، لبنان.
- شرح ألفية ابن معط.
- لعبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق الدكتور/ علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- شرح الأئوذج في النحو.
- تأليف محمد عبد الغني الأرديلي، تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض.
- شرح التحفة الوردية.
- لعمر بن مظفر الوردی، تحقيق الدكتور/ عبد الله علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٠٩هـ.
- شرح التسهيل لابن مالك.
- تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، مطبعة حجر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- شرح جمل الزجاجي.
- لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناب، الموصل.
- شرح شافية ابن الحاجب.
- للرضي الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.
- لابن هشام الأنصاري، تعليق عبد الغني الدقر، دمشق ١٤٠٤هـ.

- شرح الملوكي في التصريف.
- لابن يعيش، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوه، المكتبة العربية، حلب.
- الشعر والشعراء.
- لأبي محمد ابن قتيبة، دار الثقافة بيروت، لبنان.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل.
- لمحمد بن علي السلسيلي، تحقيق الدكتور/ عبد الله البركاتي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.
- تأليف جمال الدين ابن مالك الأندلسي، تحقيق الدكتور/ طه محسن، إحياء التراث الإسلامي ١٤٠٥هـ.
- الصاحبي.
- لأحمد بن فارس، تحقيق أحمد صقر، مطبعة الحلبي، القاهرة.
- الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية.
- لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- صحيح البخاري = الجامع الصحيح.
- للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ترقيم وتبويب محمد فؤاد عبد الباقي،، القاهرة، المطبعة السلفية، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- صحيح مسلم.
- للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ترقيم وتبويب محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع.
- لشمس الدين السخاوي، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- طبقات الحنابلة.
- للقاضي أبي الحسن محمد بن أبي يعلى، تصحيح محمد حامد الفقي، مطبعة السنة
- المحمدية، القاهرة.
- طبقات الشافعية.
- لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد،
- بغداد ١٣٩٠هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى.
- لأبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي، وعبد
- الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية.
- الطبقات الصغرى.
- لأبي المواهب عبد الوهاب الشعراني، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مطبعة
- الفجالة الجديدة، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ.
- طبقات فحول الشعراء.
- تأليف محمد بن سلام الجمحي، شرح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني،
- القاهرة.
- الطبقات الكبرى.
- لابن سعد، دار صادر، بيروت.
- طبقات المفسرين.
- للمحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مطبعة الحضارة العربية،
- الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.



- طبقات النحويين واللغويين.
- لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الخانجي بمصر، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ.
- عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي.
- تأليف الدكتور محمد رزق سليم، دار الحمامي، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ.
- العبر في خبر من غير.
- تأليف الحافظ الذهبي، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- العصر المماليكي في مصر والشام.
- تأليف الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٦٥م.
- العقد الفريد.
- تأليف أبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربّه الأندلسي، شرح وتصحيح وترتيب أحمد أمين وآخرين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، الطبعة الثانية.
- كتاب العين.
- للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور/ مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة العالمي للمطبوعات.
- غاية النهاية في طبقات القراء.
- لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، مكتبة الخانجي بمصر ١٣٥٣هـ.
- غيث النفع في القراءات السبع.
- تأليف علي النوري الصفاقسي، بهامش سراج القاري المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي لعلي بن عثمان القاصح البغدادي، مطبعة الحلبي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٣٧٣هـ.

- الفصول الخمسون.
- لابن معط، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.
- فهرس الكتب النحوية المطبوعة.
- تأليف الدكتور/ عبد الهادي الفضلي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- فهرس مخطوطات جامعة أم القرى، إعداد محمد الكنوي، وهاشم عبد الواحد أحمد، إشراف الدكتور/ ناصر البركاتي ١٤٠٧هـ.
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، علوم اللغة العربية، وضعه أسماء الحمصي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٩٣هـ.
- فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، إشراف علي السمان، إعداد أحمد عبد الرزاق وآخرين.
- فهرس المكتبة الأزهرية، مطبعة الأزهر ١٣٦٧هـ.
- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب.
- لعبد الرحمن الجامي، تحقيق الدكتور أسامة الرفاعي، بغداد ١٤٠٣هـ.
- فوات الوفيات.
- تأليف محمد شاكر الكتي، تحقيق الدكتور/ حسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان.
- في أصول النحو.
- تأليف سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق ١٣٨٣هـ.
- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة.
- تأليف أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٢هـ.

- القاموس المحيط.
- محمد بن يعقوب الفيروزابادي، طباعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ.
- القاهرة.
- تأليف شحاته عيسى إبراهيم، دار الهلال.
- قضية "الن" بين الزمخشري والنحويين.
- تأليف الدكتور/ أحمد عبد اللاه هاشم، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ.
- الكافية في النحو.
- لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.
- الكامل في اللغة والأدب.
- لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، مؤسسة المعارف ، بيروت.
- الكتاب.
- لإمام النحاة سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.
- تأليف جار الله الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.
- لحاجي خليفة، مكتبة المشني، بيروت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها.
- لمكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور/ محي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٩٤ هـ.

- كشف المشكل في النحو.
- لعلي بن أبي سليمان الحيدرة اليميني، تحقيق الدكتور/ هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى.
- الكليات.
- لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، إعداد الدكتور/ عدنان درويش ومحمد المصري، دمشق ١٩٧٤م.
- الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية.
- للشيخ محمد بن أحمد الأهدل، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة.
- للشيخ نجم الدين الغزي، تحقيق جبرائيل سليمان جيور، بيروت، لبنان.
- اللامات.
- لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، مطبعة الهاشمية، دمشق ١٣٨٩.
- اللباب في تهذيب الأنساب.
- تأليف عز الدين ابن الأثير الجزري، دار صادر، بيروت.
- لسان العرب.
- لابن منظور، دار المعارف.
- لسان الميزان.
- للإمام شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني، دار علاء الدين، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.

- اللمع في العربية.
- تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- مؤلفات ابن الجوزي.
- لعبد الحميد العلوجي، جمعية إحياء التراث العربي، الكويت ١٤١٢هـ.
- ما ينصرف وما لا ينصرف.
- للزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، مطابع الأهرام ، القاهرة ١٣٩١هـ.
- المبدع في التصريف.
- لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد السيد، مكتبة دار العروبة، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- المبسوط في القراءات العشر.
- لأحمد بن الحسين الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- مجالس ثعلب.
- تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.
- مجمع البيان في تفسير القرآن.
- لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- مجمل اللغة.
- لأبي الحسين أحمد بن فارس، دراسة وتحقيق زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها.  
لابن جني، تحقيق علي النجدي وآخرين، مطبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.  
لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق المجلس العلمي بفاس، مكتبة ابن تيمية ١٤١٣هـ.
- المختصر في أخبار البشر.  
لعماد الدين إسماعيل أبي الفداء، المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة الأولى.
- مختصر في شواذ القرآن.  
لابن خالويه، عني بنشره ج. برجشترير، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م.
- المذكر والمؤث.  
لأبي بكر الأنباري، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٧٨م.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان.  
تأليف أبي محمد عبد الله بن أسعد بن سليمان اليمني، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.
- مراتب النحويين.  
لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت.
- المرتجل في شرح الجمل.  
لعبد الله بن أحمد بن الخشاب، تحقيق علي الحيدر، دار الحكمة، دمشق ١٣٩٢هـ.

- المسائل البصريّات.
- لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور/ محمد شاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى.
- المسائل المشكّلة، المعروفة بالبغداديات.
- لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السيناوي، مطبعة العاني، بغداد.
- المساعد على تسهيل الفوائد.
- لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٠هـ.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة.
- لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور نبهان ياسين حسين، دار الرسالة، بغداد ١٩٧٧هـ.
- معاني الحروف.
- للرّمّاني، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة.
- معاني القرآن.
- للفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.
- معجم الأدباء.
- لياقوت الحموي، دار المأمون للطباعة.
- معجم شواهد العربية.
- لعبد السلام هارون، مطابع الدجوي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- معجم المؤلفين، تراجم مصنفّي الكتب العربية.
- تأليف عمر رضا الكحالة، مكتبة المثنى، بيروت، لبنان.

- معجم المطبوعات العربية والمعربة.
- جمع يوسف سر كيس، مكتبة الثقافة الدينية بمصر.
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية.
- إعداد أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.
- وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- المعرب من الكلام الأعجمي.
- لأبي منصور الجواليقي، تحقيق الدكتور/ ف عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار.
- لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب.
- لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٠٧هـ.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج.
- للخطيب الشربيني، مطبعة الحلبي بمصر ١٣٧٧هـ.
- المفصل في علم العربية.
- للزحشري، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.



- المفضليات.
- للمفضل بن محمد الضبي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية.
- للإمام العيني محمود، بهامش خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للشيخ عبد القادر البغدادي، دار صادر، بيروت.
- المقتصد في شرح الإيضاح.
- لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٢ م.
- المقتضب.
- للمبرد، تحقيق الدكتور/ محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقدمة الجزولية في النحو.
- تصنيف أبي موسى عيسى الجزولي، تحقيق الدكتور/ شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، القاهرة.
- المقرَّب.
- لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ.
- الملخص في ضبط قوانين العربية.
- لابن أبي الريع، تحقيق الدكتور/ علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
- المنصف، شرح كتاب التصريف.
- لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ.

- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام.  
للشُّمْنِي، المطبعة البهية بمصر ١٣٠٤هـ.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرّيزية.  
تأليف تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقرّيزي، دار صادر، بيروت.
- الموجز في النحو.
- لابن سراج، مع الضوء الوهاج على الموجز، تحقيق الدكتور/ محمد محمد سعيد،  
مطبعة الأمانة، مصر ١٤٠٠هـ.
- موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية.  
لأحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة ١٩٧٧م.
- موسوعة تاريخ مصر.
- لأحمد حسين، دار الشعب، القاهرة.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال.
- لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار  
المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ.
- نتائج الفكر في النحو.
- للسهيلي، تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البناء، منشورات جامعة قاريونس  
١٣٩٨هـ.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة.
- تأليف جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري برّدي الأتابكي، طبعة مصورة  
عن طبعة دار الكتب.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء.
- لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة.
- النشر في القراءات العشر.
- لابن الجزري، تصحيح ومراجعة الأستاذ/ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب.
- تأليف الشيخ أحمد بن محمد التلمساني، تحقيق الدكتور/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان.
- لأبي حيان الأندلسي الغرناطي، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- نهاية الأرب في فنون الأدب.
- تأليف شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين.
- تأليف إسماعيل باشا البغدادي، استانبول، الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.
- لجلال الدين السيوطي، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون، والدكتور/ عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٣٩٤هـ.

- وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان.

لشمس الدين أبي عباس أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق الدكتور/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٣٩٧هـ.

## ج- فهرس الرسائل الجامعية

- حاشية العطار على شرح الأزهريّة.

للشيخ حسن بن محمد العطار، دراسة وتحقيق الدكتور/ إبراهيم بن سليمان البعيمي، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- مغيث الندا إلى شرح قطر الندى.

للخطيب الشربيني، دراسة وتحقيق ناصر الجميلي، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

## أولاً- فهرس موضوعات الدراسة

المقدمة.....	٣
القسم الأول: الدراسة.....	٨
الفصل الأول: المقدمة الآجرومية ومؤلفها.....	٩
المبحث الأول: التعريف بمؤلف الآجرومية.....	١٠
المبحث الثاني: وصف المقدمة الآجرومية.....	١٢
المبحث الثالث: اهتمام الشراح بالمقدمة الآجرومية.....	١٤
الفصل الثاني: ترجمة للشارح الخطيب الشربيني.....	٢٥
المبحث الأول: عصره:.....	٢٦
الحياة السياسية.....	٢٦
الحياة العلمية.....	٢٩
المبحث الثاني: نسبه ونشأته.....	٣٣
المبحث الثالث: شيوخه.....	٣٦
وتلاميذه.....	٣٩
المبحث الرابع: آثاره العلمية.....	٤١
المبحث الخامس: صفاته وأراء العلماء فيه.....	٤٤
المبحث السادس: وفاته.....	٤٧
الفصل الثالث: دراسة الكتاب.....	٤٨
المبحث الأول: توثيق الكتاب ونسبته إلى مؤلف.....	٤٩
المبحث الثاني: منهج المؤلف فيه.....	٥١
المبحث الثالث: مصادره.....	٦٠

المبحث الرابع: شواهد ..... ٦٤

المبحث الخامس: تقويم الكتاب ..... ٦٩

المبحث السادس: موازنة بين هذا الشرح وشرحي

الكفراوي والأزهري للآجرومية ..... ٧١

الخاتمة ..... ٧٦

## ثانياً- فهرس تفصيلي لموضوعات التحقيق

القسم الثاني: التحقيق	٧٨
أ- وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق	٧٩
ب- منهجي في التحقيق	٨٢
صور لبعض لوحات المخطوطات المعتمدة	٨٤
ج- النص المحقق	٩٤
مقدمة الشارح	٩٥
تعريف النحو	٩٨
تعريف الكلام	١٠٠
أقسام الكلام	١٠٤
علامات الاسم	١٠٩
معاني بعض حروف الجر	١٢٢
علامات الفعل	١٢٧
علامة الحرف	١٢٩
باب الإعراب	١٣١
أقسام الإعراب	١٣٤
باب علامات الإعراب	١٣٩
علامات الرفع	١٣٩
علامات النصب	١٥١
علامات الخفض	١٦٠
علامتا الجزم	١٦٥

الإعراب بالحركات ..... ١٦٨

الإعراب بالحروف ..... ١٧٠

## **باب الأفعال ..... ١٧٥**

نواصب المضارع ..... ١٨٦

أن ..... ١٨٦

لن ..... ١٨٩

إذن ..... ١٩٠

كي ..... ١٩٣

لام كي ..... ١٩٥

لام الجحود ..... ١٩٦

حتى ..... ١٩٧

الجواب بالفاء والواو ..... ١٩٨

أو ..... ٢٠١

جوازم المضارع ..... ٢٠٣

لم - لَمَّا ..... ٢٠٣

ألم - أَلَمَّا ..... ٢٠٦

لام الأمر ..... ٢٠٧

لا الناهية - إن ..... ٢٠٨

ما ..... ٢٠٩

من ..... ٢١٠

مهما ..... ٢١١

إذا ..... ٢١٢



أي	٢١٣
متى - آيان - أينما	٢١٤
أنى - حيثما - كيفما	٢١٥
أحوال فعل الشرط وجوابه	٢١٦
إذا	٢١٨
<b>باب مرفوعات الأسماء</b>	<b>٢٢٠</b>
<b>باب الفاعل</b>	<b>٢٢١</b>
تقسيمه إلى ظاهر ومضمر	٢٢٨
<b>باب النائب عن الفاعل</b>	<b>٢٣٤</b>
تقسيمه إلى ظاهر ومضمر	٢٣٨
<b>باب المبتدأ والخبر</b>	<b>٢٤٤</b>
تقسيمه إلى ظاهر ومضمر	٢٤٧
جملة الضمائر البارزة ستون ضميراً	٢٤٨
تقسيم الخبر إلى مفرد ومركب	٢٥١
حالات الخبر	٢٥٤
حذف ما عُلم من مبتدأ وخبر	٢٥٦
<b>باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر</b>	<b>٢٥٩</b>
<b>كان وأخواتها</b>	<b>٢٥٩</b>
ما يعمل منها بلا شرط	٢٦٠
ما يعمل منها بشرط تقدم النفي أو شبهه	٢٦٣
ما يعمل منها بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية	٢٦٤

٢٦٥	أقسامها من حيث التصرف وعدمه
٢٦٨	إنَّ وأخواتها
٢٦٩	إنَّ
٢٧٠	أَنَّ - لكنَّ
٢٧١	كأنَّ - ليت - لعلَّ
٢٧٢	معاني هذه الحروف
٢٧٤	ظن وأخواتها
٢٧٤	ظَنَّ - حسب
٢٧٥	خال
٢٧٧	زعم
٢٧٨	علم
٢٧٩	وجد - اتخذ
٢٨٠	جعل - سمع
٢٨٢	باب التوابع
٢٨٢	النعث
٢٨٢	النعث الحقيقي
٢٨٥	النعث السببي
٢٨٦	قطع الصفة عن الموصوف - حذف كل من النعت والمنعوت
٢٨٨	النكرة والمعرفة
٢٩٠	الضمير
٢٩٢	جملة الضمائر البارزة ستون ضميراً
٢٩٥	العلم

٢٩٥	العلم الشخصي
٢٩٧	العلم الجنسي
٢٩٩	اسم الإشارة
٣٠١	مراتب الإشارة
٣٠٣	المعرف بالأداة
٣٠٥	الاسم الموصول
٣٠٨	المعرف بالإضافة
٣٠٩	تعريف النكرة
٣١١	باب العطف
٣١١	معاني حروف العطف - الواو
٣١٣	الفاء
٣١٤	ثم - أو
٣١٥	أم
٣١٦	إما
٣١٧	بل
٣١٨	لا - لكن
٣٢٠	حتى - شروط إعمالها
٣٢٣	باب التوكيد
٣٢٣	التوكيد اللفظي
٣٢٦	التوكيد المعنوي
٣٣٣	باب البدل
٣٣٣	أقسامه

٣٣٩	الخلافا في المشتمل ما هو؟
٣٣٩	أقسام البذل في الفعل
<b>٣٤٢</b>	<b>باب منصوبات الأسماء</b>
٣٤٤	باب المفعول به
٢٤٥	تقسيمه إلى ظاهر ومضمر
٣٥١	باب المفعول المطلق
٣٥٢	تقسيمه إلى لفظي ومعنوي
٣٥٤	ما ينوب عن المصدر
٣٥٥	حذف عامل المصدر
٣٥٧	باب ظرف الزمان
٣٥٨	ألفاظ صالحة للنصب على الظرفية
٣٦١	باب ظرف المكان
٣٦١	ألفاظ صالحة للنصب على الظرفية
٣٦٦	باب الحال
٣٦٧	مجيء الحال من الفاعل والمفعول
٣٦٨	الغالب في الحال ان يكون مشتقاً
٣٦٩	التزام تنكير الحال
٣٧٠	مسوغات وقوع صاحب الحال نكرة
٣٧٢	حذف عامل الحال
٣٧٤	باب التمييز
٣٧٧	التزام تنكيره

٣٧٨	تقديمه على عامله
٣٧٩	جره بـ "من"
٣٨٠	باب الاستثناء
٣٨١	المستثنى بـ "إلا"
٣٨٣	الخلاف في ناصب المستثنى بـ "إلا"
٣٨٧	المستثنى بـ "غير" و "سوى"
٣٨٩	المستثنى بـ "خلا" و "عدا" و "حاشا"
٣٩٢	باب "لا" النافية للجنس
٣٩٤	تكرار "لا"
٣٩٦	إعراب "لا إله إلا الله"
٣٩٧	باب المنادى
٣٩٨	أنواعه من جهة اللفظ
٤٠٢	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
٤٠٦	باب المفعول من أجله
٤٠٦	شروط نصبه
٤٠٨	أمثلة لفاقد الشرط
٤١١	باب المفعول معه
٤١٢	ما يجوز رفعه ونصبه
٤١٣	ما يتعين فيه النصب
٤١٦	باب مخفوضات الأسماء
٤١٧	المخفوض بالحرف

المخفوض بالإضافة.....	٤٢٢
اكتساب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه وبالعكس.....	٤٢٥
خاتمة المؤلف.....	٤٢٩

# فهرس الفهارس

٤٣١.....	الفهارس:
٤٣٢.....	فهرس الآيات القرآنية
٤٤٦.....	فهرس الأحاديث النبوية
٤٤٨.....	فهرس الشعر والرجز
٤٥٣.....	فهرس الأقوال والأمثال
٤٥٥.....	فهرس الأعلام
٤٦٠.....	فهرس الكتب الواردة في الكتاب
٤٦٢.....	فهرس المصادر والمراجع
٤٩٤.....	فهرس الموضوعات
٥٠٥.....	فهرس الفهارس